

الْجَنَابَتِ وَمُضِيرُ الْعَرْبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الرابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٣٨٠٢٠٣٣ ت : ٩ب المعادى - ٤٨



مجلد رقم ٤	الجات ومصدر العرب (المجلد الخامس)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
		الجات كما براها الخبراء الامريكيون	الوفد	٢٩٠	٩٤-٠٣-٠٩
		تحرير التجارة العالمية .. الوهم والواقع ؟!	الاهرام	٢٩٢	٩٤-٠٣-١٢
		تسقط الجات .. !	روز اليوسف	٢٩٤	٩٤-٠٣-١٤
		عبد القادر شهاب	هل تؤثر اتفاقية الجات على تدول الفاكهة والخضروات فى مصر ؟	٢٩٦	٩٤-٠٣-١٦
		محمى الدين فتحي	الاهرام		
		الجات وتحرير الزراعة	الاهرام	٢٩٩	٩٤-٠٣-١٨
		سعيد الحار	انتهى عصر الابتكار وبدات فرص الابتكار التحدى الكبير لمواجهة اتفاقيات "الجات"	٣٠١	٩٤-٠٣-١٩
		باسم رشاد	المساء		
		اتصالات سويسرية بمدير "الجات" للاحتفاظ بمقر المنظمة الدولية للتجارة بحتف	العالم اليوم	٣٠٤	٩٤-٠٣-٠٥
		٦ دول عربية تتقدم بطلبات عضوية "الجات"	العالم النوم	٣٠٥	٩٤-٠٣-٢١
		مها سمير	تسهيلات امريكية للمستوردين والفلاح المصرى له الله !	٣٠٦	٩٤-٠٣-٢١
		جنان كمال	العربى		
		الجات لمصر جاءت فى وقتها !!	الاهرام الاقتصادى	٣٠٧	٩٤-٠٣-٢١
		محمد صالح الحناوى	مطلوب برنامج لإنقاذ صناعة الدواء	٣٠٩	٩٤-٠٣-٢١
		محمد رؤوف حامد	الجات حققت ميزات تصديرية لمصر فى أسواق الدول المتقدمة	٣١٢	٩٤-٠٣-٢٢
		ياسر صبحى	الاهرام		
		مراكش تستضيف فى ١٢ انيسان المقبل المؤتمر العالمى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجا	الحياة	٣١٢	٩٤-٠٣-٢٢
		محمد الشرقى			

مجلد.رقم ع	البات ومصير العرب (المجلد الخامس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ		
٢١٤	٩٤-٠٢-٢٢	رئيس غات يعارض ربط مستويات العمالة بالتجارة العالمية	الحياة
٢١٥	٩٤-٠٢-٢٤	نحن والبات	عربي اصيل
٢١٦	٩٤-٠٢-٢٥	الفكر الاسلامي كيف يحفز الدول الاسلامية على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ؟	احمد ابراهيم البعني
٢١٨	٩٤-٠٢-٢٥	بعد البات : هل نصبح التقنيات العالية مسرح حروب التجار المغيلة ؟	عاطف سلطان
٢٢٢	٩٤-٠٢-٢٦	الحكومة تعرفل التصدير	نجوى طنطاوي
٢٢٣	٩٤-٠٢-٢٧	اخر كلام : الصادرات المصرية هي المستفيدة من البات	هاني خيري
٢٢٥	٩٤-٠٢-٢٧	الانزعاج من البات .. لا مبرر له !	ربيع عبد الله
٢٢٧	٩٤-٠٢-٢٧	المدير العام لـ "غات" يصل إلى المغرب	الحياة
٢٢٨	٩٤-٠٢-٢٨	بعد البنك والصدوق .. "البات" هي الضلع الثالث في مثلث الشياطين !	ماحدة خضر
٢٢٩	٩٤-٠٢-٢٨	مصر .. والبات بين الحقوق والالتزامات	شهبهه الرفاعي
٢٣٢	٩٤-٠٢-٢٨	الدول النامية مدعوة للتركيز على إيجابيات "البات"	عاطف فهميم
٢٣٤	٩٤-٠٢-٢٨	صغوط دولية لضم الصين لاتفاقية البات	العالم اليوم
٢٣٥	٩٤-٠٢-٢٨	اتفاقية "البات" في صالح البتروكيماويات السعودية	محمد عبدالرحمن
٢٣٧	٩٤-٠٢-٢٠	إنفاق البات يدمر الاقتصاد المصري	جودة عبد الخالق
٢٣٨	٩٤-٠٢-٢١	وقد برئاسة وزير الاقتصاد بشارك في التوقيع على "البات" بالمغرب	الاهرام
٢٣٩	٩٤-٠٤-٠١	"البات" ونحير الصناعة	الاهرام

مجلد رقم ع	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
أوبك - الجات .. علاقة خصام	العالم اليوم	٢٤١ ٩٤-٠٤-٠٢
ابراهيم نوار	ندوة بامريكا تهدف لوضع حد للسيطرة الاقتصادية للدول الكبرى	٢٤٤ ٩٤-٠٤-٠٢
عزة نصر	العالم اليوم	٢٤٥ ٩٤-٠٤-٠٤
نستطيع أن نعيش بدون الجات	العالم اليوم	٢٤٦ ٩٤-٠٤-٠٤
حماية الانتاج الوطني وتطوير الصادرات .. كيف ؟	الاهرام الاقتصادي	٢٤٧ ٩٤-٠٤-٠٤
عالم "الجات" .. للأغنياء فقط	العربي	٢٥٠ ٩٤-٠٤-٠٤
عصام الدين جلال	لعبة جديدة : مقايضة عضوية "الجات" برفع المقاطعة عن إسرائيل !	٢٥٤ ٩٨-٠٤-٠٨
حسن عامر	توصيات ندوة مستقبل السينما في مصر	٢٥٧ ٩٤-٠٤-٠٨
مهلة حتى ديسمبر للحصول على الموافقة الدستورية على الاتفاقية	الاهرام المسائي	٢٥٨ ٩٤-٠٤-٠٨
البلدان النامية ترفض اضافة فقرة خاصة بحقوق العمال	العالم اليوم	٢٥٩ ٩٤-٠٤-٠٨
ألقة السلامي	مخاوف مصرية من مخاطر سياسية الإغراق في ظل الجات	٢٦١ ٩٤-٠٤-٠٩
فهممة أحمد	الكفاح العربي	٢٦٢ ٩٤-٠٤-٠٩
"الجات" لمصلحة الدول النامية	تعقيدات سياسية وإجرائية وراء عرقلة التصديق على "الجات"	٢٦٣ ٩٤-٠٤-١٠
إقرار اتفاقية "الجات" في المغرب ١٢ ابريل	العالم اليوم	٢٦٤ ٩٤-٠٤-١٠
حاتم فاروق	والآن .. يتحدثون عن علاقات عمل دولية	٢٦٦ ٩٤-٠٤-١٠
امينة شفيق	نائب كلينتون يحضر توقيع غات	٢٦٧ ٩٤-٠٤-١١
الجات ونحريب التجارة الدولية	الاهرام	
سعيد النجار		

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس)		
العنوان			
بدابة رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية	الشرق الاوسط	٣٦٩	٩٤-٠٤-١١
طلحة حبريل			
انعكاسات اتفاقية ال "جات" على الدول النامية	الشرق الاوسط	٣٧٢	٩٤-٠٤-١١
معطيات تاريخية دورات "الجات"	الشرق الاوسط	٣٧٥	٩٤-٠٤-١١
سفينة "الجات" التجارية ترسو بعد نصف قرن في مراكش	الشرق الاوسط	٣٧٦	٩٤-٠٤-٠١
الجات والسوق الشرق أوسطية ..	الاهرام الاقتصادي	٣٧٨	٩٤-٠٤-١١
محمد باشا			
للجات فوائد ومزايا	العالم اليوم	٣٨٣	٩٤-٠٤-١١
هل سيكون المغرب مفر دائما للجات ؟	العالم اليوم	٣٨٤	٩٤-٠٤-١١
سامى هاشم			
الدول النامية ترفض الانس ان بنصوص "الجات"	العالم اليوم	٣٨٦	٩٤-٠٤-١١
عايدة ابراهيم			
الدول العربية فى طلال اتفاق الجات	العالم اليوم	٣٨٨	٩٤-٠٤-١٢
أحمد السيد محمد			
خلافات بين رجال الاعمال المصريين حول الاتفاقية	العالم اليوم	٣٨٩	٩٤-٠٤-١٢
عزة نصر			
د. عبد العظيم : اتفاق "جات" زكوبين منظمة التجارة الدولية خطوة نحو تشكيل ادارة اقتصادية للعالم	العالم اليوم	٣٩٠	٩٤-٠٤-١٢
أحمد السيد محمد			
النوترات التجارية التقدم الذى تم فى أورجواى	العالم اليوم	٣٩٢	٩٤-٠٤-١٢
مكافحة الإغلاقات والمواصفات القياسية أسلحة ضد العرب	العالم اليوم	٣٩٢	٩٤-٠٤-١٢
صلاح السيد			
مراكش : اليوم أول لبنة فى بناء منظمة التجارة الدولية	الشرق الاوسط	٣٩٥	٩٤-٠٤-١٢
طلحة حبريل			
بدء اجتماعات التوقيع النهائى للاتفاقية العامة للتجارة	الاهرام	٣٩٦	٩٤-٠٤-١٢
مصر تطالب بتحرير أسواق العمل لمصلحة الدول الفقيرة	الاهرام المسانى	٣٩٧	٩٤-٠٤-١٢

مجلد رقم ع	العنوان	المؤلف
	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس)	
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر
٢٩٨	٩٤-٠٤-١٢	بداية العد التنازلي لإنشاء منظمة التجارة الدولية : طلحة جبريل
٤٠١	٩٤-٠٤-١٢	المعاهد وزنها ١٧٥ كيلو جراما وتضم ٢٢ ألف صفحة الشرق الاوسط
٤٠٢	٩٤-٠٤-١٢	وزير خارجية اليابان سيجتمع مع كاتنور الجمعة فى مراكش الشرق الاوسط
٤٠٣	٩٤-٠٤-١٢	صورة عن قرب .. ثلاثة رجال خلف المؤتمر طلحة جبريل
٤٠٥	٩٤-٠٤-١٢	مراكش شاهد على ولادة "الأمم المتحدة التجارية" الشرق الاوسط
٤٠٦	٩٤-٠٤-١٢	مراكش : ولي العهد المغربى يفتتح المؤتمر الوزارى لمنظمة غات محمد الشرقى
٤٠٧	٩٤-٠٤-١٢	دول "الغاب" فى مراكش محمد الشرقى
٤٠٨	٩٤-٠٤-١٢	مصر تحذر من اضافة حقوق الانسان كشرط حمائى عل التجارة الدولية محمد علام
٤٠٩	٩٤-٠٤-١٢	صناعة المؤتمرات المغربية تدخل عصر ما بعد الجات الشرق الاوسط
٤١٠	٩٤-٠٤-١٤	رجال الاعمال المصريون يطالبون بتكثف عربى لمواجهة الأثار المترتبة على "الجات" نسمة عبد العظيم
٤١١	٩٤-٠٤-١٤	الجات .. مقترق طرق أمام الجميع العالم اليوم
٤١٢	٩٤-٠٤-١٤	أوروبا تشعل حرب الموز .. فى مراكش ! سلوى الرفاعى
٤١٤	٩٤-٠٤-١٤	مصر وتحيات اتفاقية الجات د. مصطفى كمال طابل
٤١٥	٩٤-٠٤-١٤	مراكش تشهد غدا قيام المنظمة العالمية للتجارة الحياة
٤١٦	٩٤-٠٤-١٤	نائب الرئيس الاميركى يعلن اليوم موقف الولايات المتحدة محمد الشرقى
٤١٧	٩٤-٠٤-١٥	قبيلة أمريكا الموقوتة فى مباحثات ترتيب البيت التجارى العالمى ! جميل عطية ابراهيم
		المصور

مجلد رقم ع	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
	مستقبل التكتلات الاقتصادية بعد اتفاقية الجات	حمدي عبد العظيم	٤٢٢ ٩٤-٠٤-١٥
	الجات وحلم السوق العربية المشتركة	العالم اليوم	٤٢٥ ٩٤-٠٤-١٥
	١٢٠ دولة توقع اليوم اتفاقية "الجات"	العالم اليوم	٤٢٦ ٩٤-٠٤-١٥
	سامي هاشم	العالم اليوم	٤٢٦ ٩٤-٠٤-١٥
	المغرب نموذج للدول النامية المستفيدة من "الجات"	الشرق الاوسط	٤٢٨ ٩٤-٠٤-١٥
	لقاء الحسن الثاني مع ال غور تركز على العلاقات الاقتصادية	الشرق الاوسط	٤٣٠ ٩٤-٠٤-١٥
	دول ال "جات" توقع اليوم ٢٥ وثيقة تزن ١٧٥ كيلو جراما	الشرق الاوسط	٤٣١ ٩٤-٠٤-١٥
	طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٣١ ٩٤-٠٤-١٥
	ابا الخيل : السعودية لا تواجه مشكلة بالنسبة إلى الانضمام إلى اتفاقية غات	الحياة	٤٣٢ ٩٤-٠٤-١٥
	"غات" تعلن اليوم قيام المنظمة الدولية للتجارة	الحياة	٤٣٢ ٩٤-٠٤-١٥
	محمد الشرقي	الحياة	٤٣٢ ٩٤-٠٤-١٥
	تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار دخلت حلبة "الجات" بعد "اورحواي"	الشرق الاوسط	٤٣٥ ٩٤-٠٤-١٥
	الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية	الشرق الاوسط	٤٣٧ ٩٤-٠٤-١٥
	طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٣٧ ٩٤-٠٤-١٥
	"الجات" نظام عالمي جديد .. والعرب يجب أن يكونوا حاضرين فيه	الشرق الاوسط	٤٣٩ ٩٤-٠٤-١٥
	لغطات من اجتماعات الجات	الشرق الاوسط	٤٤٠ ٩٤-٠٤-١٥
	المغرب قد يعلن زيادات عامة في الجور أول مايو	الاهرام	٤٤١ ٩٤-٠٤-١٥
	عشية التوقيع : الجنوب يستعطف .. والكبار يتفقون على الصفقات	الشرق الاوسط	٤٤٢ ٩٤-٠٤-١٥
	المغرب أول الموقعين على اتفاقيات "الجات"	الشرق الاوسط	٤٤٥ ٩٤-٠٤-١٦
	طلحة جبريل	الشرق الاوسط	٤٤٥ ٩٤-٠٤-١٦
	النتائج الرئيسية لجولة اروغواي : انشاء منظمة التجارة الدولية وخفض التعريفات الجمركية	الحياة	٤٤٦ ٩٤-٠٤-١٦

المجلد رقم ج	الجان ومصير العرب (المجلد الخامس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٢٥	٩٤-٠٤-١٦	دولة توقع اعلان مراكز نمهد الانشاء منظمة التجارة الدولية	محمد الشرقى
٤٤٧	٩٤-٠٤-١٦	الحياة	
١٢٤	٩٤-٠٤-١٦	اجتماع مغربي - اسرنبلې يركز على امكانات التعاون	رجال الأعمال المصريون بطالبون بتحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعي
٤٤٩	٩٤-٠٤-١٦	الحياة	
٤٥٠	٩٤-٠٤-١٦	الاهرام	
٤٥١	٩٤-٠٤-١٦	الاهرام	
١٢٤	٩٤-٠٤-١٦	دولة تشارك في توقيع اتفاقية "الجان"	المغرب تشهد توقيع اكبر معاهدة لتحرير التجارة الدولية في التاريخ
٤٥٢	٩٤-٠٤-١٦	الاهرام	
٤٥٣	٩٤-٠٤-١٦	الوفد	
٤٥٤	٩٤-٠٤-١٦	الشرق الاوسط	
٤٥٦	٩٤-٠٤-١٦	الشرق الاوسط	
٤٥٧	٩٤-٠٤-١٦	الشرق الاوسط	
٤٥٨	٩٤-٠٤-١٦	الشرق الاوسط	
٤٥٩	٩٤-٠٤-١٦	الشرق الاوسط	
٤٦٠	٩٤-٠٤-١٦	الشرق الاوسط	
٤٦١	٩٤-٠٤-١٦	الاهرام	
٤٦٢	٩٤-٠٤-١٦	العالم اليوم	
٤٦٤	٩٤-٠٤-١٦	العالم اليوم	
٤٦٦	٩٤-٠٤-١٧	السياسي	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس)		
العنوان			
تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف	السياسى	٤٦٧	٩٤-٠٤-١٧
ناهد أمام			
مواجهة سلبيات "الجات" بخفض التكلفة وجودة الإنتاج	الاهرام	٤٧٠	٩٤-٠٤-١٧
عزة على			
الحسن الثانى : عهد جديد يبشر بانتهاء المواجهات بين الدول الصناعية والنامية	الحياة	٤٧١	٩٤-٠٤-١٧
محمد الشرقى			
"قوانين مكافحة الإغراق" تتعارض مع تحرير التجارة الدولية	العالم اليوم	٤٧٢	٩٤-٠٤-١٨
ماجد عطية			
قرار "خاص" لحماية حق المؤلف	الوقد	٤٧٦	٩٤-٠٤-١٨
فاروق حسنى			
اتفاقية الجات تتيح فرصا لمنتجاتنا للمنافسة عالميا	الاخبار	٤٧٧	٩٤-٠٤-١٨
"الجات" ٢٥٠ مليار دولار للكمبار سنويا والقات للفقراء	العربى	٤٧٨	٩٤-٠٤-١٨
هشام فؤاد			
القرصة .. اسمها القنوات الفضائية	الشعب	٤٧٩	٩٤-٠٤-١٩
مايسة حافظ			
صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم	العالم اليوم	٤٨١	٩٤-٠٤-١٩
سامى هاشم			
الانتهاء من الجات فى مراكش وإعلان منظمة التجارة العالمية :	الشعب	٤٨٢	٩٤-٠٤-١٩
منى ياسين			
منظمة التجارة العالمية ... سيف جديد بضاف للصندوق والبنك الدولى	الشعب	٤٨٤	٩٤-٠٤-١٩
وزراء المال والاقتصاد فى دول التعاون يستكملون فى الرياض احكام الاتفاقية الموحدة	الحياة	٤٨٦	٩٤-٠٤-١٩
مصطفى شهاب			
القات وعرس المغرب	الحياة	٤٨٧	٩٤-٠٤-١٩
عرفان نظام الدين			
الجات : النمو الاقتصادى فى ٩٤ اعلى من المتوقع	العالم اليوم	٤٨٩	٩٤-٠٤-٢٠
مصطفى مرجان			
هناك من يسعى لنحويل مصر إلى ورشة ثم يقوم بالتسويق لصالحه ويجنى كل الارباح	العالم اليوم	٤٩٠	٩٤-٠٤-٢٠
علاء الدين مصطفى			
مؤشرات الجات و العرب	الاهرام	٤٩١	٩٤-٠٤-٢٠
اسامة سرابا			

المجلد رقم ع	العنوان	المؤلف
الجات ومصر العرب (المجلد الخامس)	رقم الصفحة التاريخ	المصدر
تحرير التجارة الدولية بين مصالح الكبار والمستقبل الاقتصادى للدول النامية	٤٩٢	٩٤-٠٤-٢٠
صلاح صيام	الوفد	
تأسيس " منظمة التجارة الدولية " وتعميق الهوية بين الشمال والجنوب	٤٩٢	٩٤-٠٤-٢٠
محمد سيد احمد	الاهالى	
البنوك وشركات التأمين فى خطر بسبب الجات	٤٩٥	٩٤-٠٤-٢١
مؤمن أحمد	الاحرار	
السباق المستحيل بين السلحفاة .. والعمالقة !	٤٩٦	٩٤-٠٤-٢١
الوفد		
حسابات الأرباح والخسائر " للجات " فى الدول النامية والعربية	٤٩٩	٩٤-٠٤-٢٢
عاطف سلطان	الشرق الاوسط	
تعتمد استراتيجة تنوع الشركاء التجاريين والاقتصاديين وتوقيع اتفاقيات " الجات " سيكون حافزا لتنمى	٥٠١	٩٤-٠٤-٢٢
منصف السلمى	الشرق الاوسط	
نشاط مصرى مكثف فى المؤتمر الوزارى لجولة اورخواى بالمغرب	٥٠٢	٩٤-٠٤-٢٢
الاهرام		
الجات والقضايا الجديدة	٥٠٤	٩٤-٠٤-٢٢
الاهرام		
تأثير الجات على الزراعة تنصدر قضايا المناقشة	٥٠٦	٩٤-٠٤-٢٢
عبد الوهاب حامد	الاهرام	
٨٧٥ مليون دولار خسائر العرب سنويا بسبب " الحادث "	٥٠٧	٩٤-٠٤-٢٢
الاهرام		
منظمة التجارة العالمية بدلا من " الجات " .. لماذا ؟	٥٠٨	٩٤-٠٤-٢٢
مروان اسكندر	العالم اليوم	
الجات فى خدمة إسرائيل	٥١٠	٩٤-٠٤-٢٢
سعد الدين وهبة	الاهرام	
اتفاقية الجات وانثرها على رجل الاعمال السعودى	٥١٢	٩٤-٠٤-٢٤
حسن الصيحي	العالم اليوم	
عرض اتفاقيات " الجات " على مجلس الشعب لإقرارها الفترة القادمة	٥١٤	٩٤-٠٤-٢٤
ابنسام سعد	الاهرام	
نسبيلات جديدة للمستثمرين وتنشيط النادرات لاسواق دول " الكومنولث "	٥١٥	٩٤-٠٤-٢٤
الاهرام		
معاهدة " الجات " تغطى جميع سلع العالم	٥١٦	٩٤-٠٤-١٤
المجلة		

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلد رقم ٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس)		
العنوان			
ال .. ووتر "جات"	الشعب	٥١٨	٩٤-٠٤-٢٤
عصام الدسوقي			
دول مجلس التعاون تعقد ندوة للدورس انعكاسات اتفاقية غات على اقتصاداتها	الحياة	٥٢٠	٩٤-٠٤-٢٤
المانيا تتساءل ماذا ستقدم الجات ؟	الاهرام الاقتصادي	٥٢١	٩٤-٠٤-٢٥
حقوق العمال .. هل تهدد حرية التجارة ؟	الاهرام الاقتصادي	٥٢٢	٩٤-٠٤-٢٥
شهبيرة الراقعي			
تعاون الشركات العربية ضرورة لمواجهة المنافسة القادمة	العالم اليوم	٥٢٤	٩٤-٠٤-٢٥
عاطف فاهيم			
ضرورة الدعم غير المباشر للصناعة الوطنية	العالم اليوم	٥٢٦	٩٤-٠٤-٢٥
أسامة سليمان			
موقف الحكومة ومستقبل القطاع الخاص بعد اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادي	٥٢٩	٩٤-٠٤-٢٥
ماجدة شاهين			
هل نصد المعاهدات الإقليمية أمام "النظام الاقتصادي الجديد .. ؟"	الشعب	٥٤٥	٩٤-٠٤-٢٦
دول نامية تحذر من التفاؤل المفرط بنتائج اجتماعات مراكش	الحياة	٥٤٦	٩٤-٠٤-٢٧
زيادة التجارة المتبادلة بين مصر وبريطانيا بعد إزالة القيود وتنفيذ اتفاقية الجات	العالم اليوم	٥٤٧	٩٤-٠٤-٢٨
ابراهيم نوار			
امكانيات كبيرة لاستفادة مصر من اتفاقية الجات	الاهرام	٥٤٩	٩٤-٠٤-٢٨
ممدوح الولي			
هل تعتبر تنفيذ اتفاقية الجات مرة أخرى ؟	العالم اليوم	٥٥٠	٩٤-٠٤-٢٩
يحيى المصري			
مؤتمر علمي يحذر من كساد الصناعة المصرية عقب تنفيذ اتفاقية الجات	الوقد	٥٥٢	٩٤-٠٤-٢٩
عزة فهمي			
مشروعات تعاونية زراعية بين مصر وتركيا للتنصير لدعم اقتصاد البلدين ومواجهة آثار سلبيات "الجات"	الاهرام	٥٥٢	٩٤-٠٤-٢٩
عبد الوهاب حامد			
ويطلب نذكيرا وشرحا للانجازات واتفاقية الجات من خلال اجهزة الاعلام	الاهرام	٥٥٤	٩٤-٠٤-٢٩
حصان طروادة			
سجيني دولرمانى	الاهرام	٥٥٥	٩٤-٠٤-٢٩

المجلد رقم ٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
		المنسوجات تواجه الجات !	سيد علي	٥٥٨	٩٤-٠٥-٠١
		الحسن الثانى : التجارة العالمية لن تخضع بعد الان لشريعة الاقوى	الاهرام	٥٦٢	٩٤-٠٥-٠١
		فى الاتحاد قوة ضد الضعيف	المجلة	٥٦٢	٩٤-٠٥-٠٢
		"التجارة العالمية" يحقوق العمال	الكفاح العربى	٥٦٦	٩٤-٠٥-٠٢
		٣٠٠ مليون دولار خسائر مصر سنويا نتيجة إلغاء الدعم عن الواردات الزراعية	الكفاح العربى	٥٦٨	٩٤-٠٥-٠١
		عبد الرحمن اسماعيل	الشعب	٥٧٠	٩٤-٠٥-٠٢
		الجات ومصر ماذا نكسب وماذا نخسر	الاهرام الاقتصادى	٥٧٢	٩٤-٠٥-٠٢
		٢ ورقات مصرية حول الجات وحقوق الانسان	عبدالوهاب حامد	٥٧٤	٩٤-٠٥-٠٦
		كيف يقضى العالم على مشاكل الجوع والفقر المطلق	العالم اليوم	٥٧٥	٩٤-٠٥-٠٦
		يخفى المصرى	العالم اليوم	٥٧٨	٩٤-٠٥-٠٧
		الانار الايجابية والسلبية	اخبار اليوم	٥٨٠	٩٤-٠٥-٠٧
		عمر عبد الله كامل	الاهرام		
		اتفاقية الجات وراء امريكا على المهرجان			
		بين حرية التجارة وحماية المنتجات المصرية			
		د. صلاح أبوب			

الجات كما يراها الخبراء الأمريكيون الدول النامية تكسب ٨٦ مليار دولار سنويا

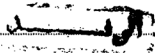
فيور الخبراء له الايد من لسماع باستحقاق
معدل ٢٠٪ على الأقل من الاستثمارات الممنوعة
للمساعدة الممنوعة وقد تراجع في ٥٠٪ بنهاية
لفترة ٦ سنوات وبما يقارب النصف الأمريكيون
الدول المساعدة بالقيام بالتمويل الأمريكي في
غضون ست سنوات بينما تقوم الدول المضيفة
بذلك في عشر سنوات، وكذلك يتم تخفيض
معدلات دخول الاسواق في الدول المضيفة
بنسبة ٢٤٪ في المتوسط لجميع الدول بما
لا يقل عن ١٠٪ لكل فئة، وهي نسبة تقل من
مثيلتها في الدول المساعدة وبالأضافة في ذلك
يتوقع الخبراء ان يصل الانخفاض الجاهز على
الدول الاسواق في المتوسط الى حوالي
٤٠٪ وان الاتفاقية لزامية سوف تساهم
الدول النامية من طموحين فانخفاض دعم
الانتاج وسهل على المستثمرين ان يسهل
بالدول المضيفة للتدفق في الاسواق العالمية كما
النسبة بل في المقام كله.

الايد وان يدعم تخفيضات الدول النامية
للتصدير.
ويؤكد الكثير من الخبراء ان تأثير تحرير
الزراعة على الاسعار سيكون ليشا عليها في
الدول النامية الا ان بعض البلدان قد تتعرض
لانخفاض دخواها نتيجة لانخفاض استهلاكها
على سلع مفرطة، وان تحرير الاسواق سوف
يؤثر في المستقبل القريب في ارتفاع
الاسعار بالنسبة لعدد من المستثمرين الذين
لم يتمكنوا حتى الان من انتاج ما يكفيهم من هذه
البلدان سوف يكون حافزا لانتاجها للبلدان
لنفس فقط لزيادة انتاجهم المحلي بل ليشا
السعي وراء اسواق التصدير.

سيتطلب من ١٠ غضون سنوات تبدأ من
اول يوليو ١٩٩٥ وبلا من ١٥ عاما التي كان
يسمى فيها للتجود في الدول المساعدة.
وقد نصت الاتفاقية على تخفيض القيود على
الحصص تدريجيا خلال الفترة الاولى من
الدول التي ان تحدث معظم التغييرات في
الحصص سنوات الاخيرة من فترة السنتين كما
تدريجيا خلال هذه الفترة بمعدل يصل في
الولايات المتحدة الأمريكية الى ١٢٪ في
المتوسط. وأشار الخبراء الى ان هناك نظام
ترتيب التسعير للتصدير بالكمال هو أكثر
المواثيق التجارية خطورة على ربحه الدول
النامية ولا بد ان تشرع هذه الدول بالمساعدة
لانتهاء هذا النظام الذي استمر ٤٥ عاما
وسيجب الاتفاقية تغطي الدول المساعدة
لجسركه على مود البقاء والزراعة، والمعدات
الطبية والصليب والشرىات لجمعية الانتعاش
والزراعة الصلبة والورق والاساطيل والاثاث
وهي عملية يطلق عليها اصغر مثال صغار
وسهولة تخفيض التصرفات على المنتجات
الاكثرية ما بين ٥٠٪ الى ١٠٠٪ وهو
جسركها على عدد من المنتجات التي سوف
تنتفع منها الدول المضيفة بالكامل.
كما تنص الاتفاقية على تخفيض دعم
الصناعات والسماعات الغذائية وكذلك
دخول الاسواق والنسبة للولايات المتحدة

الوقت اتفاقية لجات العديد من القضايا
والخلاف الذي يبدان العلم الثالث وحكمها
ويصل للمدالي ان لجان بعض ان الاتفاقية
هيمنة اقتصادية جديدة الدول العلم الثالث.
اما للتخصص من الاختصاصيون
الأمريكيون فقد أكدوا ان الدول النامية سوف
تجني الكثير من هذه الاتفاقية وفي دراسة
جديدة المنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية
حول تأثير تحرير التجارة على الدخل القومي.
فقد التفتت ان الدخل القومي للدول
النامية سيزداد بمعدل ٢٩ مليار دولار كما
طرفت الدول المساعدة فقط مجموع شريد
معدلات النمو، واما ما تضمنت الدول المضيفة
في جهود تحرير التجارة فسيزداد الدخل
المنظمة ان الدول النامية لها الحق في ان
تتشكى والسبب ان الاتفاقية لمعت دون
الرجوع اليها.

ولمعت الا ان هناك بعض اللجان
التي يتوقع ان تحقق الدول النامية منها مكسبا
وهي للتسويات واللايس التي تقدر لمساعدة
المالية لها بحوالي ٢٠ مليار دولار سنويا يتم
معظم انتاجها في اسيا وفرنكا للاتينية
وليشا في أوروبا بدرجة أقل، وكنتيجة للاتفاقية
فان ترتيب التسعير للمنتج (MFN) الذي ظل
يسمك نظام حصص الولايات التي وضعت
الدول المساعدة للدول المضيفة لمدة ٤٠ عاما.



المصدر :



١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التقليدية التي تعتمد عليها الدول الإفريقية
وسكان المنطقة الكبرى هي للتجارت الجديدة
وخاصة الخضروات والفواكه غير الرسمية
والتي لا يمكن إنتاجها في العمل خلال الشتاء
والربيع والخريف مثل الفواكه والخضروات والفواكه
الخضراء والفواكه غير الرسمية من السلع التي
توجد صلة على علاقة طامع الانتباه والاتصال
أهمية للنظام الاقتصادي في الدول النامية.

وبالاعتماد على التحليل الذي استعملت به
التجارة الدولية فإن تخفيض ثلث المساعدة
الترابية للدول الصناعية سوف يؤدي إلى
ارتفاع صادرات الدول النامية من المنتجات
الغذائية بحوالي ١,٤٪ وقد يرتفع أيضا سعر
الدوليات الغذائية في الدول النامية عن الإنتاج
الحالي نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع
الغذائية واستقرارها وهو ما يخلق الانخفاض على
الدوليات الغذائية جزئيا أو كليا وعلى المدى
البعيد ستخفض الأسعار خاصة على السلع



تحرير التجارة العالمية .. الوهم والواقع !؟

نوشك الميزة الكبرى، لاتفاقية الجات الأخيرة. وهي الميزة التي قيل أنها تحقق للعالم نزع فتيل الحرب العالمية الدولية. أن تتحطم وتبتدع لتشلوها على صخرة الواقع الدولي الأليمة المقاتلة بالائتلاف في حساب المصالح والمخالف في تحديد الخسائر والكتاسب .. عندما تتفان الدولة أنها تملك من عناصر القوة مايفيكنها من فرض الأمر الواقع على الآخرين .. ومايمكنها أيضا من استخدام كافة الأسلحة والوسائل التي تتحارب وتتناقض مع الأخلاقيات القوية المنسقة عن تحرير التجارة والمعاملات الدولية وحكميات الالتزام الحر في بلواعها وشروطها.

وقبل أن يكتمل التوقيع النهائي على الاتفاقية في الإجماع الدولي المرتقب بالمغرب العربي خلال أشهر القادم أعلنت الولايات المتحدة عن رفض كل مفاوضات عليه وما التفت عليه مع شركائها في الدول الصناعية الكبرى وأعلنت من جانب واحد انتهاء وقف إطلاق النار الذي فلتت ١١٧ دولة من دول العالم أنها توصلت إليه يوم ١٥ ديسمبر الماضي وعمما وقعت بالأحرف الأولى على الاتفاقية بكرة أورجواي .. التي تضمنت عدم الحق وعدم مشروعية فرض عقوبات من جانب واحد في مواجهة الآخرين والإعلان عن دخول العالم في مرحلة متحضرة جديدة لحل الخلافات التجارية في نطاق منظمة التجارة العالمية عن طريق التحكيم الدولي وفي إطار سلطة دولية فوق الدول تملك القرار وتصيغ صورة الحل وشكله وإجراءات تنفيذه وتطبيقه بعيدا عن الأساليب التقليدية والتشريعات القائمة في الدول الأعضاء خاصة تلك التشريعات التي كانت تسمح بفرض العقوبات من جانب واحد في نطاق العلاقات التجارية الثنائية والدولية.

وقد افاض الخبراء الدوليين في الأمانة والتشريع بقيام عصر دولي جديد يضمن عدم سطوة وسيطرة امريكا على المعاملات الدولية التجارية والسلعية لأن اتفاقية الجات الأخيرة جربتها وبموافقتها من حق اتخاذ قرار متفرد لعالية الشركاء التجاريين حتى لو اتهمتهم بالإضرار بمصالحها التجارية والإقتصادية .. وأن امريكا كغيرها من دول العالم الأقل قوة والأقل شأنًا وتأثيرًا في مجريات العلاقات التجارية والمعاملات الدولية عليها أن تلجأ إلى التحكيم التجاري الدولي وأن تقلل بقرارات السلطة الدولية الأعلى ممثلة في منظمة التجارة العالمية. واعتبر الكثيرون أن هذه ميزة كبرى سمحوا أن ينتقل حتى تصير المنظمة الجديدة قرارها ويتحدد رد فعله في إطار هذا القرار وفي حدوده. بالإضافة إلى أنه من داخل دائرة الإقواء فإن الأقوى أن يتعامل مع الآخرين بمنطق فرض الأمر الواقع بل سيتعامل معهم بمنطق التراضي والأخذ والعطاء.

ولكن وعلى حين غرة وبعيدا عن كافة التوقعات المتفائلة أعلنت الولايات المتحدة ومن جانب واحد عودة الحرب التجارية مع اليابان وبسجة أن اليابان لم تفتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية بالدرجة الكافية بعد أن أوضحت الأرقام المعلنة أخيرا أن العجز التجاري في العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين قد تصاعدا إلى ٦٠ مليار دولار في العام الماضي. ويتناقض الموقف الأمريكي مع ما تم الاتفاق عليه في ظل اتفاقية بكرة أورجواي والذي تضمن قواعد فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأجنبية والتوقعات الزمنية لتحقيق هذا الهدف والتزامات اليابان محددة بالنسب والكميات والسعر. ويطلق تناقض الموقف الأمريكي إلى ثروته وحدوده القصوى بالإعلان عن العودة إلى استخدام التشريع الأمريكي لاسمي سمور ٣٠١ والذي يتيح للرئيس وللادارة اتخاذ إجراءات من طرف واحد .. هو امريكا .. لفرض قيود على صادرات الدول الأخرى إلى السوق الأمريكية وهي قيود تتضمن القيود الكمية واستخدام نظام الحصص كما تتضمن الحق في فرض رسوم وضرائب جمركية اضافية. وهي اساليب تعد بمعايير اتفاقية الجات في حكم الأساليب الممنوعة لحرة لتجارة الدولية مما يستلزم الكف عن الترويج بها والامتناع التام عن تطبيقها. وكان هناك التزام أمريكي واضح وصريح بإلغاء سمور ٣٠١ وغيره من التشريعات والقرارات الأمريكية التي تهدد الأساليب الحر للتجارة العالمية.

ويطرح الموقف الأمريكي في مواجهة اليابان التي تؤكد انها لم تخرج عن التزاماتها في نطاق اتفاق الجات وفي نطاق التفاوض الثنائية مع أمريكا. العديد من المسائل لا تزال حية الجازم الدول الكبرى باقية اجات صروحا في المستقبل البعيد. وبطرحه على من ختمية عملية الدول الكبرى الثلاث بالبريد من أقسامات والريز من القوي والتهديدات الدول انتمية اتفاقية الجات بما يحقق أسوأ من الدول ويحد من الدول الأسيوية والتكابر على تجاوز التفاوض وفتحها والإبقاء على في سائر المراحل عند تعاضدها عن مصالح القوى الأسيوية والبلد، في أرض الواقع على الجات والاضيف. (جبله، إلى إدارة، والحدود، والمواجهة

الطراق الأصعب والأول (والأخيرة) في هذه السلسلة من المقالات، وتتضمن القضايا الأخيرة الجوانب وما عليها من تعقيدات منذها يشير إلى الفرقات التي تتخذ لجذام من موقفات الدول وليس بالتأويلات المجرى بشير التقليدية، بل بالأيديا العلمية والحق وحق علماء عربيّة نسبية للدول الساعية إلى القوة الاقتصادية والقائمة على المقارنة بما في العالم وكأنه نوع جديد من أنواع المقارنات التي تضمنت لها مرجعيات من المفاوضات والاتفاق. -واللهما تفتح فيها بين الكبار والمراجعة الذاتية والخبرة والبساطة يتأشّر كماله والعالم في العمود باب الأيلاء والمقارنة بما توافر عليه وهو نفس النسب من التفاهل في كل دول العالم وتكونت هذه الأوراق الأخيرة حين فصل الاتفاق الذي مناهى عنه ١٩١١ وتلاه عام ١٩١٢ العلاقات فيما بين الدول الكبرى وقد التوقيع عليه توسطت هذه الدول إلى اتفاقيات بينها الجدار حرج بدلاً من حرج الإفراط في الجوانب الموجودة في جنب فسوسورا وهي الإفراط المسلة لأكلامه بالعمدة الإنسانية العلمية والحرية.

[illegible]

تسقط الجبات !!

نعم تسقط اتفاقات الجات ...
لستنا نحن الذين نقولها .. ولكنها أمريكا هي التي نقولها .
بعد أن مارست شتى الضغوط على أوروبا واليابان والدول
التامية من أجل إبرام هذه الاتفاقات !!
ولم تلقها أمريكا لليابان فقط ، حينما سعت لإجبارها على
الالتزام بخصص محددة من الصناعات الأمريكية ، وإنما قللتها
لنا نحن في مصر أيضاً ... !!
لقد طلبت لنا فجأة ، وبدون مناسبة ، تخصيص صهارتنا
من القمصان المنسوجة من القطن والالياف الصناعية إليها ..
وربما كان هذا الطلب - كما يعتقد المصريون - مقدمة
لتخفيض أنواع أخرى من صهارتنا إليها .
وحجة أمريكا أن الزيادة في صهارتنا إليها أدت إلى اضطراب
السوق الأمريكية ، وخاصة أن الإنتاج المصري - كما تقول
أيضاً - يتسم بأسعاره المنخفضة عن مثيله الأمريكي .
ولم ينجح الجانب الأمريكي أن يثبتر بذلك ، رغم أنه يعلم
جيداً أن كل صهارتنا من هذه المنتجات للسوق الأمريكية
لا يتجاوز نسبة ١٠ ٪ من كل ما تستورده أمريكا نفسها ... كما
أن أسعار الصناعات المصرية لا تقل عن أسعار مثيلاتها التي
تصدرها هولندا وكينيا وليستو لأمريكا .
فلا الكمية التي تصدرها من هذه المنتجات يمكن أن تؤثر في
حالة السوق الأمريكية .. ولا أسعار الصناعات العربية فيها أية
شبهة إغراق يمكن أن تلحق الضرر بالإنتاج الأمريكي المماثل .
بل على العكس .. فإن التخفيض الذي تطلبه أمريكا
للصناعات المصرية هو الذي سيقضي الضرر بصناعة الملابس
الجاهزة في مصر .

ومن قبل منعت أمريكا - إدارياً - زيادة الصناعات المصرية
لها من فوط المطبخ والبنطلونات الصوف والتي شربت
النساء .. ولكن إن تاتي الآن وتكرر مثل هذا الطلب مع
صناعات القمصان المصرية إليها ، فهذا أمر يجب ألا يمر
بسهولة .. فهو يأتي بعد صياغة اتفاقات الجات ، التي قبل لنا
إنها ستفتح كل الأبواب المغلقة أمام التجارة العالمية . وإنما
سوف تستفيد منها بزيادة صهارتنا لأسواق أمريكا وأوروبا .
فكان أمريكا تريد أن تقول لنا : إن (الجات) وضعت ليلتزم
بها غيرها - ونحن منهم - أما هي فسوف تلتزم بها ولتعا تنشاء
فقط .. أو إذا كان الالتزام يحقق لها مصلحة ، أما إذا تعارض
مع مصالحها ، حتى غير الاقتصادية ، فإنها سوف تخلفها .
إنها - بضراحة - تقول لنا : إن هذه الاتفاقات صنعت لتكون
بمثابة قيد حديدي للدول التامية - ونحن منها - وأوروبا
واليابان أيضاً .. وأنها هي التي ستحتفظ بمفتاح هذا القيد في



روز اليوسف

المصدر :

١٠٤ مارس ١٩٥٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدها
فهل هذا هو العالم الجديد الذي تبشر به أمريكا .. وهل هذه
هي العدالة التي يتشوق بها الأمريكيان ؟
الم يفكرون في احتمال أن يتغير الزمان وأن تتبدل الأحوال أو
أن يأتي عليهم وقت يصعبون فيه في نفس الوضع الذي آلت إليه
روسيا ؟
عموماً .. وقتها يجب ألا يلوموا إلا أنفسهم لأنهم هم الذين
يسنون الآن قاعدة خرق الاتفاقات الدولية أن يقر عل ذلك

عبد القادر شهيب



الأهرام

المصدر :

١٦ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحرير التجارة الحرة على تداول الخدمات والمخبرات في مصر

تشكل اتفاقية لجأت تعديدا كبيرا لإنتاج المحاصلات البستانية من الفاكهة والخضراوات في مصر، حيث تنظم حرية التجارة بين مختلف دول العالم، ولقد تنفذ هذه الاتفاقية يمكن دراسة أساليب حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع المستوردة عن طريق فرض القوانين وزيادة الجمارك على مثل هذه السلع، وبذلك يقل الاستثمار، حيث تعتمد فرض فرض جمارك جديدة مع عدم تنفيذ هذه الاتفاقية إلا في حدود معينة لتواجه المنتجات الزراعية والصناعية المحلية منافسة شديدة عن مثيلاتها المستوردة.

لذا أوجه التأثيرات المختلفة لاتفاقية لجأت على تداول الفاكهة والخضراوات في مصر

خبراء البساتين يتوقعون

- منافسة غير عادلة من التفاح الأمريكي للتفاح المصري
- انخفاض أسعار الموز المحلي أمام الممثل المستورد
- رواج صادرات العنب المصري المبكر المضج للدول الأوروبية
- حتمية خفض تكاليف إنتاج الخضراوات لضمان الترويج



د. عزالدين عزالدين د. عزالدين عزالدين د. عزالدين عزالدين



تحقيق:

مخبي الدين فتحي

التقليدية المكشوفة. كما يمكن ان تدخل ضمن الاستراتيجية الجديدة تصدير المنتجات وليس الفاكهة الطازجة فحسب.

صادرات الانتاج المكيك

ويقول الدكتور فؤاد فوزي رئيس قسم بحوث الغنم بمعهد البساتين انه يمكن رواج صادرات الغنم المصري المبكر النضج للدول الأوروبية، حيث يستغل انتاج الغنم في غير مواعيد في كل من محافظتي جنوب سيناء وقنا اعتمادا على معاملات زراعية معينة وبالتالي تعاطف فرص تصدير الغنم البستاني المبكر من سيناء، لاوروبا في وقت تنتهي فيه تقريبا صادرات دول امريكا الجنوبية لاوروبا، اما غنم قنا فيمكن الحصول عليه في شهر يناير ليقني رواجاً كبيراً في المناطق السياحية بالاقصر واسوان وبالتالي فان اتفاقية التوسع في التصدير والتصدير فقد تفتح قلاع الحصاد، مما يحتم دراسة الوسائل والتقنيات الكفيلة بتجنب هذا الاتجاه، ويستلزم الامر بالتالي تكوين اتحادات نوعية للفاكهة والخضروات كل على حدة او في مجموعات مشابهة، ليتسنى لهذه الاتحادات الاشتراك مع الباحثين لدراسة ايجاد افضل الوسائل التي تلجأ اليها مشاكس المنافسة والتسويق الخارجي والتهوض بذلك للتجارب في نفس الوقت، كما ينبغي حمل العملية الانتاجية عن التسويق ليقترن بالمنتج لانتاج المحصول ذي الجودة العالية في الموعد المناسب للتصدير وتحتوي الاتحادات النوعية عالية الترسو لبحث قدر من الاستقرار لانتاج الاسعار، ويمكن كذلك ان تتولى جهات اخرى متخصصة عمليات التداول الواسعة والخضض التكلفة من خلال اتحادات المنتجين، ويتعين ذلك تدوير مثل هذه الاتحادات والوسائل التكنولوجية الحديثة، في عمليات التداول والشحن، كما ينبغي زيادة صادرات مصر من المحاصيل الغذائية غير التقليدية التي تلقى رواجاً في الاسواق الخارجية، بالإضافة الى تشجيع الاسواق المحلية التي تتبع الزراعة لانتاج محاصيل في مواجدة آتية خلافاً لمنافسة شديدة من الدول الاخرى، وذلك مع ضرورة الاستغلال الامثل للمصوب فالسوق الأوروبية على سبيل المثال تستقبل ٢٠٠٠ طن فواكه من مصر في شهري ديسمبر ويناير، بينما انتاج طن واحد من الفراولة داخل المصوب خلال تلك الفترة يتم تصديره بما قيمته عشرة آلاف دولار، وهي قيمة تغطي تكاليف الانتاج تحت المصوب طوال الموسم، الا ان على انتاج المصوبة الواحدة خلال الموسم بمسائل انتاج فدان بالطريقة

ويقول الدكتور سيد ناصر الاستاذ الخارجي بمعهد البساتين ان هناك حماية لخفض تكاليف انتاج وشحن الخضراوات لضمان التسويق الخارجي الربح عند التصدير، ويجب كذلك توفير وسائل النقل بالقطارات وتسيير خط منتظم بالبرايغر بين الاسكندرية ومرسي مطرية لتصدير الانتاج المصري الى اوروبا مباشرة في الوقت الذي لايتسليمن انتاج خضر فيه.

ويؤكد الدكتور احمد مختار شرارة رئيس قسم بحوث البطاطس بمعهد البساتين انه توجد ميزة نسبية للبطاطس المصرية المنتجة من العروة الحبرية للتصدير الى الدول الأوروبية، حيث لا يوجد انتاج مثل في اوروبا خلال شهري فبراير ومارس، فيمكن التوسع في هذه العروة للاستغلال المحلي والتصدير، كما تزرع البطاطس خلال شهري اغسطس وسبتمبر في شمالي محافظة البحيرة لانتاج محصول مبكر في نوفمبر يتم تصديره غير تام النضج في اسواق إنجلترا خلال فترة اعياد الميلاد وتلقى رواجاً كبيراً، حيث تباع هناك بامسار مرتفعة.

مواجهة مشاكل التسويق

ويقول الدكتور محمد سعد الله ورئيس قسم الموالح بمعهد البساتين انه يجب الاتجاه الى زيادة الصادرات الى الارجاء لانتاج محاصيل المنافسة لتصدير الجريب فروت والشياونك لتخفيض تكاليف انتاجهما من الدول المنتجة الاخرى كما ان مصر تعد ثالث دولة في انتاج الموالح في حوض البحر المتوسط (من حيث المساحة) وتقوم بتصدير ٢٠٠ ألف طن موالح للخارج، ومشكلة الموالح لا تكمن في الانتاج بالنسبة لمصر، بل تعثر برامج التسويق، حيث نجحت دول اخرى منافسة في التغلب عن تلك المشكلة، مما يحتم التصدير المبكر خلال شهر نوفمبر والاعتماد بتصنيع الموالح وخاصة انتاج الصناعات والتركبات ويمكن في هذه الحالة ايضا ايجاد جزء من زراعات البرتقال ابو سرة بالبرتقال من صفتي الجدي والصيفي.

لاستخراج المصاير وذلك اعتمادا على دراسة الاسواق العالمية، ولو اهتمت مصر بمقايمة التبعات التي في الموالح لزد الانتاج بنسبة كبيرة خاصة مع استخدام وسائل جديدة مثل مستخلصات الثوم، والكرنب او استعمال طهارات معينة، كما ان اسعار الوبسفي مرتفعة وغير تنافسية في الاسواق العالمية.

ويقول الدكتور سيف الدين ابو بكر رئيس قسم بحوث الزيتون ووكيل معهد البساتين ان لابد من الاعتماد بمحاصيل الاراضي الجديدة المقامة للجفاف والموجة نظراً لطبيعة

خفض اسعار الموز

ويؤكد الدكتور امين عكاشة ان اتفاقية الجات وتخفيض التجارة سيؤدي الى خفض اسعار الموز المحلي امام للمثل المستورد لاسعار قد تكون دون مستوى تكلفة الانتاج، مما يحتم اتخاذ خطوات ايجابية لمواجهة الآثار الناتجة عن هذه الاتفاقية لضمان استمرار زراعات الموز في مصر، خاصة مع ارتفاع تكاليف انتاجه في الاراضي الجديدة والاعتماد على مزارع الانسجة مرتفعة التكاليف.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ مارس ١٩٩٤

ويقول الدكتور مختار بطرس رئيس قسم بحوث الغابات الاستوائية بمعهد البساتين انه يمكن الاستفادة بالآلية التسمية للتخيل في مصر وارتفاع إنتاجية محصول البلح في النحلة الواحدة الى ١٠ كيلو جراماً (مقارنة بدوالي ١٧ كيلو في العراق) بالتوسع في تصدير الأصناف الفاخرة وتعميم طرق التكاثر الحديثة وبإعادة الانتاج الأوروبية قبيل الاندماج على زراعة وتصدير المانجو ، حيث يطلب المستوردون الأوروبيون صفات مانجو المسك من مصر مناسبة اللون والمحتوى السكري للتخفيف كما ان موسم انتاج المانجو يمكن ان يشتمل من اواخر شهر يونيو وحتى شهر نوفمبر ويمكن كذلك التوسع في زراعة المانجو في مواقع جديدة مثل زراعتها حول بحيرة السد العالي.

●● ولأنك ان اتخذ بهذه الاستراتيجية يمكن ان تكون سندا لمواجهة أية آثار سلبية لاتفاقية الجوات ويمكن الأخذ بها في برامج التوسع الزراعي وذلك بعد إعادة دراسة الإقراض التصديرية والاستراتيجية لاختلاف الحاصلات البستانية بما يتوافق مع التغيرات الدولية المتوقعة.

هذه الفترة من الأراضي، كما يجب زيادة مساحات أصناف الزيتون الخاصة بإنتاج الزيت للمساعدة في سد جانب من فجوة العائدات للبلاد وذلك مع ضرورة العمل على خفض التكلفة وإجراء تهجينات لانتاج أصناف جديدة من الزيتون تكون أكثر تحملاً للظروف البيئية وأغزى إنتاجاً.

ارتفاع الرسوم الجمركية

ويقول الدكتور محمود الحلبي الأستاذ المتفرغ بقسم بحوث نباتات الزيت، انه توجد ميزة نسبية لتصدير مصر للزيت والاصصال علاوة على الورد والجريبيرا وزيادة الطلب عليها في الخارج، وتقوم مصر بتصدير الورد على مدار العام بصفتها جودة عالية جداً تصل جملة الصادرات الى مليون دولار سنوياً ويمكن استغلال الساحل الشمالي

والأراضي المستصلحة لزراعة ازهار اللطف للتصدير، كما يجب استيراد امهات من نباتات الزيت المطلوبة في اسواق اوروبا واكتثارها محلياً لانتاج شتلات رخيصة الثمن وجار تقليل اسباب انخفاض تصدير زهور الجلابيوس والورد وخاصة زيادة الرسوم الجمركية على الكميات المصدرة بما يزيد من تكلفتها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة الخارجية وذلك اعتبار الجوارك ان الورد اللطف في ورق سلعة تصديرية!

ويقول الدكتور السيد الجمل رئيس قسم بحوث النباتات الطبية والعطرية بمعهد البساتين ان المجال واسع جداً لانتاج النباتات الطبية والعطرية خاصة في الأراضي الجديدة، كما يجب التوسع في انتاج الزيوت العطرية بعد تقليص مساحات العطر المصري وارتفاع اسعاره في الولايات المتحدة الأمريكية ، وينبغي كذلك حل مشكلة تصدير زيت العنبر وغيره من الزيوت نتيجة لزيادة الضرائب عليه واعتبار معامل التقدير من العمليات التصديرية ، كما يجب حل مشكلة الياقوت الذي انخفضت صادراته بسبب آثار الليبدات.

ويؤكد الدكتور احمد عبدالديم رئيس قسم بحوث الأشجار الخشبية بمعهد البساتين بالإنابة انه يتم حالياً استيراد خشبان لمر من ١.٢ مليار دولار بما يمثل ٢١٪ من الانتاج العالمي ويجب العمل على زيادة الانتاج المحلي من الأشجار الخشبية، حيث تتوافر الظروف البيئية والمناخية الملائمة وتم اذلال الكانزورينا والكافور من تحقيق الانتشار المطلوب ويعزز القطاع الخاص من استيراد بذور الأشجار الخشبية لزراعتها كغطاء اقتصادية ، لتقواري المناطق هذه المهمة بالاستيراد والزراعة في المناطق المحيطة والأراضي الصحوية ويمكن التوسع في زراعة هذه الأشجار كذلك في الأراضي الجديدة.



الجات وتحرير الزراعة ١

أسواق التصدير. وقد ترتب على هذه الترسات من الإجراءات الجماعية تشويه كبير في التجارة الدولية في السلع الزراعية. فإن الزها إلقاء عند حد إغلاق السوق الأوربية تقريبا في وجه البلاد المصدرة لإصناف معينة من السلع الزراعية. وإنما يتجاوز ذلك إلى تحويل بلاد السوق الأوربية إلى منافسين في أسواق التصدير العالمية في سلع مثل القمح ومنتجات الألبان واللحوم مع أنها لا تتمتع فيها بامتياز مرمية نسبية. وكان ينبغي أن تكون مسحوقة وليست مسحوقة بالمثل الكبير البلاد وينبغي أن مثل هذه السياسة تسيب بضررا واضحا وأستراليا الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا والولايات المتحدة وتونيزية وكذلك البلاد النامية التي تتمتع بمزايا نسبية واضحة في السلع الزراعية وعلى رأسها الأرجنتين وبنيني وأوروغواي بالإضافة إلى عدد كبير في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلاد الشرق الأوسط وهي جميعا ذات مصلحة هامة في الصادرات الزراعية. صحيح أن الحماية الزراعية ليست موصولة على بلاد المجموعة الأوربية. فهي مسحوقة في صورة أو أخرى في مجال دعم المنتجين لبعض السلع الأمريكية وخصوصا في مجال دعم المنتجين لبعض السلع الزراعية. ولكن مانعها الولايات المتحدة أو غيرها في مجال لتضال أمام منافسة المجموعة الأوربية في طريق السياسة الزراعية المشتركة. لذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للدخول في جولة جديدة من المفاوضات التجارية في إطار الجات إلا بشرط طرح مشكلة الحماية الزراعية على مادة المفاوضات بخلاف ما جرى عليه العمل في الجولات السبع السابقة. ووافقت بلاد المجموعة الأوربية على هذا الشرط في إعلان بونتا دل استرا الذي أعطى إشارة البدء للدورة الخامسة للمفاوضات بجمهورية أوروغواي.

أسفرت دورة أوروغواي عن اتفاقية الزراعة ومهدت الأساس هو تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وذلك عن طريق الإجراءات الآتية:

١. تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية. ذلك أن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حد كبير على القيود الكمية والقيود غير التعريفية وهذه أكثر تعقيدا للتجارة الدولية من القيود السعرية ومن ثم فقد نصت الاتفاقية على إلزام البلاد الأعضاء بتحويل تلك القيود إلى تعريفات جمركية ذات اثر حثائي معادل.
٢. تخفيض كل التعريفات الجمركية بما في ذلك التعريفات التي تحولت من نظام القيود الكمية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد النامية التي لا تستطيع فتح أسواقها بنفس السرعة أو الدرجة التي تستطيعها البلاد المتقدمة. ومن ثم فقد نصت الاتفاقية على إلزام البلاد المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات.

أما البلاد النامية فإن نسبة التخفيض ٢٤٪ فقط على أن

بقيت التجارة الدولية في السلع الزراعية خاضعة لعدد كبير من القيود التي تفرضها البلاد الصناعية والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية. وكذلك سارت بلاد كثرية على تقديم دعم كبير للإنتاج الزراعي والصادرات من السلع الزراعية. ولم تتمكن دولات المفاوضات التجارية السبع السابقة التي تمت في إطار الجات من التوصل إلى اتفاقية الحماية والدعم في التجارة الزراعية وذلك رغم أهمية السلع الزراعية في المنتجين الدولية وأهمية هذا القطاع لعدد كبير من البلاد والمستهلكين. وقد خرجت السلع الزراعية من دائرة المفاوضات تحرير التجارة لأن البلاد الصناعية نصت بهذا الاستثناء منذ قيام الجات. ومن ثم فقد خضعت عملية التحرير على التجارة الزراعية الدولية في السلع الصناعية والقيود الواردة على هذا القطاع. ويصعب ذلك الحماية خاصة على المجموعة الأوربية التي أسفرت إصرارها شديدا في حماية الزراعة ودعم الإنتاج والتصدير الزراعي تحت تأثير فرنسا. ومن المعروف أن فرنسا لا تلتزم إلى قطاع الزراعة على أنه مجرد نشاط اقتصادي مثل غيره من الأنشطة ولكنه لو أبعاد اجتماعية وسياسية على جانب كبير من الأهمية. ولعلنا نذكر لكافة الحرية للزراعة في الفكر الاقتصادي الفرنسي عندما نأت مدرسة الطومبي في القرن الثامن عشر بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي لنتج الوحيد الذي عكس الصناعة والتجارة التي تعتبر في نظهم من الأنشطة العقيمة. ليس معنى ذلك أن الفكر الاقتصادي للتابعين مازال ساددا في فرنسا إلى الوقت الحاضر. ولكن بما أشك فيه أنه يفسر إلى حد ما ذلك الرابطة العاصفة بقطاع الزراعة. أنهم أن فرنسا ومعها باقي بلاد المجموعة الأوربية نجحت في إخراج التجارة الدولية في السلع الزراعية من دائرة المفاوضات. ومن ثم فقد تمتد قطاع الزراعة في بلاد المجموعة الأوربية بدرجة بالغة الارتفاع من الحماية وانعكس ذلك في تطبيق مبادئ السياسة الزراعية المشتركة. وتتطوى تلك السياسة على تطبيق ثلاثة أنواع من الحماية: النوع الأول يتدخل في التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة. وهي تأخذ أحيانا صورة التعريفات التفرعية. بمعنى أنه لا يوجد رسم ثابت ولكنه يتغير تبعاً لطلب مستوى الأسعار العالمية. فالرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية الغذائية ترتفع عند انخفاض الأسعار العالمية وتنخفض عند ارتفاع تلك الأسعار. والواقع أن التعريفات الجمركية التفرعية معادلة في الأوربية من التحكم في مقدار المنافسة الأجنبية المسوح به في أسواقها. وساعد على ذلك الجوء في بعض المراسم إلى نظام الحظر المطلق للواردات الزراعية وكذلك استخدام لتدابير الصحة والبيئة العالية لإستبعاد الواردات التي لا تلبي نوعيتها إلى المستوى المطلوب. النوع الثاني من الحماية يتجلى في الصور المختلفة للدعم الذي تقدمه حكومات المجموعة الأوربية للإنتاج الزراعي. وقد يتخذ الدعم صورة ضمان حد أدنى من الأسعار واستبعاد الحكومات للتدخل مشددة في حالة نزول الأسعار عن هذا الحد الأدنى. وقد يتخذ صورة مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين لبضائع السلع أو في بعض المناطق وهذا بالإضافة إلى الدعم العام عن طريق المحجوز والتطوير والإرشاد. أما النوع الثالث من الحماية فإنه يتمثل في الدعم الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية وذلك بإعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر أخصر منخفض يمكنه من المنافسة في



المصدر :

١٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات ايلتم مرة واحدة بين يوم وليلة
ولكنه عملية جزئية تدريجية فإن تطبيقها بعد سنوات
اليزيد على ٧٠٪ من الدعم الذي كان مطبقا خلال الفترة من
١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ على أن يتم ذلك خلال فترة ست سنوات
من بدء تنفيذ الاتفاقية. ومعنى ذلك أن الدعم ينخفض
سنويا بنحو ٦٪ في المتوسط يضاف إلى ذلك أن أي
ارتفاع في الأسعار يسبب تخفيض الدعم سوف يحدث في
الذي القصير أما في الذي المتوسط والطويل فإن ارتفاع
الانتاجية الذي يترتب على إعادة تقسيم العمل السواحي
أصلحة أكثر البلاد كفاءة في الزراعة سوف يخفف من هذا
الآثار السلبية أو يقضي عليه كليا. كذلك أيجوز أن ننسى
أن تنفيذ اتفاقية الجات سوف يقلق أسواق النسيج
الصناعية أمام البلاد النامية المصدرة لسلع زراعية. ومن
ثم فإن الآثار السلبية التي يترتب على ارتفاع أسعار
الواردات الزراعية سوف يقللها إلى الأجيال التي يترتب
على زيادة الصادرات الزراعية ذلك أن أغلب البلاد النامية
المستوردة مواد غذائية تصدر سلعاً زراعية في نفس
الوقت. وتنتمي مصر إلى هذه المجموعة من البلاد النامية
لأن الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر تصل إلى نحو
مليارين من الدولارات سنويا ولكن في نفس الوقت أياها
تصدر سلعاً زراعية بما يعادل ٧٠٠ مليون دولار في
المتوسط. ومعنى ذلك أن الضرر الذي يحتمل أن تتعرض
له من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية سوف يخفف منه
معنى أن يعود علينا من نفع بسبب تحسين ظروف
التفاد إلى أسواق البلاد الصناعية وأخيراً فقد نجتحت
البلاد النامية المستوردة مواد غذائية وعلى رأسها مصر
ومعها المكسيك وبيرو والمغرب وجاميكا في إقام البلاد
الصناعية بأن تتضمن اتفاقية الجات نصاً على حق البلاد
المستوردة مواد غذائية في التعويض عما يصيبها من
أضرار بسبب ما يؤدي إليه تحرير الزراعة من ارتفاع
أسعار وارتفاعها الغذائية. ويتمثل هذا التعويض في تقديم
مساعدات غذائية وتمويل التنمية الزراعية والحق في
الحصول على قروض قصيرة الأجل من البنك الدولي
ومصنوق النقد الدولي لتمويل مأسئورده من مواد غذائية
باسعار تجارية.

تخلص من ذلك إلى أن البدء في تحرير الزراعة يعتبر
من الانجازات الكبرى لدورة أورو جواي وسوف يكون من
نتائجها إزالة الضغوط في التجارة الدولية الناشئة عن
ترسانة القيود التي تطبقها بعض البلاد الصناعية كما
أنها سوف تؤدي إلى إعادة تقسيم العمل الدولي في قطاع
الزراعة أصلحة أكثر البلاد كفاءة وهذا يعود بالخير على
كل البلاد التي تتمتع بميزة نسبية طبيعية في هذا القطاع
أما الآثار السلبية التي قد تلحق البلاد المستوردة مواد
غذائية فهي مسألة جد محدودة وأزلفت الصورة الكلية
الإيجابية التي سوف ترتب على عملية التحرير.

يتم ذلك خلال عشر سنوات.
١. تخفيض الدعم الذي تمنحه الحكومات للإنتاج
الزراعي. غير أن الاتفاقية أعلنت بعض أنواع الدعم من
التخفيض ومن ذلك دعم البحوث والتطوير والإرشاد
الزراعي ومقاومة الأمراض والآفات الزراعية وكذلك الدعم
الذي يقدم لبعض المناطق أو لبعض المنتجين إذا كان غير
مرتبط بحجم الإنتاج الزراعي. أما فيما عدا ذلك فقد علمت
الاتفاقية على تجميع كل أنواع الدعم في رقم واحد يعبر
عن مدى ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من معاملة حكومية
في كل بلد من البلاد مع تخفيضه بمقدار ٢٠٪ خلال ست
سنوات في حالة البلاد المتقدمة وبمقدار ١٣.٣٪ خلال
عشر سنوات في حالة البلاد النامية.
٢. تخفيض الدعم الصادر من السلع الزراعية بنسبة
٧٠٪ من مقدار الدعم الذي كان مطبقاً خلال لمدة من ١٩٨٦
إلى ١٩٩٠ وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار ٢١٪
وهذا كله في حالة البلاد المتقدمة. أما النامية فإن
التخفيض يكون معادلاً للتي التخفيض الذي ألزمت به
البلاد المتقدمة أن يتم التنفيذ خلال عشر سنوات بدلاً
من السنوات الست التي تنطبق على البلاد المتقدمة.
٣. أما بالنسبة للمصاعير الصحية التي تطبق على
المنتجات والحيوانات الداخلة في التجارة الدولية فإن
الاتفاقية تعترف بحق كل دولة أن تضع مائزاً ضرورياً في
معايير لحماية الصحة النباتية والحيوانية بشرط
المساواة في المعاملة بين جميع البلاد والعمل على التزام
المعايير المتفق عليها دولياً والإعلان عنها والمشاور
بشأنها مع البلاد الأعضاء.
هذه هي المعالم الكبرى لتحرير التجارة الدولية في
السلع الزراعية كما جاءت في اتفاقية دورة أورو جواي.
وتبين منها أن عملية التحرير ليست كاملة خلال هذه
الفترة بل إنه تحرير جزئي يدور حول ثلاث القيود القائمة
أو أقل. وهذه نسبية متواضعة ولكنها مع ذلك تعتبر
خطوة أولية هامة في قطاع بقي مدة طويلة بعيداً عن
مداول الجات. والغالب أن تستكمل عملية التحرير في
دورات مقبلة.
غير أن عملية التحرير في القطاع الزراعي أثارت
مخاوف البلاد المستوردة للمواد الغذائية. فإن تخفيض
الدعم الممنوح للمنتجين الزراعيين والصادرات الزراعية
لا بد أن ينعكس في ارتفاع أسعار المواد الغذائية
المستوردة. وهذا يفرض على البلاد النامية تكلفة إضافية
ذات آثار سلبية على مركز ميزان المدفوعات خصوصاً وأن
بعض هذه البلاد تعاني من مديونية خارجية ثقيلة.
والتوقع أن هذا الاعتبار ذو أهمية أكبر حيث أنها من أكبر
البلاد المستوردة مواد غذائية تشتمل على نسبة عالية من
السلع التي تتمتع بدعم مرتفع في البلاد المصدرة وعلى
وجه الخصوص بلاد المجموعة الأوربية. فإذا انخفض
مقدار الدعم مطبقاً لاتفاقية الجات فالغالب أن يؤدي ذلك
إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تستوردها. ومن
الصعب أن نتكهن بنسبة الارتفاع حيث أن ذلك يتوقف على
هيكل وارتفاعات الزراعة ومدى ما يتمتع به من دعم في
البلاد المصدرة ومقدار مايد على الدعم من تخفيض.
وحتى إذا حدث ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بعد البدء
في تنفيذ الاتفاقية فإنه من الصعب بمكان كبير الأثار
علاقة أسبوعية بين الارتفاع في الأسعار وتخفيض الدعم.
فقد ترتب الأسعار أو تخفيض لأسباب لا علاقة لها
بالاقتصادية وإنما ترجع إلى التغير في ظروف الطلب
والعرض الخاص بالمواد الغذائية وليس قوة نظرية
مؤكدة تسمح لنا بمثل آثار الاتفاقية عما يخطط لها من
عوامل أخرى وعلى كل حال فإنه أيجوز المبالغة في الآثار
السلبية لاتفاقية الجات على البلاد
المستوردة مواد غذائية وذلك للاعتبارات
الآتية
د. سعيد النجار
أولها أن تحرير الزراعة في اتفاقية



المصدر : الحادي

التاريخ : ٩٤/٢/١٩

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عربي الاستيراد

**انتهى عصر الاحتكار ..
وبدأت فرص الابتكار**

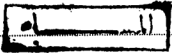
التحدى الكبير لمواجهة

اتفاقيات «الجات» الفشل يعني :

**سلع راكدة ..
مصانع معطلة ..
بطالة متزايدة**

البحر
يجعلنا
نأمن
يركب الدول الفنية

نحن امام امتحان صعب لا بد وان نتجح وننتفوق فيه .. فالفشل يعنى كارثة
محقة .. العالم كله ينمو ويتقدم .. دول صغيرة اصبحت خلال سنوات
قليلة دولا اقتصادية تجارية .. ارتفعت فيها مستويات المعيشة وقلت فيها
البطالة بصورة ملحوظة .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ مارس ١٩٩٤

يقول محمد السيد حافظ صاحب فلاتر سيارات أنه لتواجد على الساحة الدولية لابد من ثورة شاملة على معطيات الإنتاج من خلال حسن استخدام العمالة من خريجي المدارس الصناعية والتي احتلت موقعها في السنوات الخمس الماضية وهي فئة أسرع وانشط في عملية التعليم إلى جانب الاستفادة بالخبرات المباشرة للدق في العمل في محاولة لخلق كوادر جديدة تستطيع

الوصول بها إلى أعلى انتاجية العامل المنوية وتقليل نسبة الفاقد والعدم .

ويقول الدكتور عبد المنعم الطيب رئيس قطاع المصانع بشركة القاهرة للتجهيز والصباغة بغيرا الخيمة ان قانون العمل الجديد لابد ان يتضمن بنودا لتحقيق الانضباط في العمل وان تكون هناك حقوق وواجبات علي العامل حتى يمكن الوصول إلى أعلى درجة من الجودة وان يأتي ذلك الا من خلال توفير لكل مناسبات حتى لايتوصل للعمل لدى العامل إلى محطة بنام فيها لمواصلة العمل في مصنع أو شركة اخرى .

اضاف : المشكلة ان كافة القوانين تعطي مميزات للعامل دون النظر إلى اهماله .. والمسأل هل يمكن لي

كمسئول إداري ايقاها عن العمل لفترة أو خفض مرتبه ؟ نجد انه يوجد صعوبة لتنفيذ ذلك بل ان اللجان الثلاثية التي يتم تشكيلها لاتعاقب برده بل تكون في صف العمال وتلك لنوع نقابية .

اوضح ان اتفاقية الجات تخدم الدول القوية صناعيا على حساب الدول التي لديها مشاكل في الانتاج فإذا نظرنا إلى انتاج دول شرق اسيا وأوروبا وكندا نجد انها تستطيع المنافسة في جميع الاسواق نتيجة لخفض اسعارها .

اضاف ان مصر تحتاج في هذه المرحلة إلى الاعتماد على الجودة العالية .

يقول : حسن غلاب .. صيد كلية تجارة عين شمس .. ان اتفاقية الجات التي مستطيق من بداية عام

إذا تمت المراقبة الجدية على كافة مراحل العملية الانتاجية بدءا بمستزمات الانتاج .. لهذا يجب تطبيق نظام الجودة الشاملة حتى نستطيع التوسع في التصدير وخاصة دول السوق الاوربية والدول الاعضاء في منظمة الجات .

ويرى محمد امام مدير إحدى شركات الصناعات الغذائية ان هناك محورين للمنافسة في ظل اتفاقية الجات هما ارتفاع الجودة وانخفاض التكلفة وذلك حتى يمكن الاستمرار في المنافسة مع السلع المستوردة ويتطلب ذلك تطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية على السلع التي يتم استيرادها .

خاصة وأن صناعتنا الغذائية تتمتع بميزة لتوافر في مثلتها من المستورد وهي الاعتماد على المواد الطبيعية في التصنيع ولهذا يجب علينا استغلال هذه الميزة في التصدير .

يعترف محسن حزين صاحب أحد مصانع الملابس ان نقطة الضعف في الصناعة المحلية كانت سوء التعبئة والتغليف ولكن في السنوات الاخيرة دخلت آلات حديثة لمختلف النواتج بالإضافة إلى تطوير نظم الطباعة لا انها مرتفعة التكلفة مما يؤدي إلى زيادة سعر المنتج النهائي .

واضاف ان مصر بتقلها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وجب عليها اعداد بشكل جدى للدخول في المنافسة العالمية بعد انضمام مصر لاتفاقية الجات ويأتي ذلك من خلال تحديث الآلات وحسن استخدام العمالة واعداد دورات تدريبية لتأهيلهم حتى يتواكب فترهم مع التطور العالمي والحصول على أعلى نسبة جودة وأقل نسبة فاقد .

ويرى ان سياسة الثواب والعقاب لابد من تلوذها على العاملين حيث ان اغلبهم يريد الثواب دون توقيع عقاب ولذلك نحاول منح مرتبات ومكافآت مرتفعة تولى حجم العمل والوقت في مقابل توجيه جزاءات على المهمل والمتكاسل .

عام ٩٥ مندخل في منافسة حادة مع المنتجات العالمية من خلال فتح الاسواق المصرية طبقا لاتفاقية الجات . اما ان نشبت وجودنا بما تنتجه بحيث يكون ملائما للمستهلك المصري ومتوقفا على أي سلعة واردة من الخارج سعرا وجوده وان نجد دولا تتهاقت او تفصل الصناعة المصرية وإمان ان نلث وراء الاجنبي وبذلك تمتعظ مصالحنا ومصانعنا ويصيب الركود منتجاننا وتزداد مشكلة البطالة وتتنامى .. الامل الوحيد امانا هو الانتاج .. ليس الانتاج بالمفهوم المتعارف عليه من حيث الكم ولكن لابد وان يكون شاملا للكم والكيف .. لتفقد للفهلوسة في الصناعة وان تطبق مقاييس الجودة كما وردت حرفيا في القانون وان نتجه إلى تكنولوجيا الانتاج بدلا من الادابيات النظرية التي لاتصلح في هذا العصر وإلى التدريب لتخرج عمالة ماهرة تعرف معنى الانتاج الجيد الوفير ومناسبتها للاجر .

الخبراء يطالبون بعودة نظام المقطوعية وان يرتبط الانتاج بالاجر وان يكون الانتاج مرتعفا من ناحية الكم والجودة مما يؤدي في النهاية إلى خفض التكلفة بحيث يكون سعر المنتج المحلي اقل من سعر المنتج المستورد .

الرقابة ضرورية

يقول عماد كامل صاحب أحد مصانع المنسوجات انه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية من حرية تداول السلع بين دول العالم في ظل اتفاقية الجات يجب علينا ان نسعى إلى تطوير نظم العمل في مصانعنا حيث ان عملية الرقابة على المنتجات المختلفة كانت ولا تزال تتم على المنتجات في شكلها النهائي مما يؤدي إلى ظهور العديد من العيوب التي لايمكن اصلاحها وبالتالي تضاعف من تكلفة المنتج النهائي بالإضافة إلى زيادة نسبة التالف وقصر العمر الافتراضي للمنتج .

كل هذه الاسباب من الممكن تداركها

والعمل على إنشاء هيئة اقتصادية لمتابعة النشاط الاقتصادي في مصر والدول المناهضة لضمان الالتزام بما جاء في اتفاقية الجات من حيث عدم اللجوء إلى سياسات الدعم السلمي والإغراق والتفويض الضمانات الخاصة بالاستثمار الصناعي والتجاري

أضاف كما أن الأمر يتطلب العمل على بناء تكتل اقتصادي عربي خاصة وأن المعلومات لهذا التكتل متوافرة وإن تعذر ذلك فمن الممكن إقامة جمعيات مثل منظمة التجارة الحرة « ناfta » التي انضمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لأن القدرة على التنافس في ظل كيان كبير سيكون لصالح الدول العربية

تحقيق :

باسم رشاد
أشرف أبو سيف

من خلال إعادة بناء القانون المنظم للنشاط الاقتصادي بما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرة الاقتصاد المصري على المشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

أضاف أن المرحلة القادمة تتطلب تخفيض تكلفة انتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمية تخفيضاً يستند إلى الاسس الاقتصادية أي زيادة الكفاءة الانتاجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة حيث أن المرحلة القادمة سينعدم فيها الدعم الحكومي خاصة وأن تكلفة إنتاج السلع لدينا مرتفعة بسبب تحصيل المنتج باعاًء حكومية كثيرة ناتجة عن القوانين المنظمة للنشاط الانتاجي وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٢٠٪ مثل الاعباء الإدارية التي يتحملها المنتج من ضرائب ورسوم ومعاملات مع الأجهزة الحكومية المختلفة من تراخيص عمل وتأمينات

التسويق

ويطالب بضرورة الانضمام بالتحاقية التسويقية من حيث رفع كفاءة العملية التسويقية التي تعتبر أحد عناصر الضعف في الاقتصاد المصري مع ضرورة دراسة اسواق التصدير المحتملة للتعرف على وسائل الدخول إلى هذه الاسواق مع وضع سياسة مضادة للسياسات المتوقعة من جانب الدول المناهضة .

أما د . أحمد عبد المنعم بكلية تجارة الزكاريق فيقول : أن المرحلة القادمة تتطلب الاستفادة عن كثير من الأفكار المماثلة في مجال النشاط الاقتصادي بحيث يتم إعادة البناء للمكسب للقبائل الإدارية في الحكومة وإقناع الأعمال العام والخاص وتزويدها بالمعلومات الجديدة في مجال الإدارة الاقتصادية

١٩٩٥ سيكون لها تأثير كبير على الدول النامية لأن صادراتها لن تستطيع المنافسة في أسواق أوروبا وأمريكا إلا بعد أن تقوم الدول النامية بتطوير صناعاتها وتخفيض تكلفتها وتدريب الأيدي العاملة تدريباً فنياً مناسباً حتى يكون لديها الكفاءة المناسبة لمنطلقات السوق العالمية .

أضاف أن قدرتنا على الوجود في هذا السوق العالمي المفتوح مرتبط بعدد من النقاط .

أولها : الاتجاه في عمليات التصنيع إلى الصناعات التي يمكن أن ننافس من خلالها أي التي تتمتع بالميزة النسبية مثل صناعة الملابس الجاهزة بشرط أن نعمل دائماً على تطويرها خاصة أن دول جنوب شرق آسيا قامت بتطوير صناعة الألباب الصناعية بصورة مذهلة .

ثانياً : القدرة على المرونة والتحول من منتج إلى منتج آخر مع القدرة على الابتكار لتلبية متطلبات السوق المصري والخارجي .

ثالثاً : نوعية المنتج هناك بأهمية شراء المنتجات المصرية بشرط ألا تعتمد هذه النوعية على الناحية العاطفية ولكن على اسس موضوعية وعلمية بأن نوضح للناس أن شراء المنتجات المصرية يمثل خلق فرص عمل جديدة للشباب وحماية لميزان المدفوعات والميزان التجاري مما سيكون له تأثير في رفع مستوى معيشة الأفراد .

أضاف ويجب التوسع في مراكز التدريب لكاسب العمال مهارات فنية عالية حيث أن المنافسة ستكون للأصالح خاصة وأن عصر الاحتكار قد انتهى .

ويرى د . طارق عبد العظيم . وكيل كلية تجارة بها .. أن البدء في تطبيق اتفاقية الجات يمثل

لمصر تحدياً كبيراً يجب أن نستعد له جيداً خلال العشر سنوات القادمة



المصدر: **الرياض اليوم**

١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاد **عالي**



اتصالات سويسرية بمدير «الجات» للاحتفاظ بمقر المنظمة الدولية للتجارة بجنيف

□ جنيف - «العالم اليوم»:

بدأ المسؤولون السويسريون اتصالاتهم المكثفة بعد انتهاء دورة الأورجواي والشهرة واعتماد أن تحمل المنظمة الجديدة باسم «المنظمة الدولية للتجارة محل منظمة الجات» .. للاحتفاظ بمقرها في جنيف.. وذلك من خلال مشاورات حالية ومفاوضات فنية في الأيام القادمة مع المدير العام «بيتر ساتر» لاند.

وقد أكدت مصادر مطلعة أن

الدولية لبناء قاعة اجتماعات تتسع لحوالي ٧٠٠ شخص وسيطرح موضوع القرض أمام البرلمان السويسري في يونيو أو سبتمبر القادم.. حيث يذكر أنه في ذلك التوقيت ستنتقل مفوضية اللاجئين إلى مقرها الجديد بعد أن كانت تشارك «الجات» في المبنى الذي تشغله في جنيف.. بما يعني أن المنظمة الجديدة والتي ستبدأ أعمالها في يناير أو يوليو ١٩٩٥ سيصبح بإمكانها استغلال المساحة والمبنى جميعها.

العاصمة السويسرية «بزن» لا تواجه في هذا الصدد حتى الآن أية منافسة أو ضغوط خاصة وأنها لم تقدم «الجات» عروضاً من دول أخرى.. ذلك في الوقت الذي لا يوجد سبب يستدعي التسرع في اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل اجتماع مراكش في أبريل والذي سيشهد توقيع اتفاقية الأورجواي.. هذا وقد وافق المجلس الفيدرالي السويسري على قبول قرض قيمته ٣٤ مليون فرنك بشكل مبدئي طلبته الشركة العقارية للمنظمات

1 عالم البحر

المصدر :



٢١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٦ دول عربية تتقدم بطلبات عضوية «الجات»

□ القاهرة - مهنا سمير :

صرح الدكتور محسن ملال مدير إدارة «الجات» بالتنسيق التجاري المصري أن المنظمة الدولية تبحث الآن في طلبات الانضمام إلى عضويتها من جانب بعض الدول العربية مثل الأردن والجزائر وسوريا ولبنان وقطر واليمن.

وكان مجلس مديري «الجات» قد وافق مؤخراً على قبول عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وبذلك بلغ عدد الدول العربية الاعضاء ست دول هي : مصر والكويت وتونس والمغرب بالإضافة إلى دولة الامارات والبحرين.



المصدر: **الفرع**

التاريخ: **٢١ مارس ١٩٨٨** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد إعلانات مركز القمح الأمريكي: تسهيلات أمريكية للمستوردين والفلاح المصري له الله!

كثبت حنان كمال:

والفاروق تتحمله الخسارة كعدم مقدم للمزارع الأمريكي، وقد تقدم البرنامج حتى الآن ١١ مستورداً، ويعلق الدكتور حسن أبو بكر للدرس بكلية الزراعة جامعة القاهرة على ما يقوم به مركز القمح الأمريكي بأنه يأتي ضمن ما يسميه بسياسة صناعة الجوع التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في بلاد العالم الثامن حيث أن توفير السلمة الغذائية يسعر منخفض مدعوم يؤثر ثقافياً على إمكانية استمرار إنتاج هذه السلعة في البلد المستورد إلى أن يتم في النهاية تدمير قدرة هذا البلد على إنتاج غذائه ومن ثم ضمان تربيته الملقة وهو بالضبط ما يحدث لمصر الآن، فالفلاح المصري سيحجم عن زراعة القمح مادام لا أحد يدفعه بينما يواجه بمقاييس من قمح أمريكي يمتنع بدعم هائل ويضيف د. فارس عياد الأستاذ بوزارة القاهرة أن الأساس في الفلسفة الاقتصادية للتنمية هو الاتجاه نحو تقييد الواردات الغذائية وخاصة القمح وزيادة الإنتاج المحلي حيث أن القمح سلعة استراتيجية غذائية يجب أن يضمن للفلاح الزراعي لزراعة إنتاجيتها وتحسين وراثتها وهذا هو الطبيعي في النظر لصلحة الاقتصاد القومي بل إنه يجب حصر الواردات على السلع الرأسمالية التي من شأنها دفع عملية التنمية وبعد اتفاقيات الجات سيخلف في منافسة الإنتاج المحلي مع المستورد، فمن لينا بعزلة عن هذه التكتلات الكبيرة للتنافس والمطرب في هذه الحالة الحد من الواردات وخاصة القمح لأن القمح هو الضمان الوحيد للأمن القومي وهنا يجب إنشاء صندوق لدعم الحاصلات الزراعية لتعويض الزارعين في حالة انخفاض الأسعار حتى يستمر في زراعة نفس المحصول وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفي حالة عدم وجود هذا مثل الصندوق من التوقع أن يحدث نوع من الغل في النظام الاقتصادي عند انخفاض الأسعار العالية وبالتالي هناك مخاوف من انصراف المزارع المصري عن زراعة القمح

بدأ انعكاس اتفاقيات الجات والصراع الدائر حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على أسواق الحاصلات الغذائية بما فيها السوق المصرية يظهر بوضوح على السطح، ويبدو أن أمريكا أخذت زمام المبادرة وتحديداً بالنسبة لسوق القمح في مصر مستفيدة من السماح للقاع الخاص باستيراد القمح، ومن الشواهد الواضحة على ذلك ما يقوم به مركز القمح الأمريكي في تنظيم حملة دعائية وإعلان في الصحف عن تسهيلات تقدمها مؤسسة القمح الأمريكي للمستوردين المصريين وفي هذا الصدد تقول داناغني مستشارة المعلومات بالمركز إنهم مهتمون بتقديم معلومات مجانية عن القمح الأمريكي للمستوردين وكذلك تسهيل مقابلة المستوردين في المؤسسة وتزويدهم بالبرامج والتسهيلات التي تقدمها لهم الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم المؤسسة كذلك بإمدادهم بالسماح الوسيط، الذين يمكن الاتصال بهم وتشمل هذه البرامج أنواعاً متعددة لتسهيلات الدفع منها عدم الدفع مرة واحدة مع سداد أول الأقساط بعد ستة أشهر من استلام الشحنة وتسديد باقي الأقساط خلال السنة، أما مسئول التسويق في المؤسسة حسن عبد الغفار فيؤكد أن الإعلانات التي ظهرت في الصحف مؤخرًا كانت تستهدف إغواء الضمير على التغييرات الموجودة في سوق القمح في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي بعد دخول القمح الخاص في عملية الاستيراد. وأكد أن التسهيلات التي تمنح للمستوردين المصريين تأتي ضمن برنامج الدعم الأمريكي لتشجيع الصادرات الزراعية الأمريكية وهذا البرنامج الذي يتم إعلانه كل سنة يخصص حصصاً مختلفة لكل دولة وقد تم تخصيص ٢.٥ مليون طن من القمح لمصر هذا العام و١٠ ألف طن من البقول وطر هذه الكميات بأسعار تقل عن أسعار الاتحاد الأوروبي مما يسهل للجانب الأمريكي تصدير إنتاجه



الجات لمصر جاءت في وقتها !!

دكتور محمد صالح الصناوى

وكيل كلية التجارة - جامعة الاسكندرية
عضو المجلس القومي للتخصصات

مصر فإن الجات هي بداية ثورة اقتصادية شاملة تتضمن البعد الصناعى والاجتماعى والمالى والتجارى .. ثورة تتطلب تغيير قيم المجتمع ومفاهيمه واتعاط وسلوك الافراد .. تغيير اساليب الصناعة وطرق ممارستها .. تغيير طرق الاداء ووسائل تقييم هذا الاداء .. تغيير فى فلسفة الادارة وسياساتها وتنظيماتها .. فهي إذن ثورة تغيير شاملة فى مؤسسات الدولة لتوجه هذا التحدى القادم البتة بلا محالة وكلمة ه الثورة الاقتصادية الشاملة ه معنا ليست شعارا اجوف يضاف الى الشعارات السابقة التي فقدت معناها وجردت من مضامينها ، ولكنها الطريق الوحيد للبقاء والاستمرار وهنا يبرز عنصر التحدى الذى يواجه المصريون عن الاقتصاد المصرى .

إن من تصدوا لموضوع إنقلاص الجات - باستثناء القليل النادر - ركزوا على الآثار السلبية لها على الميزان التجارى فى مصر نتيجة انخفاض حجم الصادرات - وهي فى الأصل منخفضة للغاية - وإرتفاع حجم الواردات كما وقيمة ، وإرتفاع اسعار المنتجات الزراعية والغذائية المستوردة وإغلاق الأسواق الأجنبية أمام المنتجات المصرية ذات الجودة المنخفضة . وعلى التقليل من ذلك ، فإنتى أرى ان الجات حملت لمصر الخير وإنها جاءت فى وقتها لتوقفها من سياف طويل ومن إتكال واعتماد على الإشتاء (شرقا وغربا) ولتحرك المياه الراكدة فيتطور الإنتاج المصرى كما ونوعا .

- والتحليل هنا بسيط للغاية ، فالعالم قبل الجات كان متجها الى ه التكتلات ، وبالتالي فإن مبدأ التيزة التنافسية كان مطبقا على كل تكتل على حدة والذي كان يضع العراقيل أمام الاختراق من جانب دول أخرى خارج التكتل .. ولهذا فقد حاولت دول - ومن ضمنها مصر - إنشاء تكتلات تقف فى مواجهة هذه التكتلات العملاقة ويبدأ مصر جهدا خارقا لتكوين ه السوق العربية المشتركة ه وابتات المحاولات بالفشل .. ثم ه السوق الاسلامية المشتركة ه ولم يكتب لها النجاح وأخيرا ه السوق الأفريقية المشتركة ه ولكن للأسف إمكانية هذه الدول لا تسمح بالإعتماد الذاتى ..

الجات للدول المتقدمة قد تكون اتفاقية تجارية واجبه التنفيذ شائد عملياتها الإنتاجية والتصديرية وهي العمليات الراسخة القائمة على جودة المنتجات ، وهي قد تكون - لهذه الدول - ثورة تجارية لحقت بالثورة الصناعية بعد مائة عام لتساعدها وتطورها .. أما فى

وبدا الأحياء يصيبنا خوفا من المستقبل ومن أثر التكتلات الضخمة على اقتصادياتنا ، يضاف الى ذلك ان المؤشرات تدل على ان الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف أعانتها ربما فى ظرف سنتين .. وفجأة اضيف بعد آخر لهذه المشكلة وهو هبوب رياح السلام والمحبة بين أسرائيل وبعض الدول والانظمة العربية والشرق اوسطية .. وجاءت الجات فى الوقت المناسب لتمضى مصر فرصة لوضع استراتيجية اقتصادية مبنية على

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات

التاريخ :

٢٠٠٨

النهاية في : وقع كفاءة الاقتصاد المصري : ليقترب -
بقدر الامكان - من مرحلة الانكفاء الذاتي :-

المرحلة الاولى :- مرحلة الاستفادة القصوى من جميع
الاستثمارات التي منحت لمصر في ظل اتفاقيات الجات
باعتبارها من الدول الاول نموا وتصل هذه الفترة -

لحسن حقا - الى عشر سنوات يتم فيها التغير
التدريجي المناصب مؤسساتنا (بما فيها الفرد)
ليتناسب مع مرحلة الانطلاق المطلوبة .

المرحلة الثانية :- مرحلة تحول الدولة الى الانتاج
التصديرى وذلك بينناج جيد وسعر مقبول فتندفق
العملة الاجنبية اللازمة لتطوير الانتاج المصرى
وترسيخ البنية الصناعية الاساسية .

المرحلة الثالثة :- وهي مرحلة إحلال الانتاج المحل
محل الواردات بقدر الامكان وتوفير القدر المغول من
التصدير لتوفير ثلوارات المالية لاستمرار التطوير
والانطلاق لاقتصاد سيعتمد باذن الله على ذاته فقل
التهديدات الخارجية ايا كان مصدرها ...

باختصار ، ليس امام مؤسساتنا . السياسية
والتشريعية والاقتصادية - سوى اعمال الفكر
الاستراتيجى الذى يأخذ في الاعتبار المتغيرات
والمعطيات التي يميز العالم المحيط بنا - عن بعد او
قرب - وان تركز الاستراتيجيات على دوى غير تقليدية
تطلب المصلحة الوطنية على اى مصلحة اقليمية قومية .
وخاصة وان تجارب السنوات القليلة الماضية اطهرت ان
مرات الاتفاق بين المصلحتين تقل كثيرا عن مرات
التعارض بينهما .

المصلحة الوطنية ... استراتيجية تقوم اساسا على
القدرة الذاتية لمصر واستغلال عنصره الميزة النسبية
والتنافسية ، في معاملها مع العالم كله وليس من خلال
تكتل قليل الحيلة ، وعلى اجراء تعاملات تجارية مع
الدول بصرف النظر عن موقعها الجغرافى او وضعها
القومى .

* إذن لابد وان تتحرك مصر في طريق تحسين انتاجها
وتطويره واستغلال تميزها التنافسي في التصدير الى -
والاستيراد من - دول العالم بدون تمييز ... الولايات
المتحدة الامريكية ، اوروبا الغربية والشرقية اسرائيل ،
دول حوض البحر الابيض المتوسط ، دول جنوب شرق
اسيا ... الدول افريقية ..

* الامر كله في يد مصر للقيام بإصلاح اقتصادى شامل
يعود بالصناعة الى سابق عهدها غير عابئين باتفاقات في
المنطقة او ايقاف معونات ، او تخفيض دعم ... وهنا -
ودون تنصل من الهوية العربية - لابد من إعادة النظر
في المفهوم التقليدى الذى يستند على ان القومية العربية
او غيرها من القوميات هي المخرج لنا وان المساعدات
ستأتى لنا من الانكفاء ...

باختصار لابد من تطبيق الفكر الاستراتيجى
الحديث ، في مواجهة المتغيرات الجديدة في الواقع
المحيط بنا اقليميا وعالميا .. ويتطلب هذا الفكر دراسة
نقاط القوة والضعف في اقتصادنا وفي اقتصاديات الدول
الآخرى وكذلك تحليل الفرص والتهديدات التي تتبع من
خارجنا (من البيئة المحيطة بنا) ثم التركيز على نقاط
القوة واستغلال الفرص المتاحة (ايا كان مصدرها)
وتللا نقاط الضعف ومواجهة التهديدات والاهم تحويل
بعض هذه التهديدات الى فرص تحقق لنا المكاسب ...

ويتطلب ذلك فكرا شجاعا متحررا لا يصنف الاطراف
الآخرى الى عدو وشقيق بل يصنف الدول التي تتعامل
معهنا على حسب درجة المائد الاقتصادى الناجم عن
العلاقات معها .

ان الاستراتيجية التي اتادى بها لتحرك مصر إقتصاديا
في مواجهة التحديات الحالية يمكن ان تتحقق من خلال
ثلاث مراحل زمنية وان كان الهدف او الرسالة في



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العربي

التاريخ: ١٩٩٢

مطلوب برنامج لانقاذ صناعة الدواء

صناعة الدواء في مصر يحاصرها الخطر، والتحديات متعددة اقتصادية، وتسويقية، وعلمية، وإدارية، والكتور محمد رؤوف جامد. استاذ علم الادوية بالهيئة القومية للبحوث الدوائية. يطالب برنامج عاجل لانقاذ صناعتنا الدوائية قبل ان تاكلها المخاطر.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٠



بقلم :

د. محمد رؤوف حامد

كذلك بالنسبة للصناعة الدوائية في دول مثل الهند والصين والمكسيك كانت صناعاتها الدوائية في وقت ما تعاني أو تتفوق عليها بينما صرنا الآن نشكو من الشكوى قيام شركات هذه الدول بممارسة الغشاق Dumpig في أسواقنا نحن.

إن هناك تحديات غاية في التعقيد والعق موجهة أو قائمة في الشرق، تحديات مجسدة تماماً ستكون بمثابة الفرار الذي يفصل بين المستفيدين والخاسرين من إجراءات الجات، وهنا تكفي بنكر البعض لحظ من هذه التحديات:

أولاً: تحديات تقنية علمية

الوصول إلى سبوانغات دوائية Excipients جديدة بصفات جيدة خاصة جداً من شأنها رفع نوعي استوي جوية المستحضرات.

بلوغ مواصفات التشغيل في المصانع بقد متنامية تؤثر على خصائص المواد الخام والمستحضرات المصنعة منها.

التوصل إلى خلط المائدة الدوائية

للمستقبل القريب والمستقبل البعيد، والعلم فإن جملة ما تشهده اقرب الأسواق لنا (سوق السعودية) من الدواء المصري لايمتد إلى ٨٠٪ (شائية اعشار في المائة) من مواردها الدوائية.

وإذا كان من التهمس في الماضي أو الحاضر أن يكون لعلاقات أو شعارات

للمحة والاخوة العربية والاوروبية بين القيادات أثر يكر بشأن الأسواق وتبادل السلع فيها فإن هذه الاحتمالية ستختفي في القريب العاجل، وذلك لن يكون بسبب أي شائبة تختص بالاخوة والحية بين القيادات أو الشعوب، وإنما لأن هناك شرطة عالية للتجارة الدولية اخذت في الزوغل اسمها «الجات» و«الجات» لاختصار للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الدولية والتي من شأنها إقامة نظام تجاري عالمي تتحرر فيه العلاقات التجارية بين الدول ولحقاً لما يتقرر في مفارضات دولية متعددة الأطراف. ومن المعروف عند الفكرين والاقتصاديين المستوعبين للمتعغيرات العالمية انه ولارجعة عن تحرير التجارة الدولية، وتخليها للتفاصيل فإن الجات ستؤثر في تعديري. على صناعة الدواء في مصر من خلال ثلاث البات رئيسية:

- (١) الاتفاضة للأسواق.
 - (٢) الالتزام بالمواصفات القولية عاليا.
 - (٣) حياية حقوق الملكية.
- فليحذا لهذه الاكيات سيكون دخول الدواء إلى الأسواق متأماً فقط لن تكون منتجاتها مطابقة للمواصفات العالمية طبقاً لنافسة مفتوحة وليس لعلاقات شائية أو ككتلات تفضيلية بين الدول وذلك في إطار يتمتع فيه قانوننا (طبقاً للجات) بتقليد مستحضر اوعلمية انتاجية بعيداً عن حقوق الملكية الفكرية والتي ستكون بالنسبة للدواء (مادة خام أو مستحضر أو طريقة تصنيع) أكثر تكلفة وتعقيداً وأطول زمناً عما هي عليه الآن.
- وإذا كانت هذه الإجراءات ستكون مائة تماماً لغير القانون فإنها لن تكون

رغم أن صناعة الدواء المصرية صناعة رائدة على المستوى الوطني في مصر إلا أنها لم تلاق في تعديري. المستوى اللائق بها من الاهتمام الاستراتيجي في العقدين الاخيرين بحيث إن سبورتها الحالية (في معظمها) ناتجة عن القصور الذاتي لتقدمها وازدهارها في الستينيات. وقد كان من معالم ذلك التعصير الاستراتيجي أن صناعة الدواء في مصر لم تطمح منذ فترة إزالة آثار عيوب ١٩٧٧ إلى أكثر من تحقيق سياسة من يده إلى فهم بمعنى مجرد الوفاء بالاستهلاك المحلي، وكان ذلك خطا استراتيجياً بادماً بالنسبة لصناعة الدواء لتطور سريعاً وتتفك تطوراً تكلفه عالية جداً تتطلب أن يتجه الصانع فيها في الانتشار التسميوي خارج الحدود (بمعنى التخصيص)، وبلافس الشيد لم تطرق هذه المسألة إلى محاولة جادة للتصميم إلا منذ سنوات قليلة فقط.

ومثالاً: ومثالاً: نفخر بنتاج ٨٠٪ أو أكثر من الاستهلاك المحلي ونسبنا أن ٨٠٪ من الدواء الخام نستوردوها من الخارج، وانه ليس لدينا القدرة على التطوير التكنولوجي الأمثل للمعاملات الانتاجية أو للتتجات، وإن قاعدة البحث الدوائي المصري لا تختص بالصناعة الدوائية وإنما تختص أساساً بترقية الأفراف في الجامعات ومراكز البحوث. بلبحاث ليست أبداً موجهة لترقية حال الصناعة الدوائية الوطنية، واستمرت افواحننا تترك شعارات الوفاء بـ ٨٠٪ أو ٨٠٪ من الاستهلاك المحلي ولم نفهم مغزى أن ايا من سويسرا أو اليابان أو إنجلترا أو إيطاليا أو السويد لأشارك انتاجها الوطني بأكثر من ٤٠ - ٦٠٪ من الاستهلاك المحلي ذلك بينما لصناعاتها الدوائية انصبته الاسد في أسواق القارات الخمس والمثلث الآن أن صناعة الدواء في مصر لم تستوعب بعد التطلعات الاستراتيجية لتوجه التصدير ذلك الاستيعاب المطلوب. إن فتح الأسواق فتحاً حقيقياً أمام انتاج الوطني الخاص بصناعة سريعة التطور كالدواء يتطلب متغيراً جدياً منهجياً يقوم على الفهم والتسويق والتوافق بين شبكة الاعداد الاقتصادية والتسويقية والعلمية والتكنولوجية لهذه الصناعة على مستويين: مستوى الاطر الحالية (الصانع والبحوث - الظروف المحلية)، ومستوى استيعاب ومجاهة وتطوع والتغيرات العالمية والاقتصادية بشأن صناعة الدواء وانعكاس هذه التغيرات على



وربما لا تكون مبالغاً إذا اعتقدت ان صناعة الدواء في مصر بحاجة إلى مشروع قومي يرعاه رئيس الجمهورية فهي ستتحق ذلك لثلاثة أسباب:

١. لأنها رائدة بالنسبة لبقية المستعمرات في مصر وأماكنها الكاملة طيبة.
٢. لأن بها إمكانية لحديث استنهاض ألقها بالتطورات العالمية. لكن هذه الانتكاسة مشهورة ببرنامج وطني يكون أبناً لروح أكتوبر ١٩٧٣.
٣. لأنه ان لم يحدث ذلك فمن المنظر العلمي نرى أن قصارى جهد الشركات المصرية في المستقبل سيكون في أعمال السمسة والوكالة للشركات الأجنبية وأن تكون هناك صناعة حقيقية أو تصدير.
٤. أن التدرى للارتقاء لصناعة الدواء إذا استمر عدم استيعاب للتغيرات العلمية والتكنولوجية العالمية المتسارعة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع وبيع في أسعار الدواء بالنسبة للمواطن المصري في غضون السنوات القليلة القادمة (بحيث من التوقع أن تكون الأسعار في حدود ٢٠ إلى أكثر من ٢٠٠ جنيهه للعبوة).

بالتسويق النقيض Micro-marketing والذي يعتمد على تصميم وتوصيل الرسالة التسويقية طبقاً للخصائص الفردية للفرد المستقبل (بكرس الباء) اعتماداً على المعلومات واستخدام الكمبيوتر. ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد قول صيد كايه فارغاره لإدارة الأعمال: ستشهد السنوات القادمة نوعين من الشركات الدوائية: شركات تستخدم الكمبيوتر في التسويق وأخرى تواجه التقلبات. وبعد، أرى أن للتطبيقات الاستراتيجية بخصوصية تصدير الدواء تتطلب ما هو أكثر من مجرد نشاط ترويجي بالثليتون أو بوفد يسافر إلى بلد أو آخر، فرغم أن هذا التوجهه بداية وأنه مطلوب، إلا أن سقف أثره منخفض للغاية، وما أراه هو الحاجة إلى برنامج عمل وطني بخصوص صناعة الدواء في مصر، ربما تكون معاله الرئيسية كالتالي:

- قيام قطاع الأعمال الدوائي بإعادة تدعيم إمكاناته ومساهمته في ضوء التغيرات والتحديات الدوائية العالمية المشار إليها بحيث إن على هذا القطاع أن يحدد لنفسه مسيرة خاصة به ومتعمدة في خصوصيتها عن المسيرة العامة لقطاع الأعمال.
- التوصل إلى تحالفات استراتيجية بين شركات صناعة الدواء في مصر (قطاع أعمال - خاص - استثماري) على أسس من الآليات والتطبيقات الاقتصادية والعلمية الجديدة.
- الحاجة إلى تغيير جذري واستراتيجي في اقتصاديات وإدارة وتخطيط وأنشطة بحث وتطوير أدواء في مصر.

في انقى تراكيبها الكيميائية الفعالة حيث إن العديد من الأدوية لايزال - عالياً - خليطاً من صورتين مختلفتين مركب كيميائي واحد بينما إمددى الصورتين فقط هي الفعالة نواتياً وهي ظاهرة تسمى Chirality

ظاهرة الالتصق في تصميم وإبتكار الأدوية.

- التوصل إلى أدوية جديدة من مصادر غير تقليدية مثل التكنولوجيا الحيوية.
- التجديد المستمر في الابتكارات الخاصة ببنظمة أتاحة الدواء في الجسم.
- ثانياً - تحديات اقتصادية استراتيجية وتمثل في التطوير والتغيير في أهداف شركات الدواء وفي إشكالها واستراتيجياتها التنافسية ومن ذلك ما يعرف بالاستراتيجيات الموجهة أو المركزة Focused Strategies
- والتحالفات الابتكارية Innovative Alliances
- والاستثمارات المشتركة Reversible Joint Ventures
- ثالثاً - تحديات إدارية رقابية، واتصداً بهما التطورات الفعالة في الإدارة الاستراتيجية للبحوث، بدءاً من مستوى المجموعة البحثية وصولاً إلى مستوى البرامج البحثية متعددة أو عبارة الجنسـيات Multi And/ Or Transnational
- رابعاً - تحديات تسويقية.

ويكفي هنا أن نشير إلى النمو التقني للتسويق الدوائي بحيث وصلت تكتيكاته في أوائل التسعينيات إلى مايعرف

في ندوة الجمعية العلمية للإدارة:

الجات حققت ميزات تصديرية لمصر في أسواق الدول المتقدمة

كتب - ياسر صبحي:

أكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر أمريكا القومى أن انخفاض التعريفات الجمركية والذي تصدر في

جولة أوروبية في اتفاقية الجات له آثار إيجابية على الاقتصاد المصرى لأن في عصر التجمعات الإقليمية يصبح يصعب على دولة كمصر دخول هذه الأسواق وجات هذه الاتفاقية لتفرض عليها تحرير أسواقها وفتحها لجميع الدول الأعضاء . وذكر وزير الاقتصاد السابق أن أهم انعكاسات اتفاقية الجات على مصر يتمثل في تخفيض التعريفات الجمركية بين

الدول الأعضاء وتستفيد مصر من ذلك كثيرا حيث أن ١٠٪ من صادراتها موجهة نحو المجموعة الأوروبية و٨٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يزيد من الصادرات المصرية في تلك الأسواق خاصة أن الاتفاقية تلزم الدول والتقدمه بتخفيض التعريفات الجمركية إلى الثلث وهو إنجاز لم تكن مصر قادرة على تحقيقه من خلال المفاوضات الثنائية مع تلك الدول المتقدمة.



المصدر : **السبأ**

٢٢ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكش تستضيف في ١٢ نيسان المقبل المؤتمر العالي لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

□ الرباط -
من محمد الشريقي:

■ تستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة المؤتمر العالي لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) الذي سيشترك فيها ١١٧ دولة إضافة إلى المؤسسات المالية والتجارية الدولية المعنية.

وتتوقع الحكومة المغربية التي أنشأت لجنة خاصة للتخضير أن يشارك عدد من رؤساء الدول أو الحكومات أو من ينوب عنهم في المؤتمر.

وقالت مصادر مغربية لـ «الحياة» إن دعوة رسمية وجهت إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني موريهيسرو جوسوكاوا والمستشار الألماني هلمسوت كول ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ورئيس الوزراء اندوار بلانكو، وغيرهم.

وتشير المصادر إلى أنها خصصت ٦٠ فندقاً لاستضافة الوفود والصحافيين الذين سيغضون أعمال المؤتمر الذي سيعقد بين ١٢ و ١٥ نيسان (أبريل) المقبل. كما خصصت الحكومة المغربية عشرات الفلل الفاخرة وبعض القصور لاستضافة رؤساء الدول أو الحكومات الأجنبية. وتتوقع مراكش أن يزورها ما بين ٨ و ١٢ ألف شخص بمناخية انعقاد مؤتمر غات.

وتكرت المصادر أن الملك الحسن

الثاني سيرأس جانباً من أعمال المؤتمر الذي سيعتقد عنه إعلان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون مفتوحة أمام الدول الواقعة على الاتفاقية العامة.

وقال بيتر سترلاند المدير العام لـ «غات» إن للفترة العالمية للتجارة ستشهد النور بداية السنة المقبلة وستضم الدول الواقعة على اتفاقية أورغواي.

من جهة ثانية أشارت مصادر فرنسية إلى أن الحكومة الفرنسية ستطرح في المؤتمر القراراً بدمج موضوع العمال في صلاحيات غات. واعتبرت الجهات الفرنسية التي تسعى للحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول لاقتراحها بمنع دول في العالم الثالث لتجا إلى تشغيل

الأطفال والمهاجرين والنساء في مجالات الإنتاج مما يجعل متوجاتها أكثر تنافسية في السوق الدولية لكن بطرق غير عادلة، وتلهم باريس صراحة نول في جنوب شرق آسيا بتحقيق ميزة تنافسية باستغلال الأطفال والمهاجرين في إنتاج سلع رخيصة التكلفة متنافسة للصناعات الأوروبية المكلفة.

وتطالب فرنسا الدول الأعضاء في «غات» باحترام حقوق وحرية النقابات.

ويبدو أن هذا الموضوع سيثير جدلاً بين الدول الأعضاء التي تعترضه تدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

وترى أجهزة «غات» في الوقت الراهن أن موضوع حقوق العمال

وعلاقتهم بالإنتاج والتنافسية التجارية قد يكون من اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون لها صلاحيات جزائية ضد الدول التي لا تحترم تعهداتها في مجال الالتزامات الدولية.

وتعتبر أجهزة «غات» أن الوصول إلى صيغة توفيقية من شأنه دعم التجارة والمبادلات بين الدول بما يسمح بالتعاش والتجارة الدولية بنحو ٣٣٠ بليون دولار قد تساهم في حل جزء من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول الصناعية بشكل ملق بعد فشل مؤتمر مدريد في الولايات المتحدة للدول الصناعية في إيجاد حل ملق عليه على خفض البطالة (٢٠ مليون شخصاً) وتوقيع فرص عمل إضافية.



العدد ٢٠١٤

المصدر :

٢٢ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس حكومتنا يشارك في اجتماعات

والخدمات بهدف إعلاء مكانة قوة للاقتصاد العالمي وأبلغ سيزلاندي النادي الكندي في تورونتو أن المقابلة لإعادة الهيكلة الاقتصادية في الدول المتقدمة وعلى أساس نظريات مشتركة فيها عن التهديد الذي تشكله الأيدي العاملة الرخيصة ستؤدي إلى تدهور مجتمعاتنا اقتصادياً بسرعة أكبر. وأضاف أن هذا الموقف لن يفعل شيئاً لإتاحة للتصاريح الدول المتقدمة والبلاد وتطائف جديدة فيها. وتقول بعض نقابات العمال والنظريين التجاريين أن البضائع من الدول النامية يجب أن تخضع لرؤسوم جمركية خاصة للتعويض عن كلفتها الرخيصة نتيجة مستويات المعاملة التفضيلية. ولحمت الولايات المتحدة إلى أنها قد تثير هذه المسألة في المغرب الشهر المقبل عندما يجتمع وزراء خارجية وتجارة دول «غات» للتوقيع الرسمي على الاتفاق النهائي لجولة أورغواي.

جنيف - رويتر - حضر المدير العام لـ «غات» بيتر سيزلاندي أول من أمس من أي خطوة من جانب القوى الكبرى للحد من التجارة مع الدول النامية التي تعاني من تدني مستويات المعالة فيها ستنعكس سلباً على العمال في الدول المتقدمة والنامية على السواء. ودعا الدول المتقدمة. في كلمة القاها في تورونتو، إلى فتح أسواقها أمام منتجات الاقتصادات الناشئة للمساعدة على تدعيم إصلاحات السوق. ومن المقرر أن يصبح سيزلاندي رئيساً ومنظمة التجارة العالمية التي ستخرج إلى حيز الوجود السنة المقبلة خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات). ويسويج الاتفاق الذي توصلت إليه جولة أورغواي لتحرير التجارة العالمية تحت رعاية «غات» العام الماضي وألفت ١١٨ دولة شاركت في الجولة على تحرير تجارة البضائع



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٤

نحن والجمات

منذ أيام طلعتنا الصحف بخير لا يدخل من دلائل مهمة ينبغي ألا نتجاهلها . يقول الخير إن الحكومة الإسرائيلية في سبيلها إلى الإعلان عن قرارت مهمة لدعم الشركات الإسرائيلية . أول هذه الإجراءات أنه في حالة إجراء مناقصة بين الشركات للقيام بتوريدات أو تشاءات لحساب الحكومة أو القطاع العام ، فانه ينبغي قبول العرض المقدم من الشركات الإسرائيلية إذا كان يزيد عن العروض الأجنبية بنسبة لا تزيد عن ٢١٥ . وفي حالة ترسية الطاء على شركة أجنبية فلها أن تلتزم بالتفاق ٢٥٥ من قيمة العرض في إسرائيل .. سواء عن طريق مقاولي الباطن أو شراء معدات مصنوعة في إسرائيل أو استخدام عمال من إسرائيل وهكذا . ومغزى مثل هذا الخير واضح تماما وهو ان التوقيع على اتفاق الجات الاخير لم يكن حائلا دون تجاوز الحكومة الإسرائيلية القرارات المتناسبة لدعم الشركات الإسرائيلية في المنافسة مع الشركات الأجنبية . وإذا كانت إسرائيل قد فعلت ذلك فلها ليست بأجوج منا نحن العرب إلى سلوك معائل يحد من تسرب المعامل الصعبة إلى شركات المقاولات الأجنبية وينشط الجهاز الانتاجي في الداخل . وللمصر تجارب ناجحة في هذا الصدد يتعين الاستفادة منها . ونلاحظ ان إسرائيل تصدر قرارا كهذا بينما معظم الشركات الأجنبية التي نتقدم بعروض داخلها غالبا ماتكون شركات يهودية .

عربي أصيل

تضمت اتفاقية الجات التي تهدف الى تحرير التجارة العالمية مجموعة من الخبراء اثار مخاوف الدوائر الاقتصادية في الجامعات الاسلامية وبسبب الاجراءات التي تضمنها هذه الاتفاقية ترسخ احتكار الدول المتقدمة للبني والتقدم وتحطم اية فرصة امام الشعوب المتخلفة في الخروج من بؤسة الفقر.

والدليل على ذلك سؤال هام يعنى كى الجامعات الاسلامية اثار تربية يبنها من الداخل واذا التغييرات الضرورية لى اوكية هذه التغييرات الاقتصادية العالمية بما يحفظها لهويتها ومنهجها العائلى، وبحقق مصالح ابناءها.

وما هو الفكر الاسلامى الاقتصادى فى تحفيز الدول الاسلامية واتجاهات التجديد العالمية؛

**البحر
الاسلامي**

كيف يحفز الدول الاسلامية
على مواجهة التحديات
الاقتصادية العالمية؟

كف يعين ان نعيد ترتيب بيتنا من الداخل
 واجراء تغييرات الضرورية لوكالة هذه
 التغييرات الاقتصادية بما يعيد حفظنا
 هويتنا ومنهجنا العقائدي وحقوق مصالح
 المجتمعات الاسلامية
 التي يلسن ان ذلك مع تلافي الاضرار التي
 قد تحدث مع هذه سريان العمل بالتفافية الجات
 تدعين على المجتمعات الاسلامية سرعة العمل
 على رفع معدلات انتاجها كما وكيفا
 ولكن ما هي العوائق التي قد تحول دون
 تحقيق هذا الطلب الجوهري والضروري
 لمجتمعاتنا الاسلامية

تعاني غالبية

الجماعات الإسلامية من
مشكلة محبوبة للورد
الانجلاجية سواء كانت
موارد طبيعية أو موارد
شبهية أو علاقات اقتصادية
واسعة أو للمهارات
التيوية والثقافية أو
القانون الانجلاجية
استخدمت مع بقا
الاسماء التي
حاليا في محبوبة أحد
ويضع أول هذه للورد الانجلاجية في المقام
و كيف او في كلهما من سبعا من الأسباب
الرئيسية لوجود مشكلة الانجلاجية انشئي في
انقسام الانجلاجية وعلاوة على ذلك للورد
الانجلاجية مع محبوبيتها يتم استخدامها
استخداما خاطئا

ولكن ما الذي يطرحه المنهج الإسلامي في هذا المجال للتعليق على تلك المعوقات ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بما فيها حرية التجارة الدولية؟

من المسلم به أن الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهذا يأتي

[illegible]

نحن نعيش في هذه الأيام طوفان التغيير
ويركز التحول إلى القطاع

القضية يناقشها:
د. أحمد إبراهيم

ما الجديد الذي تهدف إليه هذه الحركة؟
هذه الحركة تهدف لفتح فضاء للربح وبحث
القطاع العام بل والقطاع الخاص والرافق
الاساسية والاعمال العامة وبعض الوحدات التي
القطاع الخاص من بقائه الخفية في يد الدولة بما
يقضي دورها كأداة من خلال قوى السوق
والحائز وذلك من أجل الدولة في الشق
العام وشركات للبيئة الاساسية والصناعات
الاستراتيجية التي لا يستطيع القطاع الخاص
القيام بها ومن ذلك كل ما لا يتغير دور الاصل
حتى لو كانت الشريحة تقوم ان هي تحقق
هذه النسبة الاقتصادية الوضعية النظام كله
تغير. وسعياً في محاولة اصلاحية النظام
في الفكر الاساسية ومن اهم وسائله هي
انقاذ الحاح.

د. أحمد إبراهيم



الاسلام كدين ونظام حياة لمجدد تحديداً بقولها
مركز الانسان وقيامته في هذه الحداثة فالانسان
وفقاً للمنهج الرباني هو اهم واسمى ما في
الوجود ومن ثم هو بحق الوسيلة الرئيسية لآلة
عملية انتاجية . والانسان في ذات الوقت غاية
العملية الانتاجية لكي يستطيع للقيام بتبعة
العبادة التي تشمل جميع اعمال الانسان وعلى
راسها اعمار الارض ولها لتسرع الله وعليه
تتصف عملية التنمية ولها لهذا المنهج
بالاستمرارية المستمرة من استمرارية الانسان في
عبادة الخالق تبارك وتعالى ، يوما خلقت الجن
والانس الا لعبدين ، واتساقا مع مقتضى العبادة
ومفهومها الاسلامي فشاء وانسجاما مع رسالة
الانسان في اعمار الارض والسعي في طلب الرزق
فقد عايله الخالق سبحانه وتعالى بالجهد في
سبيله ، واخرون يضربون في الارض يفتقون من
فضل الله واخرون يقاتلون في سبيل الله ، ما
هي السمات التي ينعين ان تنضم بها اليات
التعامل التجاري من منظور الاقتصاد الاسلامي ؟
■ يجب ان تقوم تلك الليات على اساس
المفاسسة التعاونية التي تدفع عمليا الى العمل في
التعامل ومن ثم الى زيادة الانتاج وتحسين
نوعية المنتجات من خلال المفاوضات المالية
العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة وفي
جو من السر والتقوى والشفافية والنفاص
والرقابة والتوجيه وليس على اساس منافسة
قطع الرقاب كما هو في النظام الرأسمالي فليات
حركة لتجارة لابد ان تقوم على معايير القيمة
العادلة التي تتحقق بتعامل قوى السوق من
خلال ميكانيكية الاسعار.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ - ٢٦ - ١٩٧٢

جنودها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي ونمور شرق آسيا

بعد الجات : هل تصبح التقنيات العالية مسرح حروب التجارة المقبلة؟

وسط موجة التفاؤل التي سادت اوساط الاعمال والحكومات حول مستقبل تحرير التجارة

الدولية، بعد التوصل في اواخر العام الماضي

الى اتفاق دورة «الجات» الثامنة، ستوقع الدول الداخلة فيها في مراكز الشهر المقبل بنود

الاتفاقية، التي جاءت بعد سبع سنوات من

المفاوضات المصومة. لكن هل سيدفع الاتفاق العالم فعلاً نحو التجارة الحرة والمنافسة المتكافئة؟

يرى البعض ان مع الاتفاق او بدونه ستكون

اسواق المنتجات عالية التقنية مسرحاً للحروب التجارية المقبلة خاصة بين اللاعبين الكبار في

العالم الصناعي.

المنافسة في السوق تعرض اليوم كتاباً لاستاذة الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا تتناول

فيه دوافع واحتمالات متطلبات ونتائج هذه

الحروب، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وتقتصر فيه توجهات محددة لضمان انتصار

العملاق الاقتصادي والسياسي الأمريكي.



عشق الأوطان

المصدر :

٢٥ ص ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لندن : من عاطف سلطان

عشق كتاب

طالعتنا للتفاوض منذ اتفاق «الجات» الأخير في أواخر العام الماضي بأن «تحرير» للتجارة الدولية في السلع والخدمات أصبح الآن بعد سبع سنوات من المفاوضات المحمومة «أمراً واقعاً». وحتى قبل ذلك، في أعقاب انهيار الامبراطورية السوفياتية، قبل أننا نعيش الآن تحت مظلة النظام العالمي الجديد الذي يوفر «الانفتاح» السياسي والاقتصادي والمساواة لصغار وكبار الدول على السواء.

لكن ماذا عن «الحروب التجارية» التي انطلقت قبل وبعد اتفاق «الجات» بما فيها «الحرب» التي تهمد الولايات المتحدة الآن بشنها ضد اليابان بسبب تصاعد فائض تجارة المعلق الآسيوي مع المعلق الأميركي؟ وماذا عن القيود الصارمة التي تفرضها الدول الصناعية الكبيرة على صادراتها لكبار وصغار الدول من منتجات وخدمات التقنيات عالية التطور حتى خارج المجال العسكري، الذي عادة يخضع للقيود قد يكون لها ما يبررها.

في هذا الكتاب المكون من ٣٢٠ صفحة من صراع تجارة الصناعات عالية التقنية، تقدم لنا لورا تايسون، استاذة الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا (بيركلي) الأميركية دراسة مفصلة لخلفية ومستقبل هذا الصراع وتحاول فيه الإجابة عن أسئلة مهمة حول السياسات الأميركية المحلية والخارجية اللازمة لتتبع هذه الصناعات والإجراءات الدولية القادرة على احتواء الصراع بين الولايات المتحدة والدول الأخرى في تجارتها ومدى «مصلحية» التمييز بين «التجارة الحرة» والتجارة المنقذة في عصر التقنيات شديدة التطور والمنتجات التي تعتمد الدول الصناعية الكبيرة ترويجها أو تثبيدها.

يتناول الكتاب، الواقع في 324 صفحة من القطع الكبير، في أجزاء السبعة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الصراع على تجارة المنتجات عالية التقنية خاصة مع اليابان وأوروبا الغربية والمنافسة بينهما في تطويرها وتأثيرها على مستويات الرفاهة في المجتمعات الصناعية ومطغيات صناعات التكنولوجيا متطورة بعيدتها مثل أشياء المحولات ومخلات الهواتف المحمولة والمطارات واستهداف أسواقها والإعانات التي تقدم لها والتعهدات الاستراتيجية التي تواجها.

مثل معظم الصراعات التجارية والصناعية فالصراع على التقنيات المتطورة هو أيضاً متعدد الأبعاد ولا يقتصر فقط على المنافسة في السباق نحو حيازة وتطوير التقنيات التميزية، وإنما يمتد إلى احتكارها والحفاظ على أسرارها وحظرها على الآخرين لأسباب سياسية أو اقتصادية أو حتى تجارية محضة. كما أن الصراع الذي يهيمن عليه اللاعبين الكبار في العالم الصناعي

على طرفي الأطلسي واليابان وإلى حد أقل روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية (السابق) لا يخلو من لاعبين صغار على المستوى الإقليمي على الأقل من بينهم بعض الثور الصاعد في جنوب شرق آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية. على نقيض الشائع يرجع الصراع على التقنيات المتطورة إلى أكثر من نصف قرن ويتفق المؤرخون على اعتبار الحرب العالمية الثانية كنقطة بدايته بمفهومه الحالي، والتي في خضمها اشتد التنافس بين ألمانيا وبريطانيا وفي وقت لاحق الولايات المتحدة على مبركات المعدات الحربية خاصة الطائرات والتي كانت في بداية عهدها للحفاظ على عناصر التفوق والمفاجأة وبما بالطبع أهم مقومات النصر في أي حرب.

لكن فور انتهاء الحرب سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) وجمعهما إلى مرتبة القوى العظمى بعد أن كان ذلك مقصوراً على بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا القيصيرية. لكن رغم تحالفهما أمام الخصم الألماني في سنوات الحرب انتهت المظالم بالقوتين العظميين الجديتين إلى «العداوة» القائمة على مقومات إيديولوجية وعسكرية وتقنية كلها تسبب في محاولات الهيمنة على العالم الخارجي وتنظيم النفوذ السياسي والاقتصادي وغيرهما.

في خضم هذه «العداوة» التي تمهأت بسرعة إلى «الحرب الباردة» التي دامت نحو نصف قرن تركزت السياسة الأميركية على محاولات «احتواء» الاتحاد السوفياتي (السابق) بطرق عديدة كان منها «حجبه» تقنيات صناعات



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ مارس ١٩٩٤

الفضاء والطيران والالكترونيات العسكرية والتجارية وحتى العلمية المتقدمة عنه من خلال حظر صادراتها اليه سواء بالاشكال المباشرة أو من خلال اعادة تصديرها من قبل اطراف ثالثة. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فجأة وتحول الاعداء الدقاسي الى اصدقاء او على الأقل اصدقاء بقيت بعض معطيات الحرب الباردة بما فيها حجب بعض التقنيات المتطورة قائمة بين الطرفين خاصة بعد كشف وكالة المخابرات الاميركية قبل ستة اسابيع فقط لقيام واحد من كبار مسؤوليها (انريش ايزن) بالتجسس لسنوات طويلة لحساب الاتحاد السوفياتي (السابق) وروسيا الحالية.

لكن كما يقول الكتاب امتد السباق نحو التقنيات المتطورة بما فيه القيود المفروضة على صادراتها منذ الستينات الى خارج نطاق القوى العظمى ليشمل العملاق الياباني وأوروبا الغربية وحتى بعض النور الاسيوية الصاعدة التي شهدت الصناعات والتقنيات الالكترونية المتقدمة فيها تطوراً متسارعاً، مما أدى الى هيمنتها على بعض اسواقها خاصة في منتجات الكونيات الالكترونية الداخلة في عدد هائل من معدات المصانع والايهزة المنزلية واجهزة الكمبيوتر والسيارات والمطارات والعديد من المنتجات الاخرى بما فيها حتى بعض السلع الاستهلاكية. لكن رغم تطور النور الاسيوية فما زال لثلاثي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان: سيطرة على نحو ثلاث ارباع سوق

منتجات التقنيات العالية العالمية.

هنا يقول الكتاب انه نظراً لأن

هذا الثلاثي هو «ثلاثي عملاقة

الاقتصاد العالمي» فليس من

المستبعد متضاعف مخاطر

الصراع، على تجارة التقنيات

المتطورة بين اطرافه خاصة في

منتجات التقنيات العالية مثل اشياء

الحصول والمطارات التي تشتد

المنافسة في صناعاتها كما تبين بشكل جلي

خلال مفاوضات «الجات» الاخيرة التي كانت تنهار

بسبب الخلافات الحادة بين الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية)

والولايات المتحدة على وجه الخصوص حول تجارة صناعات المطارات

والمنتجات الصوتية والمرئية الالكترونية.

لكن لوجه الصراع بين الولايات المتحدة والعملاقين الياباني والأوروبي

تتضمن تحديات مختلفة. ففي اليابان مثلاً تواجه الولايات المتحدة صعوبة اختراق

اسواقها سواء من خلال الصادرات أو الاستثمار المباشر في صناعاتها بسبب

«القيود» المتنامية في هيكل الرأسمالية اليابانية الفريدة، والذي يقاوم «الحلول

البسيطة» مما يدفع اليابان الى منافسة الولايات المتحدة بوجهها لوجه، في اسواق

عدة منتجات «حساسة» بشكل أدى الى تصاعد المطالب في الولايات المتحدة حول

ضرورة اللجوء الى اساليب «لي الأذرع» تجاه اليابان لجلبها الى حلبة «المنافسة

التجارية» الاميركية، ولائي لا تستبعد التهديد كما هو حادث الآن بفرض عقوبات

تجارية عليها.

اما في أوروبا الغربية فيتمحور صراع الولايات المتحدة معها حول القيود

الحمايةية الضريبية و«التفضيلية» خاصة حول المشتريات الحكومية أكثر منه حول

«مخلافات» هيكلية، كما هو الحال بالنسبة لليابان وإن كانت هذه القيود تصب في

النهاية أيضاً في قضية «فتح الأسواق». وهنا يقول الكتاب ان قيام «السوق

الأوروبية» الموحدة منذ مطلع العام الماضي أدى الى تفجير «مخلافات» ساختها مع

الولايات المتحدة حول القيود للمحتل فرضها من قبل السوق الموحدة على المنتجات

الاميركية خاصة في ظل التوجهات الصادرة في عام 1992 من مفوضية الاتحاد

الأوروبي التي تضمن الشركات غير الأوروبية في موقف «المنافس الضعيف» اذا كان

أكثر من نصف منتجاتها نابعاً من دول غير مرتبطة باتفاقيات قائمة فعلاً معها حول

«فتح الأسواق».

يقول الكتاب ان الولايات المتحدة ستواجه تحديات كبيرة في سياسات

صناعاتها العسكرية بسبب انتهاء الحرب الباردة بأشكال تستدعي إعادة ترتيب



المصدر : الشرق الأوسط

للتش والإخدمات الصحفية والإعلامات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٧٤

حواجز ومؤسسات هذه الصناعات في ظل «الحقائق الجديدة» في المنافسة الدولية في اسواقها والتي اوجدتها عهد ما بعد الحرب الباردة. وهنا يقول انه اذا لم تنته الادارة الاميركية الى ذلك فسوف يكون هناك «خطر حقيقي» يهدد بتخثر التزاماتها السابقة نحو المحافظة على قاعدة صناعية عسكرية عالية التقنية تماما كما تبحرت الحرب الباردة نفسها، ولتحقيق ذلك يتوجب عليها مكثفولة اولى وشديدة الحساسية، ان تطور الآليات المؤسساتية القادرة على التقييم والتأدية المستمرة لصناعات التقنيات العالية حول العالم خاصة في ظل تصاعد سياسات «استهداف» الاسواق من قبل منافسيها.

في هذا السياق يقول الكتاب انه حتى في حالة تطبيق بنود اتفاقية «الجات» التي ستوقع عليها 117 دولة من بينها سبع دول عربية في مراكش في 12 ابريل (نيمسان) المقبل، فسيكون هناك الكثير من الجهود المطلوبة لترسيم القواعد التقنية والمزمنة لكافة الاطراف خاصة حول حقوق الملكية الفكرية للصناعات متطورة التقنية ومكافحة الاغراق وخلق اختيار وتوافق المنتجات والوصفات الفنية لها واساليب المنافسة في اسواقها والاستثمار في صناعاتها. وهنا يقول ان انتهاء التهديد العسكري للولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفيياتي (السابق) يوفر فرصة فريدة للادارة الاميركية لاعادة النظر في اولوياتها وفي تحويل مواردها بعيدا عن تحديات الماضي العسكرية ونحو التحديات الاقتصادية المستقبلية.



الصفحة

المصدر :

٢٢ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار الاقتصادي للاتحاد الأوربي: الحكومة

تفرقل التصدير

نسيج مصري لكن مصطلحي الجمارك والضرائب رفضنا إعطاء الشركة معلومات عن المواد الخام الأولية وهي ضرورية لكي تسمح الحكومة الألمانية باستيراد النسيج وحول اثر الجات على الاقتصاد المصري قال: لو استمر الوضع الحالي للاقتصاد في مصر سيكون الأثر سلبيا بسبب الخلل في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات ونصح بوضع خطة اقتصادية لتنمية الصادرات لحل المشكلة

كتبت: نجوى طنطاوي
انتقد دانتال بيوجلايس المستشار الاقتصادي للاتحاد الأوربي بالقاهرة في تصريح خاص للحديقة القيود التي تضعها الحكومة المصرية امام المستثمرين مما يؤثر على الصادرات المصرية وضرب مثلا بمشكلة اقتصادية يقوم بدور الوساطة لحلها وقال: ان إحدى الشركات الألمانية أرادت استيراد

آخر كلام : الصادرات المصرية هي المستفيدة

من البنك

كتب هاني خيرى :

أكد خبراء الاقتصاد أن أهم انعكاسات اتفاقية الجات على مصر يتمثل في تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وسوف تستفيد مصر كثيرا حيث أن ٤٠ ٪ من صادراتها يوجه نحو المجموعة الأوروبية و ١٨ ٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يزيد من الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق .

ويرى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق أن الصادرات المصرية ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ وذلك بعد أن وصل عدد الدول المشتركة في الاتفاقية إلى ١١٩ دولة .. ويطلب ضرورة دراسة تلك الاتفاقية جيدا والعمل على فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية مع ضرورة حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي يمكن أن تتبع في ظل تحرير التجارة .

وأكد الدكتور يسرى مصطفى أن السوق الإفريقي مهم جدا لمصر خلال المرحلة القادمة لذا يجب العمل على زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية والإهتمام بخطوط الملاحة البحرية لأنها الأقل تكلفة في مجال النقل .

ويضيف الدكتور أحمد الشاطر بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي أن انضمام مصر لتلك الاتفاقية يعمل على تنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية وتمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة بالاتفاقية والمزايا الأخرى مثل تسهيل تسير وسائل النقل البري بين الدول وإعادة من المنطقة النقدية المشتركة .

وطالب الدكتور أحمد بضرورة عقد الصفقات المتكاملة مع تلك الدول نظرا للقيود الموجودة على عمليات تمويل التجارة والتي أثرت على حجم التجارة في إفريقيا وبسببها قام بنك

التنمية الإفريقي بالترحيل مشروع بنك إفريقيا للتصدير والاستيراد بلغت حصة مصر فيه ١٠٧ ملايين دولار . ويهدف هذا البنك إلى تمويل قصير الأجل للصادرات وتشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير .

وأكد أن حجم التجارة الخارجية المصرية مع إفريقيا لعام ١٩٩١ بلغت ١,١٢٢ مليار جنيه ، وهو ما يعادل ٢ ٪ من إجمالي التجارة الخارجية المصرية يخص الدول الإفريقية غير العربية منها ٢٨٥,٨ مليون جنيه أى ما يعادل ٢٤,٤ ٪ من إجمالي التجارة الخارجية المصرية الإفريقية .

في حين بلغ إجمالي الواردات المصرية من الدول الإفريقية نحو ٦٦٨ مليون جنيه وبلغت الصادرات ٤٥٤,٥ مليون جنيه الأمر الذي يعكس ضرورة الإهتمام بهذا السوق خاصة وأمكانيات التبادل التجاري تتزايد . في المرحلة القادمة

حيث أن السوق أصبح يتسع لآلاف من ٦٠٠ مليون نسمة .

ويشير محمد مجدى جابر بالعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة أن اتفاقية الجات من الاتفاقيات الهامة حيث يعد هذا التكتل من أحدث التكتلات على الساحة الدولية



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ مارس ١٩٩٤

في مواجهه تكتل اوروبا الموحدة والدول
السبع الصناعية ويوجب تلك
الاتفاقية سيتم اقامة منطقة حرة
للتجارة العالمية .

ويضيف بأن الاتفاقية سوف تتيح
الفرصة لزيادة الصادرات الزراعية
المصرية . خاصة بعد ان وصلت قيمة
الواردات الزراعية المصرية من
امريكا ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩١
بعد ان كانت ٢,٣ مليار دولار
عام ١٩٩٠ في حين وصلت
الصادرات المصرية للولايات المتحدة
٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٠
انخفضت الى ٢٢٠ مليون دولار
عام ١٩٩١ .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانزعاج من الجات ... لامبرر له !

□ حوار : ربيع عبد الله

وزير الاقتصاد المصري السابق: في ظل الاتفاقية ستزيد صادراتنا ونتقدم اقتصاديا

خلال فترة التحرير عن التكلفة الزائدة من جراء إلغاء الدعم.. والتي تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار.. وساق الوزير مثلا آخر.. حول فرض الدول النامية لرؤيتها.. فخلال مفاوضات تقدمت الولايات المتحدة وكندا بقائمة لتحرير جميع الخدمات.. كانت بمثابة قائمة سلبية إلا أن مصر تقدمت بقائمة موجبة طلبت فيها تحرير بعض الخدمات فقط دون الكل وانتهت المفاوضات إلى قبول القائمة المصرية ورفض الآخرى !

وأكد د. يسري مصطفى أن تمسك الدول النامية بتعويضها عن خسائرها من جراء تحرير السلع الزراعية وبعض الخدمات سيحقق لها مزايا من بينها القدرة على المنافسة.. علاوة على أن المنتجين المحليين ستزداد قدرتهم على الانتاج وزيادة التصدير..

أشار الوزير أيضا إلى أن الدول النامية وعلى رأسها مصر سوف تستفيد بدرجة كبيرة من اتفاقية السلع والخدمات الاديوية والفنية باعتبارها تحتل مكانة ملموسة في تصدير هذه المنتجات.. كما أن الاتفاقية

خلافًا لما اكتمته غالبية البلدان النامية من الآثار السلبية المتوقعة والجات.. على اقتصاداتها وكما أكد وزير الخارجية المصري عمرو موسى من أن الجات لا تهتم كثيرا بحقوق ومصالح الدول النامية.. بخلاف لكل ذلك فإن د. يسري مصطفى وزير الاقتصاد المصري السابق يؤكد أن الجات سوف تحقق مزايا ومنافع مؤكدة لبلدان العالم الثالث ومن بينها مصر.

وخلال الندوة التي عقدها نادى الإدارة في الأسبوع الماضي أكد الوزير المصري أن الصادرات ستزيد والمنتجات سيتم تجويدها والأسواق الخارجية سيتم فتحها أمام البضائع المصرية بشرط أن تستعد لها جيدا

قال الوزير أن من مصلحة الدول النامية ومونها مصره أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية بين دول المنظمة «الجات» التي تضم أكثر من ١١٩ دولة عضوا.. إذ توجد دولة من مصلحتها الانغلاق على نفسها.. علاوة على ذلك اضاف د. يسري مصطفى - فإن الاطراف المتعددة الأطراف للمفاوضات أفضل كثيرا للدول الصغيرة «النامية» من الاطراف الثنائي ذلك أنه سيجنبها الخضوع لأية ضغوط من جانب الدول الكبرى !! وأوضح حتمية أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة العمل بالجات حيث الهدف من المفاوضات إنجاز اتفاقيات متعددة من شأنها تحقيق منافع للدول الأطراف بها تقابلها التزامات عديدة - بالإضافة إلى أن أسلوب العمل بها خاصة في مجالات تحرير السلع والخدمات يتم بصورة ثنائية بين كل دولتين.. وعندما يتحقق الاتفاق بينهما يتم تعميمه على جميع الدول حيث كل منها تراضي مصالحها بما تختلف من دولة لأخرى وفقا لنشاطها الاقتصادي وصادراتها ومدى اعتمادها على العالم الخارجي

وقال د. يسري مصطفى أنه يعكس مايرى البعض فإن المفاوضات التي تخللت الجات خلال السنوات الماضية لم تتجاهل مصالح الدول النامية- وقد استطاعت الأخيرة فرض وجهة نظرها تجاه عدد من القضايا والجوانب التي تناولتها المفاوضات.. وبالتالي فإن هذه الدول وبينها مصر لم تكن غائبة بل كانت حاضرة ! فقد طرحنا موضوع الزراعة وحشدت ارادة الدول النامية خلفها بحيث انتهت المفاوضات في هذا الشق - تحرير الدول - إلى فرض وجهة نظرها وقبيلتها الدول المتقدمة.. والتي تمثلت في حماية تعويض الدول المستوردة للسلع الزراعية

ستحفظ لها حقوقها وتحول دون التقليد والسرقات..

ويؤكد د. يسري مصطفى أن المحصلة النهائية لاتفاقية الجات تعكس حتمية الاستعداد خاصة من خلال الدراسات خاصة الظروف الجديدة التي سوف تنشأ عنها.. وباعتبار أن هناك فترة انتقالية تصل إلى ١٠ سنوات أمام الدول النامية يعكس الدول المتقدمة التي إختصرت هذه الفترة إلى سنة واحدة..

أشار أيضا إلى أن الجات سوف تفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.. وهذا مكسب مهم للأخرة- مؤكدا أنه برغم المخاوف التي ترددت.. فإنه ينبغي أن ندرك أن الولايات المتحدة تستورد بما يقدر بـ ٣١ مليار دولار.. بينما أفريقيا كلها يبلغ حجم وارداتها ٧٣ مليار دولار.. ومصر مثلا توجع ٤٠٪ من صادراتها إلى المجموعة الأوروبية و ١٨٪ إلى الولايات المتحدة وبرغم ذلك فإن مصر لا يجب أن تغفل الأسواق العربية والإسلامية والأفريقية.. وقال أن العبرة ليست بما يراه البعض من ارتفاع أسعار الواردات ولكن لابد أن تؤخذ بزيادة حجم صادرات وفتح الأسواق الجديدة الأوروبية والأمريكية أمام صادرات الدول النامية- مشيرا بأن أهم مبادئ الاتفاقية هو زيادة حجم الصادرات العالمية لأكثر من



المصدر : العالم الحر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤/٢/٢٦

٣٠ ضعف، ما كانت عليه من قبل وهو ٢٢٠٠ مليار دولار، وأوضح أن من بين مزايا الجات أن تعديلات توصفها تتضمن البعد عن الإجراءات القسرية أو الانتقامية لأعضاء الاتفاقية.. وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات.. مؤكداً أن ١٥ موضوعاً تم إنجازها والاتفاق عليها بينها المنسوجات والملابس.. وقال أن ما يسمى بالآجرات الرمادية التي كانت تلجأ إليها الدول المتقدمة صناعياً ستنتهي فهي ليست ممنوعة بالجات ولكنها أيضاً غير مرغوبة وليست مستحسنة..

وانهى تأكيداً على أن الاتفاقية تعد متوازنة ولا تحمل جوراً أو تحسناً بحقوق الدول النامية التي كانت حاضرة خلال كافة مراحل مفاوضاتها وتمكنت من فرض رؤيتها ووجهة نظرها وأخذ بها...!! إلا أن المهم هو الاستعداد الجيد لها من جانب هذه الدول التي أمامها فترة انتقالية طويلة تصل ١٠ سنوات وقال أن مصر لا تخشى هذه الاتفاقية.. إذ أن صادراتها ارتفعت من ٨٠ مليون دولار إلى ٢ مليار دولار خلال السنوات الـ ١٥ الماضية وبالتالى أصبح لديها القدرة على المنافسة وإن تلقى منتجاتها الرواج والصمود أمام المنافسة الخارجية...!!

وسئل د. يسرى مصطفى عن الآثار السلبية للاتفاقية خاصة وأن محاضرتة تناولت الجوانب الإيجابية.. فقال إنه لم يتعمد الحديث عن الوجهة الحسن- وأشار إلى أن هناك التزامات أمام الدول النامية أسوأها القيود الجديدة على نقل التكنولوجيا بصفة خاصة المتطور منها..

وأوضح أن هناك مفاوضات تكملية سوف تعقد خلال أبريل ومايو تتعلق بفتح الأسواق أمام العمالة.. وكذا منتجات الدول النامية.. وإنشاء الأطار التنظيمى للاتفاقية..

وأوضح أن الجات لم تكن تأخذ صفقة العالمية من قبل حيث كانت بعض الدول على رأسها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق تعارضها وتقيدها وضرورة الأخذ في الاعتبار المناخ الدول الذى شهد تطورات ضخمة خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة- منذ تراجع هذه الدول عن سياساتها خاصة الاقتصادية وتفكك الاتحاد السوفييتى.. والاتجاه إلى التجارة الحرة.. وعن قدرة الدول النامية ومنتجاتها في الصمود أمام المنتجات المتطورة للدول المتقدمة قال د. يسرى مصطفى أن مصر تمكنت من تجويد منتجاتها وزيادة صادراتها مشيراً بأنها مقبلة على تذليل كافة المشاكل التي تتعلق بهذه القضية.. ومتسائلاً.. لماذا لا نصعب نمورا كما الآخرين!!؟



المصدر :



٢٧ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدير العام لغات يصل الى المغرب

● الرباط - رويتر - وصل بيتر سذرلاند المدير العام لمنظمة «غات» الى الرباط مساء الجمعة. وقال مسؤولون انه من المتوقع ان يجتمع مع الملك الحسن الثاني للبحث في الترتيبات للتوقيع الشهر المقبل على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).
ويعد مفاوضات دامت ثمانية أعوام من المقرر ان يوقع اعضاء المنظمة البالغ عددهم ١١٨ على اتفاقات المنظمة في مدينة مراكش بين ١١ و١٥ نيسان (ابريل).
وقررت الحكومة المغربية اتفاق ما يعادل ١٢ مليون دولار على ترتيبات لاستقبال الوف المندوبين والصحافيين.



المصدر: **السبع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٤

وزير الاقتصاد السابق:

بمد البنك والصندوق.. «الجات» هي الضلع الثالث في مثلث الشياطين!

كتب: ماجدة خسر

كثف الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي أمام ندوة الإدارة الدولية يوم الأحد الماضي عن مآوصف بالحروب التي تعرضت لها مصر منذ انضمامها للجات عام ١٩٩٠، فقال ان المجموعة الأوروبية قامت بزيادة رسومها الجمركية على الغزل المصري إلى الضعف، وهددت بفرض رسوم تعويضية إضافية، كذلك فطت الولايات المتحدة الأمريكية مع اسلاك الفيروسيلكون المصري التي فرضت عليه رسوما جمركية وصلت إلى ٢٤٪، لقتل هذه الصناعة المصرية المتقدمة، وقال ان اوروبا وامريكا تشنان اليوم الجاهزة المصرية ويظهر ذلك في الازمة الأخيرة التي اثرت حول البنطلون الصوف الحريري والقمصان المصرية، والتي ربطتهما بحصة محددة لتزويد عن ١١ ألف سعة سنوياً فقط في حين ان دولة مثل تايلان تصدر لامريكا مئات الآلاف من السبت سنوياً (١) وفي معرض حديثه عن سلبيات الجات على الدول النامية ومصر قال وزير الاقتصاد السابق: إن الجات ستعمل على إلغاء نظام الحصص

الكمية التي كانت السبيل الوحيد أمام الدول النامية لاستمرار تواجدها بالأسواق الخارجية، كما ان الجات تازم الدول النامية ومن بينها مصر بتخفيض رسومها الجمركية أمام صادرات الدول المتقدمة كضمن لاتصاعها للجات مثلما التزمت بذلك تونس وأغلب الدول العربية حيث خفضت تونس رسومها الجمركية من ٤٤٪ إلى ٢٥٪ وتعهدت بتخفيضها دفعة أخرى لتصل إلى ٥٪ فقط مشيراً إلى ان مصر قامت بتطبيق هذه التخفيضات قبل ان توقع على اتفاقية «الجات».

وأكد د. يسرى مصطفى ان مصر ستخسر كثيراً في مجال نقل التكنولوجيا نظراً لأن الدول المتقدمة لن تسمح لها بنقل أية تكنولوجيا حديثة إلا بشروط متعسفة وضالة نشاطها في هذا المجال بالإضافة إلى القيود التي فر ضتها للدول المتقدمة على التكنولوجيا.

ووصف وزير الاقتصاد السابق طموح الحكومة المصرية بالوصول بالصادرات المصرية من ٤ مليارات دولار حالياً إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ بأنه طموح هزيل وضعيف مشيراً إلى ضعف محرك معدل الزيادة في الصادرات والتي لم تزيد من عام

١٩٨٨ وحتى الآن إلا بحوالي مليار دولار حيث كانت تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ وزادت إلى ٢ مليار عام ١٩٩٢ وهي تعتبر زيادة ضئيلة بالمقارنة بأصغر دولة في النور الاسيوية السبع وهي سنغافورة التي وصل أجمالي قيمة صادراتها خلال العام الماضي ١٩٩٢ إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً (٢)

وقال ان مصر فطمت تنازلات كثيرة للدول المتقدمة في شكل تحرير تجارة الخدمات والبنوك وقطاع السياحة المصري امامها في مقابل السماح لها بإقامة مكاتب استثمارية وفتح سوق العمل أمام العمالة المينة المصرية بهذه الدول والذي سيتم مناقشته خلال شهر ماير المقبل (٣)

وأشار الوزير السابق إلى ان هناك مشروعا بإنشاء اطار تنظيمي يعد انتهاء جولة المفاوضات الأخيرة للجات يقوم على إنشاء منظمة التجارة الدولية تكون بمثابة الطرف الثالث لإدارة شئون التجارة الدولية بعد صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يديران السياسة النقدية والمالية للعالم الآن وبكذلك إقامة مجلس لإدارة السلع وأخر لإدارة الخدمات وثالث لتسوية المنازعات التجارية وحقوق الملكية الفكرية (٤)



المصدر : **المصرم الاقتصادي**

٢٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلامات



مصر .. والجبات



الحقوق والامتيازات

حول تأخير الاتفاق الأخير للجنات على مصر والدول النامية تحدث الدكتور
بيسرى وصطفى وزير الاقتصاد السابق في لقاء دعت اليه الجمعية العلمية
لادارة الاعمال الدولية ونعز فيه انه عند تقييم جولة المفاوضات الأخيرة المسماة
بجولة أورجواي لابد من النظر أولا إلى المناخ الدولي الذي تمت فيه هذه
المفاوضات فالجولة بدأت في عام ١٩٨٦ واستمرت حتى نهاية عام ٩٣ وخلال
السنوات السبع شهدت الساحة الاقتصادية العالمية عدة أحداث هامة بدأت في
سنة ١٩٨٩ عندما أعلن الاتحاد السوفيتي تخليه عن سياسة التخطيط المركزي
والاقتصاد الموجه ثم توالت الأحداث والتغيرات في جميع دول أوروبا الشرقية
والتي انتهت في عام ١٩٩٠ بنظام التعامل بالعملة الحرة .



المصدر : **أسرار الأزمات**

التاريخ : **٢٨ مارس ١٩٩٤**

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات



د. يسرى مصطفى

الجمعية العلمية
لادارة الأعمال الدولية
ان جولة مفاوضات
اورجواي تمت فى
مناخ اتسم باشتداد
حدة المناقشة بين
الدول وتظهر مايعرف
بالحروب التجارية
وهو الامر الذى دفع

الكثيرين الى المطالبة بنظام لتجنب حدة الاوضاع.
وأشار الدكتور يسرى مصطفى فى حديثه الى
ان المفاوضات انتهت بضرورة زيادة مشاركة الدول
التامية فى حركة التجارة الدولية. وذكر ايضا ان
من مصلحة الدول التامية بصفة عامة الاشتراك فى
هذه الاتفاقيات الدولية. فالاقتصاد الدولى يتجه
اليوم الى التكتلات الاقتصادية الكبرى وان
تستطيع دولة ان تقف وحدها بمعزل عن تلك
التكتلات. وأشار الى ان كل الدول التى رفضت
الاتضمام الى الجات فى بدايتها تسارع الآن اليها.
مصر .. والجات

اما عن اثر الاتفاقية على مصر فقال الدكتور

وتم حل منظمة الكوميكون التى كانت تنظم
التجارة بين دول الكتلة الشرقية السابقة
هذه الاحداث الهامة - كما يذكر الدكتور يسرى
مصطفى - كان لها تأثيرها على الجات فمن ناحية
ادت هذه الاحداث الى اتخاذ الجات للصفة العالمية
فبعد ان كان هناك العديد من الدول يرفض النظام
الذى تقوم عليه الجات من تحرير التجارة
الخارجية وازالة الحواجز امام حركة التصدير
والاستيراد - اصبح ذلك النظام هو النظام الوحيد
فى العالم وانهارت كل الاقتصاديات التى قامت
على اساس الاقتصاد الموجه. ومن ناحية اخرى
عان كثير من الدول الاعضاء فى الجات وعلى
راسها الدول الصناعية الكبرى من مشكلات
اقتصادية داخلية اهمها الركود الاقتصادى وزيادة
معدلات البطالة. فقد وصل عدد العاطلين فى الدول
الصناعية الكبرى فى اوائل التسعينات الى ٢٢
مليون عاطل وهو الامر الذى جعل هذه الدول تنفع
بعمليات تحرير التجارة الخارجية وفتح مزيد من
فرص العمل.

ظاهرة الحروب التجارية

واخيرا ذكر الدكتور يسرى مصطفى امام



الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

٢٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إضافية من قبل الدول
المستوردة على صادرات
الدول النامية التي يقل
دخل الفرد فيها عن
١٠٠٠ دولار سنوياً.

يسرى مصطفى ان
الحديث عن تأثر مصر
باتفاقية الجات الأخيرة
لا بد أن يكون في جانبيه
جانب الالتزامات وجانب
الحقوق ولا يجوز النظر
إلى واحد دون الآخر.
فالحقوق المكتسبة أكثر
بكثير من الالتزامات
والمناخ الدولي مهيئ
لقدر أكبر من مشاركة
الدول النامية بمسقة
عامة بشرط الاستعداد
للتزام لذلك وإعطى
الدكتور يسرى مصطفى
مثالاً لرفع الدعم عن
المحصولات الزراعية وقد
كانت قضية خلافية بين
الدول الأعضاء في
الجات... بالنسبة للدول
النامية لا بد لها أن تتجه
إلى زراعة المحصولات
التي يمكن أن تنافس بها
داخل الأسواق
الخارجية وتستفيد من
إزالة الحواجز أمامها.
ونذكر الدكتور يسرى
مصطفى أيضاً أنه من
بين مزايا الاتفاق الأخير
بالنسبة للدول النامية
عدم جواز فرض رسوم



المصدر : المالح اليوم

٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. يسري مصطفى وزير اقتصاد مصر السابق :

الدول النامية مدعوة للتركيز على إيجابيات «الجات

□ القاهرة - عاطف فهم:

وشرط الدولة الأولى بالرعاية، وتناولت المجموعة الثانية تعديل بعض اتفاقيات الجات مثل الحصص، وغيرها. فالدولة المقدمة رأت أن الاستفتاء يكون مؤقَّتاً للدول التي تعاني خلافاً في ميزان المدفوعات. فكان لابد من ضبط النواحي الإيجابية في مثل هذه الأمور.. ومصر والعديد من الدول النامية كانت من الدول المعارضة لوجهة نظر الدول المقدمة في هذا الضمار بينما تناولت المجموعة الثالثة النواحي المؤسسية. إذ تم الاتفاق في الجولة الأخيرة على إنشاء منظمة للتجارة الدولية، وسبكون لها الشأن الأكبر في التجارة الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه المنظمة ستكون على رأس الموضوعات التي ستدرج للمناقشة في مراكش. ويستطرد: «يسري مصطفى» قائلاً: وتناولت المجموعة الرابعة ثلاثة موضوعات لم تبحث في الجولات السابقة للجات وهي:

حوالي ٨ جولات شاقّة من المفاوضات، كان أصعبها وأهمها رغم طول الزمن الذي استغرقته هذه الجولة «أوروجواي» والتي استغرقت ما يزيد قليلاً على ٧ سنوات. ولكن قبل التركيز على هذه الجولة المهمة، لابد لنا من معرفة إحدى الثمار المهمة التي أثمرت عنها جولة «هوكيو» السابقة على جولة «أوروجواي» ألا وهي تخفيض المتوسط العام للرسوم الجمركية من ٧٪ إلى ٤,٧٪، فضلاً عن موضوعات مهمة أخرى مثل القياسات الفنية والمشتريات الحكومية ووضعت لكل منها اتفاقاً خاصاً. وقال إن جولة أوروجواي انتهت في ١٥ ديسمبر الماضي، وسيتم إقرارها بصفة نهائية في مراكش بالغرب في أبريل القادم، وهي تتناول ٤ مجموعات مهمة. الموضوعات التقليدية مع إضافة السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وكانت من قبل لا تخضع لمبادئ الجات في التحرير

والجات، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على اقتصادات الدول النامية، كانت موضوعاً لندوة موسعة دعت إليها الجمعية العلمية لإدارة الأعمال برئاسة د. حسين صبور، وكان المتحدث الرئيسي فيها د. يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر - أمريكا الدولي، باعتباره معاصراً لدورة أوروجواي منذ بدايتها عام ١٩٨٦. قال د. يسري مصطفى إن «الجات» كانت مجرد اتفاقية نوايلة وقعتها ٢٢ دولة فقط، ونمت حتى أصبحت تضم ١١٩ دولة بخلاف الدول التي شاركت كمراقب في مفاوضات دورة أوروجواي ودون أن تكون عضويتها كاملة، أما مصر فقد انضمت للجات عام ١٩٧٠، وكان ذلك من حسن حظ مصر، وقال إن الهدف الرئيس من الجات هو تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية. وفي هذا الضمار فقد تمت حتى الآن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المؤلفين والمخترعين، والجوانب التجارية المرتبطة بالاستثمار بهدف إلغاء أي شروط مفروضة على المستثمرين ومن شأنها أن تؤثر في التجارة، وتناولت تحرير التجارة في الخدمات).

واختتم د. يسري مصطفى حديثه للشعب والتنوع حول الجات فقال: لا يجب علينا أن نتخوف من الجات، بل لابد وأن نسعي جاهدين لأن ننتهي ونستعد مع التطبيق العملي للجات في يناير في العام القادم، مع الاستفادة من الاستثناءات المسموحة للدول النامية في بعض المجالات لكي ننتهي تماماً، فمثلاً فإن الجات يتيح فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الدول النامية، وهذا من شأنه أن يحفزنا لمزيد من التصدير. فالجات بقدر ما تقوم على التزامات، بقدر ما تقوم على منظومة مهمة ألا وهي تعظيم التصدير. فالولايات المتحدة مثلاً تستورد وحدها بما قيمته ٣٦٠

مليار دولار سنوياً، بينما أفريقيا تستورد بنحو ٧٢ مليار دولار. وحقيقة أن صادرات مصر ارتفعت من نحو ٨٠٠ مليون دولار إلى حوالي ٢ مليار دولار في العام الماضي.. ولكن أين هذا الرقم من حجم الصادرات الدولية والتي بلغت ٣٢٠٠ مليار دولار في العام الماضي. مما لا شك فيه أن الجات ستدفعنا لمزيد من الجهد والعمل والتعاون العربي لتحسين الجودة والتميز في كافة المنتجات بل ومن الممكن أن تحل البلاد العربية محل الدول المتقدمة طالما أن منتجاتنا لا يختلف عن نظيره الأجنبي.



المصدر: العالم اليوم

٢٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضغوط دولية لضم الصين لاتفاقية الجات

□ جنيف-رويتر:

دعا شركاء الصين التجاريون للإسراع بانضمام الصين لعضوية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، والجات.

وحثت الدول التي تربطها علاقات تجارية بالصين على ضرورة إنخراط انضمام الصين للجسات ضمن مفاوضات دول الجات المقرر عقدها في منتصف مايو المقبل وتشجع المصادر إلى ان انضمام الصين لعضوية الجات لا يزال معلقا على إحراز تقدم على مستوى العلاقات الصينية الأمريكية وما يرتبط بسجل الصين في انتهاكات حقوق الإنسان.

وكانت الصين قد طالبت أكثر من مرة بانضمامها للجات التي خرجت منها في عام ١٩٤٩ إلا أن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ربطت بين عودة الصين للاتفاقية وبين الالتزام بمعايير معينة فيما يتعلق بنظام التجارة الخارجية للصين فضلا عن ممارسات الحكومة الصينية بالنسبة لحقوق الإنسان.

والجدير بالذكر أن الصين شاركت في دورة أوراجسوي التي انتهت إلى تحرير التجارة العالمية في ديسمبر الماضي وقدمت الصين عدة عروض بحدود التعريفات الجمركية للسلع والبضائع والصناعات والخدمات التي يمكن إدراجها في إطار الاتفاقية المقرر أن تكون سارية المفعول في عام ١٩٩٥.

وقد أكد نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي في الصين جويونججنيو على أن بلاده سوف تعد وشائق شاملة عن نظام تجارتها الخارجية لطحها على مادة المفاوضات في منتصف مايو المقبل وتطالب الدول المصدرة للمنتجات الزراعية الاعضاء في الجات وخاصة استراليا ونيوزيلندا والأرجنتين ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بكون بضرورة اتخاذ المزيد من الإصلاحات الزراعية حتى يمكن لها مسابقة بنود الاتفاقية. تؤكد الصين على أنها جادة في إحراز تقدم ملموس على مستوى الإصلاحات الزراعية حتى يمكنها الانضمام إلى الجات.



المصدر : (الوكيل) اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

الزامل لـ «العالم اليوم» :

اتفاقية «الجات» في صالح البتروكيماويات السعودية

□ الرياض - محمد عبد الرحمن

عقب ترأسه لاجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي «سابك» إن ضريبة الكربون ليس لها علاقة مباشرة بمنتجات «سابك» وهذه الضريبة ستزاد من تكلفة الإنتاج في الدول التي ستطبقها وبالتالي لن تؤثر على منتجات «سابك» بل قد نستفيد منها في التنافس مع معظم المنتجين الاوربيين.

وردا على السؤال حول دخول دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تصنيع البتروكيماويات دون أي تنسيق فيما بينها، قال الزامل إن إنتاج دول الخليج في هذا المجال محدود جدا.. فقطر لديها بعض المنتجات المشابهة لمنتجات «سابك» والكويث تفكر في اقامة مجمع بتروكيماوي والإمارات لديها بعض الصناعات خاصة الاسمدة.. وكل هذه المنتجات لا تشكل سوى نسبة

مع اقتراب موعد توقيع اعضاء منظمة «الجات» البالغ عددهم ١١٨ دولة على اتفاقيات «الجات» في مدينة مراكش المغربية في أوائل الشهر المقبل، تتزايد التحليلات الاقتصادية والتسايرير الصحفية التي تشير إلى أن هذه الاتفاقيات سيكون لها تأثير سلبي وسيء أحيانا على اقتصادات الدول النامية وغير الصناعية، خاصة وأنها ستؤدي إلى فتح الكثير من الأسواق التي كانت مغلقة في السابق عن طريق إزالة إجراءات الحماية الجمركية أو تخفيض الجمارك. ونظرا لأن صناعة البتروكيماويات السعودية تشكل حجر الزاوية في النهضة الصناعية للمملكة العربية

السعودية التي حققت تقدما ملموسا ونجاحات حقيقية على مدى السنوات الماضية، فقد حرصت «العالم اليوم» على اللقاء الفصوء على مسألة تأثير اتفاقيات «الجات» على هذه الصناعة المهمة في المملكة.

«العالم اليوم» التقت بالمهندس عبد العزيز الزامل وزير الصناعة والكهرباء الذي نفى أن يكون لاتفاقية «الجات» أي تأثير سلبي على منتجات البتروكيماويات السعودية، وأكد أن الجات سينتج عنها تخفيض كبير في الرسوم الجمركية العالمية على البتروكيماويات يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٥٪ على مدى الثماني سنوات القادمة.. وهذا بالطبع سيكون في صالح المنتجات السعودية وليس ضدها.

وقال الزامل في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم»

محدودة من الاستهلاك العالمي. وأشار إلى أن إنتاج المملكة من مختلف المنتجات سيمصل إلى ٢٠ مليون طن عام ١٩٩٥، منها ١٤ مليون طن من البتروكيماويات.. وأن الإنتاج في دول الخليج العربية الأخرى لا يتجاوز مليوني طن سنويا.. وكل هذا الإنتاج لا يتعدى بالنسبة للإنتاج العالمي ٧٪، وقال إنه لا يمكن القول أن هناك تنافسا بين دول مجلس التعاون الخليجي، في الأسواق العالمية الواسعة علما بأن كل إنتاج «سابك» العام الماضي والعالم الحالي تم التعاقد عليه بالفعل وليس لدينا فائض يصعب تصريفه. وحول قوانين البيئية الصارمة التي فرضتها الدول الغربية وأثرها على تسويق منتجات «سابك» أوضح وزير الصناعة والكهرباء «التتمة ص ٤١»



المصدر : (العام الجديد)

٢٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية «الجات»

ورئيس مجلس إدارة «سبايك» أن هذه القوانين لا تعد عقبة أمام تسويق منتجات «سبايك» في الدول الغربية.. لبعض الدول تطلب استهلاك مادة الـ ١٢٥ والتي تنتجها «سبايك» في مصانعها للبترين بدلاً من مادة الرصاص وهذا امر سهل تنفيذه. وأكد الزامل في معرض رده على سؤال حول أداء شركة «سبايك» أن الأداء يعتبر جيداً. وتامل في تحسن الأسعار في الأسواق العالمية. وقال إن أهم ما يشغله الآن هو تنفيذ برامج التوسعة العملاقة التي تعتبرها برامج حقيقية خاصة أنها بدأت مع أزمة الخليج ورغم ذلك تم الانتهاء من معظمها. وهذه التوسعات ستعطى «سبايك» قوة كبيرة في المستقبل.

وأوضح الزامل في رده على سؤال بشأن التركيز على الصناعات الوسيطة في المستقبل أن هذه الصناعات تأخذ عيلاً مهماً وتشجعاً كافياً من جانب «سبايك» وهناك اتجاه سواه من جانب «سبايك» وحدها أو بالمشاركة مع شركات أخرى في التوسع في الصناعات الوسيطة وهذا الاتجاه تيلسور في مشروع وسيط سينشأ في بنين ويعتمد على خامات «سبايك» وريداً على سؤال آخر أكد الزامل أن الملكة قطعت شوطاً ممتازاً خلال الـ ١٧ سنة الماضية في طريق التصنيع مشيراً إلى أن نسبة مساهمة المشاريع الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٠٪ ولكن تعتبر الملكة دولة صناعية لا بد أن تكون النسبة من ٢٢٪ إلى ٢٦٪. وأضاف أن التوسعات في جميع قطاعات الصناعة لم تتوقف وسيبقى مساهمة القطاع الصناعي تزداد وتتضاعف في الناتج المحلي الإجمالي حتى تصل الملكية إلى هدفها وهو تصنيفها من الدول الصناعية ذات الشان في العالم. وقد تراس الهنسد الزامل مساء

امس الأول «السبت» الجمعية العامة العادية لساهمي الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سبايك».

وقد وافقت الجمعية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع مليم ريال أرباحاً على المساهمين بواقع عشرة ريالاً لكل سهم. ويبدأ صرف الأرباح يوم ٢٠ أبريل القادم كما وافقت الجمعية على تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٩٣ والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وإضافة ما تبقى من الأرباح إلى الاحتياطي العام.

وتحدث الزامل عن إنجازات الشركة والناتج الطيبة التي حققتها عام ١٩٩٣ م على كافة الأصعدة الإنتاجية والتسويقية والتطويرية والتقنية رغم استمرار الأوضاع العالمية بنفس وتيرتها. وأشار إلى أن أسعار المنتجات البتروكيماوية عازالت تعاني من الانخفاض نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي انعكس بجلاء على نتائج أعمال معظم الشركات البتروكيماوية الدولية. واثني على تصاعد أسهمات «سبايك» في تنمية القطاع الصناعي التصوي، ومشاركتها في برامج التنمية الزراعية والعمرانية.

بعد ذلك قدم إبراهيم بن عبد الله بن سلمة نائيب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تقرير مجلس الإدارة - والقي العضو على عمليات الشركة وإنجازاتها خلال العام المنصرم ١٩٩٣ م.

وأشار إلى أن إيرادات المبيعات بلغت عام (١٩٩٣ م) ١١٥٦٠ مليون ريال، نصيب «سبايك» منها ١٠٠٧ ملايين ريال بزيادة قدرها ١٪ عن إيرادات العام السابق أما الأرباح الصافية المحققة عام ١٩٩٣ م فهي ٢١١٧ (الفان ومائة وسبعة عشر مليون ريال) مقابل ١٩٩٤ (الف وتسعمائة وأربعة وستين مليون ريال) - حققتها في ١٩٩٢ م أي أن الأرباح ارتفعت بنسبة ٨٪ وذلك بزيادة كميات الإنتاج. وقال إن عام ١٩٩٣ شهد نمواً ملموساً في أعداد العناصر الوطنية

للتخصص في المجالات الفنية والتقنية وهو ما يشكل نمواً نوعياً إلى حد بعيد، يشارك بجسدية ومهارة في إدارة وتشغيل الجمعيات الصناعية العملاقة. وأوضح أن عام ١٩٩٣ م كان حافلاً بالإنجازات التي تبرز بمستقبل زاهر. فقد شهد انتماء الأعمال النشطة في مجمع (سبايك) الصناعي للبحث والتطوير لبيئة فعالية مضمياً دوراً بارزاً في تحسين المنتجات، وتطوير الاستخدامات والتطبيقات، واستنباط تقنيات مستقبلية تعد قدر الإمكان من الاعتماد على التقنيات والترخيص الخارجية.

كما شهد العام أنشطة أخرى في ميادين نقل التقنية والأبحاث الخارجية ومساندة الشركات التابعة. واستمرار العمل مع مراكز البحث العلمي في السلاسل الخارج، ومع الجامعات السعودية لإجراء عدد من الأبحاث لدعم فعاليتها العلمية والتطبيقية.

الإتيصاد المري
إتفاق الجات يد
د. جوده عبد الخالق :



الاصحاب التجاريين ان الجميع ان الاعمال التجارية والادارة باسم الذات ، هدف للبرهان انها من الحرب العالمية الثانية ، بعد اتخاذ تدابير في حالات الحرب ، اقام التجارة الدولية في البيت في فترة الحرب العالمية الاولى وما بعدها . بعد انتهاء الذي من ايام الحرب اعطيت الحرب التجارية ، اجات في سياسة الاعمال على اية من القصور والاعمال والحوادث على التجارة الدولية ، نظرا لانتشارها خارج الحدود عرفت باسم السياسة ، سياسات الانجاز ان خارج الحدود ، ياتي جميعا بسياسة الدول التي احرمها غيرها من الدول من ارض العمل بشكل اقل انفسا ، وان كان السياسة من التباين مع الدول فقد اصبحت المتباينة مع الدول انصار الدولة نفسها التي تسعى لحماية سوقها المحلي .

واضح ، جوده انه من بين الاسباب الاخرى ، اجوز اعادة ترتيب الاعراع ، بعد الثانية ترتيب الاعراع ، بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الدول المتحدة الاممية ، باعتبارها قلادة للمعسكر الامبريالي الذي يمتلك مقومات القوة الاقتصادية والسياسية في انجاز

[illegible]

في تونس، حيث تم إنشاء شركة "تونس للصناعات الكيماوية" (TUNIS KIM) في عام 1975، بهدف إنتاج الأسمدة الكيماوية. تم تمويل هذه الشركة من قبل الحكومة التونسية، مع دعم من البنك الدولي. تم إنشاء الشركة في إطار خطة التنمية الخمسية الأولى، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي للأسمدة الكيماوية، مما يقلل من الاعتماد على الواردات الأجنبية. تم تخصيص 1000 هكتار من الأراضي الزراعية لإنتاج الأسمدة الكيماوية، مما ساهم في زيادة الإنتاج المحلي من 100 ألف طن في عام 1975 إلى 150 ألف طن في عام 1980. تم تمويل الشركة من قبل الحكومة التونسية، مع دعم من البنك الدولي. تم إنشاء الشركة في إطار خطة التنمية الخمسية الأولى، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي للأسمدة الكيماوية، مما يقلل من الاعتماد على الواردات الأجنبية. تم تخصيص 1000 هكتار من الأراضي الزراعية لإنتاج الأسمدة الكيماوية، مما ساهم في زيادة الإنتاج المحلي من 100 ألف طن في عام 1975 إلى 150 ألف طن في عام 1980.



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ٢٠١٠ مارس ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**ولديبر ناسه وزير الاقتصاد يشارك
في التوقيع على الجات، بالمغرب**

تشارك مصر في التوقيع على
اتفاقيات الجات في مدينة مراكش
المغربية ١٦ الشهر القادم. ويرأس
السيد محمود محمد محمود وزير
الاقتصاد والتجارة الخارجية وفد
مصر الذي يتوجه يوم ١٢ أبريل إلى
المغرب لهذا الغرض. وصرح وزير
الاقتصاد بأن عند اتفاقيات الجات
٢٨ وأن مصر كانت تطبق بالفعل ما
يتراوح ما بين ١٨ إلى ٢٠ اتفاقية
قبل التوصل إليها وبإلى الاتفاقيات
عرضت على الجهات المعنية
بالدولة.



۱۳۹۸

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجات» وحرير المنامة (٧)

[illegible]

اتجهت التجارة الدولية منذ انشائها إلى تعزيز التجارة الدولية في مجال السلع المصنوعة أو السلع الزراعية بعدد قليل خارج نطاق المفاوضات التجارية التي لا تخرج عنها بقدر يقتضي ضرورة إدراجها ومن ثم أخذت الاتجار الكبير للسلع المصنوعة في التجارة الدولية في السلع المصنوعة والعكس كذلك في تخفيض متوسط التجارة الجمركية من 40٪ تقريباً بعد إنشاء الجات في أقل من 10 سنوات بعد عامين دون مناقشة في المفاوضات متعددة الأطراف. إن هذه الملاحظات تدعو إلى أن النسبة العظمى من التجارة الدولية وأكثر من 70٪ تقع بين الدول المتقدمة أما حصص الدول النامية في كل أنواع السلع المصنوعة أو في سلعها قليلة جداً حول 10٪ وبما هي ذاتها في السلع الزراعية إلا أن التجارة وأسست عملية التحرير المتكاملة وقد أصبحت في السلع المصنوعة ذات الأهمية الخاصة في العلاقة فيما بين الدول المتقدمة أما السلع المصنوعة ذات الأهمية الخاصة في العلاقة بين الدول النامية والبلاد المتقدمة فإنها لم تصادف نفس القدر من الاهتمام وإبراز كل من رغبتها في التمييز ضد الدول النامية ولها كمساتة في المفاوضات متعددة الأطراف اليوم على مبدأ التفاضلية وعلى أن كل من مبدئي أحدي الدول في عرض تخفيضات التعريفات الجمركية على وارداتها التي لا تتوافق بصفة تقريبية مع المبادئ التي تعود عليها ما تقدمه البلاد الأخرى من عرض معاملة و

يواصل الدكتور
سعيد النجار سلسلة
الافتقادي في سلسلة
مقالاته التحليلية
حول اتفاقية الجات
وتأثيرها على
الاقتصاد العالمي
والتصاديات الدول
النامية.
وكان الدكتور
النجار قد تناول
هذه الاتفاقية في
سنة مقالات تحليلية
بعد الانتهاء من
جولة اور جواي في
ديسمبر الماضي
وبداها في ١٢ يناير
الماضي
وفي هذا المقال
يتناول د. النجار، على
اتفاقية الجات على
الصناعة في دول
العالم الثالث وبعد
استعراض المكاسب
والمخاطر بخص
الى ان اتفاقية
اور جواي اضافت
كثيرا من المكاسب
للدول النامية.



الجمركية التي تطبقها البلاد الصناعية. ولكن بقيت التعريفات مرتفعة نسبياً على السلع ذات القيمة الخاصة للبلاد النامية.

وكانت أكثر هذه التعريفات ارتفاعاً على المنسوجات والملابس بالمقارنة مع سائر السلع الصناعية.

وقد حثت بورة أوروغواي تفضيلاً محسوساً في تخفيض التعريفات الجمركية العالمية.

أما الجانب الثالث للتغيرات التي حققته دولة أوروغواي فإنه يتمثل في انخراط أكبر عدد من الأعضاء في قواعد السوق في التجارة الدولية.

وقد وضعت بورة أوروغواي شروطاً بديلة جديدة لدمج البلاد الدول المتقدمة إلى سياسة الارتباط التي وجدت شيراً.

فقد وجدت هذه البلاد الدول المتقدمة شريحة هذا النوع من السوق. وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة.

وكان هذا الانخراط في هذه السوق والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة. وذلك بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكان هذا الانخراط في هذه السوق والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة. وذلك بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكان هذا الانخراط في هذه السوق والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة. وذلك بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكان هذا الانخراط في هذه السوق والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة. وذلك بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكان هذا الانخراط في هذه السوق والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة. وذلك بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكان هذا الانخراط في هذه السوق والإجراءات التي تنظم التجارة بين هذه البلاد المتقدمة. وذلك بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المستوردة للمنسوجات والملابس على تحرير 71٪ من قيمة وارداتها الخاصة للإتلافية. بمعنى التحرير هو إنهاء نظام الحصص في هذا الجزء الحر وتصحيح التجارة الدولية فيه خاصة للقواعد العامة للجات التي تحكم التجارة الدولية.

في سائر السلع الصناعية. وفي الرحلة الثانية التي تعتمد على أربع سنوات انتهت في آخر ديسمبر سنة 2001 يتم تحرير 71٪ أخرى من المنتجات.

المرحلة الثالثة التي تمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر سنة 2004 يتم تحرير 71٪ أخرى بحيث يكون مجموع ما تم تحرير في الأثر الثلاثة 91٪ من المنتجات الخاصة للإتلافية. ويتم تحرير ما تبقى ومقداره 9٪ في أول يناير سنة 2006 وبهذا يتم إخضاع التجارة الدولية للمنسوجات والقواعد العامة للجات في نهاية المرحلة.

الانتقالية والفرض أن تتمكن البلاد المستوردة خلال السنوات العشر من التواء مع الأوضاع الجديدة سواء برفع قيمة التصنيع المحلية على الظروف أمام المنافسة الأجنبية أو بإعادة تربية العمالة أو توظيفها.

ولذلك أن لهذا التطور دالة كبيرة فقد بقيت التجارة الدولية في المنتجات المنسوجة تسير على نظام التعديدي خاص بها مدة تزيد على ثلاث سنوات واستطاعت البلاد الصناعية المستوردة أن تحافظ على بقائها رغم ضعف قدرتها التنافسية.

ولهذا التطور إمكاناته ومحداتها. أما الإمكانات فهي تتمثل في عزو أسواق البلاد الصناعية العالمية الاتساع في هذا القطاع. أما المحدات فهي المنافسة غير المقيمة فيما بين البلاد النامية التي سوف تتسابق للاستيلاء على أكبر حصة ممكنة من أسواق البلاد الصناعية. وهذا يتطلب منا العمل على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع.

فإن الإتلافية للمنسوجات كانت تعطي حماية للمصنوعين من البلاد المختلفة من طريق تخصيص حصة لكل بلد يصدر النثر عن القدرة التنافسية.

وسوف ينتهي هذا النوع من الحماية بانهاء اتفاقية المنسوجات. ومعنى ذلك إنه إذا لم تحصل تفرجتا التنافسية إلى المستوى المطلوب فإنتد نقد الحصة التي كنا نتمتع بها في ظل الإتلافية.

هذا مما حققته بورة أوروغواي من تحرير في قطاع المنسوجات. غير أن كافة السلع المصنوعة التي تصورها البلاد النامية سوف تتفكك من تحسين ظروف التنافس إلى أسواق البلاد الصناعية عن طريق تخفيض معظم التعريفات الجمركية التي تطبقها تلك الأخيرة على السلع المصنعة.

وهذا هو الجانب الثاني للتغيرات التي تربت على بورة أوروغواي. وقد تكررت في الدورات السبع السابقة آت إلى تخفيض كبير في التعريفات

الجات وخضعت التجارة الدولية فيها لإتلافية خاصة. وكان المفترض أن تكون الإتلافية توتيداً مؤقتاً ولكنها استمرت الحاضر وأصبح سنوات إلى فوات المنسوجة. وتبعاً لظهور وبعد أن كانت أصبحت على المنسوجات القطنية والمنتجات المنسوجة الأصغر من الخيوط الطبيعية أو المصنوعة في ختم في الوقت الحاضر أربعة وأربعين دولة تعطي أهم الدول المنسوجة.

والصورة والظهور الإتلافية على أساس تحديد حصة تصدير لكل بلد يصنف في الإتلافية على أنه بلد مصور وحصة استيراد لكل بلد يصنف على أنه مستورد.

ومعنى أن شدة أثارها الضيقة الإتلافية والنشوي في النظام التجاري العالمي. ذلك أن صناعة المنسوجات وما يرتبط عليها من عشرات بل مئات المصانع الأخرى المنسوجة تعمل المصانع الأساسية لعملية التصنيع في البلاد النامية وهي عادة تمثل نسبة بالغة

الارتفاع من الصناعات الحديثة في تلك البلاد كما أنها تمثل أهم صناعة مصنوعة في سلة صادراتها. وبمقدار ذلك يصطف خاصة على حصر حيث تمثل تلك

نحو ثلاث أضعافها وحملتها الشوطة ببار من نصف صادرات المنسوجة. كل ذلك يمثل الأوضاع السائدة في التجارة الدولية قبل بورة أوروغواي. وقد تغيرت هذه الأوضاع إلى حد كبير في ظل الاتفاقيات التي أسست عنها هذه البورة.

وبين ذلك في ثلاث مجالات عامة. أولاً الإتلافية للمنسوجات كان الهدف الأساسي الذي سمت بورة أوروغواي إلى تحقيقه هو إنهاء نظام الحصص الذي يطبق على هذه السلعة المحمية بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواة مع غيرها من السلع الصناعية ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة وقد صانعة للمنسوجات والملابس من الصناعات شديدة

الحساسية في البلاد الصناعية حيث أنها عززت مصر فعالة بالنسبة للثلاث الأقل من العمال وفي نفس الوقت فإن أهم الصناعة ألقت ثقلها التنافسية أمام البلاد النامية الصناعية الجديدة.

ومن هنا كان اتجاه البلاد الصناعية إلى حماية هذا من طريق اتفاقية المنسوجات التي تخضع للمنافسة الأجنبية لتقود صارية وقد قاومت البلاد الصناعية كل المحاولات الساعية لإنهاء النظام الذي تضعه الاتفاقية وأخيراً وافقت على ذلك

في إطار بورة أوروغواي على أن يكون لهاؤها بصورة تدرجية. وذلك بالنظر إلى فترة انتقالية منها عشر سنوات تبدأ.

من أول يناير 1996 وتنتهي في آخر ديسمبر 2006 وتلك مدة الفترة الانتقالية في ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى مدتها ثلاث سنوات. فقد في آخر ديسمبر 1997 خلال تلك المرحلة تعمل البلاد



المصدر: العالم الجديد

٢٠٩٤ هـ

التاريخ:

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوبيك - البات .. علاقة خصام

□ لندن - إبراهيم نوار:

خلال السبعينات تربعت أوبيك على عرش سوق الطاقة العالمية، حددت بنفسها الأسعار والكميات للسوق. وتحركت السوق في الاتجاه الذي أرادت أوبيك.

وفي الثمانينات تخلت أوبيك عن إحدى وظيفاتها، وبدلاً من تحديد الأسعار وسقف الإنتاج اكتفى وزراء أوبيك بتحديد سقف الإنتاج فقط وتخلوا عن ممارسة وظيفة تحديد الأسعار. لكن أوبيك لم تعلن ذلك على الملأ وإنما تركت السعر المستهدف في ملفات الاجتماعات العتيقة كما هو.

وفي الاجتماع الأخير الذي عقد في جينيف في الأسبوع الماضي يبدو أن أوبيك تخلت عن آخر وظائفها المهمة وهي تحديد سقف الإنتاج فقد بقي السقف المحدد منذ العام الماضي كما هو ومن المرجح أن يستمر العمل به حتى بداية شتاء العام الحالي عندما تكون الاحتمالات لصالح رفع سقف الإنتاج وليس تخفيفه.

وتتحرك أوبيك منذ أكثر من خمس سنوات في اتجاه واضح جداً وإن كان غير معنٍ للزلازم مع احتياجات السوق العالمية وأن تكون عامل استقرار في السوق يراعى مصالح المستهلكين حتى في الحالات التي يأتي فيها ذلك على حساب المنتجين أنفسهم.

وهذا الاتجاه الذي تتحرك فيه أوبيك يتفق مع المصالح الاقتصادية والتجارية لأعضائها وهي المصالح التي تتجاوز بكثير الاعتبارات النفطية. فدول أوبيك تصدر النفط وتستورد في المقابل كل شيء تقريباً ابتداء من الأغذية وحتى المطارات الجاهزة والمطارات التي تأتي أحياناً مزودة ببعض طاقمها.

ومن مصلحة دول أوبيك طبقاً لهذه المعطيات الاقتصادية أن تكون جزءاً من النظام التجاري العالمي الجديد الذي سيتم توقيعه في شهر أبريل الحالي في مراكش. وهذا النظام سيكون من قوانين وادوات وإجراءات وستكون منظمة التجارة الدولية المقترحة، WTO، هي الأداة الرئيسية التي ستشرف على تطبيق النظام التجاري العالمي الجديد.

وقد اكتفت معظم دول أوبيك خلال العقود الماضية بمقد اتفاقات تجارية ثنائية مع الأطراف التي تتاجر معها. وكان لهذه الاتفاقات جانبيية بالنسبة للأطراف الأخرى طالما أنها تتقدم مع دول قادرة على الدفع.

لكن هذه الاتفاقات التجارية الثنائية لم تتمكن من توفير معاملة عادلة للبتروكيماويات المنتجة في دول الخليج مثلاً في مواجهة إجراءات الحماية الأوروبية. كما أن هذه الاتفاقات لم تمنح دولة مثل الولايات المتحدة من إصدار قانون بحصرمان دول أوبيك من نظام المعاملة التفضيلية المعروف باسم GSP.



المصدر : العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٩٩٩

فقر عام ١٩٧٤ أصدرت إليه لابات المتحدة تتم معات محرمات خمس .
مجموعات من الدول من التفضيلات التجارية التي كان قد تم التوصل
إليها في إطار الجات.

وكانت هذه المجموعات الخمس هي:

- الدول التي تحكمها أو تسيطر عليها الشيوعية الدولية.
- الدول الاعضاء في أوبك أو غيرها من التكتلات الاحتكارية لمنتجي
المواد الأولية التي تقوم بأعمال من شأنها رفع أسعار المواد التي تنتجها
إلى مستويات غير معقولة.

- الدول التي تقوم بأعمال مصادرة ممتلكات أمريكية بدون دفع
تعويضات ملائمة.

- الدول التي لا تتعاون مع الولايات المتحدة في مجالات تطبيق
القانون.

- الدول التي لا تظهر نوايا حسنة في مجال تطبيق أحكام التحكم
الدولي والاعتراف بها.

ولا يقتصر الأمر على الولايات المتحدة بل إن الدول الصناعية
الأخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان تمارس سياسات تمييز
تجاري ضد دول أوبك في الحالات التي ترى أن هذا التمييز ضروري
إمسا للحد من التوسع في قطاع معين داخل دولة من دول أوبك أو
لتقليص حجم السوق الخارجية أمام مثل هذا القطاع أو الصناعة.
وبينما تخضع كل واردات دول أوبك تقريباً لأحكام اتفاقية الجات
فإن مادة التصدير الرئيسية لها وهي النفط لا تزال بعيدة من أي
اتفاقات دولية تنظم تجارتها.

وقد حاولت دول أوبك بعد سنوات من إنشاء وكالة الطاقة الدولية
في منتصف السبعينيات أن تنشئ منبراً للحوار بين المنتجين
والمستهلكين، ولكنها فشلت حتى الآن في ذلك.

لقد أصبحت اتفاقات أوبك تغطي معظم بنود التجارة الدولية فيما
عدا حصة قليلة من المواد الأولية التي تخضع تجارتها لاتفاقات خاصة
مثل البن والكاكاو والقصدير وغيرها.

وقد يكون من الملائم في المستقبل القريب أن تتوسع سلطة منظمة
التجارة العالمية الجديدة «WTO» لتشمل كل المبادلات التجارية سواء
المصنوعة أو المواد الخام ومواد الوقود طالما أن سلطة هذه المنظمة
ستشمل الإشراف على التجارة غير المنظورة وتجارة الخدمات.

وفي هذا السياق قد نرى النفط بعد سنوات وقد أصبح إحدى السلع
التي تشملها اتفاقات التجارة الدولية. وتنظمها منظمة التجارة العالمية.
لكن لكي يتحقق ذلك فإنه سيتعين على أوبك أن تكف عن أن تكون طرفاً
يتدخل في عمليات السوق والعرض والطلب. ويبدو أن أوبك يشير -
غير مخفية - على هذا الطريق.

- فالسعر المستهدف تم تجميده منذ سنوات عند ٢١ دولاراً. وهذا
السعر لا يمت إلى الواقع بصفة.

- وسقف الإنتاج تم تجميده لمدة ٩ شهور ومن المتوقع أن يتم
تجميده لفترة أطول، على أن يتم تحديد الإنتاج بعد ذلك بواسطة عامل
واحد فقط وهو قدرة الدولة الأعضاء على الإنتاج.

فإذا كانت الدولة س أو ص أو ع قادرة على زيادة إنتاجها - تستلزم
زيادة الطاقة الانتاجية استثمارات كبيرة - فإنها تقوم بذلك.



المصدر : العالم الجديد

٢٠ يونيو ١٩٩٤

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونلاحظ أنه في الوقت الحاضر يتم الانتاج عند حدود الطاقة القصوى تقريبا في كل دول اوبيك - فيما عدا السعودية - ومعنى ذلك أن إضافة كميات جديدة يستلزم استثمارات جديدة، وبعض دول اوبي لا تمتلك الاموال المطلوبة للاستثمار، وسيتعين عليها - مثل ايران - اللجوء إلى السوق المالية الدولية للاقتراض من أجل زيادة طاقتها الانتاجية. إن علاقة الخصام التي طالت بين اوبيك والجات في طريقها إلى الانتهاء وستصبح اوبيك في وقت قريب جزءا من النظام التجاري العالمي الجديد الذي سينتق بعد أسابيع قليلة. وليس هناك خيار أمام دول اوبيك، فهي لن تستطيع أن تعيش في عزلة عن النظام التجاري العالمي الجديد، خصوصا أن مزايا الاتفاقات الثنائية متلاشى بفعل عاملين.

- الأول قيام كتل تجارية عالمية جديدة تتراجع داخلها أهمية الاتفاقات الثنائية السابقة بين اعضائها والعالم الخارجي.

- الثاني قيام منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنهاء السياسات التجارية التي تتعارض مع حرية السوق من خلال فرض عقوبات على الدول المخالفة.

إن التطور الأخير في علاقات التجارة الدولية وضع اوبيك على حافة الهاوية والسؤال الآن هل تخلص دول اوبيك للنظام التجاري الجديد، أم تحتفظ بولائها للمنظمة التي كانت تتخلى عن كل وظائفها؟



ندوة بأمريكا تهدف لوضع حد للسيطرة الاقتصادية للدول الكبرى

□ القاهرة -
عزة نصر

تنظم والائكتاده ندوة عن كفاءة التجارة الدولية في العالم في ١٧ أكتوبر القادم بمدينة كولومبس الأمريكية وتستمر لمدة ٢ أيام ويحضرها الرئيس بيل كلينتون ود. بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة وتناقش الندوة اساليب انسياب المعلومات التجارية بين الدول، وتحسين قدرتها على التنافس وخفض التكلفة وإقامة نموذج موحد للصفقة التجارية الدولية حتى يكون هناك حرية تجارية بين الدول من خلال القواعد التي تنظمها اتفاقية والجات، والتي سيوقع عليها وزراء الاقتصاد بمراكش في ١٥ أبريل.

صرح بذلك مصدر مسئول بجهاز التمثيل التجاري المصري وقال أن الندوة ستناقش وضع حد لسيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى، وإمكانية استيعاب التجارة الدولية لدول العالم كلها بحيث لا تميز الدولة الكبرى لأنها ذات قدرة كبيرة على توفير فرصة أفضل من الدول الصغرى للمشاركة في النظام العالمي الجديد. وأشار إلى أن الندوة ستكون من جزئين الأول يضم لجاناً تحضيرية على مستوى الخبراء والثاني على مستوى الوزراء لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة والعمل ودور الحكومة في تحقيق الكفاءة في

التجارة والتعاون الدولي وستتولى اجتماعات الوزراء إصدار إعلان يتضمن برنامج عمل مشترك يهتم على مبادئ توجيهية لكفاءة التجارة ومساندة نقاط التجارة على المستوى العالمي، وتقديم المساعدة الفنية للأعضاء الأقل تقدماً في هذا المجال. وخلال الندوة سيتم افتتاح شبكة نقاط التجارة الدولية وعددها ١٩ نقطة وستناقش ندوة الائكتاد أيضاً إنشاء شبكة نقاط تجارية إقليمية بالدول العربية، وربطها معاً بهدف تنسيق استخدام الإجراءات اللازمة لاتمام الصفقات التجارية بحيث ينتهي تنفيذها عام ١٩٩٥.



العالم اليوم

المصدر :

٤ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسئول صيني:

نستطيع أن نعيش بدون الجات

□ بكين-رويتر:

ذكرت صحيفة «تشينغداي» الصينية الرسمية أمس نقلاً عن أحد كبار المسؤولين أن الصين تستطيع العيش اقتصادياً بعيداً عن اتفاقية «الجات» وبالتالي فإنها لن تسعى للحصول على عضوية الجات بأي ثمن. وأكد لي تشو تشو نائب المدير العام للعلاقات الدولية بوزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصينية أن الصين متفانية اقتصادياً قوياً على الساحة العالمية سواء انضمت إلى «الجات» أم لا. وقال إن بلاده تسعى للحصول دون شروط على معاملة الدولة المضمولة والرعاية تجارياً في حالة انضمامها للجات. مشيراً إلى أن ذلك مكفول لكل الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية الدولية.



د. مصطفى السعيد

أكدت اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد في تقرير لها حول سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الصناعات الوية أنه إذا كان تحرير التجارة الخارجية يعد أحد مقتضيات إصلاح الاقتصاد وتحريره ، إلا أن الأمر يقتضي البحث عن الآلية التي لخدمة التصدير في هذا القطاع بحيث يتحقق القرار التوازن في البزبان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ودرس سياسة تجارية تخدم الانتاج المحلي سواء من حيث توفير مستلزمات أو الأرقام ، به ليصبح أكثر قدرة على المنافسة في الخارج ، ولقد أثبتت الأرقام تزايد العجز بالبزبان التجاري بنسبة ١٧٪ حيث يقدر الانخفاض في جملة الصادرات بنحو ٢٢٦ مليون جنيه ، وهذا الرقم لا يواجه سوى تلة قيمة الواردات وتوكل التصدير على تصدرة الأعمام وتشجيع صناعات التصدير بتقليل كافة العقبات التي تواجهها وعلى رأسها ضريبة الجماعات من ١٠ بالمائة على تصدرة بالتزول بها إلى أبنى مستوى ممكن ، مع التوسع في إنشاء المكن الصناعية التي تستوعب ضريبة الجماعات من ١٠ بالمائة أو بدم التشغيل التجاري وتنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج وتحرير أساليب عملها والتشجيع عليها وبين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات ، والتصديق للأجوراد البيرقراطية على طريق تبسيط الإجراءات التصدير وتنشيط البات التبادل التجاري العربي والأفريقي مع إعطاء مزيد من الأهتمام بالأسواق الأفريقية وأحداث تطوير شامل للاستراتيجيين البحري والجوي ليسهما في تسهيل عمليات التصدير كما يطالب التقرير البركاني والمعلم على الحد من الواردات لمعالجة الخلل في البزبان التجاري ، وذلك عن طريق ضبط الاستهلاك المحلي من السلع الاستهلاكية وتزويده وحل مشكلة القاد في الانتاج المحلي والتوسع في انتاج السلع الوسيطة ، وتزويد التيار الاستيرادي في ظل مفهوم جديد وسليم للتطور الاقتصادي .

والنسبة لحماية المنتج المحلي فإن التصدير يرى أن هذا يمكن تحقيقه عن طريق إعادة تأهيل القناعات الانتاجية لتتطور لتسابق انتاجها وتوفر جودة الانتاج ليكون قادرا على مواجهة المنافسة والتفوق على السلع المثيلة المستوردة ، وأن تتم مساهمة الصناعة الوطنية باستثمار على التطور والهيوض عن طريق الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، مع مراعاة دورية للتحركة الجبركية في ظل نظام تحرير تجارة الدولية (البات) لتوفير الحماية المناسبة للسلع الوطنية .

تطوير اقتصادية جديدة

حماية الانتاج الوطني

وتطوير الصادرات

كيف نستطيع ؟



العربي

المصدر :

٤ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصام الدين جلال خير عالمي مرموق
ورئيس الجمعية القومية للتتمة التكنولوجية،
ويكتب لـ «العربي» عن اتفاقات «الجات»

التي ترزب «الفجوة الهائلة بين الشمال
الصناعي الغني والجنوب المؤعود بمزيد
من الفقر والتخلف»

عالم «الجات».. للأغنياء فقط

ولم التقديم الواقع لاتفاقيات
الجات وغيرها من الاتفاقيات العالمية
يحتاج لايضاح بديهيات أساسية
أخرى يبدو أنها تسقط من الحسابات
رغم خطورتها وأولى هذه البديهيات
هي أن اتفاقيات الجات ليست إلا حلقة
في سلسلة أدوات فرض متغيرات
دولية اقتصادية وسياسية بعيدة الآثار
وبقيت حلقات هذه السلسلة التي
احتكرت تشكيل العلاقات الدولية
والنظم الوثائقية هي صندوق النقد
والعالي والبنك الدولي ومجموعة الدول
السبع الصناعية ونادي باريس وهي
جميعاً بعيدة مثل الجات عن تناول أو
المشاركة الفعلية للدول النامية ومن ثم
فإنها متخسنة في فرض
استراتيجيات متشابهة ومتكاملة مثل
اتحاد الأسواق الاستثمارية والسلعية

والاقتصادية عندما قال: «تعظيم
الاجابات ليس بالكلام ولا
بالشعارات، ووجهة نظري أن اتفاقيات
الجات ليست في صالح الاقتصاديات
النامية أبداً بليل أن المفاوضات جرت
أساساً بين الدول الصناعية الكبرى
وبعضها البعض وتسايل عما إذا كانت
الدول النامية قادرة فعلاً على المنافسة
في مجال الخدمات ولنا كنا يعينين

إلى حد كبير في مجال منافسة بنود
الاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية.
ومع ذلك أكد سياسته دعم جهود وزارة
الاقتصاد في التعامل مع متطلبات
الواقع الجديد وبين أن دول الجنوب
النامية لم يكن لها موقف عام في
مواجهة دول الشمال الغنية في
المفاوضات ومن ثم يستنتج الأستاذ
عبدالرحمن عقل في جريدة «الأهرام»:
أن وزير الخارجية يرى أن الدول
الصناعية الكبرى هي صانعة الاتفاقيات
وبالتالي هي المستفيدة منها وكانت
مصالحها أولى بالرعاية.
وقد يبدو أن هذا التقسيم من البديهية
والموضوعية بما يفرض عن تأكيد
وتحليله ولكنه في الواقع منطلق
أساسي وجنري يستحيل بدونه
استيعاب المتغيرات ولا التحرر عن
أنسب طرق التعامل معها وهو حقيقة
القصد وليس رفاة الرض أو القول
المطلق نظرياً وأيديولوجياً.

عندما عقدت الجمعية القومية للتتمة
التكنولوجية والاقتصادية مؤتمراً
الكبير عن مفاوضات الجات ولعل
ينشر سلسلة مقالات عن مشاكلها
خلال ١٩٩٢ كان ذلك استجابة لطلبية
كل القطاعات بخسرة الضرورة التسابعة
والمشاركة في هذا الدستور الجديد
للتجارة العالمية التي تغطي بنوده
حوالي ثمان وعشرين اتفاقية نوعية في
أكثر من خمسمائة صفحة وشال
الخبراء العالميين سبع سنوات من
الدراسة واشتد الخلاف حول إلى حد
التهديد المسافر من الدول المتقدمة
بإشهار الحروب الاقتصادية للمعركة
على بعضها البعض وإن تنسحب
الصياغة النهائية لما تم الاتفاق عليه
قبل أربعة أشهر حين توقيع الدول ١١٧
الدعى اشتراكها في مراكش في أبريل
١٩٩٤.

وكان طبيعياً أن تتصف التعليلات
الأولية على الاتفاقيات بالتنمجات ذات
الطابع السياسي المبالغ في التسيب
والمدال إن في التناول أو للتنازيم دون
ارتكان إلى استيعاب الأسس
الاقتصادية البالغة التعقيد ولعل تطبيق
وزير الخارجية السيد عمرو موسى في
أهرام ١٩٩٤/١/٢ والذي عكسه كلمة
سفير مصر في اجتماع الجات باسم
الجمعية الأفريقية هو أكثر التعليلات
استيعاباً للتعقيدات السياسية



بقلم:

د. عصام الدين جلال

والخدمية والفكرية وتأمين المتطلبات الاقتصادية والتقنية للاقتصاديات الحاكمة المتقدمة حتى على حساب المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاقتصاديات الهامشية في الدول النامية والأقلية الهامشية داخل الاقتصاديات المتقدمة نفسها كما يبين انتشارسار المبالاة الزمنية بينها وتعمور نصيب الفترات الأني من الناتج القومي بشكل متزايد.

ومن ثم لقد تبنت بغرض من هذه الآليات فعلاً أكثر الدول النامية كثيراً من أحكام اتفاقيات الجات التي تمتع عليها قبل انتهاء المفاوضات نفسها سواء كان ذلك في مجال إزالة الدعم والحماية وفتح الأسواق وتأكيد احتكار الكمية الفكرية لصدرى الدول الكبرى وضغط الإنفاق العام حتى على الخدمات الأساسية الملاحق مثل الصحة والتعليم والإسكان وأوركازيونات الوصول القومية والملاق تغلف وسيطرة الاستثمارات الأجنبية في الأسواق النامية وخاصة للشركات

وأعباء الدين بعد عقد من التشفيف والمماناة ووقف التنمية تحت إشراف اليات التسلط العولمية ارتفعت من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠٪ من صادرات الدول النامية ويصاحب ذلك تدهوراً في أسعار التبادل التجاري بين الشمال والجنوب وهو مصدر رئيسي للتمويل ينخفض السعر النسبي للمواد الأولية المصدرة من الجنوب بشكل مستمر على مدى أكثر من عقد بحيث كبحال. تحصل المانيا على زيادة في السلع من الدول النامية سنة ١٩٩٢ تمثل ٤٩٪ من السلع التي كانت تحصل عليها في مقابل نفس الكمية من السلع للمصدرة منها إلى الدول النامية وبذلك يبلغ الربح الإضافي لالمانيا من فروق الأسعار (أي خسارة الدول النامية) بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠: ٩.٩ بليون مارك من الصادرات و ٢١٠ بليون مارك من الواردات من الجنوب وهو النمط السائد بين الشمال والجنوب.

فإذا أضفنا عنصراً آخر وهو شرب رؤوس الأموال الوطنية من الجنوب إلى الشمال والتي يديرها البنك الدولي بـ ١٠٠ بليون دولار في العام بلغت حصيلتها ٧٠٠ بليون دولار ١٩٩٠ ثم إن مساحة التجارة الدولية المتاحة للدول النامية لا تنضيق فقط باحتكار الدول الصناعية الكبرى ومن ورثها الدول نصف الصناعية التي اقلت من مازق التخلط الإنتاجية تحت ظروف مؤقتة في الستينيات والسبعينيات يصعب توهمها الآن للدول النامية ولكن الكثيرين يتسبون أن تلك التجارة العالمية تتحكم فيها الشركات للتمتع الجنسية والتي لا تعترض حدوداً أو ضرورات الدول النامية بل إن تحكم هذه الشركات العملاقة في التجارة

للتعددية الجنسية ليس فقط في مجالات الإنتاج ولكن أيضاً في مجالات الخدمات البنكية والتأمينية والتجارية والهنية. والديوية الثانية أن هذه التغيرات لا تنطلق من فراغ ولا يعكس عمل هذه الآليات التسلطية مجرد اطماع أو تأمر ولكنها تنطلق من واقع وبطد الأركان واضح المعالم يتمثل في انفراد الرأسمالية العالمية بالتحكم الأمني والسياسي والاقتصادي ويتمثل في فوضوي وتخطيط مرحلة التحول البعيد الغور المجهول الأبعاد واتعدام المشاركة وانتهيار الممارسة من الدول الاشتراكية سابقاً، والدول النامية. إن هذا التحول يمثل أزمة للنظم العالمية الثلاثة: النامية والاشتراكية والرأسمالية بما يحمله من تحديات مستجدة وفروض وأعدة لكل منها ومن ثم فهو أيضاً يمثل أزمة للنظام العالمي الجديد والعلاقات الدولية ليس بين النظم وبعضها البعض ولكن أيضاً داخل هذه النظم نفسها بين دول كل نظام وهو البعد الخطير الذي تغفله أكثر الدراسات.

وأزمة نظام التنمية لا تقف عند بعدها الاجتماعي البشع حيث يقدر أن يرتفع عدد الجياع من ٦٠٠ مليون حالياً إلى بليون سنة ٢٠٠٠ وقاجة التناحر وعدم الاستقرار ولكن فاعلية ميكانيكية التنمية نفسها تمر بأزمة حادة كما يبين من أن معامل الإنتاجية الشاملة (مثلاً للمعرفة والخبرة والكفاءة والإدارة) أصبح هو ركيزة النمو الأساسية في الاقتصاد المعاصر حيث كان مسئولاً عن ٨٧٪ من زيادة الإنتاجية في المانيا ٧٨٪ في فرنسا بين ١٩٦٠ - ١٩٨٧ فسي حين أن حصيلته كانت سلوية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية صفراً في نفس الدة



البحر

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٤ أبريل ١٩٩٤

الخارجية لا تلقى عند حدود احتكارها
للملح الصناعية ذات التكنولوجيا
التقدمة كما يتصور البعض بل إنه
يشمل مجالات تخصص الدول النامية
الاصولية نفسها فمثلاً احتكرت أكبر
١٥ شركة عملاقة بين ٨٥ . ٩٠٪ من
التجارة العالمية في سلع القمح والبن
والصوب والقطن والتبغ والكاكاو
والجوت ومنتجات الغابات وكذلك
النحاس وخام الحديد والصفير
والبوكسيت. وعدد الشركات المتعددة
الجنسية في تصاعد رهيب وصل بها
إلى ٣٧.٠٠٠ شركة بها ١٧٠.٠٠٠
فرع دولي وتتحكم في استثمارات
تصل إلى ٥٥٠٠ بليون دولار، ويرى
ديتريبرود مع أهمية دورها في
الاقتصاد العالمي وتجارة التكنولوجيا
إلا أنها قد تزعزع أسس سيادة الدولة
والرقابة الديموقراطية لاجالها التباينة
دون ثم قدرتها على اختيار مسارها
وحماية مصالحها. لظهر انعدام فرص
المنافسة والتكاثر والتمحلال موارد
النمو وضيق نوافذ الفرص وارتفاع
تكلفتها رغم كل الوعود والمبررات
النظرية التي قامت عليها عمليات غسل
الاسخاخ لتزويق اتفاقيات الجات
واستراتيجيات أدوات التسلط الدولي
التي تمثل الجات حلقة الاستحكام
الآخيرة منها. ولهذا ليس غريباً أن
يقدر نصيب الدول الأفقر من الزيادة
الموعودة في التجارة العالمية والتي
يرجى أن تعود بها الجات على
الاقتصاد العالمي (حوالي ٢٧٠ بليون
دولار) بما لا يزيد على ٥٪ ينتظر أن
تحصل على أغلبها الدول الأكثر
تقدماً صناعياً بما يقطع أن تحدى
زيادة الفجوة (ويقال هكذا لتخفيف
الصدمة) على المدى القصير والمتوسط
هو التحدى الأكثر رجاحة.



العدد

المصدر :

١٩٩٤ أبريل

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضغوط الأمريكية تنتقل من القاهرة إلى مراكش..

لعنة جديدة: مقايضة عضوية «الجات» برفع المقاطعة عن

إسرائيل!

ندعو لإنشاء كتل عربي لمواجهة «لعنة الجات»

خبراء
الجامعة
العربية

الدولية. مجرد اتفاقية في إطار الأمم المتحدة وأبست منظمة. ومع ذلك فهي أقوى من كثير من المنظمات التابعة للمنظمة الدولية الكبرى..
وبطائف الاتفاقية متعددة منها:

تقرير اخباري يكتبه:
حسن عامر

تخفيض التعريفات الجمركية ومنع القيد الكلية التي تفرضها الدول على استيراد السلع والخدمات. إلغاء الأساليب الاحتكارية التي تنتهجها الكارتلات الصناعية من حيث تحديد اثمان السلع وبشروط البيع وتقييد الانتاج وتقسيم الأسواق. السماح بعقد الاتفاقيات الحكومية التي تستهدف تقييد انتاج المواد الأولية وتنظيم اثمانها. إزالة الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات الكلية بتحقيق المساواة الكاملة. زيادة الطلب على العمل بصفة مستمرة. مطالبة الدول بالتعاون فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بمعدلات

الثان: ان الواجهة الحقيقية ليست في رفض شروط الجات أو قبولها. الواجهة تبدأ من الساحة العربية. تبدأ بقرار عربي، وإرادة عربية حقيقية لإنشاء كتل تصاري قاصر على التفاوض الجماعي، والتعامل الجماعي، بدلاً من التفاوض الفردي والتعامل الفردي. إن هذا التكتل ضرورية حيوية لمواجهة الضغوط الامريكية برفع المقاطعة، ويطرح شروط ملائمة للعرب عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

النسبة وروت في مذكرة أعدتها الإدارة الاقتصادية للجامعة. المذكرة تناقش قضية الجات والعرب على ثلاثة مستويات:

المستوى التاريخي. المستوى المعلى للنتائج المترتبة على اتفاقيات الجات. أخيراً مستوى الواجهة بين العرب والجات.

ترسيم مذكرة الجامعة «دسكتش» سريعاً للملاح الرئيسة للجات. تقول إنها اتفاقية متجددة لتنظيم التجارة

معركة العرب مع «الجات» بدأت في القاهرة وتستأنف في مراكش يوم ١٢ ابريل الجاري. بدأت المعركة في العاصمة المصرية، عندما اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً بعدم رفع المقاطعة... رغم الضغوط الكلفة التي مارستها امريكا لتحقيق هذا الهدف. مصالح المعركة القائمة تراها في تصريحات ميكي كاتنر المثل الامريكي في «الجات». وجاء فيها أن بلاده لن تدعم انضمام أي بلد عربي إلى أن ترفع بعض جوانب المقاطعة العربية.

وأكد مجدداً أن «الامر لا يقل الجمل وهو أن الجوانب الثنائية والثلاثية للمقاطعة العربية تتناقض مباشرة مع مبادئ جات... وأودا يجب رفعها قبل الانضمام إلى الاتفاقية.

في مواجهة الضغوط. تقدم الجامعة العربية لعضائها نصيحتين الأولى: أن تقلل التوقيع على اتفاقيات «الجات» لأنها «غير لا مفر منه» في ضوء الظروف السائدة على الساحة العربية.



ويقدر ما تنفذت الدول الكبرى في إخراج مبدأ تحرير قوة العمل، ومخها حق الانتقال بين الأسواق الدولية. بقدر ما تشهد في التطبيق ونصت على أن التحرير يشمل هذا الخبرات الفنية والتقنية العليا... أي العلماء والإدارة العليا... وبضعت كل القيود للتحريرة التي من شأنها السماح بانتقال العمالة الفنية ونصت الفنية. وهذا يعني عند التطبيق العملي مزيداً من استنزاف العقول من الساحة العربية، ومزيداً من التمسك للعمالة الفنية ونصت الفنية. هكذا ترى الجامعة العربية اتفاقيات الجات التي تروجها دولة لورجواي... البلد الطيب الذي دخل التاريخ من باب الشيطان... أو ما يسمى الآن بالنظام التجاري الدولي الجديد.

الشيطان؟ ماذا يملك العرب في مواجهة

لا شيء تقريباً. عليهم قبول نتائج الجات، لأنها قدر لا مفر منه. قدر على الدول الأعضاء بالجات مثل مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والسعودية والأرين... وقدر لا مفر من اختياره بالنسبة للدول العربية غير الأعضاء... لأن ٧٠٪ من التجارة الدولية يمر الآن عبر بوابة الجات.

وفي مواجهة القدر لم تجد الجامعة العربية موقفاً من الزمان على مقوف... أي فترات السماح التي نصت عليها اتفاقيات الجات لترتب كل دولة أرضها بما يتفق مع أحكام النظام التجاري الجديد.

السقف الأول خمس سنوات للدول غير الأعضاء... عليها أن تعيد ترتيب أوضاعها الداخلية قبل أن تقدم بطلب للانضمام إلى النظام الجديد. السقف الثاني ويمتد خمس سنوات التخفيضات الجمركية تدريجياً ورفع القيود على تجارة السلع والخدمات والشؤون المالية... ويبدأ تطبيق فترة السماح بالر جمعي من ١ يناير ١٩٩٢ إلى أول يناير ١٩٩٨.

السقف الثالث ويمتد عشر سنوات يتم خلالها إلغاؤه ٨٦٪ من أشكال الدعم والظنرة وغير المنظورة للمنتجات الزراعية سواء عند التصدير أو الانتاج الوطني.

السقف الرابع ويمتد سبع سنوات للدول النامية وخمس سنوات لغير

أسواقها الداخلية من المنافسة الأجنبية...

وتقدر النتائج المترتبة على تحرير تجارة الخدمات وزيادة حجم التجارة الدولية بحوالي ٩٠٠ مليار دولار سنوياً. كما تقدر قيمة الزيادة في حجم التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسية بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالي ٢٠٠٠ مليار دولار.

ونظراً لأن الاقطار العربية مستورد صاف للخدمات فإن النتيجة المتوقعة مزروجة كما تراها الجامعة العربية. الخدمات العربية غير قادرة بلوضاعها الحالية على المنافسة الخارجية، كما انها غير قادرة على حماية أسواقها الداخلية من المنافسة الدولية.

ويقدر ما تكسب الدول المتقدمة في مجال الخدمات من فرص للعمالة.

بقدر ما تخسر الدول المتلفة في هذا المجال في فرص العمل والتشغيل...

وتقتضي اتفاقية تحويل المشتريات الحكومية إخضاع كل ما تحتاجه الدولة للمنافسة الدولية بما في ذلك مشتريات الجيوش والشرطة والحكومات المحلية والمركزية. وهكذا تنتهي سيادة القرار الوطني على بعض قطاعات السيادة الوطنية. حتى لو وفرت الصناعات للتخصص في الإمداد والتعمين للجيوش والشرطة والحكومات المحلية والمركزية.

أخيراً استند وآلية الجات إلى مجال الانتاج الفكري والثقافي وحقوق الملكية للابتكارات والاختراعات وغيرها وهي اتفاقية تترن الدول الموقعة على الجات بفتح أسواقها أمام ١١٠ ثقافات أجنبية وأن تؤدي ما عليها من التزامات في هذا المجال.

تحقق الارتفاع بالمستويات المعيشية لشعوبها. تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإحاطة الأموال المستثمرة بالخدمات الكافية. وكذلك حسم المنازعات التي تنشأ عند تطبيق الاتفاقيات بين الدول الأعضاء...

ما توقعه الجامعة العربية عند تطبيق نتائج «الجات» على الساحة العربية مطلع ١٩٩٤

لأن الاقتصاديات العربية متنوعة السلاح... مسجورة من امكانيات المنافسة والعمل لا تقوم لفة الخطاب التداول على ساحة الجات، رغم أن قواعده ومبادئه بسيطة للغاية... الجيدة... يزيد من الانتاج... الجيدة... والعمل الجاد والتعاون المشترك.

وتقدم الجامعة كشف حساب بالنتائج المتوقعة عند التطبيق على الساحة الأربع الأكثر خطراً على ساحة تحرير تجارة للنتجات

الزراعية تقول الفكرة: إن معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي العربي ٠,٥٪، هذا المعدل لا يغطي الزيادة السكانية التي تقدر في المتوسط بـ ٢,٥٪... النتيجة أن يزداد الطلب العربي على استيراد المنتجات الزراعية. وأن يحمل العرب فاتورة دعم الصادرات التي تقدمه الدول المنتجة... الأمر الذي سيؤدي إلى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية وترتفع نتيجة لذلك معدلات العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة. هذه النتائج سيأتي منها الجميع دون استثناء، ولا فرق

هنا بين الدول المنتجة للثروة أو الدول غير المنتجة للثروة... فالجميع سواء الآن أمام ظاهرة العجز في موازين المدفوعات...

مصحح أن القواعد الجديدة للجات نصت على نظام خاص لتعويض الدول المستوردة للمنتجات الزراعية، لكن مثل هذا العلاج مفيد في المدى القصير، ولكن سوف يقضي ذلك على الانتاج الزراعي العربي في المدى البعيد ما لم يتم تحقيق تنمية زراعية متقدمة.

الساحة الثانية تشمل تحرير تجارة الخدمات وتمنى البنوك... التأمين... النقل... السياحة... الاتصالات... التشييد... البناء... الحاسبة... الطيران... الخدمات المالية... كل هذه الأنشطة أصبحت هدفاً للمنافسة الدولية ولم تعد الدول حرة في حماية



المصدر :

المصدر :

٤ إبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النامية ويتم خلالها إلغاء إجراءات الاستثمارات المخالفة لاتفاقيات الجات. وعلى الشعوب أن تتخلص خلال هذه الفترة من عدة المخاوف من الاستثمارات الأجنبية سواء جاءت من شركة متواضعة المقام، أو من شركة متعددة الجنسيات أو القوميات... وكه واحد في عرف الجات.

السقف الخامس ويمتد عشر سنوات ويمتد للدول المنتجة للمنسوجات والملابس الجاهزة وذلك لترتيب أوضاعها طبقاً لأحكام النظام الجديد. ويبدأ التمييز بأثر رجعي أيضاً أي من أول يناير ١٩٩٢ إلى أول يناير ٢٠٠٢.

ما نقوله مذكرة الجامعة العربية في تعليقها على الرهان على سقف الجات: أن الخيارات محدودة ومعروفة ولا تتجاوز الاستفادة من السقف الزمني التي تطرحها الجات قبل الانضمام، وذلك لإحداث التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية والإصلاحات التجارية اللازمة لتحسين محصلة عائد الانضمام الجات. ويتم ذلك بتطوير قواعد الإنتاج العربية ومساندة صناعات التصدير ورفع عجلة التنمية العربية.

ومن منظور الضعف الإيمان تقترح الجامعة ترتيب الصف العربي للتعامل مع الجات كشكل تجاري متكامل مثل تكتل الاتحاد الأوروبي، أو الانضمام مع الاتفاق على استراتيجية عربية للتنمية التكاملية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والمياه وصناعة التصدير والتكامل الصناعي والتنسيق التكنولوجي وتحديد برامج الخدمات التجارية المقترح تحرير تجارتها مع العالم الخارجي..

هل يمكن أن يقلل العرب الرهان على سقف الشيطان؟ هل يمكن عقد سباق مع الزمن من أجل تحسين كفاءة الإنتاج على مستوى الساحة العربية؟ هل يمكن المغامرة بإنشاء عدد من الصناعات التصديرية. قبل أن تتخصص الأسواق العربية في الاستيراد فقط؟

هل يمكن أن نراهن على المستقبل لكي يصبح العرب دوراً على ساحة التجارة الدولية وهي ساحة الفعل الحقيقي في السياسة الدولية؟ هل وافق هل أخرى تطرحها مذكرة الجامعة العربية.!!

الأمرام المسائي

المصدر



٨ أبريل ١٩٩٨

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضمانات اقتصادية كاملة لمصر بعد توقيع اتفاقية «الجات» الأسبوع القادم



فرص عمل جديدة للأيدى العاملة المصرية وبرنامج زمنى لتحرير تجارة المنسوجات مطلبة حتى ديسمبر القادم للحصول على الموافقة الدستورية على الاتفاقية

توقع مصر و١٩٩٠ دولة على اتفاقية الجات، لتحرير التجارة الدولية بالموارد خلال الاجتماع الدولى الذى سيعقد بمدينة مراكش فى الفترة من ١١ إلى ١٦ أبريل الحالي. فيها تعد أكثر اتفاقية دولية فى تاريخ العالم، حيث سيتم بمقتضى هذه الاتفاقية إلغاء كافة القيود أمام تدفق السلع والتجارة بين جميع الدول الأعضاء فى ظل مناخ تنافسى حر.

وقد تقرر منح الدول مهلة حتى ديسمبر القادم للموافقة الدستورية على الاتفاقية. وتفتح الاتفاقية مصر السوق على استخدام كافة الأساليب الرقائبة لمدة عامين زيادة عن الناح الدول الأخرى لحماية الإنتاج الملى بعد تحرير التجارة العالمية وتفتح الأسواق والتجارة الحرة كما تحصل مصر على تسهيلات فى شكل مساعدات ومنح إذا أدى تطبيق هذه الاتفاقية إلى ارتفاع أسعار السلع الدولية التى تستوردها مصر. بالإضافة من الدول الأولى مشاركة قطرة للاتفاقية. وفى مجال تحرير التجارة، تشمل التزامات

مصر التى تشترطها: الأهم المسائي: أن تقدم مصر لتحرير تجارة المنسوجات من خلال برنامج زمنى يبدأ تطبيقه اعتباراً من يناير ١٩٩٥ لمدة ١٠ سنوات يتم بعدها إزالة كافة القيود وتفتح السوق الدولية أمام استيراد المنسوجات وفى مقابل ذلك ستقوم الدول الأخرى بفتح أسواقها أمام المنسوجات المصرية ويخضع المصنعين الاستيراد المنسوجات التى تستوردها.

وعلى مصر منح مخطوب: الأهم المسائي: أن تدرجات على واردات السلع الزائفة ليسل إلى السلطات العامة مع تلك السلع التى ليسل السلع الزائفة محبة لثمنى ٨٠٪ من إجمالي قيمتها السلع أصالة إلى تحرير تجارة المنسوجات وتشمل الإعانات البورق والتأمين وخدمات التأمين الأية والأيدى العاملة وفق الصوابط التى تضعها الجهات المختصة مع فتح المجال أمام الشركات والمؤسسات الأجنبية للعمل فى الأنشطة القديمة دون قيود فى مقابل نقل تكنولوجيا هذه الخدمات إلى مصر.

وحرة انتقال العمالة المصرية إلى الدول الأخرى وبحسب تقويم مصر بأجور ملاءمات مع الدول الأعضاء خلال مائة ألف العام لزيادة فرص العمل للأيدى العاملة المصرية. وأيضاً السيد محمدم محمد محمدم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، الذى سيوقع على الاتفاقية، مثلاً من مصر أن التوقيع غير علم ألا الحصول على موافقة مجلس الشعب حتى ينفذ الاتفاقية دستورياً.

وأكد أن الاتفاقية لن تشكل أعباء كثيرة على الاقتصاد المصرى وأن ٨٠٪ من تصورات الاتفاقية تم تدعيمها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى. مشيراً إلى أن الاتفاقية تضم ٢٨ اتفاقاً ذات مصر مصر ١٨ اتفاقية منها وهو ما لا يشكل عبئاً على مصر فيما بعد. وأضاف الوزير أن جميع الخبراء الذين تم اختيارهم من برنامج الإصلاح الاقتصادى تتفق مع بنود الاتفاقية خاصة فى مجالات تحرير التجارة والخدمات والتأمين والبورق.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توصيات ندوة مستقبل السينما في مصر

في ختام ندوة مستقبل السينما التي عقدت جاساتها في قاعة المؤتمرات بجريدة الأهرام بين الثاني والرابع من أبريل ١٩٩٤، يعلن الحاضرون في الندوة من السينمائيين والفنيين والمهتمين بهذه القضية عن بالغ شكرهم وتقديرهم وسعادتهم بالاهتمام الشخصي الذي أبداه السيد الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية بهذه الندوة ومتابعة سياسته لاعمالها وتوجيهاته للمسؤولين بتبني توصياتها..

كما يعبر الحاضرون عن شكرهم وتقديرهم للأستاذ الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء لوضعه هذه الندوة تحت رعايته، وما أعلنه عن العمل بتوصياتها ولقائه بوفد منها خلال ثلاثة أيام.

وتؤكد الندوة دعمها الكبير للأستاذ الفنان فاروق حسني وزير الثقافة على اهتمامه بالقضية المطروحة للمناقشة وحضوره جلسة الافتتاح ورأسه أولى جلسات الندوة، ثم تابع أعمالها..

وتؤكد الندوة أن لظن عن تشريفها والتعبير عن سعادة واعتزاز وتقدير جميع الحاضرين بالجهود الكبيرة وللخليفة لوزارة الثقافة بصندوق التنمية الثقافية ومؤسسة الأهرام، وكالة الأهرام للصحافة، عن تنظيم وإعداد هذه الندوة.

وبهذه المناسبة فإن جميع الحاضرين يعربون عن صادق امتنانهم وتقديرهم للأستاذ محمود فراد تائب رئيس تحرير الأهرام، ومقرر عام الندوة على مايلته من جهد في إعداد وتنظيم وإدارة الندوة، حتى سقط مرهقا في يومها الأخير فقل إلى المستطلي، متمنين له الشفاء.

وقد عقدت الندوة سبع جلسات. غير جلستي الافتتاح والختام. استغرقت نحو عشرين ساعة وشارك فيها عدد كبير من السينمائيين والفنيين والمهتمين بالقضية منهم الدكتور عبدالعزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق، ورئيس اتحاد البنوك المصرية، وعدد من رؤساء البنوك رجال الأعمال والاقتصاديين وأساتذة الجامعات. وقد انتهت الندوة إلى التوصيات التالية:

أولا: فيما يتعلق بالاستوديوهات والمعامل ونور العرض:

أما من الندوة بأهمية السينما المصرية فإن التنمية الثقافية وتطور المجتمع، بالإضافة إلى أهميتها للاقتصاد القومي فإن ندوة توصي بمايلي:

١) بقاء الأصول القابضة من منشآت واستوديوهات ومعامل ونور عرض وغيرها التي تدار الآن بواسطة شركات الاستثمار ونور العرض - وعبر عنها - ملكا للمجلس الأعلى للثقافة دون التصرف ببيعها، لأنها الأصول الوحيدة التي تملكها مصر في هذا المجال.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(ب) يتعاقد المجلس الأعلى للثقافة مع شركات إدارة لتتولى إدارة هذه المنشآت والأصول طبقاً للقواعد الاقتصادية والفنية والمالية السليمة، مع تحديث أدوات ووسائل وأساليب العمل بالشركتين العاملتين حالياً.

(ج) تحريك الأصول غير المنتجة في الشركتين بما يتفق مع القواعد الاقتصادية وصالح صناعة السينما.

(د) الإغناء الجمركي للآلات والكاميرات السينمائية وغيرها عند استيرادها باعتبارها سلعة وسيطة لإنتاج وتصدير منتجاتها..

ثانياً، في مجال الإنتاج والتمويل:

١. الدعوة لتأسيس شركة مساهمة مصرية لاستثمار أموالها في مجالات متعددة منها إدارة المنشآت السينمائية والإنتاج السينمائي والتسويق السينمائي داخل وخارج مصر، وإنشاء دور عرض سينمائية جديدة يساهم فيها صندوق التنمية الثقافية وغير ذلك من الأنشطة، ويساهم في الشركة البنوك المصرية وصندوق التنمية الثقافية ورجال الأعمال والسينمائيون وقطاع الأعمال المصري. على أن تسند لأحد البنوك الوطنية مهمة لتأسيس باعتبارها وكيلة المؤسسين.

ثالثاً، في علاقة الدولة بالسينما:

١. عدم تأسيس بالادارة الاقتصادية السليمة لشركتي الإنتاج والتوزيع، لأنه على الدولة أن تقدم للمنتجين المصريين تسهيلات في الأسعار وطرق السداد بما يشجعهم على التوسع في الإنتاج السينمائي.

٢. نظراً لأهمية دور العرض المصرية في دعم الإنتاج السينمائي وضرورة



الامر

المصدر

١٩٩٤

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعتماد السينما المصرية على سوقها الوطنية. توصي الدولة بإعفاء دور العرض الجديدة والمجددة جديدا شاملا من جميع أنواع الضرائب والرسوم بدءا عشر سنوات.

٣. إعادة النظر في اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية حق المؤلف، مع إعادة النظر في القرارات الوزارية رقمي ١١٢ و ٣٤٧ الخاصين بمزاولة المهنة ورسوم الرقابة بما يؤدي إلى خفض هذه الرسوم واختصار إجراءاتها.

٤. إلغاء رسوم أو خفض قيمة الترخيص المقررة على إعلانات السينما في وسائل

الإعلام المصرية بكافة أنواعها.

٥. ضرورة توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية بوليبيو، وذلك لحماية حقوق استغلال الفيلم المصري في الدول الموقعة عليها مع توقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدول غير المنضمة للمنظمة.

٦. التوصية لدى جهات الدولة المختصة بخفض الرسوم المفروضة على التصوير السينمائي في الأماكن العامة لها.

٧. قيام السفارات المصرية بالخارج بالتعاون مع المؤسسات السينمائية المصرية بتشجيع تسويق الفيلم المصري في الخارج وفتح أسواق جديدة له.

٨. نظرا لأهمية دور التلفزيون المصري في دعم وتطوير صناعة السينما المصرية وتحسينها لهذا الدور، ونظرا لتدني قيمة شراء التلفزيون للفيلم المصري في مقابل ارتفاع الأسعار لقيمة الإعلانات وتكلفة الإنتاج. فإن الدولة توصي بمطالبة اتحاد الأندية والتلفزيون برفع أسعار حقوق بث التلفزيون المصري للأفلام المصرية بما يتناسب مع ارتفاع القيمة في أسعار الإعلانات وتكلفة الإنتاج، وذلك عن طريق الاتفاق بين التلفزيون ومقررة صناعة السينما على شروط جديدة للأفلام.

٩. تصحيحا للعلاقة بين التلفزيون والسينما المصرية، توصي الدولة بأن يقوم التلفزيون المصري مع تنظيم العلاقة بينهما.

١٠. لتجنيد المصريين مع توظيف موجه بين المنتجين المصريين من خلال غرفة صناعة السينما والقناة الفضائية المصرية بما يضمن كافة الحقوق عند شراء القناة الفضائية المصرية لحقوق بث الأفلام المصرية، ويجب ضرورة الاعتماد على الاتفاق مع المنتج الأساسي للفيلم بموجب وثائق غرفة صناعة السينما.

١١. ضرورة التزام القناة الفضائية المصرية بعدم منح حقوق إعادة بث الأفلام المصرية التي يملك حق بثها على قناتها لقنوات أخرى إلا بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي للفيلم.

٥. تحديد مدد وعدد مرات وطريقة بث الفيلم على القناة أسوة بما يتم التعامل عليه مع الشركات الأجنبية.

٦. تحديد مناطق استقبال بث الإرسال الفضائي عند التعاقد.

٧. تطبيق الضوابط السابقة على العقود المبرمة بين المنتجين المصريين والقنوات الفضائية غير المصرية.

توصيات أخرى

(١) العمل على إنشاء مركز معلومات قومي للسينما المصرية بالتعاون بين وزارة الثقافة والمؤسسات والتنظيمات والجمعيات السينمائية المختلفة، والاستفادة من إمكانات مؤسسة الأهرام في هذا الشأن.

(٢) العمل على تجديد وتشغيل صالات السينما المختلفة التابعة لهيئة قصور الثقافة وكذلك أندية وساحات الشباب والجامعات والمدارس في أقرب وقت بالتعاون بين الوزارات والهيئات المعنية، وذلك بالإضافة دور

عروض جديدة في صالحي السينما المصرية.

(٣) توصي الدولة جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية لصناعة السينما في مصر بتشجيع المبدعين السينمائيين الشباب وعمل مسابقات لهم في الفرع العمل (سيناريو - تصوير - إلخ).

(٤) العمل بأسرع ما يمكن على تطوير جهاز الرقابة على الصفات الفنية مشريا وماديا وتزويده بالمعدات والأجهزة التكنولوجية الحديثة لمواجهة التطورات الفنية والفنية المتسارعة.

(٥) توصي الدولة بتجميع كل التشريعات والقوانين الخاصة بالسينما وتحديثها وإصدارها بتأريخ موحد بها جميعا بميثاق العمل.

(٦) تشيد الدولة بحضور الأستاذ صلاح الطاهر في رئيس لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب لكل جلسات الدولة ومناقشتها. وتأييده للتوصيات. وأسماها



المصدر : **الأمم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ إبريل ١٩٩٤

للعمل على تنفيذها.

آلية التنفيذ

تقرر الندوة استثمار ومتابعة لأعمالها، تشكيل لجنة متابعة دائمة تجتمع دوريا وتضع نظام عملها الداخلي لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات. وتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة الثقافة ومؤسسة الأهرام وشركات قطاع الأعمال العام ومعرفة صناعة السينما وثقافة السينمائيين واتحاد البنوك المصرية. على أن يدعو مؤسسة الأهرام وصندوق التنمية الثقافية بصفتهم صاحبا المبادرة بتنظيم هذه الندوة إلى اجتماع عام خلال سنة أشهر لعرض ومراجعة ماتم بشأن هذه التوصيات وأعمال لجنة المتابعة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعات «الجات» القادمة بمراكش البلدان النامية ترفض اضافة فقرة خاصة بحقوق العمال

□ كتبت - آله السلامي:

تتعد خلال الفترة ما بين ١٢ و ١٥ أبريل القادم اجتماعات منظمة «الاتفاقية العامة للتعرفية والتجاه» بجات في مدينة مراكش المغربية. ويهدف الاجتماع إلى تثبيت الصيغة النهائية لاتفاقية التجارة العالمية التي تم التوصل إليها في ديسمبر الماضي. ويتوقع المراقبون أن يسيطر موضوع «بيئة العمل» وحقوق الإنسان على الاجتماعات القادمة، خاصة بعد الموقف الذي تبنته مجموعة الدول الخمسة عشر النامية والذي يقضي برفض التحرك الذي تم برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بتحسين بيئة العمل ورفع الأجور ومعالجة أوضاع حقوق الإنسان بالنسبة للعمال. ويذكر أن مجموعة الدول الـ ١٥ النامية قد اجتمعت في وقت سابق الشهر الماضي في نيودلهي ورفضت الاقتراح الأمريكي، وأعتبر المراقبون موقفها من هذا الشأن بمثابة تهديد للاتفاق النهائي في اجتماع الجات. وكان الخلاف حول هذا الموضوع قد بدأ منذ عدة شهور عندما قررت الولايات المتحدة وفرنسا ضرورة اضافة فقرة جديدة على نفس الاتفاقية تنص على حماية حقوق العمال وتستهدف بشكل خاص تلك السلع والمنتجات التي يشارك في تصنيعها الأطفال القصر.

وقرار كهذا من شأنه أن يضرب جميع البلدان النامية في مقتل لأنها بدون استثناء تقوم في صناعاتها على اليد العاملة الشابة وخاصة الأطفال الذين لم يصلوا بعد إلى سن العمل القانونية ولكن هل ظهر هذا الموضوع فجأة على الساحة. الحقائق تؤكد أن هذه القضية مطروحة منذ عشرات السنين ولم تنقطع منظمات العمل الدولية في عمليات التوعية به ومناقشته واتخاذ خطوات بشأنه. ولكن الجديد في هذه المرة هو خطاب الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» خلال شهر يناير الماضي والذي أخذت بموجبه الولايات المتحدة المبادرة حتى يكون بندا أساسيا ضمن برامج عمل منظمة الجات.

ومن بين الأسباب التي تستند عليها البلدان النامية في رفضها لهذا الاقتراح وبالتالي اضافة أي فقرة خاصة بحقوق العمال في اجتماع مراكش القادم أن هذا الموضوع لم يدخل ضمن مفاوضات الجات ولم يتم إقراره في جولة الأوروغواي، اضافة إلى أن هذا الموضوع تختص به منظمات أخرى وتجرى مناقشته في إطار منظمة العمل الدولية مثلا. والتي تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية: العمال وأرباب العمل والحكومات. أن المخاوف الأساسية والتي لم تطرح علانية فهي المنتقلة في أن إدخال هذا الموضوع في النظام الدولي الجديد قد يشكل أحد الإجراءات التي تعوق دخول السلع والمنتجات القادمة من البلدان النامية إلى الأسواق الدولية.

حيث يؤكد المراقبون أن أية محاولة للمقارنة بين ظروف العمل والأجور في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية هي محاولة مخطوطة، لأن شروط العمل والظروف الاقتصادية والمستويات الاجتماعية تختلف جذريا في كلا المجموعتين إلى جانب أن تدريب الأطفال على العمل مقابل أجر زهيد في البلدان النامية يعد من بين البرامج التي تتبناها الحكومات كنوع من الحماية - للأجيال الصغيرة من الضياع وتكوين عمالة متخصصة في المستقبل.



المصدر: العالم المرم

١٩٩٤ أبريل

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنتجون المحليون يطالبون بزيادة الجمارك:

مخاوف مصرية من مخاطر سياسة الإغراق في ظل الجات

□ القاهرة - هبة أحمد:

لجمع خبراء الاقتصاد المصريون على أن عمليات تحرير التجارة الخارجية والالتزام بالاتفاقيات الدولية في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعني الأضرار بالمنتج المحلي الذي يواجه مخاطر الإغراق، واقترحوا رفع أسعار الجمارك بعد أن سمحت المؤسسات الدولية بغرض جمارك تصل إلى ٧٠٪ واستخدامها لحماية الصناعة الوطنية، كما طالبوا بالإسراع في وضع قانون لمكافحة الإغراق بما يساهم في خدمة الإنتاج المحلي.

تشريع لحماية الصناعة الوطنية

ويرى محمد طلعت أبو الفضل أنه لا بد من وجود تشريع يحمي الصناعات الوطنية من خطر الإغراق وتضمن الجهة التي يقدم لها الطلب والبيانات المطلوب تقديمها عن حاجة الصناعة في مصر في قطاع معين، وعن سعر تصدير السلعة في البلد المصدر وتكلفة إنتاجها والمقارنة بالأسعار الأخرى وحتى يحدد هذا التشريع لا بد

من وجود طريقة لمواجهة مشكلة الإغراق فيمكن فرض رسوم تعويضية على الواردات المدعومة. وهذه الرسوم تمكن المنتج المحلي من المنافسة بصورة متكافئة مع تلك المنتجات المستوردة المدعومة. وهذا الأمر يتطلب أيضا إجراءات طويلة لتحقيق ذلك منها احضار شهادة من الدولة المنتجة بالقيمة الفعلية لأسعار منتجاتها بدون دعم تصديري. وهناك حل آخر يدل وهو تعديل الرسوم بحيث تصل إلى ٧٠٪. أما المستلزمات المستوردة والتي تدخل في الصناعة المحلية لتخفف رسوما لها ٥٪ فقط. فلا بد أن تستخدم ذلك بما يخدم الصناعة الوطنية.

أمريكا الأكثر تشددا

يقول محمد طلعت أبو الفضل - رئيس قطاع الشؤون التجارية وعضو مجلس الإدارة بشركة سيناء للمنتجين - لا تستطيع لشركات معينة تصدير التجارة الخارجية وإخضاع كافة المنتجين لهذا المنافسة الذي يؤدي إلى خطورة بشأن إمكانية تعرض الصناعة الوطنية لمنافسة غير متكافئة نتيجة حصول بعض الواردات على دعم سواء بصورة مباشرة أو بالتحاليل على اتفاقيات الجات والدليل على ذلك انهيار الاستثمارات المصرية في مجال الثروة الباقية منذ سنوات نتيجة إغراق السوق المصرية بالسلع الواردات الرخيصة. ولذلك لا بد من مواجهة أي محاولة لإغراق السوق المصرية بسلع رخيصة تهدد الصناعة المحلية خاصة في مجال الصناعات الغذائية والهندسية وصناعات النسيج.

وأشار إلى أن شركة سيناء للمنتجين قامت بجهود كبيرة لتعمر منطقة جنوب سيناء لإيجاد مجتمع صناعي ضخم بلغت استثماراته ٢٠٠ مليون جنيه. وتواجه الشركة منافسة كبيرة من الشركات المنتجة لسيبكتة القبرونجيت.

وطالب بمماية هذه الصناعة الواحدة من خطر الإغراق حيث تقوم الشركات المنتجة لسيبكتة في الكتلة الشرقية بدعم إنتاجها وطرحة بأسعار أقل من أسعار الكتلة.

ويقول د. حلمي نصر - نقيب التجارين والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة: إن الأساس في تنظيم التجارة الدولية لكل المصالح هو اتاحة فرص متساوية وعادلة لكل القوى المنتجة للسلع المختلفة للتنافس في الأسواق العالمية ومنع الإغراق أو الاحتكار. ولذا جميع الدول إلى إجراءات خاصة طبقا لظروفها لحماية إنتاجها المحلي. فدول السوق الأوروبية مثلا تضمن المنتج سعرا ثابتا نسبيا ويمثل أعلى سعر ممكن، وتلجأ إلى عدة برامج منها برنامج قوم فيه شراء المنتجات الوطنية من المنتجين بأسعار أعلى من السوق العالمية ثم يتم دعمها للتصدير بأسعار منافسة. وتحمل الولايات المتحدة للتركز الأول بين الدول الأكثر تشددا في حماية منتجاتها ضد سياسات الإغراق وضمان أعلى سعر ممكن لمنتجاتها حيث تخصص حصة معينة لكل منتج حتى لا تتدهور الأسعار. ومن المعروف أنها طلبت من لجنة الجات المطالبة فترة تطبيق التعريفات الواحدة على بعض المنتجات إلى عشر سنوات حتى تخفى بعض منتجاتها ذات القدرة التنافسية المنخفضة الآن باتاحة الفرص لها



د. حسن غلاب

الشكوى أو باقية الشاكي، في شكواه، وهنا يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها فرض ضريبة جمركية أعلى.

رفع أسعار الجمارك

ويرى د. حسن عبيد - استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - إنه منذ الإعلان عن الوصول إلى اتفاق حول تحرير التجارة العالمية من خلال منظمة الجات، وهناك خوف كبير لدى المنتجين المصريين من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية على الصناعة الوطنية حيث يبدى تخوفه من مطلق عدم قدرته على المنافسة باعتبار أن صناعته وليدة، وأنه لم يستقر بعد في السوق المحلية، والبعض الآخر يبدى تخوفه من فرض المنافسة غير المتكافئة التي قد يتعرض لها مصنعا حيث تحصل السلع الواردة على الدعم بأي شكل من الأشكال، سواء بصورة مباشرة أو تحليل على اتفاقية الجات، ولاشك أن تحرير التجارة الخارجية يهدف إلى تحسين نوعية وكفاءة الإنتاج المصري، ولكن أيضا هناك خطر الإغراق الذي يهدد الصناعة المحلية خاصة الصناعات الغذائية والهندسية وصناعة النسيج.

والمواجهة خطر الإغراق يرى د. حسن عبيد أن إثبات وجود حالة إغراق يتطلب إجراءات قانونية معقدة تحتاج إلى فترة طويلة، لأن ذلك الحل البسيط والصريح هو رفع أسعار الجمارك، وهذا مسموح به ولأبد من استخدامه بما يحقق الفائدة للصناعة المحلية. وللمنتجين دور كبير في إثبات حالات الإغراق التي يتعرض لها الاسواق المصرية.



د. حلمي نمر

صناعة الدواجن منذ سنوات.

التحرير منافسة

وليس تدمير

يقول د. حسن غلاب - عميد تجارة عين شمس - بأن تحرير التجارة لا يعني تدمير الإنتاج المحلي، إنما يعني فتح الأبواب على الإنتاج الخارجي حتى يمكن أن تتحسن نوعية وكفاءة الإنتاج المصري، والبلاد التي استطاعت أن تنمي صادراتها كانت أول خطواتها في هذا المجال هي فتح باب تجارتها العالمية للمنتجات في أسواقها. ولكن لا يمكن أن يؤدي ذلك في السوق المصرية إلى غلق مصنع أو خسارة صناعة. فالهدف هو دعم الصناعة وحماها عن التمييز والإنتاج بكفاءة. فلا يجب أن تعرض الصناعة المحلية إلى المنافسة غير المشروعة سواء كان ذلك عن طريق الدعم أو الإغراق. ولحماية الصناعة المحلية من خطر الإغراق لابد من اعداد قانون لمكافحة الإغراق، وهذا التشريع قائم في معظم الدول مثل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وإنجلترا، والتي عالجتها مكافحة الإغراق في قوانين مكافحة الاحتكار وتنظيم المنافسة، كما قامت المجموعة الأوروبية بتنظيم قانون عام ١٩٨٨ لمكافحة الإغراق.

ويوضح د. حسن غلاب أن اتفاقية الجات حددت الشروط الواجب توافرها لوجود حالة الإغراق بأنه لابد أن تقوم الدولة المتضررة من إغراق أسواقها بإثبات حالة الإغراق وتضرر الصناعة المحلية من ذلك.

وتقوم سلطات الجات بالتحقيق في الشكوى، وينتهي التحقيق برفض

لتوفيق أوضاعها طبقا للمتغيرات الاقتصادية العالمية، وطبقا لبنود الجات.

ويؤكد د. حلمي نمر أن حماية الصناعات الوطنية من الأمور المهمة التي تتطلب من الحكومة أن تتخذ إجراءات مناسبة بمكافحة الوسائل غير المشروعة التي تتبعها بعض الدول من الدعم والإغراق. فالتنافسية الجات جاءت في صالح الدول الغنية، أما الدول النامية فهي في حاجة إلى وقت لتنفيذ هذه الاتفاقية حتى لا تضرر الصناعات المحلية بهذه الدول. ولابد أيضا أن تمنح الدول الغنية دعما للصناعات الغذائية والدوائية والخدمات بالدول النامية.

ويرى أنه لمواجهة الأساليب غير المشروعة التي تتبعها بعض الدول مثل الإغراق والدعم لابد من وجود قرارات رادعة لحماية الصناعة المحلية فمن حق الدول التي تتعرض لخطر الإغراق أن تمنع دخول السلع الرخيصة. وهذا يتطلب في البداية إثبات وجود حالة الإغراق، وهذه مسؤولية المنتجين بالدرجة الأولى لأنهم يعرفون أسعار التكلفة الحقيقية للسلع التي ينتجونها. ولابد من وجود إدارة مسئلة لمواجهة الدعم والإغراق يتم تدريب العاملين فيها على مستوى متطور مع توفير الأدوات اللازمة لهم للقيام بموظاتهم على مستوى عال من الكفاءة بما يحمي المنتج المصري من الممارسات غير المشروعة. أما عن ضرورة وجود تشريع قانوني لمواجهة الدعم فهذا يحتاج لوقت طويل، ونحن في حاجة لإجراءات سريعة لمواجهة الإغراق حتى لا يضر بالصناعات المحلية. فعندما تتأكد الحكومة من وجود حالة إغراق للسلع الحكومية في إحدى السلع لابد أن تمنعها من دخول السوق المصرية في الحال، حتى لا يتكرر ما حدث مع



■ لم يقتنع كثير من خبراء الاقتصاد المصريين بوجهة النظر المتفائلة التي قدمها الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق، حول مستقبل الدول النامية في ظل «الغات» التي يبدأ تطبيقها العملي أوائل يناير (كانون الثاني) المقبل.

قال الوزير في ندوة عقدت بنادي الإدارة أن «الغات» تتيح فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.. ودلل على ذلك بقوله أن الولايات المتحدة تستورد ما قيمته ٣٦٠ مليار دولار سنوياً، بينما تستورد أفريقيا بنحو ٧٢ ملياراً فقط، ويبلغ حجم الصادرات الدولية ٣٢٠٠ مليار دولار.

وقال الوزير إن مباحثات اورغواي التي استغرقت ٧ سنوات كاملة انتهت في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) وسيتم إقرارها في مراكش بالمغرب خلال شهر إبريل (نيسان) الحالي. وتناولت الاتفاقية أربع مجموعات مهمة.

الأولى هي السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، والثانية تضمنت تعديل بعض اتفاقيات «الغات» مثل الحصص، وفي المجموعة الثالثة تم الاتفاق على إنشاء منظمة للتجارة الدولية. أما المجموعة الرابعة فتناولت الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المؤلفين والمخترعين.

واستمررا في تفاؤله أكد يسري مصطفى أن «الغات» ستدفع الدول العربية لبذل مزيد من الجهد لتطوير نتاجها في ظل المنافسة الشرسة.



العالم اليوم

المصدر :

٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والإعلامات

مع قرب التوقيع عليها في مراكش

تعقيدات سياسية واجرائية وراء عرقلة التصديق على «الجات»

□ لندن. خاص :

عندما يحتشد وزراء من أكثر من مائة دولة في مراكش بالمغرب في منتصف الشهر الحال للتوقيع النهائي على الاتفاق الذي تم في نهاية جولة أوروغواي، فإنهم سيتبادلون بالطبع التهاني على تحقيق اعظم اتفاق لتحرير التجارة العالمية في التاريخ. ولكن هذه الروح الاحتفالية قد تشوبها عقبات خفية حيث يدرك الجميع ان هذه الاتفاقية لن يسرى العمل بها بشكل نهائي الا عندما تقرها برلمانات الدول الموافقة على الاتفاق او حتى على الاقل معظم برلمانات الدول ذات الامة الاقتصادية الكبيرة والاعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» وفي هذا الاطار لايزال هناك العديد من الشكوك التي تثير القلق بشكل كبير.

العديد من القوى الصناعية البارزة اشارت الى انها تهدف الى التصديق عليها بحلول نهاية العام الحالي وعلى الرغم من ان المهلة الاخيرة ليست رسمية الا انها اكتسبت اهمية خاصة في جنيف ففي الوقت الذي تعرب فيه جميع

الحكومات عن ثقتها الشديدة في حشد التأييد الكافي للاتفاقية داخل برلماناتها، الا ان هناك مخاطر متزايدة من احتمال ان تتم عرقلة التصديق على الاتفاقية في العديد من الدول بسبب تعقيدات اجرائية وسياسية ليست لها علاقة مباشرة بالسياسة التجارية.

«تعثر : موافقة الكونجرس»

ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تهدف الى تصديق الكونجرس على الاتفاقية قبل جنيف هذا العام ولكن الجدول الزمني تعثر بسبب الحاجة الى التعويضات اللازمة عن الخسائر الناجمة عن التخفيضات المقررة في التعريفات الجمركية حيث قدرت هذه الخسائر بما لا يقل عن ١٣,٥ مليار دولار على مدى خمسة اعوام وفي هذا الصدد اقترح ريتشارد جيفارت زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس النواب ان هذه الخسائر قد تصل الى ٤٠ مليار دولار خلال العقد القادم ويقضي لوائح الميزانية فانه يتعين تمويل هذه الخسائر عن طريق زيادة الضرائب وخفض النفقات.

أوروبا : من له حق لتصديق

جدل شديد حول من سيخول بالتصديق على الاتفاق وبالتالي عن

دول الاتحاد الاوروبي حيث ترى اللجنة الاوروبية، التي يدعمها البرلمان الاوروبي، انها لديها التفويض الضروري لذلك، ولكن معظم حكومات الاتحاد اتوافق على اعطاء هذا التفويض للجنة الاوروبية.

حيث تقول الدول الاثنى عشرة الاعضاء في الاتحاد انه على حين ان اللجنة تملك سلطة التفاوض فان لوائح وقوانين الاتحاد الاوروبي تتطلب ان توافق برلمانات الدول الاعضاء كل على حدة على تلك البنود المتعلقة بتحرير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وفي محاولة لراب الصدد حول هذا الخلاف تعزز بروكسل في الشهر القادم الجهود للمحكمة الاوروبية لتؤكد اللجنة الاوروبية انها وافقة من اتخاذ قرار لصالحها داخل المحكمة يتبع لها التصديق على الاتفاقية ومع ذلك فان هناك تحفظين:

اولهما انه ليس من المرجح ان تصدر المحكمة حكما قبل الخريف على اقل تقدير.

والثانية هي انه اذا جاء الحكم في غير صالح بروكسل فان الاتحاد الاوروبي لن يتمكن من التصديق على الاتفاقية حتى يوافق عليها برلمان كل دولة على حدة.

إقرار اتفاقية « الجات » في المغرب ١٢ ابريل

حاتم فاروق

ومن بينها مصر خاصة فيما يخص تجارة
المستوجات والملابس وحماية الصناعات
الوليدة .. وأكد بصفة عامة أن فتح أسواق
الدول المتقدمة لمنتجات الدول النامية سيزيد
من فرصة رواج المنتجات المصرية في هذه
الأسواق حيث بلغت صادرات مصر للمجموعة
الأوروبية حوال ٤٠٪ بينما بلغت صادراتها إلى
أمريكا حوال ١٨٪ من الصادرات المصرية ..
وعن أهم المبادئ التي قامت عليها اتفاقية
الجات أكد د . يسرى مصطفى أنها جاءت في
حدود المصالح التجارية الدولية حيث كان
تحرير التجارة الخارجية من أهم البنود التي
استقر عليها الاتفاق بحيث يؤخذ في الاعتبار
حماية الانتاج المحلي مع توازن واستمرار تحرير
التجارة الخارجية .. فعمل سبيل المثال فإن
الجات تتيح استخدام الرسوم الجمركية ولا تبيع
القيود الكمية إلا باستثناء الدول التي تعاقب من
عجز في ميزان مدفوعاتها أو الدول التي تسير في
برامج الإصلاح الاقتصادي .. ففي المادة ١٨
من اتفاقية الجات والتي أباحت للدول التي تعاقب
اختلالا في ميزان المدفوعات اتخاذ بعض
الاجراءات الاستثنائية لحماية ميزان مدفوعاتها
ومصر سوف تستفيد من هذه المادة ..

نظمت الجمعية العلمية لإدارة
الأعمال الدولية ندوة بعنوان « تأثير
تطبيقات اتفاقية الجات على النشاط
الاقتصادي المصري » .. وأكد
د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ..
أن وزراء التجارة على مستوى ١١٩ دولة
سيجتمعون في مراكش خلال الفترة من ١٢ إلى
١٥ أبريل لاتخاذ اتفاقية الجات ومن المنتظر أن
يبدأ التنفيذ في يناير ١٩٩٥ وأشار إلى أن أصعب
الالتزامات المفروضة على مصر من خلال
اتفاقية الجات جاءت بفرض قيود جديدة على
نقل التكنولوجيا .. وأنه أصبح من الضروري
الاستعداد لمواجهة المنافسة بين الدول والتي
بدأت تعرف بالحروب التجارية .. وأكد أن
اتفاقية الجات جاءت متوازنة خاصة للدول
النامية التي سوف تحسن التعامل مع بنودها
المختلفة وتعمل على تشجيع صادراتها حيث
بلغت الصادرات بعد نهاية مفاوضات الجات ٣
آلاف مليار دولار بينما كانت في بدايتها حوال
٦٠ مليار دولار على مستوى العالم .. مما
سيغرس على مصر المزيد من القرارات التي
تعمل على تحرير الصادرات خلال الفترة
الانتقالية التي حددتها الجات خلال عشر
سنوات .. وأضاف أن الدول النامية ستعمل
على تحقيق التوازن مع الحقوق التجارية للدول
النامية وتقدم المزيد من المعاملة المفضلة للدول
النامية والتي تنتهج عملية الإصلاح الاقتصادي



المصدر : المجلد ١١ / العدد ١

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ / ٩ / ٩٦

والآن .. يتحدثون عن علاقات عمل دولية

والأندية لمتسابق إنعاش وإغفال
انتصارات العالم الأول
فدراسة تدويل علاقات العمل وإغفال
التفاوت بينها في الدول المختلفة لا يمكن

أن تتم من خلال عدة سيناريوهات ليس
أهمها إلا إقحام الأرباب نرايع المستويات
الأدنى إلى مستوى العلاقات الأعلى
والثاني أن تنخفض للمستويات الأعلى إلى
مستوى المستويات الأدنى ويستحيل
الإقحام لأن كل مستوى منهما ما هو إلا
نتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية في
الدولة المعنى وأحد دليل على ذلك عندنا
حالات الحكومة الفرنسية تخفيض الحد
الأدنى لتعيين الشباب والتي وجهت
بالظواهر الاقتصادية التي تميز الفكر الذي
أحدث عام ٧٨ الفرنسية والتي طاحت
بالحكومة الجبرال ويجعل والجهنمية
الرأسمالية ولا شك أننا في بلدنا نطالب برفع
الأجور وتحسين وتطوير شروط وظروف
العمل إلا أن دعواتنا هذه تخلق إشكالا من
بلدان التنمية من الأوضاع الاقتصادية
في مصر على سبيل المثال لا للحق
بمساعدة أجر ساعة العمل لعمال مصري
في صناعة ما ياجر نظيره في نفس
الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
فمثل هذه المعونات تكون كالحرام. ولكننا
نطالب بأن يرفع أجر العامل المصري بما
يتيح له درجة الإشباع له ولاسوته من
السلع والخدمات الأساسية والتي نطالب
به هو تعديل أجور الأجراء في المجتمع
بحيث يحصلون على نسبة أعلى من القيمة
المضافة التي يحققونها من معلوم أجر
صاحب العمل سواء كان قطاعا عاما أو
خاصا. ويتم ذلك في إطار الطرف الخاص
المصري.

الجديدة التي تتيح الإشتغال للشباب
وبالتالي تظهر هذه التناقض التي منها
الطاقة ونمو التيارات الفاشية في هذه
البلدان.

لم تقدم هذه التطبيقات. كما لم تقدم
البيانات التي تستند بها. الجيد للمشروع
يقع الجيد في هذا التوجه الذي يني
عليها وهو أن للنقطة الجديدة شيئا في

دراسة أسس تدويل علاقات العمل بحيث
تواجه هذا التناقض الموجود الآن على
الأساحة العالمية. بمعنى أكثر وضوحا. أن
تقارب إن لم تتوجه شروط وظروف
العمل على الساحة العالمية بحيث لا تهاجر
الرأسمالية وتحديد الإنتاجية منها من بلد
إلى آخر بسبب وجود ظروف مواتية أفضل
لإستثماراتها ولتحقيق أرباحها.

إن فالتوجه الرافض الآن هو أنه قد ان
فرشت شروط تحسين التجارة والخصومات
على العمال وعلى الدول حتى بات عدد
الدول التي مستوفى عليها في مراكز
١١٩ دولة مستقدم جولة أخرى لدراسة
أوروبا والتي تبحث في الأجور وعلاقات
العمل بشعار التحريرو هوف والتدويل
لكن لنتائج غير النتائج الملمنة

في شروط وظروف العمل الموجودة في
البلدان المتقدمة صناعيا و تلك الأخرى
الموجودة في البلدان النامية إلى العالم
الثاني والثالث والرابع. أي تلك البلدان
التي تعيش بمعضها نهايات القرن
الطريق. بكل تقدم. شكلا. أما مضمونا
فلإزلال بعضها يبرز تحت علاقات
اجتماعية وإنتاجية تنتمي إلى مراحل
عميقة في القرون الرسلي ولأنك أن
بعض بلدان العالم الثاني هذا قد حققت
قدرا من التطور الصناعي واتجهت طورا
من التقدم الاجتماعي. مثل الهند والصين
في آسيا و مثل مصر وجنوب إفريقيا في
إفريقيا و مثل البرازيل في أمريكا اللاتينية
إلا أن مجموع هذه الدول يكاد يعد
الأصابع وهي في كل الأحوال ليست
المتوجهات المساند لبلدان العالم الثاني الذي
هو الثالث وحتى هذه الدول التي تهاجر
إليها عاده في صفوف هذا العالم. لا تعيش
في حالة إشباع إجتماعي كامل في بعض
من أجزائها وأطرافها تعيش تلك العلاقات
للتخلف القديمة بكل سماتها
وعاسوها.

لذلك. وحتى لو حاولنا العرب من روح
التضامن والتجسس والريية وسوء الظن
بكل شيء. وهي الروح التي تستيطر على
البعض منا. فإن هذا التوجه الجديد
لدراسة أسس تدويل علاقات العمل لا
يهدف إلى مساواة العائل هنا بالعامل
هناك حتى لو أحييت شعاراته بلطيف
الكلمات وأحلاما. هدفه الأساسي هو
وقف النمو الإنتاجي في بلدان العالم
الثاني التي هي البلدان الفقيرة والبلدية

في تليفات اقتصادية. أجنبية. قبل أنه
بعد أن يتم التدويل على الاتفاقية العامة
لتحرير التجارة والخدمات. وهي الاتفاقية
المعروفة بالجات. في ١٢ إبريل القادم في
مقراتش بالملكة المغربية. مستندا للنقطة
وبراسة الأسس الجديدة لعلاقات العمل
الدولية. وقالت التليفات أن هذه الدراسة
الجديدة تأتي أهمية إتفاقية الجات
ناتها. لأنها ستعيد النظر في تلك التفاوتات
الموجودة حاليا على الساحة الدولية في
مجالي الأجور وعلاقات العمل. وهي
التفاوتات التي أدت إلى خلق التخلطة
والإستثمارات في سوق العمل في البلدان
الرأسمالية خلال القرنين الأخيرين.
ثم أوردت التليفات بعض البيانات التي
تبرر من وجهة نظرها. قيام منظمة الجات
بهذه الدراسة الجديدة. والبيانات التي
جاءت لا تقدم الجيد بل معطاه معروف
لكافة المتمعين بمجالات العمل والعمال كما
تلك البيانات الخاصة بالقطر والكن.
جاء الجيد في ذلك التوجه الذي وضعت
البيانات في خدمته.

قالت البيانات أن معدلات التمثل
وخاصة في صفوف الشباب في تزايد.
وأن معدلات التمثل هذه باتت تشكل
معضلة اجتماعية قد يصعب حلها. وأن
عدد العمال في ٢٤ في إسرائيل و ١١
٪ في إسرائيل و ٢٤ ٪ في فرنسا وإيطاليا و ٢٤
٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٤
في ألمانيا و ٢٤ ٪ في فرنسا وإيطاليا و حتى
في اليابان بلاد الرخاء بات فيها العمل
٢٤ ٪ من قوة العمل الوطنية في هذه
البلاد. كما ذكرت أن في بلدان السوق
الأوروبية أصبح عدد التمثلين ٢٥ مليوناً
غالبيةهم العظمى من الشباب الذي لم
يعرف في حياته العمل النظم أو العذل
النظم. ثم سارت التليفات تشير إلى أن
السبب الرئيسي وراء إرتفاع معدلات
التمثل هذه هو هجرة الرأسمالية المحلية.
وخاصة الرأسمالية الصناعية لبلدان
الرأسمالية إلى خارجها. وأن السبب وراء
هذه الهجرة هو ذلك التفاوت في علاقات
العمل الذي يجعل من العمل في البلدان
الأخرى طرفا مواتيا أفضل لهذه
الرأسمالية. ثم أوردت التليفات مجموعة
أخرى من البيانات. ذكرت أن متوسط أجر
ساعة عمل في الصناعات الإنتاجية يصل
في أوروبا الغربية والولايات المتحدة
الأمريكية إلى ١٦ دولاراً في حين أنه في
بلدان نمور آسيا يتنخفض إلى ٤.٥ دولار
ثم يتنخفض مرة أخرى إلى دولاراً واحد
في بلدان أوروبا الشرقية. إضافة إلى هذا
التفاوت في الأجور يوجد التفاوت الآخر
في المقوق المعاملية كالحقوق التأمينية
والتقاعدية في التفاوت في أنواع الأجازات
ومدها ما يرفع من تكلفة الإنتاج في
بلدان الغرب الرأسمالية.

بناء على كل ذلك تهاجر الرأسمالية
وتحدد الصناعية منها. إلى خارج بلدانها
ما يؤدي إلى إغراق المصانع وفضل
العمال ثم تضائل عدد فرص العمل



المصدر :

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ أبريل ١٩٩٤

نائب كلينتون يحضر توقيع غات

● واشنطن - رويتر - أعلن البيت الأبيض أن البرت نائب الرئيس الأميركي سيكون في مدينة مراكش جنوب المغرب في ١٤ نيسان (أبريل) الجاري لحضور احتفالات توقيع اتفاقيات «غات» الجديدة.

وقال البيت الأبيض في بيان الجمعة أن غور سيجمع خلال زيارته مع الملك الحسن الثاني عامل المغرب، وأوضح أنه سيلقي كلمة أمام وزراء ١٢٢ دولة شاركت في المحادثات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

وأضاف البيان أن غور سيعرض في كلمته الانتماءات المستقبلية التي تتوقعها الحكومة الأميركية لتقديم التجارة العالمية والصلات بين التجارة العالمية والنمو الاقتصادي، وذكر أن غور سيبحث أيضاً مع الملك الحسن الثاني «قضايا ذات اهتمام مشترك».

الجات وتحرير التجارة الدولية

د. سعيد النجار

تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمي في إطار السوق الأوروبية المشتركة وبلا أهمية التجارة الحرة الأوروبية. ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في ثلاثة مجالات أساسية. أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية وبصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التحرير. أما المجال الثاني فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية وبين البلاد النامية والبلاد الصناعية فيما بين التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد النامية وبين البلاد الصناعية وليس بين البلاد النامية وبين البلاد الصناعية. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لتقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات طابع في القيود التعريفية وغير التعريفية التي تخفيها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات. وانتهت بالاستفادة من التخفيضات التي تلقى عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضي بأن تستجيب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشارك في المفاوضات. ويتخلص من أن الدور الأول لفصل عملية التحرير في إطار الجات. وكان صانرات البلاد النامية من السلع تخفيف العمل مثل على صناعات الحديد والنجاعة والإثاث والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صانرات البلاد النامية استغاثت منذ أوائل السبعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذي أغنى صانراتها الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية التي بقيت عقبة كؤوداً في وجه صانرات عدد كبير من

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. فإلى أي حد نجح في تحقيق هذا الهدف. دعنا نركز النظر على الفترة التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواي في بونتا دل أسنا سنة ١٩٨٦ وهي تغطي ما يقرب من أربعين عاماً. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروجواي هي الدورة الثامنة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه الدورات دورة كندي في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد ترتب على دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية وبغدر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التي تمت فيها عملية تحرير التعريفات الجمركية في إطار الجات هي أيضاً الفترة التي شهدت نمواً لا نظير له في التجارة الدولية وفي حجم النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة. ففي الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقيقية بما يعادل ٤٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات إنتعاشاً في الاقتصاد العالمي وهي السنوات الثلاثون التي سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان أكثر لفتاً للنظر. ففي خلال تلك الفترة زادت التعريفات السلعية الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٪ سنوياً في المتوسط أي أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومي الإجمالي. وهذه زيادة أيضاً لا سابقة لها. إلى أي حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسئولاً عن هذا الزدهار في الاقتصاد العالمي. من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية باهرة خصوصاً في عالم المواصلات والاتصالات والإلكترونيات والحاسبات ووسائل النقل. وكان لهذا اثره الكبير في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي. غير أن

الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ ما تراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية. الأمر الذي أدى إلى تشويه التخصص الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتشيلي وأوروغواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا. كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا وإستراليا. وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن تجتث نورة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية.

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية، وبقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى. ورغم الأهمية الكبيرة لتلك القطاعات في التجارة الدولية فإنها تعجز من قبيل الاستثناءات التي لا تخضع من إجراءات الجات في المجالات الأخرى. غير أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية التحرير وعلى نور الجات بصفة عامة جاء مع الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينيات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات. وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريذون وارتفاع الأسعار الثابتة والأخذ بنظام الأسعار الثابتة وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني وارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية ثم تفجرت مشكلة السيولة سنة ١٩٨٢ وانتشرت موجة الكساد التضخمي في البلاد الصناعية والنامية.

ولم تكن هذه الديمة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاطف الزعة الحمائية في ألبان الصناعية وتجاهل مبررات الجات مما أصاب النظام التجاري العالمي بنكسة شديدة وهدد بنشوب حرب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى. وكانت هذه هي الخلفية التي دفعت تلك البلاد إلى الدخول في نورة أوروغواي خوفاً من الإضرار الكبيرة التي تعود عليها من انهيار النظام التجاري العالمي الذي ساد في ظل الجات.

السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإبان منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تساماً من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لإتفاقية خاصة في إتفاقية المنسوجات التي كانت مقصورة في البداية على المنسوجات القطنية غير أنها اتسعت سنة ١٩٧٤ لكي تشمل كل المنسوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهي تقوم على أساس تحديد حصص لكل بلد مصدّر وحصص لكل بلد مستورد وتحدد مرة كل خمس سنوات أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي المحرمة طبقاً لنظام الجات. ولا تخفى أهمية صناعية المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية. ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانقرضت البلاد النامية بالنسبة الساحقة منها إنتاجاً وتصديراً.

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات. بل أنها خضعت لنظام خاص بها في إطار إتفاقية المنسوجات التي تخرجها تماماً من دائرة المبادئ التي يسعى الجات إلى تحقيقها. وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الثالث في عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل نورة أوروغواي. ولا يرجع ذلك إلى مانع في الإتفاقية العامة للتحريريات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تنصّب لقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق

المصدر : الصحف المطبوعة



للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١/٤/١٩٩٤

الجات



بداية رحلة صحة تحرير

التجارة الدولية



المصدر : **بشرق الأوسط**

١١ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

مراكش: من بعة الشرق الأوسط طلحة جبريل
ومنتصف السليمي وضراع مسروجة

5 آلاف شخص... والقضايا الخلافية
لن تطرح في المناقشات

ولي العهد المغربي يفتح غداً المؤتمر الوزاري لـ «الجات»

يفتح غداً الثلاثاء الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب المؤتمر الوزاري لتوقيع اتفاقيات «الجات» الذي يعقد في قصر المؤتمرات في مراكش من 12 إلى 15 أبريل (نيسان) الحالي، بمشاركة 125 دولة ضمنها 82 دولة نامية من بينها 8 دول عربية هي: المغرب والكويت ومصر وتونس والجزائر والبحرين وقطر وموريتانيا. إضافة لمشاركة 19 دولة بصفة مراقب ضمنها المملكة العربية السعودية والأردن و30 منظمة دولية متخصصة.

وتبدأ الاجتماعات الوزارية بافتتاح سرجيو ابرونولا وزير خارجية الأوروغواي ورئيس الدورة (دورة الأوروغواي) أعمال لجنة المفاوضات التجارية، ويقدم خلالها بيتر سونرلاند مدير عام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة تقريراً حول المفاوضات التجارية التي دامت 8 سنوات (من 1986 - 1994)، وكان مقرراً أن تدوم 4 سنوات في بونتا ديلا إسبينا في الأوروغواي، وحول القرارات التي انتهت إليها تلك المفاوضات الشاقة، وهي 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري ورفع الحماية الجمركية، تشمل قطاعات النسيج والاتصالات والصناعات الزراعية والسياحة والخدمات وغيرها.

ويذكر أن هذه القرارات لا تلغي الاتفاقيات التجارية التفضيلية القائمة بين الدول على السبيلين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويلقي خلال أيام المؤتمر الوزراء ورؤساء الوفود تدخلات باسم

الدول المشاركة، تسبق الاعتماد النهائي للوثائق التي اقترحتها دولة الأوروغواي ويصادق عليها رسمياً يوم الجمعة المقبل. ومن المنتظر أن يلقي آل غور نائب الرئيس الأميركي كلمة باسم الرئيس كلينتون يوم الخميس خلال الاجتماع.

وقال مصدر في سكرتارية مؤتمر مراكش لـ «الشرق الأوسط» إن الدول المشاركة التزمت بعدم إثارة المواضيع التي لم تقرها اتفاقية «الجات»، مثل البند الاجتماعي والنقل الجوي والملكية الفكرية وهي القضايا التي أثارت بشائنها في اجتماعات جنيف الأخيرة، خلافات كبيرة بين الدول المصنعة والدول النامية من جهة، وبين الدول المصنعة نفسها، وخصوصاً موضوع العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وقوانين العمل الدولية في برنامج «الجات».

وأكد المصدر أن هذا الموضوع لم يكن الوقت لمناقشته ووصفه بالموضوع القابل للانفجار. إذ تعتبره الدول المصنعة إجراء حمائياً قلما تنتظر إليه الدول النامية على أنه إجراء لتخفيض تكلفة إنتاج صادراتها، مما يؤدي إلى منافسة هذه المنتوجات لمنتوجات الدول المصنعة في أسواقها.

وقال أحد كبار المفاوضين في الوفد المغربي في جنيف لـ «الشرق الأوسط» إن المغرب لعب دوراً مهماً لتقريب الأعضاء في «الجات»، والتي تشارك بصفة مراقب، على الحضور والمشاركة الفعالة، في إشارة للصين وروسيا.

وأكد أن المناقشات التي ستدور في المؤتمر ستتركز حول المبادئ التي اقترحتها اتفاقية «الجات»، وهي: مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ الدولة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتخديمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

الأولى بالرعاية، مبدأ عدم التمييز، مبدأ التقليل التدريجي لحقوق الجماعات، مبدأ التحفظ إزاء كل سياسة احتكارية في مجال التجارة الخارجية. وتشمل أعمال المؤتمر الوزاري له الجات، في مراكش الإعلان رسمياً عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، لتخلف الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة، والتي كانت هدفاً أساسياً منذ سنة 1946 عندما عقد المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة في جنيف ودعا فيه إلى إنشاء منظمة دولية متخصصة بتنظيم التجارة الدولية إلى جانب مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وأوضح المصدر المغربي أن مؤتمر مراكش سيعلم شهادة ميلاد للمنظمة العالمية للتجارة وأن مسألة إنشاء هيكلها وانتخاب مسؤوليها سيتم في وقت لاحق.

أما بالنسبة لموضوع التوقيع على اتفاق الشراكة الاقتصادية الجديد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فقد تأكد أن ذلك لن يتم في مراكش، وإنما ستعقد اجتماعات لبحث كلا المقترحين الأوروبي والمغربي بصدد الصادرات الزراعية، التي تعتبر حجر الزاوية في التعاون بين الجانبين. في ما أكد مصدر دبلوماسي أميركي أن المغرب والولايات المتحدة الأميركية سيعلمان على هامش اجتماعات الجات، عن قيام لجنة عمل مشتركة للتعاون التجاري، ويذكر أن الوفد الأميركي يرأسه نيكى كانتور الممثل التجاري الأميركي.

وفي هذه الأثناء يتوالى وصول الوفود المشاركة في المؤتمر الوزاري إلى مدينة مراكش، والذي يتظار أن يحضره 5 آلاف شخص، ويغطيه أكثر من ألف صحافي من مختلف وسائل الإعلام العالمية.



المصدر : المشرق العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ايلول ١٩٩٤

انعكاسات اتفاقية الـ «جات» على الدول النامية

لندن : الشرق الأوسط

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي تنفس العالم الصعداء إثر إذاعة خبر توصل بموجبه مفاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) إلى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد أن كانت توقعات انهيار المفاوضات تلوح في الأفق في الصباح.

استغرقت المفاوضات التي أطلق عليها «دورة الأوروغواي» نحو سبع سنوات من المداولات المصنفة بين اللاعبين الكبار في الدول الصناعية كانت كعصف خلالها بالاتفاقية برمتها. وبعد توقف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول إلى اتفاق في اللحظات الأخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بأنه لم يأت بمسكدة جوهريّة. ارتياح معظم أوساط الأعمال والدول البالغ عددها 116 الداخلة في الاتفاقية وإن كان بعضها مثل إيران أعلن عن تحفظه، لينود وأهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الأقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاوضون مسائل كثيرة بعضها منضبط على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة لوسائل إلغاء أو على الأقل تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها التسقوف والحصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والإلكترونيات ومنتجات صناعية أخرى كثيرة من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد أولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات أيضاً لأول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل أعمال المصارف والتأمين والطيران والسماحة والنقل البحري والبري إلى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتقنين مستندات الصناعات.

كانت منظمة «جات» المتمركزة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند وبورما ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على أنها أساساً مثقلة لمصالح العالم الصناعي التقليدي في أوروبا وشمال أميركا وحديثاً اليابان والتي أصبحت عملاقاً تجارياً مهماً.

استست «جات» كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام «بريتون وودز» في أعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الأول بعد تعرض معظمها



لخسائر حرب فاجحة. كان الهدف عنئذ هو تأسيس مؤسسة باسم «منظمة التجارة الدولية»، ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الأمر على إنشاء «اتفاقية» ألجأت كإجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توجي بمجرد «الاتفاق» وليس بتكوين «مؤسسة» كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون ووبر الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

وهنا قال نصرت نظير المسؤول في «منظمة» الجات في جنيف له الشرق الأوسط، إن الاتفاقية «أكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاما، بإقرارها مجددا تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم «منظمة التجارة العالمية» وهي تسمية تختلف لفظيا فقط (ربما من باب التجديد) عن سابقتها التي لم تثر النور». ويقول نظير إن من المتوقع تدشين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «أو في غضون 1995 على أكثر تقدير».

يبلغ عبد الدول «النامية» المنظمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس والبحرين (انضمت الأخيرة قبل ثلاثة أيام فقط من إقرار الاتفاق الأخير) وإن كانت دول عربية أخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام إليها. وعقب الوصول إلى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي أجمع أعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في مراكش في المغرب في أبريل (نيسان) المقبل مما يظهر اهتمام «منظمة» الجات بتأكيد «وجهها الجديد تجاه الدول النامية» خاصة إن «دورة الأوروغواي» في الأولى التي تحمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات «دورة الأوروغواي» على وجه الخصوص، إذ انضمت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وبول الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا. وبقى أقل ثمن ممكن لها بصرف النظر عن مصالح الأطراف الصناعية الأخرى تهاجم من مصالح الدول النامية والتي لم يتعد دورها في مفاوضات الدورة دور المتفرج أو المراقب على أحسن الأحوال.

خلال المفاوضات المحمومة التي شهنتها الدورة ابتداء من تشيبنها في مدينة «بونتا ديلا إسبينا» في الأوروغواي وضرورة بعواصم ومدن أخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انضمت المداولات أساسا على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، حول الإعانات التي تقدمها مفوضية الاتحاد في عاصمته بروكسل للمتجدين الزراعيين المحليين، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائما أكبر المستفيدين منها، على أساس أنها «مقيدة للمنافسة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الإعانات.

ورغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال أيام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات أخرى لم تكن على بال أحد والتي تمحورت حول إصرار المفاوضين الأميركيين برئاسة ميكي كانتور على إلغاء دول الاتحاد الأوروبي الاثنى عشرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصناعات والريشات» خاصة الألبان السبتمائية والتفريونية والتي باتت معطّلة من هوليود في كاليفورنيا والإعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الأوروبية والأميركية مما أدى إلى تزعم فرنسا مجددا لجبهة أوروبية معارضة للمطلب الأميركي «المحتشد».



المصدر : مشرق الأوسط

النشر والتد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

ولولا اقرار الاطراف المتنازعة في اللحظات الاخيرة على «تأجيل النظر»
في المطلب الاميركي لما كان من الممكن التوصل الى نهاية ناجحة
للمفاوضات دورة جات المحموعة والتي يقول عنها المتقاتلون بأنها ستقود
«الى اضافة نحو 200 مليار دولار سنويا الى «الدخل العالمي».
وتقول بعض التقديرات ان من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب
الاتحاد الاوربي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من اجمالي)
والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار
(13 في المائة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق
اوروپا التي تحولت اخيرا الى اقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في
المائة) والدول النامية (منها نحو 80 منضمة الان في «منظمة الجات») 16
مليار دولار اي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من اجمالي الدخل السنوي
المتوقع «اضافته» الى «الدخل العالمي» من جراء تطبيق اتفاق «دورة
الاوروجواي».



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخد مات الصحفية والهعلو مات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

معطيات تاريخية: دورات « الجات »

الرباط - الشرق الأوسط

تعتبر دورة الأورو جواي ثامن دورة تفاوضية تنجز منذ انشاء « الجات » سنة ١٩٤٧ . وشكلت المفاوضات الجسر الذي تأسست عليه فكرة تحرير المبادلات العالمية ، وساهمت في بلورة الاتفاقية العامة التي انطلقت بمجال التعريف الجمركية وتوسعت الى عدة ميادين :

(١) دورة جنيف أبريل (نيسان) . أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧

(٢) دورة انيسي : ١٩٤٩

(٣) دورة توركووي : ١٩٥٠ - ١٩٥١

(٤) دورة جنيف : ١٩٥٥ - ١٩٥٦

(٥) دورة نيلون : ١٩٦١ - ١٩٦٢

وقد تركزت الدورات الخمس الأولى حول قضايا التخفيض من الرسوم الجمركية المتصلة بالمنتجات التحويلية.

(٦) دورة كنديي : نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣ - مايو (ايار) ١٩٦٧

وخلالها تم توسيع المفاوضات للميادين غير التعريفية ، إضافة للميادين التعريفية ، توصلت المفاوضات المتعددة الأطراف الى تخفيض خطي للرسوم الجمركية ، بمعدل ٣٥ في المائة على المواد التحويلية بصورة أولية .

ونوقشت بعض الإجراءات المتعلقة بالتخفيضات التعريفية في مجال المنتجات الفلاحية .

وطبقت قاعدة عدم المعاملة بالمثل في ميادين المبادلات الخاضعة لاستيازات ، بين الدول الأعضاء المصنعة والنو ، الأعضاء النامية ، وتم التوصل لأول اتفاق حول سياسة عدم إغراق الأسواق ، في المجال التعريفية ، وكانت سنة ١٩٦٩ تاريخ إرساء نظام التفضيلات العامة .

(٧) دورة طوكيو : سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ / نوفمبر ١٩٧٩ :

تركزت هذه الدور التفاوضية حول الميادين التعريفية وغير التعريفية وإصلاح النظام القانوني (للجات) . وشاركت في المفاوضات ٩٩ دولة .

وفي المجال التعريفية ، بلغت التخفيضات المبرجة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٧ ، الى تقليص معدل الرسوم الى ٣٤ في المائة ، على المواد الصناعية وبعض المواد الزراعية اما في المجال غير التعريفية ، فقد تمت مراجعة قانون عدم إغراق الأسواق ، واعتمدت خمس اتفاقيات أخرى على التعويضات والقيم الجمركية ، والأسواق العامة ، وتقنيات وترخيصات التوريد .

(٨) دورة الأورو جواي : سبتمبر ١٩٨٦ - أبريل (نيسان) ١٩٩٤

وهي الدورة الأهم في تاريخ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وتتعلق بالميادين التعريفية وغير التعريفية ودمج الخدمات ، الزراعة ، حماية الملكية الفكرية والصناعية ، إجراءات حول الاستثمار والتجارة .

وتمحورت أعمال هذه الدورة حول إنشاء منظمة عالمية للتجارة ، سيكون لها دور محرك في التجارة العالمية من خلال إرساء قواعد لتنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

ميكانيزمات وإجراءات للبت في النزاعات حول مبادلات البضائع والخدمات .

وسيلة لتنسيق السياسات الاقتصادية في الميادين النقدية والمالية والتجارة .

28. اتفاقية لتحرير التجارة الدولية توقع في نجمة الجنوب المغربي

سفينة «الجات» التجارية ترسو بعد نصف قرن في مراكش

مراكش :
من ضرعام مسروجة

المبادلات ان «الاتفاق يجعل كمية من الهواء ضرورية للاقتصاديات الأوروبية، وجرعة من الأوكسجين للاقتصاد العالمي».

ومتلما دشت مراكش مسيرة قطار اتصاد المغرب العربي، ستدشن انطلاق المنظمة العالمية للتجارة رسميا بمشاركة 80 دولة نامية، واضعة لغزا جديدا من الغازها.

فهذه المدينة كانت معروفة منذ عصور قديمة انها اهم أسواق الجنوب المغربي، وان صورة أسواق القرون الوسطى مازالت ملالة في ساحة اللغز الكبير(جامع

الربط وحرارتها الجافة شيئا لا يتناقضان، وان البدوية القائمة من اطراف الصحراء تعرف كيف تغزل السجاد والحبل، وان زوجها يعرف كيف يصنع بيديه الخشنتين ارق انواع الفسيفساء ويعرف كيف يرصفها قطعة قطعة لتكون لوحة جميلة في قصور القرن الثاني عشر المائلة إلى الآن امام عيسات التصوير والتكنولوجيا المعقدة.

هذه المدينة توجد في قلب كل شخص ولكن صورتها تختلف بعد الأشخاص الذين استشفوا روائح زهر البرتقال والليمون،

وروائح الورد والنباتات الممسولة عن اجنحة الرياح القادمة من جبال الاطلس مرورا بحدائق اكادال والمنارة والمأمونية المروية بشبكة منقطة من الآبار والقنوات الجوفية الموصولة أيضا بسفوح الاطلس.

وحتما سوف يكون المفاوضات الأوروبية مقتبضا بنفسه عندما يشعر بغضوبة الهواء والشمس الذي يتخلل شرفات وشبابيك قصور المؤتمرات، حيث تدور اشغال المؤتمر الوزاري. فهذا المفاوضات هو الذي قال عقب التوصل الى الاتفاق على تحرير

غدا في 12 ابريل (نيسان) ستريد وسائل الاعلام الدولية بكل سمياتها واساليب عملها اسم مدينة مراكش، حيث سيضع ممثلو الدول المشاركة في (الجات) توقعاتهم على محاضر 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري الدولي وينهون مرحلة طويلة امتدت نصف قرن وتشكلت من ماراثونات تفاوضية صعبة وعصيبة اتت الى الاتفاق أخيرا على ضرورة تحرير المبادلات ورفع الحمايات الجمركية للأسواق.

ووصف البعض الاتفاقية بانها نهاية حروب تجارية باهظة، ووصفها البعض الآخر بانها بداية حرب وأن المنتصرين فيها معروفون.

اما مراكش فهي لا تعطي لمن يعرفها او لا يعرفها مفتاح حل أسرارها والغازها ولا سر تمسك الناس بها وعشقها.

فمن قائل ان ربوب المدينة العتيقة الملتوية الضيقة والتي تخالها كافي لا حد لها وانك كمن يسير في احشائها، هو سر لا يحل سر شموخ جبالها وعظمة صومعة الكتبية والياهمية ومدرسة ابن يوسف وصهاريج المياه والسهول والصحراء والبساتين وحدائق اكادال والمنارة والأسواق المسكونة بالمشاة الى قائل ان طابعها العام وروعها في كل الفصول شيء متصل بروعة فنق الماسونية والمنصور الذهبي والمنتجعات الترفيهية خارج المدينة وان هوائها



المصدر : الموقف الإسماعيلى

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

تتناسب مع الغازات المثيرة للاعصاب وتتناسب مع زمن ما قبل «الجات»، ولا يمكن ان يكون العالم واقفا خلال 50 سنة على سكة الانتظار والجمارك والرسوم والضرائب والجمالية والحصص والمواصفات، ثم يجلس في مراكز، وتظل أوروبا واقفة وعينها على الطماطم والبطاطا والبرتقال والبوسفي المغربي وتقرض مقترحات محددة من أجل قبول إبرام اتفاق شراكة مغربية أوروبية جديدة. فهذا لغز محير وكبير، ولكن حله لا يستعصى على مراكز القائمة إليها كل المدن التي ارتبطت بتاريخ مفاوضات «الجات»، ليكتب الكل في كتاب مراكز المفتوح وهي منهمة ليل نهار في التحضير للمؤتمر الوزاري.

فمن مطار المنارة وقاعات الاستقبال الرسمية وصلاته الخارجية الناطقة بالحوية إلى الشوارع المؤدية إلى كل مكان، إلى الامكنة ذاتها ورشة واحدة تعمل فيها كل القطاعات لتنهى المدينة لتكون بحجم العالم.

من الجو تبدو مراكز مثل ورة جورية في مزهرية مشكلة كالشعب المرجانية وضعتها القدرة الإلهية فوق طاولة من الاجر على بساط تلون على مر السنين.

ومن بعيد تبدو مراكز مثل اميرة يحيط بها نخيل ينطق بالجلال وأسنتها تظهرها إلى اربة في مشهد مهيب وامامها افق فسح غارق في ضباب وردي رقيق لن ينساه القادمون إليها.

الغنا حيث يتحلق المنبهرون بالمضي حول فرق من الدهلانات والطبالين وعازفي الخزامير والراقصين والحواء ورواة الحكايات والممثلين الهزليين، يتحلق آخرون في «قصر المؤتمرات» من 12 إلى 15 من الشهر الجاري حول سوق عالمي جديد فيه اباطرة الاسواق العالمية ومحركو البورصات والاسواق المالية، والمتحكمون في القمح والارز والبن والسكر والشاي، والمسIRON لقطاع الخدمات والتأمينات والبنوك والسياحة، وبناء المصانع حجرا حجرا إلى ان صارت شركات عابرة للقوميات.

وسينهر او يتسائل ملاك الاسواق الجديدة كيف بنى أحمد المنصور الذهبي قصر البديع في القرن السادس عشر وهم يوقعون على مقربة من فندق يحمل اسمه: قبايض المنصور الذهبي الرخام المستورد من أوروبا بالسكر المنصوغ في المغرب، ورفع عن العمال والمهندسين مهمة التفكير بشؤون اولادهم فخصص لهم حضانات ومراكز للعناية بهم، ولم يهمل حقيقة ان المغرب يمثل جسرا بريا بين أوروبا وأفريقيا، وهي الحقيقة الموضوع حاليًا تحت الدرس والجدوى لإقامة الربط القساري بين المغرب وإسبانيا، وأصبحت ملحة في زمن نظام «الجات» المتحرر من العراقيل والحمائية.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي ان يرى في اتفاقية «الجات» كمية هواء وجرعة أوكسجين في عين، وأن يرى في العين الأخرى الفواتك والخضروات المغربية محرومة من الاسواق الأوروبية بدواع لا تتناسب والأكسجين وأنما



المصدر :



١١ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

رأى

مصريات



يقدمها: محمد باذا

هذه سطور مصيرية
١٠٠٪ ليس وراءها إلا
صالح مصر ومصلحة
كل مواطن مصري اليوم
وغدا ويعد غد بإذن الله

٦

كلام مهم حول:

**الجيئات
والسوق الشرق
أوسطية..
ومشروع متكامل
لتنمية
جنوب الصعيد**

... السوق الشرق اوسطية.. واتفاقية الجات..
موضوعان هامان استحوذا على مناقشات مجلس
الشعب خلال جلسات عرض تقرير لجنة الرد على
بيان الحكومة..

ما هي استعدادات الحكومة لمواجهةها؟
وما مدى تأثيرها على حياتنا الاقتصادية؟
الاجابة هنا جاءت على لسان الدكتور عاطف
صدقي رئيس الوزراء اثناء استعراضه لسياسة
الحكومة ردا على ما اثارته اللجنة ونواب
الشعب..

ماذا قال رئيس الوزراء؟

6

□□ عن السوق الشرق اوسطية قال رئيس الوزراء:

اولا ايد ان اؤكد ان فكرة السوق الشرق اوسطية لم تتبلور بعد حتى الان
في شكل واضح للعالم.. الا انه وبطبيعة الحال وكما جاء على لسان اللجنة
ينبغي التحسب لها.. بمعنى الا نخاف حتى لو جاءت هذه السوق التي من
التوقع مجيئها، بل على العكس فإن التفكير العادي للامور يقول انها اتية لاننا
في مرحلة اقامة سلام في المنطقة. وقد اقترب الانتهاء من وضع الخطوط
الرئيسية النهائية للسلام، ومع السلام لابد ان تنشأ علاقات طبيعية او شبه
طبيعية على الاقل.. وهذه العلاقات هي التي يطلق عليها السوق الشرق
اوسطية.

وباللا نرى امامنا شيئا سيحدث فانه لابد من الاستعداد له.. بالفعل
الحكومة قامت من جانبها بتشكيل لجنة اسمتها ولجنة متابعة التطورات
الاقتصادية والسياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط. ومن بينها
احتمالات قيام السوق الشرق اوسطية..

وقال الدكتور صدقي: انا مع اللجنة والاخوة اعضاء المجلس المؤقت ١٠٠٪
يجب ان نتحسب لهذه السوق، لكن في نفس الوقت لا نخاف منها.. ولابد من
الاستعداد لها بكل المقومات سواء كانت اقتصادية او سياسية وهذا ما نفعله
الآن.

□□□□

اما عن موضوع اتفاقية الجات، فقال رئيس الوزراء في تعقيبه على تقرير



لجنة الرد على بيان الحكومة ومناقشات نواب الشعب.. ان اتفاقية الجات الجديدة تسعى إلى تحقيق مزيد من حرية التجارة في السلع والخدمات، ومن حرية انتقال حقوق المؤلف والمصنعات الفنية، وهذا هو الهدف منها يطبق علينا وعلى الجميع.. وإذا كانت اللجنة قد طالبت في تقريرها بضرورة دراسة تأثيرات هذه الاتفاقية، فأننى أؤكد أننا شكلنا لجنة تتابع، بل أننا كنا من أوائل الدول التي عملت على متابعة هذه الاتفاقية ولنا أيضا مساهمات فيها، ونحن لانتخاف من الاتفاقية، ولكننا لا بد من عمل حسابها جيدا لأنها ستأتى حتما، لكن الذى يطمئنتنا فى هذا الشأن هو أننا نسير فى برنامج الإصلاح الاقتصادى نحو الاتجاهات نفسها التى تطالب بها الحات، أو التى تطالب بها مباحثات اورجواي للجات.

أهم شيء فى هذا الموضوع.. هو أننا فى إطار الإصلاح الاقتصادى نسير فى الاتجاه نفسه كما قلت.. وإذا كان من المتوقع أن تبدأ الاتفاقية فى أول يناير ٩٥، فإننا حتى هذا التاريخ سنكون مستعدين بدرجة كافية لكل ما سيأتى به الجات، لكن ما أود أن أضعه تحت نظر حضراتكم هو أن اتفاقية الجات بالنسبة للدول المائلة لنا ستطبق بالتدريج خلال فترة تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات، مما سيتيح لنا مواجهة أية انعكاسات سلبية ناجمة عنها على الاقتصاد القومى.



ونتوقف عند هذا الحد من هذه المناقشات الواسعة بين نواب الشعب ورئيس الحكومة، لنتنظر ما الذى سوف تأتى به الأيام من هذين الموضوعين الهامين السوق الشرق اوسطية واتفاقية الجات.. ومدى تأثيرهما واستعداداتنا لهما على حياتنا الاقتصادية، ومستوى معيشة المواطنين.. ولترك اللجان التى شكلتها الحكومة تواصل رصدتها والبشرية والمادية، وموقعها الجغرافى الهام ودرها قناعى بإمكانات مصرونا البشرية والبشرية والبشرية، دون أننى تخوف.. ذلك لأن الرائد فى المنطقة لا يمكن أبدا أن يجعلنا نخشى مما يحدث حولنا.. بل ما أتصوره صحيحا هو أن يكون لنا وجود وسط هذه المتغيرات فى المنطقة التى تعكس بلاشك المتغيرات التى تجرى فى العالم كله، وفى مقدمتها ظهور هذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة التى باتت إحدى سمات القرن الحالى والقرن القادم.

ويأتى توقفنا عن مواصلة رصد ردود الحكومة على ما أثاره نواب الشعب فى مختلف القضايا - والذى سنواصله الأسبوع القادم باذن الله - لكى تلقى نظرة أخرى عاجلة وسريعة على مواجهة أخرى للحكومة، نتصور ضرورة الحديث عنها، وهى خطوات نرجوها جادة وفاعلة فى مواجهة واحدة من أخطر مشاكلنا وهى هذا العجز الكبير، فى مرافق الخدمات ومواقع الإنتاج فى

جنوب سعيد مضر، هذا العجز الذي طلب الرئيس حسنى مبارك من الحكومة ضرورة مواجهته بخطة عاجلة لتحسين ورفع مستوى معيشة سكان هذه المناطق، واقتحام يؤر التخلف ونقص الإسكانات هناك... وبالتالي نقص الخدمات وانتشار البطالة بين شبابها، الذين أصبح من السهل على قيادات الأرهاف تجنيدهم، للانضمام إلى صفوفهم..

ففى خلال جولة ميدانية لرئيس الحكومة و١٤ وزيرا لجافطة قنا، اعلن الدكتور صدقي أن الحكومة تدرس مشروعا متكاملًا لتنمية محافظات جنوب الصعيد الست وهى أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والوادي الجديد والبحر الأحمر، وسوف يستهدف هذا المشروع الحيوى تحقيق عملية تنمية شاملة لهذه المحافظات تعوض ما عانت منه طويلا، ويوفر لمواطنيها كل الخدمات والمرافق التى تيسر حياتهم.

واستكمالًا لهذه التصريحات الهامة أعلن الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة أن الوزارة ستنتهى خلال ٢ أشهر من اعداد الدراسات الخاصة بإقامة ٢ مصانع لإنتاج الأسمنت والورق والعلطور بمحافظة قنا بتكلفة إجمالية أكثر من مليار جنيه وأن الهيئة العامة للصناعات أعبت مجموعة من الإدارات حول للمشروعات الصناعية الصغيرة لتوزيعها على شباب الخريجين والمستثمرين لإقامتها فى المنطقة الصناعية الجديدة على مساحة ٣٠٠ فدان فى سوهاج ضمن خطة نشر هذه الصناعات فى الصعيد

□□□□

وليس من شك فى أن هذا الاتجاه من جانب الدولة لتعويض جنوب الصعيد مافات من تطوير يمثل بالفعل ضرورة قومية، قد تكون تأخرنا كثيرا عن الأخذ بها وسط عموم ومشاكل العاصمة والدلتا للزمنة، والتي وصلت مرافقها قبل نحو خمسة عشر عاما إلى حالة شبه منهارة، مما كان يمثل عقبة أمام خطوات تشجيع الاستثمار وتخليص اقتصادنا من حالة الجفاف التى أصابت شرايينه.

وحسنا أن تتواجد الحكومة بين المواطنين فى هذه المحافظات، والوقوف على مشاكلهم على الطبيعة لإيجاد الحلول لها، فحينما أثبتت مشكلة مديونيات المزارعين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى وجد رئيس الوزراء الفرصة لى يعلن عن الجهود التى تبذلها الحكومة فعلا من أجل حل هذه المشكلة، وفق بدائل مطروحة للبحث والدراسة، فهناك لطمأن المزارعين إلى أن الدولة تنف على مشاكلهم وتعمل على حلها لتخفيف اعباء المعيشة عليهم، وهذا هو الأسلوب الأمثل الذى نراه لتيسير الحياة على الناس. أن يجفوا من يستمع إليهم، ومن يدرس مشاكلهم لإيجاد الحلول لها.

□□ أيضا تعود أهمية هذه الجولات الميدانية إلى أنه يتم خلالها افتتاح العديد من المشروعات الخدمية والانتاجية، وتكون هذه فرصة ذهبية للاعلام عن جهود رئيس الحكومة وهذا العدد من الوزراء في مثل هذه الاقتراحات يضاعف من مساحة وأهمية الاعلام عنها.. فمن كان سيعرف يعرف أن مصنعا جديدا لانتاج السكر بنجع حمادى افتتح بطاقة انتاجية ١٥٠ ألف طن سنويا، ويوفر ٢ ألف فرصة عمل جديدة للشباب، أو يسمع عن افتتاح هويس نجع حمادى أو المشروعات الجديدة بمجمع الألومنيوم التي شملت الدرفلة وتنقية الغازات بالطريقة الجافة.. إلى آخر مثل هذه المشروعات التي لولا وجود رئيس الوزراء في افتتاحها ما كان أحد يعلم عنها شيئا..

وتلك قيمة وأهمية مثل هذه الجولات الميدانية لرئيس الوزراء والوزراء، والتي يحرص الرئيس مبارك على أن يقوم بها في مختلف مواقع الانتاج والخدمات وهي أحد أساليب الرئيس للمتابعة الميدانية التي جعلت كل مواطن يقف على الكثير من المشروعات بل وأصحاب المشروعات الثابتة للقطاع الخاص في العديد من المجالات والتي لم يكن أحد يسمع عنها لولا مثل هذه الزيارات الميدانية التي جعلت من شعار صنع في مصر الذى اعلنه الرئيس حقيقة واقعة تؤكد قلاع صناعية ضخمة في المدن الجديدة والمحافظات.

آخر مصريات

قال تعالى:
«وقالوا الحمد لله الذى صدقنا وعده واورثنا الأرض نحبوا»
من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين،
صدق الله العظيم

(الزمر/ ٧٤)



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير التجارة البحريني: للجات فوائد ومزايا

□ الغرامة - ١.٥ غ.

تشارك دولة البحرين بوفد يرأسه وزير التجارة والزراعة حبيب احمد قاسم إلى جانب وفود تمثل ١٢٠ دولة من الدول المؤسسة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية/ الجات / في التوقيع على الاتفاقية الجديدة في مراكش وصرح وزير التجارة البحريني بأن التوقيع على الاتفاقية سيؤدي إلى منح المنتجات البحرينية ميزة الدولة الأولى بالرعاية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات البحرينية وسوف تنضم البحرين لنظام التسوية في المنازعات التي تنجم بين الاعضاء



المصدر : العالم اليوم

١١ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كبار مع النمس

د. سامي هاشم

هل سيكون المغرب مقرا دائما للجات؟

المملكة المغربية.. هل سيقتر فيما بعد ان تصبح مقرا دائما للمنظمة العالمية للتجارة المعروفة اختصارا باسم «الجات»؟ سؤال بات يتردد كثيرا بمناسبة الاحتفال الضخم الذي سيقامه المغرب غدا في مدينة مراكش التي تقع في جنوب المملكة بحضور أكثر من ١٥٠٠ صحفي وإعلامي يمثلون كافة وسائل الإعلام في العالم اجمع.. ووفود وزارية تمثل ١١٧ دولة حضرت الى المملكة المغربية للمشاركة في توقيع الاتفاقية التي تمثل منعطفا عالميا لا يقل اهمية عن توقيع اتفاقية اقامة هيئة الامم المتحدة.. وصندوق النقد الدولي وبلغ عدد الاعضاء ٥٠٠٠ عضو.

وقبل الدخول في تفاصيل بنود الاتفاقية التي يثور حولها جدل واسع تعود الى السؤال المطروح في البداية، عما اذا كانت الوفود قد وقع اختيارها بالفعل على المملكة المغربية لتكون مقرا دائما لمنظمة الجات؟

في اعتقادي ان افضل مكان لاقامة مقر دائم للمنظمة سيكون على ارض المملكة المغربية لان المقومات التي تجعل من المملكة مكانا رائعا ومناسبا كثيرة ومتعددة. ويأتي على رأس هذه المقومات القيادة الحكيمة للملك الحسن الثاني الرجل الذي يتمتع بذهن صاف وخيال واسع ممزوج بمعرفة الواقع وتقييم سليم لابعاده.. واخذي مميزات الملك الحسن الثاني انه لا يترك مناسبة، أي مناسبة دون ان يحاول جاهدا اقناع شعبه ويلبده منها.. ويخطيء من يظن ان الملك الحسن الثاني وجه الدعوة للمنظمة العالمية الجديدة لتقيم حفلا على ارض بلاده بالصدفة وينتهي الامر عند ذلك الحد.. ان الحدث قد تم الاعداد له جيدا وخطط له الملك الحسن الثاني منذ فترة طويلة، وسيناريو الاحداث يؤكد صحة الاستنتاج!!

الملك الحسن الثاني وعد شعبه باقامة حياة ديمقراطية حقيقية، وتحقق بالفعل هذا الوعد.. وتم اجراء انتخابات محلية وتشريعية جرت في جو تسوده الحرية شهد بها مراقبون من كافة انحاء العالم.

الامر الثاني.. ان الملك الحسن الثاني يعلم ان فتح بلاده امام الاستثمارات الاجنبية واقامة المشروعات سواء المملوكة للاجانب او المواطنين لن يتم بدون وجود ديمقراطية حقيقية لضمان هذه الاستثمارات.. ودعوة وفود من العالم لتشارك في احتفالات توقيع اتفاقية الجات سوف تحقق مزايا عديدة يستفيد منها الشعب المغربي من بينها تقديم المغرب لدول العالم بوسائل اعلامية ممتازة واتاحة الفرصة للمشاهدة الواقعية للمملكة والوقوف على كافة اوجه التقدم الذي تحقق بفضل استقرار القيادة الحكيمة للبلاد.



المصدر :



١٩٩٤

١٠٠٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

لذلك فنحن نفهم من فكرة تدويل علاقات العمل أن منفعها النهائية ليس تحسين شروط وطرق العمل في بلدان العالم الثاني ودمجها إلى مستوى شروط وطرق العمل في بلدان الغرب الرأسمالي ، وجملة أعمالنا ووقافنا عليهم ، بقدر ما نفهم أن نتائجها تهدف إلى رفع تكلفة الإنتاج في بلادنا إلى مستواها في بلادهم بحيث يصعب علينا التقدم بالمقاييس الإنتاجية في بلادنا ، وبحيث لا نلحق إيلاء استثماراتهم التي تهرب منهم والتي يعتمد عليها البعض منا في تحقيق التنمية .
والمعنى في الموضوع أنهم يرجعون دائما الزيادة في تكلفة الإنتاج في بلادهم الرأسمالية إلى زيادة حقوق العمال ونمو النقابات وأن إضعافها في بلادنا التنموية يعود إلى رخص اليد العاملة وتراجع الحقوق النقابية ولم يشيروا في تبريراتهم لا من قريب أو من بعيد إلى الإعانات الضريبية التي يحصلون عليها في مجتمعاتنا والتي تسهم بالفعل في زيادة أرباحهم كما أنهم لا يشيرون إلى أن التهريب للضريبة في بلادهم يقتدر من الجرائم الكبرى ومن أشكال الفساد التي تلاحق أي رأسمالي سياسيا واجتماعيا مدى حياته .

أمينة شفيق



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي الحوار الذي دار بين ممثل الاعلام المغربي والعالمي وبين المستثمر هديفيد وودز، مدير قسم الاعلام والعلاقات مع وسائل الاعلام لدى منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» قال ان المغرب الذي سوف يشهد هذا الاحتفال العالمي قد اختير عن جدارة واستحقاق نظرا لمكانته وسمعته التي يعرفها الجميع بالإضافة الى ان المملكة المغربية لعبت دورا كبيرا في المحادثات الاخيرة التي دامت اكثر من ثمانى سنوات.

واقدم للقاءىء بعض المعلومات عن الاتفاقية.. ان نص الوثيقة التي سيوقع عليها وزراء الدول الاعضاء في مراكش يبلغ ٢٥٠٠٠ صفحة تم الاتفاق عليها نهائيا يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٢.. وتهدف الاتفاقية الى تحرير التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية وتضمن من بين بنودها تقديم الدعم لاقتصاديات الدول النامية بمقدار ٧٤٧ مليار دولار!!.. وان الدول النامية ستستفيد بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من حيث دخول الاسواق العالمية ونفس النسبة فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية.. وانا تحق ذلك الامر فان الدول النامية سوف تستفيد على الفور بنسبة ١٢٪ الى نهاية عام ٢٠٠٥ من حيث تحسين المبادلات التجارية الدولية.. ومن ناحيتنا.. فاملنا ان تتحقق هذه الامنيات لصالح شعوب العالم الثالث.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ - أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول النامية ترفض ربط حقوق الإنسان بنصوص «الجات»



□ جينيف -

عائدة إبراهيم

رفضها ومخاوفها من هذا الطلب ودعت المجموعة شركاءها التجاريين في الاتفاق أن يتجنبوا التحرك في هذا الاتجاه حتى لا تكون النتيجة هدم توازن اتفاق الأوروغواي ووضع النظام التجاري الدولي في خطر. وقد أكد مدير عام «الجات» بيتر سذرلاند أن الخلاف القائم لا يهدد اتفاق الأوروغواي.. ويشعر الدبلوماسيون في جينيف من ناحية أخرى إلى أنه في أسوأ الأحوال فإن غياب توافق الآراء للبيان الختامي (الذي ليس له أهمية قانونية) يمكن أن يؤدي فقط إلى الاستفتاء عن هذا التوافق.. والاكتفاء بتوقيع اتفاق الأوروغواي خاصة أنه ليس من المتوقع أن تغامر الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الاتفاق التجاري الأكثر طموحا في التاريخ في مجال التجارة الدولية في خطر وبعد ٧ سنوات من التفاوض.. كما أن وجهة النظر الأمريكية يمكن أيضا أن تؤخذ وترجم في شكل سياسة داخلية حيث تواجه إدارة كلينتون الضغط من قبل النقابات الأمريكية الفلقة من منافسة الرواتب القليلة في الدول النامية.. ويسعى بيتر سذرلاند مدير «الجات» خلال الأيام القادمة

اثارت المفاجأة التي فجرها الجانب الأمريكي والخاصة بضرورة ضم ألف الاتفاق الاجتماعي بما في ذلك حقوق الإنسان للإعلان الختامي الوزاري الذي سيقرب باتفاق الأوروغواي ردود فعل متواصلة وساهنة في جينيف.. ففي الوقت الذي تنبئ الولايات المتحدة أصمرا وتأكيدا على استعدادها لعدم تبني الاتفاق النهائي والتوقيع عليه إذا لم يضم إجراء يلزم الأطراف الموقعة بفتح النقاش حول الروابط بين الحماية الاجتماعية للعمال والتجارة الدولية.. فإن الدول النامية من ناحيتها وأجهت الطلب الأمريكي برفض حاسم وطالبت بمراجعة النواحي التنموية، وأكد د. منير زهران رئيس مجلس الجات في تصريحات خاصة للعالم اليوم أن طرح هذا الموضوع في هذه المرحلة وقبل اجتماع التوقيع في مراكش يعتبر اختلافا بغيضا للتوازن الخاصة بالموضوعات المختلفة التي تناولتها جولة أوروغواي.

وخيمت سحابة من التوتر على «الجات» وذلك قبل التوقيع على اتفاق الأوروغواي في مراكش.. حيث أعربت الدول النامية عن اعتقادها بأن الطلب الأمريكي الذي يأتي في اللحظات الأخيرة - مطالبا بوضع الملف الاجتماعي على أجندة منظمة التجارة الدولية (التي ستحل محل «الجات») يمثل رغبة في وجود حواجز حمائية جديدة تهدد منتجات هذه الدول.. بوصفها منتجة بأجور قليلة.. وفي هذا الصدد أكدت دول مجموعة الـ ١٥ أثناء اجتماعها في نيودلهي مؤخرًا على



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

إلى تقريب وجهات النظر في القضية المطروحة وذلك لتجنب المشاكل في مؤتمر مراكش.. وتشير الأوساط إلى أنه في حال موافقة الدول الأعضاء سيعقد سترلاندر اجتماعاً جديداً للجنة التفاوض التجارية في الأسبوع الحال وذلك لتبنى المستندات والبيان الختامي لمراكش.. والتي ستشهد التوقيع على النص الختامي الذي يضم ٢٠ ألف صفحة ويستغرق توقيع ١٢١ دولة عليه ثمان ساعات..

وأعلن سترلاندر أنه قد تم التوصل بتوافق الآراء للأعضاء على بدء وعمل منظمة التجارة الدولية في بداية يناير ١٩٩٥ إلى أسرع وقت ممكن من هذا التاريخ.. وليس في يوليو ١٩٩٥ كما كان متوقفاً من قبل.

أما اتفاق الأوروبي على المستوى الأمريكي وتنقيده داخلياً فسوف يطرح أمام الكونجرس هذا الصيف.. سيعلن خلال مهلة ٩٠ يوماً حسب الطريقة الأمريكية الاجرائية.. والمعروف باسم «فاست تراك» بمعنى دراسة المضمون وليس التفاصيل ويشار إلى أن الاتفاق لن يواجه عقبات كبيرة أمام الكونجرس من منطلق التوجه الديمقراطي للرئيس.. كما وافقت سويسرا على اقتراح بإنشاء لجنة تجارية خاصة بدراسة مسائل البيئة في مراكش.. وطلب المجلس الفيدرالي السويسري إلى عدد من الخبراء المستقلين عمل دراسة على أثر الاتفاق (الأوروبي) على الدول النامية وبدراسة أخرى عن أثر الاتفاق على البيئة..



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول العربية في ظلال اتفاق الجات

في الوقت الذي تبدأ فيه اجتماعات الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «GATT» لإقرار اتفاق التحرير الجزئي والتريجي للتجارة الدولية الذي تم التوصل إليه في منتصف ديسمبر الماضي، مازال الكثير من التساؤلات يتردد حول تأثير الاتفاق ببنوده وأبوابه المختلفة على الدول العربية.

وقد تراوحت وجهات النظر بين توقع استفادة الدول العربية من الاتفاق أو توقع إصابتها بالخسائر.. لكن فيما يتعلق بهذه القضية فإن التوقعات التي تضع الدول العربية في سلة واحدة تبدو غير منطقية لأن تنوع هياكل اقتصادات الدول العربية وهياكل صادراتها ووارداتها يؤدي إلى وجود دول خاسرة وأخرى رابحة من اتفاق جات.

وحتى داخل الدولة الواحدة فإن هناك بعض القطاعات الاقتصادية المستفيدة من اتفاق جات وبعض القطاعات التي يمكن أن تواجه خسائر.. وهناك تباين أيضا بين مصالح المنتجين والمستوردين والمستهلكين من منظور مباشر وضيق على الأقل.

وهناك مناخ عام سوف يؤدي تطبيق اتفاق جات إلى تسيده يتعلق بشكل أساسي برفع مستوى وفعالية المنافسة على الصعيد الاقتصادي الدولي.

وهي منافسة يمكن أن تؤدي بالنسبة للقادرين على التفاعل معها بإيجابية إلى تطوير اقتصاداتهم ودفعهم للأمام، كما يمكن أن تؤدي إلى تدهور اقتصادات أخرى خاصة أن الاسناد الاقتصادي لأسباب سياسية أو أيديولوجية قد تراجع بعد انتهاء الحرب الباردة مما أدى إلى جعل الدول النامية وضعفها الدول العربية عازية إلا من قدراتها الاقتصادية وقدراتها على التفاعل بحيوية وبشكل إيجابي من المتغيرات الاقتصادية الدولية.



أحمد السيد محمد

«الجات» سترفع
الحواجز أمام
صادرات
البتروكيماويات
العربية



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

بينما ايدها البعض وعارضها آخرون:

خلافات بين رجال الأعمال المصريين حول الاتفاقية

□ القاهرة - عزة نصر

عدم وجود ذلك كان سيؤدي لمشاكل كما كان يحدث بين امريكا وأوروبا ودول العالم الثالث موضحاً أن ما تم مؤخراً يرضع قواعد للتعام.

وأوضح أن السياسة الاقتصادية التي كانت قائمة على الحماية وحائطاً مرتفعاً من الجمارك في الستينات والسبعينات كانت تؤثر سلباً على المستهلك المصري لأنه كان يدفع ثمناً لسلع لم تكن على المستوى المطلوب في حالات كثيرة لكن مصر يمكن أن تستفيد من اتفاقية الجات عبر إيجاد التنافس لتحسين الإنتاج المصري حتى يبقى قادراً على المنافسة محلياً ودولياً.

وقال إن هناك بعض المجالات التي لم يكن للمصريين فرصة الحصول على حقوق الطبع وحقوق ملكية الأعمال الفنية عالمياً مثل حقوق الطبع وحقوق اتفاقية الجات سيتم التعامل والثقافية ولكن بعد توقيع اتفاق الجات سيتم التعامل بمعايير مختلفة بحيث سيحصل كل فرد على حقوقه.

ويوضح محمد غانم رجل الأعمال المعروف وأمين عام جمعية رجال الأعمال سابقاً أن شعور الدول الغنية ببده تفوق بعض الدول النامية عليها في الإنتاج جعلها تبحث عن حل رغم أنها في البداية لم تكن تتنبه لما حدث في ظل الرواج الذي كانت اقتصادياتها تمر به لكن بعد انتشار البطالة وتفاقم الكساد بها مؤخراً وجدت أن الوسيلة للتغلب على ذلك هي زيادة صادراتها.

ويشير محمد غانم إلى أن الاتفاق الأخير للجات سيؤثر على السوق المصري لأن اغراق السوق بسلع مماثلة للإنتاج المصري نتيجة خفض الجمارك طبقاً للاتفاق سيؤثر على تعريف المنتج المصري وبالتالي تقليل معدلات الإنتاج وخفض الربحية وصعوبة دفع مرتبات العاملين وفي نفس الوقت صعوبة التخلص منهم لأسباب اقتصادية أما المهندس محمود جاد أحد المستثمرين بمدينة العاشر من رمضان فإنه يرفض اتفاق الجات كلية.

ويرحب د.وليس بشارة صاحب أحد مصانع الملابس باتفاق الجات لأنه سيعطي لمصر فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات قبل السماح الكامل لاستيراد المنسوجات والملابس ويتميز هذا الاتفاق بأنه لن يكون هناك حصص لتصدير المنسوجات وأمريكا وأوروبا لكنها في نفس الوقت تمنح الاتفاقات التجارية التي تسمح بإعطاءات جمركية وميزات نسبية للمنتج المصري في الخارج والتي كان يتمتع بها والسوق المصرية في العديد من التأسيسين ولذلك ليس أمام المنتج المصري إلا التصدير.

رحب رجال أعمال مصريين باتفاقية الجات باعتبارها تمنح مصر فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات قبل السماح الكامل لاستيراد المنسوجات والملابس وأن التوصل للاتفاق يعد نجاحاً في حد ذاته باعتبار أن الجات يمكن أن تخلق تنافساً في الإنتاج بين الدول المختلفة إلا أن البعض عارضها لآثارها السلبية على الاقتصاد المصري.

وقال سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين إن الاتفاقية وقعت عليها ١١٧ دولة حيث تم انضمام المصريين فيها منذ عام ١٩٤٨ وأن مصر لا تستطيع أن تنحيا في عزلة عن العالم.. ولذا فإننا قبلنا هذه الاتفاقية وعليها بحثها وعليها التغلب على السلبية حتى نستطيع أن نطور أنفسنا كما يجب خاصة وأن مصر بها كافة عناصر النجاح.. وإذا كانت الاتفاقية قد رفعت الدعم عن السلع الزراعية فإن هذا يدفعنا إلى الاهتمام بهذا المجال باستخدام الأساليب الزراعية الحديثة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الباقي بسعر مرتفع وأماناً مثال السعودية التي قامت بزرعة القمح رغم أن تكلفتها كانت مرتفعة في البداية إلا أنها تقلت على هذا الانخفاض وأصبحت تقوم بزرعته بتكلفة عالية.. وإذا كانت هناك بنود للانحراف خاصة بالأسواق فإنه يجب الاستفادة منها لصالح مصر.

وأكد المهندس صلاح دويدار أمين عام جمعية مستثمري العاشر من رمضان على أهمية أن يكون لمصر ميزة انتاجية تختص بها بين شعوب العالم.. وإذا كانت هذه الميزة موجودة فعلاً فإننا نستطيع التعامل مع الجات أو غيرها من الاتفاقيات الدولية.. لأن الميزة الاقتصادية التي تتوافر لشعب من الشعوب سواء بجدوة الإنتاج أو خفض التكلفة أرقى التكنولوجيا أو تصدير الخبرات.. أو الانفراد بميزة سياحية أو بيئية وهو الذي يحدد الدور الاقتصادي في المنظومة الدولية التي تعطينا أن نعلم ويعمل ويمتلك التكنولوجيا.

وإذا كانت اتفاقية الجات أصبحت واقعاها سلبات على الاقتصاد المصري فإننا يجب على الاقتصاديين ورجال الصناعة أن يعيدوا النظر في أسلوب إنتاجهم خفض التكاليف مع الحفاظ على الجودة.. وتقليل الهدر حتى يمكن للمنتج المصري أن يجد سوقاً له في وطنه وينافس المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية.

ويقول شفيق جبر نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إن الوصول لاتفاق في حد ذاته يعتبر نجاحاً لأن



المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

د. طه عبد العليم: اتفاق «جات» وتكوين منظمة التجارة الدولية خطوة نحو تشكيل إدارة اقتصادية للعالم

□ كتب - عصام شلتوت:

من جانب آخر فإن الدول العربية لا تملك هامشا واسعا لتقليص الواردات دون إقرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن معظم الواردات سلع ضرورية للاستهلاك أو الاستثمار فضلا عن السلع الوسيطة.. ومستلزمات الإنتاج بايجاز ليس بمقدور هذه الدول أن تفيد من تحرير التجارة في مجال التصدير وسوف تواجه بمناقشة عاتية بعد فتح أبواب الاستيراد.. وتتطلب عملية إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وبلوغ مستويات الإنتاجية العالية زمنا طويلا يجعلها غير قادرة على مجابهة نتائج تحرير التجارة في الأجل القصير. وإن المدى الطويل فإن اصلاح الاختلال المزمن في موازين التجارة في بعض البلدان العربية.. وتقلب هذه الموازين في البلدان التي تعتمد على صادرات النفط والمواد الأولية مرهون بقدرة البلدان العربية على بناء أسس المشاركة الدولية بشكل متكافئ بدءا من تعظيم المزايا النسبية.

ضغوط تضخمية

وعن تأثير الاتفاق على أسعار السلع الزراعية في السوق المصري وأسواق الدول العربية الرئيسية.. وتأثير ذلك على معدلات التضخم في هذه البلدان.

أشار د. طه إلى أن كل المؤشرات تؤكد أن الاقتصادات

تعد جولة «جات» التي بدأت في «بوتسدايل» أيسنتا باوروجواي عام ١٩٨٦ وانتهت بطول وسط للعديد من القضايا المطروحة على جدول أعمالها هي الأكثر أهمية بين جولات «جات» لأن القضايا التي تناولتها مفاوضات الجولة وهي تحديد التجارة المنظورة وغير المنظورة سوف يكون لها تأثير كبير على شكل العلاقات التجارية الدولية وعلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة وعلى اقتصادات الدول العربية.

وقد توجهنا بتساؤلاتنا حول هذه القضية إلى د. طه عبد العليم رئيس الوحدة الاقتصادية ومساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

مشاكل حادة في الموازين التجارية

وحول تأثير اتفاق «جات» على الموازين التجارية.. لعصر والدول العربية.

يرى د. طه أن الكثير من البلدان العربية وعلى رأسها مصر تعاني من عجز كبير ومزمن في موازين التجارة مرتبطة بضعف القدرة التصديرية.. واستيراد الضروريات.. وهذه البلدان سوف تواجه مشاكل أكثر حدة في موازينها التجارية في الأجل القصير.

ويرتبط هذا من جانب بأن الجانب الرئيسي من الصناعات القائمة تطورت في إطار استراتيجيات أحلال الواردات وراء ستار سياسة تجارية حمائية مفرطة في الحماية.. وبذلك فإن اعتبارات الكفاءة والإنتاجية إما قد تم تجاهلها أو لم تتوفر عوامها.. مما يضعف القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الدولية وحتى في الأسواق المحلية بعد تحرير التجارة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ جمادى الأولى ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تبادل الخيرة لضمان حماية الاقتصادات العربية من الوان المنافسة غير العادلة. وتنقسم بوجه خاص مبادرة جمعية مستثمري العاشر من رمضان باقتراح العديد من الآليات المشروعة دوليا لضبط اشكال المنافسة والتجارة غير العادلة باهمية خاصة مصريا وعربيا حتى لا تتحول دعوة تحرير التجارة إلى تحرير بلا ضوابط.

مكاسب لصناعة

البتروكيماويات الخليجية

وعن تآثر صناعة البتروكيماويات الخليجية ككل وهل سيكون للجات أثر إيجابي على تلك الصناعات. قال د. طه إن صناعة البتروكيماويات الخليجية عانت من مشاكل هائلة نتيجة السياسات المحايثة الكمية والجمركية للدول الصناعية المتقدمة المستوردة لها.

ورغم أن الشركات الغربية الدولية وبموجب عقود تسليم المفتاح هي التي انشأت صناعة البتروكيماويات الخليجية ورغم الأرباح الطائلة التي حصلت عليها تلك الدول فإن الشركات العالمية لم تقم بدورها في تسويق منتجات مصانع البتروكيماويات الخليجية.. الأمر الذي يقصر ارتفاع مستوى الطاقة العاملة في بعض تلك الصناعات وعلى أساس ذلك فإن أحد المكاسب العربية الواضحة لاتفاق «مجات» هو رفع جانب من المحاور التي تواجه صادرات البتروكيماويات العربية. وعن تأثير التحرير الجزئي لتجارة الخدمات في اتفاق جات على الاقتصادات العربية.

يرى د. طه أن تحرير تجارة الخدمات ربما يمثل احد اهم مجالات الانكشاف للاقتصادات العربية حيث يتوزع قطاع الخدمات العربية بين أنشطة هامشية أو حكومية بينما.. وبغيبه.. أو هو في طور النشأة قطاع الخدمات القائد للنمو.. والآثار في هذه المجال متناقضة لأنها قد توجد مصاعب أمام هذا القطاع ولكن ربما تكون الآثار ايجابية على المدى البعيد. وهناك ضرورة للتأكد من أن فرض التنافلات التجارية من الدول الكبرى للدول النامية قد ولي بعد نهاية الحرب الباردة لكن ذلك لا يعني فقدان الدول النامية للقدرة على المساومة. وأكد د. طه أن عالية الاقتصاد قد فرضت نفسها وأوضحت حقيقة يستحيل تجاهلها وتأتي اتفاقية الجات وإنشاء منظمة للتجارة الدولية كخطوة مهمة على طريق تشكيل إدارة اقتصادية للعالم.

وهذا يطرح على الدول العربية ضرورة الارتقاء بالتكامل الاقتصادي العربي باعتباره شرطا للاستفادة من تحرير التجارة الدولية وقد دفع عدد من الدول النامية بقوة في اتجاه تحرير التجارة الدولية وهي الدول الصناعية الجديدة.. ومن أسف أن الوطن العربي لا يضم ايا من هذه البلدان الصناعية الجديدة. ومن ثم فإنه عوضا عن البديل على مخاطر الجات بأنه على صانع القرار العربي أن يطرع على جدول الأعمال القطري والقومي ضرورة القطاع بإيجابية مع آثار مجات. غير الارتقاء بالصناعة والزراعة ورفع الإنتاجية والإنتاج وتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العربية والدولية.

العربية تعاني من فجوات كبيرة في موازين تجارة السلع الزراعية وفجوة كبيرة ومتعاطلة في مجال الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية.

ومن ثم فإنه من المتوقع أن يؤدي اتفاق جات لتحرير تجارة السلع الزراعية.. وخفض الدعم المقدم لمصدري ومنتجي هذه السلع في البلدان المصدرة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العربية في الأجل القصير.. وفي الأجل الطويل يمكن للدول العربية أن تستفيد من اشتداد المنافسة بين الدول المصدرة في مجال الأسعار.. ولكن الأهم أن خفض أسعار هذه السلع مزمع أن يرفع مستوى الإنتاجية والإنتاج داخل الدول العربية.

وأيضا تقليص الاعتماد على استيرادها وحتى بالنسبة للبلدان التي تعتمد على الحبوب الغذائية بدرجة كبيرة فإن تحليل اتجاهات هذه المعونة في السنوات الأخيرة يشير بتقليصها وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء.. ولعل هذا يؤكد ضرورة التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق المصلحة العربية.

وفي الأجل القصير فإن عجز الموازين التجارية العربية وعجز موازين تجارة السلع الغذائية والاتجاه نحو خفض مستويات المعونة الميسرة، هذا كله من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط في اتجاه زيادة معدلات التضخم، وقد تدفع في الاتجاه المضاد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الكثير من الدول العربية، إن كانت فاتورة هذه البرامج مكلفة للغاية.

لاتعارض بين «التكتلات» و«التحرير»

وعن تأثير وتعاطل التكتلات الدولية على فرض تطبيق اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية بشكل فعال.

أوضح د. طه أن تحرير التجارة في إطار إقليمي لا يعارض مع تحرير التجارة في إطار عالمي، إلا أن شروط القدرة التنافسية تتباين لصالح الدول المنظمة إلى تكتلات كبرى حيث تبدو هذه الدول أكثر استفادة من تحرير التجارة الدولية لأنها تصدر سلعا مشبعة بوفورات النطاق والتخصص في نطاق الأسواق الإقليمية، وعليه فإن التكتل الإقليمي في إطار التزام أعضائه باتفاق جات لا يعارض مع التحرير دوليا ولا يخفى أن الدول الصناعية وفرت لصناعاتها الناشئة حماية كبيرة.. ودعم تطور صناعة تلك الدول بدون حماية، ولذلك تصوران الصناعات الناشئة سوف تعاني من عدم تكافؤ فرص النمو بعد تحرير التجارة وهو ما يجب أن يدفع الدول العربية والتنمية للمطالبة بتعويضات عن حرمان صناعاتهم الناشئة من الحماية.

مبادرة مستثمري العاشر من رمضان

وعن نجاح آليات المتابعة في حماية التزام الدول باتفاق «مجات» أكد د. طه أن مفاوضات جات تضمنت فضلا عن مفاوضات تحرير السلع والخدمات مفاوضات بشأن الارتقاء بآليات الرقابة بيد أن احتمالا خروقا ما انتق عليه قائمه وكذا يتطلب وقتا للتأكد من فعالية ما اتفق عليه أو التي يمكن أن يتفق عليه مستقبلا. وعلى الدول العربية أن يلتقي المعنيون فيها بهذه القضية للتوصل إلى تنسيق عربي مشترك يستفيد من



المصدر : العالم الجديد

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع بدء مؤتمر مراكش للجات

التوترات التجارية تهدد التقدم الذي تم في أورجواي

□ مراكش - خاص:

يبدأ اليوم في مدينة مراكش بالمغرب المؤتمر النهائي للتوقيع على اتفاقية الجات التي تم التوصل إليها في جولة أورجواي في ديسمبر الماضي.

وسوف تستمر المناقشات حتى يوم الجمعة (١٥ أبريل) حيث يقوم وزراء التجارة من أكثر من ١٢٠ دولة من دول العالم المشتركة في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركي والتجارة بالتوقيع على الاتفاقية الجديدة.

وسيدرسان الاتفاقية في أول يناير ١٩٩٥ وهي تثير ببالزة الحواجز التجارية بين الدول وهي حواجز تضاميات بالفعل نتيجة للتجديدات التكنولوجية وزيادة حركة رأس المال وحركة تدفق المعلومات.

ويقدر المراقبون الفوائد التي ستجنيها دول العالم مجتمعة من وراء تحرير التجارة بحوالى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

ومع ذلك فإن يكون تطبيق هذه الاتفاقية بلا ثمن أو بلا منافع فسوف تزداد المنافسة العالمية شراسة وتزداد تبعاً لذلك وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي وهيكة الصناعة التي تتطلبها هذه المنافسة وسوف تواجه الكثير من الحكومات ضغوطاً داخلية متزايدة لحماية المصالح التي يهددها تطبيق الاتفاقية وسيكون الأكثر خطورة هو الاتجاه المتزايد في السياسات الحمائية من جانب واحد بشكل يهدد بالتحول إلى معايير بتنظيم التجارة وهو ما يتعارض تماماً مع روح الاتفاقية وقد جعل الكساد وانتشار البطالة في الدول الصناعية من الصعب عليها بمكان تقديم التنازلات التي تتطلبها الاتفاقية الجديدة.

ويقول بيتر سوزر لاند مدير عام الجات إن هذه الاتجاهات خطيرة وإن اندلاع موجة جديدة من التوترات التجارية الثنائية يهدد الاتفاقيات الجديدة للجات المنقطة في الاتفاقية الأخيرة حتى قبل توقيعها.

وقد تصبح المسائل الاجتماعية والسياسية مصدراً آخر للخلافات الحادة مثلاً حدث في الضجة الأخيرة التي ثارت حول المحاولات الأمريكية التي تؤيدها أوروبا واليابان لوضع ظروف العمل على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، حيث تعرضت هذه المحاولات لانتقادات عنيفة بوصفها مؤامرة حمائية من جانب الدول المتقدمة لحرمان الدول النامية من ميزة العمالة الرخيصة في ظل هياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية تختلف تمام الاختلاف عن الوضع القائم في الدول المتقدمة وقد تمت تسوية هذا الخلاف مؤقتاً بالاتفاق على عدم الإشارة إلى حقوق العمال في البيان الختامي الذي سيوقعه وزراء التجارة يوم الجمعة القادم على أن يدرج الموضوع في جدول أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية لناقشته.

وعلى أي حال فإن الخلافات لا تقتصر على الشمال والجنوب بل إن بين الدول التجارية الكبرى في العالم توترات شديدة مثلاً هو الحال بين أمريكا واليابان كما أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اتسمت بجهد صاحب حول مسائل يعينها كما اتسمت بشكل عام بالرغبة المتبادلة حيث تظل بروكسل متحفظة حيال الدوافع الأمريكية بينما تصف واشنطن الاتجاه الأوروبي بالجين والنفاق!

وهذا التشكك المتبادل يفسح المجال للتشكك في اتجاه السياسة المقبلة لكلا الجانبين.

ويركز المثلون الأوروبيون على الاتجاه الجديد للإدارة الأمريكية إلى منح الأولوية المطلقة للتأييد الحكومي لتنمية الصادرات الأمريكية والقطاعات الصناعية المخفارة في أمريكا بحيث اتخذت مواقف واشتغل تحولاً شاملاً في اتجاه وقوف الحكومة بقوة وراء دعم الصادرات الأمريكية كما تراجعت عن مطالبها السابقة بأن تعد دورة أورجواي من السدعم الحكومي في الدول الأعضاء وذلك لأن واشنطن ترغب في دعم صناعات التكنولوجيا المتطورة الأمريكية.

وقد تمخضت جولة أورجواي عن منظمة جديدة هي منظمة التجارة العالمية التي ستحل محل «الجات» ابتداء من العام القادم وسيكون لها سلطات أوسع في الفصل في النزاعات التجارية الدولية وتكون بمثابة مؤتمر دائم الانتعاش للمحادثات التجارية العالمية وسوف يكون هي الدول الصناعية القديمة التي ظلت طويلاً تتمتع بالسيطرة على السياسة التجارية للعالم أن تتواءم مع التطورات الجديدة المتمثلة في بزوغ دول الجنوب والشرق على الصعيد التجاري والاقتصادي خاصة الانتاج الصناعي ومن ذلك دول شرق آسيا ثم الصين التي يتوقع المراقبون أن تصبح في أوائل القرن القادم أكبر الاقتصاديات في العالم وخاصة إذا نجحت مساعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال العام الحال.



المصدر : العالم العربي

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم اتفاق «جات» على تحرير التجارة الدولية مكافحة الإغراق» والمواصفات القياسية أسلحة ضد العرب

«تحرير السلع الزراعية يؤثر سلباً
على الموازين التجارية العربية»

صلاح السيد

البتروكيمويات وغيرهما من
الصناعات
وبصفة عامة ركزت الكتابات
والتصريحات على هذه المجالات من
اتفاق تحرير التجارة الدولية ولم
يتم التركيز على جانبين مهمين من
اتفاق «جات» لتحرير التجارة
الدولية وهما المتعلقان بمكافحة
الإغراق وبالمواصفات القياسية
التي من الممكن من خلالها أن
تتحكم الدول الرأسمالية الصناعية
المتقدمة في فتح أو إغلاق أسواقها
أمام صادرات الدول الأخرى حتى

عندما توصلت الدول الاعضاء في منظمة الاتفاقية العامة
للتجارة والتعريفات المعروفة باسم الجات إلى اتفاق على تحرير
التجارة الدولية بدرجات متفاوتة بدأت الكثير من الدول العربية
غير الاعضاء في المنظمة في السعي الحثيث للحصول على
عضويتها وبالدول التي تتوقع أن تحقق مكاسب من
انضمامها «للجات».

الموازين التجارية لغالبية الدول
العربية التي تعد في مجموعها أكبر
مستورد للسلع الغذائية في العالم.
كما أن تحرير تجارة السلع
الصناعية يهدد بعض الصناعات
العربية مثل صناعات النسيج
واللايسر الجاهزة والورق في حين
أنه يشكل عاملاً إيجابياً بالنسبة
لبعض الصناعات العربية مثل

وقد ركزت الدول العربية في
دراسة آثار اتفاقية «جات»
لتحرير التجارة الدولية على
الجوانب الخاصة بتحرير تجارة
السلع الزراعية وتحرير تجارة
السلع الصناعية على اعتبار أن
تحرير تجارة السلع الزراعية
سوف يؤدي لارتفاع أسعار تلك
السلع بما سيؤثر سلباً على



المصدر : العالم العربي

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عند اللزوم لايقاف تدفق الصادرات من أي دولة تحت دعوى عدم مطابقة تلك الصادرات للمواصفات القياسية ورغم أن اختلاف المواصفات القياسية قد يحدث في بعض الأحيان بين سلع متماثلة عند مستوى واحد من الجودة أحيانا إلا أن ذلك الاختلاف في المواصفات القياسية للسلع سواء عند مستوى واحد من الجودة أو عند مستويات متباينة من الجودة هو عامل يمكن استخدامه لمرحلة تدفق صادرات أي دولة لأسواق دولة أخرى، ومن المحتمل أن تواجه صادرات الدول العربية في مجال البتروكيماويات بسالذات والتي تتمتع بقدرة تنافسية عالية لبعض القيود والعوائق لمرحلة تدفقها إلى بعض الأسواق مثل أسواق دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كما يمكن أن صادرات الفريسيكولن للصربية يمكن أن تتعرض للشيء ذاته، كما أن الكثير من الصادرات الصناعية والزراعية العربية يمكن أن تواجه عوائق تعرقل تدفقها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة على اعتبار أنها غير مطابقة للمواصفات القياسية للسلع المسموح بدخولها إلى تلك الأسواق. وإذا كانت الاتفاقيات الأوروبية الأمريكية بشأن مكافحة الإغراق والمواصفات القياسية والتي سيتم إقرارها نهائيا عند توقيع اتفاق «جات» في أبريل القادم سوف تطرح عوامل جديدة ومؤثرة في التجارة الدولية فإن الدول العربية معنية بضرورة التكيف مع العناصر الجديدة التي أدخلها اتفاق «جات» لتحرير التجارة الدولية على المناخ التجاري الدولي حتى لا تتعرض الدول العربية للخسائر عندما يبدأ تطبيق الاتفاق في بداية العام القادم.

ولو كان ذلك يجال تحرير التجارة. مكافحة الإغراق... صيغ «مطابقة» اتفقت الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوروبية على فرض عقوبات ضد الدول التي تمارس الإغراق أي تصدر سلعها بأقل من تكلفتها وقد تركت مسألة تكلفة إنتاج السلع التي سيتم القياس عليها بدون تحريره ومن المعروف أن تكلفة إنتاج السلع المتفاوتة من دولة لأخرى حسب تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. يمكن للدول الصناعية المتقدمة أن تحسب تكلفة إنتاج السلع بناء معايير التكلفة لديها في الحالات التي تريد فيها أن توقف تدفق صادرات أي دولة إليها تحت دعوى الإغراق عندما تكون تكلفة الإنتاج في تلك الدولة أقل من نظيرتها في الدول الصناعية المتقدمة. وبصفة خاصة فإن اعتبارات مكافحة الإغراق ستبقى سيفا بيد الدول الصناعية المتقدمة تسلطه على صادرات الدول النامية عندما تكون أقل تكلفة من نظيرتها المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة وعندما تكون هذه الدول النامية أو تلك مستهدفة للعقاب اقتصاديا من قبل الدول الصناعية المتقدمة وربما تكون الأزمة التي أثارها الولايات المتحدة الأمريكية حول صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية للأسواق الأمريكية تحت دعوى مكافحة الإغراق هي نموذج للسلوك الذي يمكن أن تسلكه الدول الصناعية المتقدمة لمعاينة دولة نامية أو لايقاف تدفق صادراتها ذات القدرة التنافسية العالمية إلى أسواق الدول المتقدمة. وتعد المواصفات القياسية للسلع المختلفة عائقا حائما محتملا يمكن للدول المتقدمة أن تستخدمه



المصدر : الشرق الأوسط

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

مراكش : اليوم أول لبنة في بناء منظمة التجارة الدولية

مراكش بعلّة الشرق الأوسط
من طلحة جبريل والمنصف
السليمي وضراغ مسروجة

تبدأ اليوم أعمال المؤتمر الوزاري لـ "الجات" للتوقيع على الاتفاقيات التي اقترنها دورة الأورجواي بمشاركة 10 دول عربية منها السعودية والأردن بصلة أعضاء ملاحظين.

وتبدأ الاجتماعات الوزارية بافتتاح سرجيو ابروتيليا وزير خارجية الأورجواي ورئيس الدورة (دورة أورجواي) أعمال لجنة المفاوضات التجارية، ويقدم خلالها بيتر سونرلاند مدير عام المفاوضات العامة للتعريفية الجمركية والتجارة تقريراً حول المفاوضات التجارية التي دامت 8 سنوات (من 1986 - 1994) وكان مقرراً ان تدوم 4 سنوات في بونتا ديلا استا في الأورجواي، وحول القرارات التي انتهت إليها تلك المفاوضات الشاقة، وهي 28 اتفاقية لتحديد التبادل التجاري ورفع الحماية الجمركية.

وفي غضون ذلك أعلن بيتر سونرلاند المدير العام للجات أن مسالتي احترام قوانين العمل وحقوق الإنسان والتي كانت قد طالبت من خلالها دول معينة باتخاذ إجراءات حمائية إزاء دول

أخرى أن تدرج في اجتماعات مراكش، وذلك في إشارة واضحة إلى الإجراءات التي يمكن أن تقرضها الدول المصنعة على الدول النامية أو دول أخرى كالصين استناداً إلى حجة عدم احترامها لقوانين العمل وحقوق الإنسان، وأكد سونرلاند أن مثل هذه القضايا التي تشغل اهتمام عدد من الدول يخضع في الحقيقة إلى مجريات المفاوضات والتعاون على الصعيدين الثنائي والاقليمي مشنداً على أولوية الاندماج الاقليمي في إطار سياسة تحرير المبادلات التجارية التي اقترنها الاتفاقية العامة. وقال المدير العام للجات في مؤتمر صحافي عقده أمس الاثنين في مراكش أن المنظمة العالمية للتجارة ستكون أداة فعالة لمساعدة الدول الأعضاء على تجاوز الصعوبات التي تعترضها في التنمية والنمو الاقتصادي. وأكد أن موضوع الملكية الفكرية يعد من القضايا الأساسية التي ستطرح خلال مناقشات مؤتمر مراكش، وإن تأثيرها حتمي على الدول المعنية بمسألة تبادل المنتجات الثقافية. وحول موضوع البيئة أشار سونرلاند إلى أن الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة حققت خطوات مهمة خلال السنوات

الثلاث الأخيرة باتجاه اقرار برنامج عالمي لربط البيئة التجارية بموضوع حماية البيئة وبلورة أجماع ومقاربة عالمية ربما تستوحي مركزاً لها من البرنامج الذي اقترنه الأمم المتحدة في مؤتمر "قمة الأرض، سنة 1992" في ريو دي جانيرو. واعتبر أن نتائج دورة الأورجواي ستكون إيجابية بالنسبة للجمع طاماً أن الهدف هو إرساء نظام تجاري عالمي أكثر عدالة، وضمان حرية المبادلات وعدم العودة إلى الإجراءات الحمائية. وحول التحديات السلبية التي ستلحق اقتصاديات الدول النامية من جراء المنافسة القوية مع صادرات الدول المصنعة، قال سونرلاند أن ذلك يقابله بروز أسواق جديدة غير تقليدية ستقوم على أسس مرعبة للدول النامية نفسها.

ومن جهة أخرى تتوقع تقارير الجات ارتفاع معدلات الاسعار من 22 إلى 42 في المائة، وأن تبلغ المعدلات بالنسبة للمواد الصناعية والمواد الغذائية 37 في المائة. وبرت التقارير هذا الارتفاع نتيجة إجراءات التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية من 43 إلى 20 في المائة تشجيعاً لتحديد التبادل التجاري حسب مقتضيات الاتفاقية.



المصدر : الأمل
.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٩٤

..... اجتماعات التوقيع النهائي للاتفاقية العامة للتجارة منظمة التجارة العالمية تحت إشراف الجات ولكن بعد انتهاء

مراكش - وكالات الأنباء : بدأ وزراء أكثر من ١٢٥ دولة أمس اجتماعاتهم التي تستغرق أربعة أيام في مدينة مراكش المغربية للتوقيع على الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم الجات والتي تم التوصل إليها في ختام مفاوضات جولة أوروغواي، التي استغرقت سبع سنوات كاملة .

وتضمن التوظيف الكامل للعمال من خلال ريادة وتوسيع الإنتاج والتجارة واستغلال الثروات .

وقد راس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأمير محمد ولي العهد المغربي الذي ألقى كلمة رحب فيها بالمشاركين في هذا المؤتمر التاريخي والذي يعد أهم حدث اقتصادي سياسي ينهئ العالم به القرن العشرين ويرسم به ملامح النظام العالمي الجديد .

ودعا الأمير محمد في كلمته الدول الصناعية إلى أن تبدي تفهما أكبر لاحتياجات الدول النامية . وأعلن المتحدث باسم السفارة الأمريكية في المغرب أنه تقرر تشكيل لجنة تجارية أمريكية مغربية مشتركة لتنشيط التعاون الاقتصادي الثنائي

وأعلنت الهيئة المنظمة للجات أن الاتفاقية التجارية الدولية الجديدة التي سيحتفل العالم بالتوقيع عليها يوم الجمعة المقبل سبقت الباب للعالم للدخول في عصر من الرخاء مع بداية القرن الحادي والعشرين .

وقال بيتر سوتولاند رئيس الجات إن الاتفاقية التي تفتح أسواق الخدمات والمنسوجات عبر العالم سوف تقيد الدول الغنية والفقيرة على السواء .

ووفقاً للاتفاقية ستولد منظمة التجارة العالمية بحلول بداية العام المقبل لثروت الجات ولكن بسلطات وصلاحيات أقوى بحيث تشعروا القوانين وتحول دون نشوب الصراعات التجارية .

وتدعو منظمة التجارة العالمية إلى العمل على رفع مستويات المعيشة



المصدر : **المسار**

التاريخ : ١٢ إبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

لا في اجتماعات «مراكش»

مصر تطالب بتحرير أسواق العمل

لمصلحة الدول الفقيرة

صراع جديد حول دور «منظمة التجارة»

التي ستخلف «الجات»

الواقعة. وتعتقد المصادر المطلعة ان مسألة تحرير أسواق العمل لن تشكل عقبة كبيرة أمام التوقيع النهائي المقرر يوم الجمعة المقبل على أساس أنها

ستكون محل تفاوض في المفاوضات الخاصة بجنول أعمال منظمة التجارة العالمية التي ستبدأ في يناير المقبل وترى وجهة النظر الغربية التي تقودها الولايات

المتحدة ضرورة وضع قيود على انتقال العمالة، ومراعاة بعض الأمور مثل عمالة الأطفال وحقوق العمال.

وقد ركزت الكلمات الافتتاحية ومنها كلمة الأمير سيدي محمد وأبي عهد المغرب على أهمية اتفاق التجارة العالمي باعتباره أنه سيسهم في دفع حوالي ٢٢٥ مليار دولار في أوصال الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشر المقبلة.

مراكش - وكالات الأنباء: بدأت في مدينة «مراكش» المغربية أمس الاجتماعات الوزارية لملتقى أكثر من ١٢٠ دولة وذلك استعداداً للتوقيع بشكل نهائي على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» التي تحدد أسس التبادل التجاري في السنوات المقبلة ويعول العالم عليها كثيراً في أحداث انتعاش اقتصادي كبير. وقد شهدت المناقشات المبدئية - التي حفلت بها الاجتماعات بعد الافتتاح مباشرة - بخلافات قوية تبلورت في اتجاهين، أحدهما يمثل الخلاف بين الشمال والجنوب، والآخر يعبر عن الخلافات بين أوروبا والولايات المتحدة.

وقالت المصادر المطلعة ان الاتحاد الأوروبي يمارس ضغطاً من أجل توفير حماية أفضل للعمال، في حين تطالب مصر وبنجلاديش للثلاث تمثلان دول العالم الثالث الفقيرة بضرورة عدم الربط بين التجارة ومعايير العمالة.

وأشارت المصادر إلى ان الولايات المتحدة ستعرض خلال اجتماعات مراكش لانتقادات حادة بسبب تهديداتها بفرض عقوبات فورية لمعاقبة الدول التي تنهضها بعرقلة دخول المصانع الأمريكية إلى أسواقها.

وقد أكد وزير الصناعة الفرنسي جيرار لونجييه ضرورة ان توقف منظمة التجارة العالمية - وهي الهيئة التي ستخلف «الجات» في الاشراف على تجارة العالم - الأعمال الفردية التي تتخذها بعض الدول لفتح الأسواق في إشارة إلى الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة وفرنسا.

أما مصر وبنجلاديش فقد طالبتا بضرورة ان تبحث منظمة التجارة العالمية التي من المفترض ان تتمتع بسلطات أقوى من «الجات» مسألة تحرير أسواق العمالة بشكل أكبر، وهو اقتراح ستقاومه الدول الصناعية على أساس انه سيفتح أسواقها أمام العمالة

المصدر : الشرق الأوسط



للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤



ولي العهد المغربي يفتتح المؤتمر الوزاري للجات،

بداية العد التنازلي لإنشاء منظمة التجارة الدولية

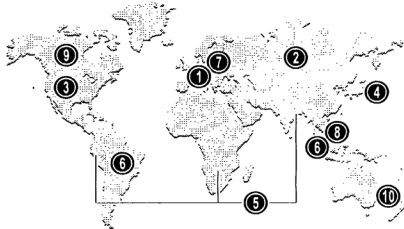


المصدر : الشرق الأوسط

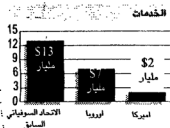
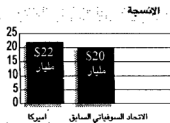
النشر والتدقيق : التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

الجات : الأرباح والخسائر

اتفاقية «الجات»
التي ستوقع
في مراكش ستزيد
التجارة العالمية بما
يتراوح بين 200 إلى
300 مليار دولار ابتداء
من تطبيقها في عام
1995 وذلك حسب
التقديرات الرسمية .



المستفيدون الرئيسيون
من الاتفاق : حسب القطاع



* الاتحاد السوفياتي السابق، شرق أوروبا، كوريا، منغوليا، الصين.
** الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، ماليزيا، الفلبين، تايلند.
*** النمسا، فنلندا، النرويج، السويد، سويسرا.
**** هونغ كونغ، سنغافورة، تايلاند، كوريا الجنوبية.



المصدر : الشرق الأوسط

١٢ أبريل ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

مراكش، بعثة الشرق الأوسط
من طلحة جبريل و منصف السليمي و شرغام مسروجة

اعلن الأمير سيدي محمد ولي العهد المغربي ان بلاده لعبت دورا حيويا منذ انضمامها الى اتفاقية «الجات» وذلك بدفاعها عن الدول النامية. وقال الأمير سيدي محمد في كلمته التي ألقاها بها أمس المؤتمر الوزاري للسجاسة الذي يتوج ثمانين سنوات من المفاوضات، ان السياسة التي انتهجها المغرب خلال العقود الأخيرة وبفضل التوجه الليبرالي على الصعيدين السياسي والاقتصادي مكنته من تسريع وتيرة تنمية البلاد.

وكان الوزراء قد تدفقوا على قاعة المؤتمرات الواسعة المظلة على جمال اطلس التي تعلوها الطلوع حيث كان في استقبالهم ولي العهد المغربي الأمير محمد. وكان بيتر سترلاند مدير الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ووزير الخارجية المغربي عبد الطيف الفيلالي يقفان الى جانب ولي العهد.

وبعد ثلاثة ايام يستمر خلالها اللقاء كلمات الوفود وتجري المحادثات التجارية الثنائية الخلفية في مراكش سيقوم الوزراء على معاهدة تجارية يوم الجمعة توضع نهاية رسمية لمفاوضات اورو جواتي التي استمرت نحو ثمانية اعوام. وتقول السجاسة ان للمعاهدة ستضيف بخلا سنويا يبلغ 235 مليار دولار الى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات. واهم انتاجات المعاهدة تشكيل منظمة التجارة العالمية التي ستختلف «الجات» التي يرجع تاريخها الى 47 عاما مضت وستقوم بدور شرطي عالمي يحل الخلافات التجارية.

وقال سترلاند ان المعاهدة ستعود بالنفع على جميع الدول عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وخفض الدعم وتحديد قواعد لأول مرة للتجارة في قطاعي الزراعة والخدمات.

وقال انه حتى الدول الفقيرة ستستفيد لان منظمة التجارة العالمية ستطبق قواعد واضحة وموثوق بها الامر الذي يعد الحماية الوحيدة من شريعة الغاب في عالم التجارة.

واضاف قوله انه يتوقع ان توافق الدول التجارية على اقامة منظمة التجارة العالمية بحلول الاول من يناير (كانون الثاني) على اتمنى «خير». ومن المتوقع ان يمسك سترلاند بزمام الأمور في منظمة التجارة العالمية عند بنائها ولكنه اشار الى انه لن يبقى طويلا.

وسيجول الوزراء اثناء الايام الأربعة انتظارهم الى المستقبل وسيقررون مسؤوليات جديدة للمنظمة.

ووافقوا على دراسة قواعد تحكم السياسات البيئية وتوزع الولايات المتحدة والهندا حملة لكبح الاتجار في السلع التي يتم انتاجها من خلال تشغيل الإنفال او السجناء.

وتعارض عدة دول نامية وعلى الاخص في اسيا اي ربط بين التجارة وفكرو العمل. ولكن تم نقادي الخلاف الذي بدا في الافق منذ بضعة ايام حول الامر بالاتفاق على اثاره اي قضية في مراكش.

ويلاحظ في الاتفاق خلاف بين واشنطن واليابان حول الفاض التجاري الضخم لموتوكيو. وبعد ايام من الشكوك من جراء الاضطراب السياسي في طوكيو من المتوقع ان ترسل اليابان وزير الخارجية تسونومو هاتا للاجتماع مع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور.

ويعتبر هاتا مرشحا قويا لخلف رئيس الوزراء موريهيرو هوسوكاوا الذي اعلن استقالته المفاجئة الاسبوع الماضي. ولكن لم يتضح اين سيجتمع هاتا مع كانتور. وقال كانتور لرويتير على متن الطائرة التي اقلته الى مراكش امس انه سيتناقش اسواق اليابان الخلفية بطريقة او باخرى.

وقال هاتا في طوكيو ان المجتمع الدولي مهتم بما سيحدث لليابان. يجب ان نوضح ذلك.

ومن المقرر ان يجتمع كانتور مع وزير التجارة الفرنسي جيرارد لونجي والمفوض التجاري الأوروبية السير ليون بريتان في مراكش.

وقال كانتور لرويتير ان هناك بعض الطرق التي يجب ان نطرقها قبل ان نتوصل واشنطن وبروكسل الى اتفاق يغني أكثر من 150 مليار دولار من العقود الحكومية.



المصدر : حقوق الإبريق

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

المعاهدة فرتها 175 كيلوجراما وتضمنه 22 ألف صفحة

من المقرر، من قبلات الجيات في دراسة جامعة صبرات مصر أن معاهدة التجارة العالمية التي ستوقعها 120 دولة هذا الأسبوع ستشكل خطا متوترا يبلغ 235 كيلوجراما، توالى إلى الإقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات.

وتتوقع الاتفاقية التي تم التفاوض عليها في إطار الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتجارة (الاتحاد) ما يقرب من ثلثي سنوات من مفاوضات دولة الأوروغواي التي بدأت عام 1986.

ومن المتوقع أن تعزز المعاهدة التي تدرج 175 كيلوجراما وتبلغ في أكثر من 22 ألف صفحة فيه التجارة العالمية بواقع 175 مليار دولار سنويا بحلول عام 2005 أي بعد عشر سنوات من سريانها.

وتهدف المعاهدة التي زادت التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية من حيث لا يتوقع أن تخلق أي دولة من أراضيها من مستعقون

معين، ومسألة ربط الرسوم الجمركية لها أهمية خاصة في تحرير التجارة لأنها تعطينا المستثمرين والمستهلكين إلى أنهم لن يفتقدوا المنتجات الجديدة الجديدة لتسليط.

وتما إضافة إلى ذلك فإن المعاهدة ستخلق الفرصة الأولى لوائح على التجارة والخدمات مثل السياسة والأعمال المصرفية.

ولم أن التغيرات الاقتصادية مع اللجيات تضمنت بعضا من الأوروغواي فاتها كل من تقرير دراسة الأوروغواي القانون الاقتصادي والتجارة قدرت الزيادة في الدخل العالمي بنحو 24 مليار دولار.

لكن الجيات قالت أن المعايير ستكون الجيات على الأوروغواي لتقريبها بعد بدء ظهور آثار التوقيع في التجارة والخدمات وحسن لوائح العمل والبيئة وهو أمر حرجي مثل زيادة المنافسة.

وتمسكة مسألة ضمان دور الأوروغواي مستعقون الرسوم الجمركية على السلع الصناعية في الدول النامية إلى 9.5 في المتوسط من 96.3.

كما أنها ستبلغ مستوى الربط التام 83 من الرسوم على السلع الصناعية و100 على السلع الزراعية.

وقال الجيات أن المعاهدة الجديدة ستسهم بذلك في توجيه العالم إلى عصر من الرخاء في بداية القرن الحادي والعشرين.

وحذاء هذا التفسير في الوقت الذي جتمع فيه وزراء من 125 دولة في مدينة من أكل الغربية لحضور مراسم التوقيع التي تستمر أربعة أيام.

وقال بيتر ستروال المدير العام للجيات أن المعاهدة ستسهم فيها الدول النامية والدول المتقدمة على السواء.

وقال مونيتر أبس جيهها على المعاهدة.

خامسون، الجميع أسماء مرموقة لتسليط.

البحر المتوسط المعاهدة توالى في إطار الجيات لزيادة التجارة العالمية لتخلق الجيات التي يروج دارها إلى 47 مليار دولار.

والهدف من منظمة التجارة العالمية هو العمل على رفع مستويات المعيشة وضمان الإنتاج والتجارة من خلال توسيع الاتفاق على التجارة من طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ومن المتوقع أن يفتتح الوزاء عدد من الموضوعات الرئيسية لتعديا التجارة العالمية بما فيها قضايا حساسة مثل الزراعة من خلال سياسة المنافسة وآثار التكاليف الخارجية الاقتصادية على خصوبة التربة بين الأوروغواي.

وستتم أراسم الاقتصادية يوم الجمعة ومن المتوقع أن تستغرق عدة ساعات بكون فيها الوزراء ياتون توقيع على المعاهدة.



المصدر : **فهرق الأوسط**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

وزير خارجية اليابان سيجتمع مع كانتور الجمعة في مراكش

طوكيو - ر: قال مصدر حكومي ياباني لـ رويترز، أمس ان تسونومو هانا وزير خارجية اليابان سيحضر محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي بدأت في مراكش أمس وسيجتمع مع الممثل التجاري الأمريكي ميكي كانتور هناك يوم الجمعة على الأرجح. وقال مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح منفصل ان الوزراء سيختزنون قرارا رسميا بشأن سفر هانا صباح اليوم الاربعاء. وقال المصدر الحكومي ان هانا قد يسافر اليوم الأربعاء لحضور محادثات الجات.

وقال انه من غير المرجح ان يؤدي اجتماع هانا وكانتور الى استئناف فوري للمحادثات الاقتصادية الأميركية - اليابانية، ولكنه اضاف نعتقد ان هذا الاجتماع فرصة بالغة الأهمية. لا نستطيع ان نقول ماذا سيحدث ولكننا نبحث عن طريق للخروج من المازق.



المصدر : **مشرق الأوسط**

١٢ أبريل ١٩٩٤

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

صورة عن قرب .. ثلاثة رجال خلف المؤتمر

مراكش: منتحلة جبريل

شارك في الإعداد لمؤتمر «الجات» في مراكش كثيرون. بيد أن دور ثلاثة من المسؤولين المغربية يظل متميزاً وملحوظاً: ادريس البصري وزير الداخلية والأعلام، أندري ازولاي مستشار العامل المغربي الملك الحسن الثاني، وعبد الكريم بناني مدير السكرتارية الخاصة للعاهل المغربي. ثلاثة رجال كانوا خلف الإعداد لكبر وأهم مؤتمر عالمي يعقد في نهاية هذا القرن.

ادريس البصري:

خبر جيداً سرايا الحكم منذ منتصف السبعينات حين تولى منصب كاتب دولة في وزارة الداخلية، إلى أن أصبح حالياً الوزير الأكثر نفوذاً داخل الحكومة المغربية. خمسيني يهتم جيداً بهندامه، ينحدر من مدينة سطات وسط المغرب، التي تشتهر بترفية الخيول ويمارس سكانها الفلاحة وتربية المواشي، يهوى رياضة الجولف ويتزاس الجامعة المغربية لرياضة الجولف. يعمل ليل نهار.. ينتقل كثيراً داخل وخارج المغرب إلا أن تنقلاته تظل في معظم الأحيان طلي الكتمان، مكتبة يوجد في كل مكان، في مقر وزارة الداخلية، في منزله، وداخل سيارته. درس الحقوق وتخصص في القانون الإداري وحصل على دكتوراه الدولة من إحدى الجامعات الفرنسية، لكن مساعديه لا يلقبونه به الدكتور، إنه دائماً «سي ادريس». أحاط نفسه بعدد لا يحصى من الأطر وأساتذة الجامعة، يغلب عليهم التكوين القانوني. يتحدث بطريقة

تلقائية، أقرب ما تكون للغة رجل الشارع العادي، يستعمل في الاجتماعات واللقاءات خليطاً من العامية واللغة الفرنسية، ويصوت تميزه بحة.

إنه رجل التنفيذ، لذلك عادة ما يبدأ حديثه بعبارة «طبقاً للتعليمات» له ذاكرة قوية ويحفظ ملفاته جيداً، يتأبط دائماً ملفاً أحمر أو أخضر. يعرف تفاصيل التفاصيل خاصة إذا تعلق الأمر بالساحة السياسية. كتوم بلاطف الصحافيين لكنه يتفادى الإجابات الصحافية، هو طراز من المسؤولين الذين يفضلون أن تنسب اليهم المعلومات باعتبارهم مصابرين مطلعة أو عليم.

أندري ازولاي:

خمسيني، ينحدر من مدينة الصويرة على ساحل المحيط الأطلسي، يهودي الديانة، طويل القامة، يشي بثؤده، خفيض الصوت، لا تقارقه الانسجامات متخصصة في الاختصاص، عمل في الصحافة في منتصف الستينات وكانت رؤاه الفكرية أقرب إلى أحزاب المعارضة قبل أن ينتقل إلى باريس ليعمل في قطاع البنوك. حين عينه العاهل المغربي مستشاراً له، في إطار الحلقة الضيقة من المستشارين: أكديرة بوطالب، من سودة، وعواد، لم يكن ذلك التعيين لتمثيل طائفته في إطار تلك الحلقة الضيقة، لكن الاختيار كان نابعا من كفاءته.

يعمل مع عدد محدود من المساعدين لا يتجاوزون أصابع اليد، يكثر للتفاصيل ويحرص على الانقار، يشتغل كثيراً، وبغالبية متميزة، إذا نخت مكتبته في الديوان الملكي، ستلاحظ أن الملفات مرتبة بانتقان، وإن هناك ملاحظة كتبت بخط اليد فوق كل ملف، رجل علاقات عامة، علاقاته واسعة ومتشعبة في الغرب، تمتع، متواضع، يتحدث بتهذيب كبير، يتكلم الفرنسية والإنجليزية، خلفيته الصحافية جعلته يعرف جيداً التعامل مع



المصدر : الفوق الأوسط

النشر والتد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٣ / ٤ / ١٩٩٤

الصحافيين، وماذا يريدون، لا يجرجه سؤال، وإذا وجد ان الاجابة تحرج يعرف كيف يتخلص بلباقة، يبتعد عن الاضواء، ويتولى عادة الملفات الشائكة، وتلك التي تحتاج الى مخابرة.
رغم ان دخوله حلقة المستشارين الضيقة تم منذ فترة قريبة، لكنه برز بكيفية لافتة للانتباه، ويخدم بلاده بفنان.

عبد الكريم بناني:

خمسيني بقامة مشوقة، ونظارات انيقة، من مدينة الرباط قليبون خارج المغرب يعرفون اهمية المنصب الذي يشغله، وهو المنصب الذي يطلق عليه في المغرب «مدير الكتابة الخاصة»، انها حلقة البلاط الضيقة. يتحدث بصوت خافت، يتكلم العربية والفرنسية بطلاقة، في غاية التهذيب، يتكلم بانتماسامة، انضباطه ملحوظ، تولى ترتيبات مؤتمر «الجات» منذ البداية، لذلك كان ينتقل كثيرا بين الرباط وجنيف. طيبة عمله جعلت منه رجل كواليس من طراز رفيع، مساعده يتكون له احتراماً خاصاً، ويلقبونه بحسي بناني.
رغم مشاغله التي لا تهدأ، فإن ذلك لم يمنعه من القيام بالأنشطة متعددة، فهو الرئيس التنفيذي لجمعية «رباط الفتح» وهي جمعية تعنى بتطوير مدينة الرباط وتهتم بالأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية، كما يشغل كذلك منصب رئيس نادي الفتح الرياضي، احد اعرق اندية كرة القدم في المغرب.
ينتقل كثيرا هذه الأيام بين القصر الملكي ومقرات الوفود والطار، يتابع كل التفاصيل محاطا بعدد من مساعديه، يصل ليله بنهاره، يحرص أن يتم كل شيء كم خطط له، وكما ينبغي..



مراكش شاهد على ولادة «الأمم المتحدة التجارية»

● ولادة نظام تجاري عالمي جديد وإرساء نظام
الأمم المتحدة التجارية، يجري على أرض مراكش

توقيع اتفاق الجات بحضور ممثلي 122 دولة على أرض عربية في مراكش بعد مكثها في حد ذاته للمغرب، والمنطقة العربية كلها من عدة أوجه، فإذا تحيينا جانباً الأهمية الإعلامية والسياحية والدولية التي يكسبها مكان توقيع أهم اتفاق تجارية عالمية منذ أكثر من 40 عاماً، فإن هناك معنى مهماً آخر لولادة ما يطلق عليه السياسيون والاقتصاديون «الأمم المتحدة التجارية» على أرض مراكش. وما زال الجدل دائراً بين مختلف القوى التجارية الرئيسية في العالم والدول الصناعية والنامية حول مكاسب وخسائير اتفاق دورة أيرجواي التي استمرت مفاوضاتها 7 سنوات لتحديد التجارة العالمية، ولا أحد يعرف على وجه اليقين مدى فكة تصريحات سذر لاند مدير الجات أو منظمة التجارة العالمية الجديدة عن عهد جديد تنتهي فيه شريعة الغاب في التجارة الدولية. ولكن هناك حقيقة يدركها الجميع رغم الجدل والخلافات الشديدة، وهي ضرورة أن يوجدوا في الجات وفي الاتفاق الجديد، وإن تفاوضوا من خلاله، أنه إذا كانت هناك خسائير من تطبيق بعض بنود الاتفاق، فإن هناك مكاسب أيضاً، بينما البقاء خارجه لا يعني سوى الخسارة الصافية ولأن القواعد الجديدة للتجارة العالمية ستسري على الجميع سواء وافقوا أو رفضوا.

وبمسألة فإن منظمة التجارة العالمية الجديدة هي التعبير الاقتصادي عن موازين قوى عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهي انعكاس لدى أهمية الموضوعات الاقتصادية والتجارية في العلاقات الدولية وتقدمها في الأولوية بالنسبة لمصالح الدول على أي شيء آخر. وكان المفترض أن تكون جميع الموضوعات المتعلقة بالاتفاق قد جرى حسمها في المفاوضات التي جرت في جنيف في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، ولكن هذا لم يحدث، فما زالت هناك الكثير من القضايا الجانبية بين الكتل التجارية وأخرها البنود بشروط العمالة التي كانت الولايات المتحدة تود إدخالها في الاتفاق ورفضتها الدول النامية، ومن المتوقع أن تجري مفاوضات على هامش اجتماعات مراكش بين الولايات المتحدة واليابان حول الخلاف التجاري بينهما، وبين واشنطن وكندا من جهة أخرى حول خلافات أخرى تجارية بينهما.

ومن جانبهم فإن مسؤولي الجات يعدون العالم و275 مليار دولار زيادة في حجم التجارة الدولية، ولكن توزيع الفوائد ما زال غير واضح. وبمسألة فإن منظمة التجارة العالمية الجديدة هي انعكاس لدى أهمية الموضوعات الاقتصادية والتجارية في العلاقات الدولية وتقدمها في الأولوية بالنسبة لمصالح الدول على أي شيء آخر. وكان المفترض أن تكون جميع الموضوعات المتعلقة بالاتفاق قد جرى حسمها في المفاوضات التي جرت في جنيف في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، ولكن هذا لم يحدث، فما زالت هناك الكثير من القضايا الجانبية بين الكتل التجارية وأخرها البنود بشروط العمالة التي كانت الولايات المتحدة تود إدخالها في الاتفاق ورفضتها الدول النامية، ومن المتوقع أن تجري مفاوضات على هامش اجتماعات مراكش بين الولايات المتحدة واليابان حول الخلاف التجاري بينهما، وبين واشنطن وكندا من جهة أخرى حول خلافات أخرى تجارية بينهما.

على إبراهيم



المواكب

المصدر :

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيشهد التوقيع الرسمي لاتفاقات جولة أوروغواي

مراكش : ولي العهد المغربي يفتتح المؤتمر الوزاري لمنظمة 'غات'

□ مراكش -

من محمد الشرقي:

■ بدأت صباح أمس في مراكش في مدينة مراكش المغربية (وسط البلاد) أعمال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) في حضور وزراء التجارة أو الخارجية لـ ١٢٤ دولة عضو في المنظمة وحوالي ١٩ دولة تشارك صفة مراقب بينها دول عربية بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق العربي، والبنك الأفريقي وغيرها. وتولى ولي عهد المغرب الأمير سيدي محمد القاب خطاب حفل الافتتاح الذي رأسه وزير خارجية أوروغواي التي بدأت فيها مفاوضات جولة ورغواي عام ١٩٨٦ في مدينة بوئنا بيل ايبتي.

وعدا ولي عهد المغرب التي تحتضن بلاده توقيع اتفاقية جولة أوروغواي، الدول الصناعية إلى فهم تطلعات الدول المشاركة في طريق النمو. وقال «أنا أتمنى أن تلتهم هذه الدول بمسورة أفضل مع البلدان النامية من تطلعات في هذا المجال». وأضاف أن المغرب الذي لعب دور الموفق بين موافق الدول الصناعية والدول المساندة في طريق النمو خلال جولات أوروغواي التي استمرت حوالي ثمانية أعوام بجهد هذا

العمل في بلعاه المستمر عن مصالح تلك الدول.

ولكرت مصادر في المؤتمر لـ «الحياة» أن المغرب سيتولى مهمة المناطق باسم الدول النامية في الاجتماعات التي ستواصل حتى مساء الجمعة المقبل. وقال الأمير سيدي محمد «إن لقاء مراكش يأتي في نهاية مفاوضات تجارية تعتبر الأكثر طموحاً في تاريخ الاقتصاد العالم، وأن تنشيط المبادلات بين الأمم ورفع الحواجز الجمركية والإجراءات الجماعية سيكون مصدر لزيادة جميع الشعوب ورفاهيتها».

وأعزى بيتر ستراند المدير العام لـ «غات»، أن اتفاقية مراكش التي ستوقع عليها الدول الأعضاء الجمعة المقبل تشمل ٢٠ ألف اتفاق، وهي الأهم في تاريخ المبادلات التجارية بين الدول وأنه ينتظر أن تقام بناء عليها قواعد جديدة للتجارة الدولية من شأنها زيادة التنمية وفقر العمل والاستثمار في العالم.

وأوضح أن إنشاء منظمة التجارة الدولية، التي ستنشئ في معاهدة مراكش من شأنها فتح عهد جديد في العلاقات التجارية الدولية، و«عدا الدول الأعضاء بالتنصيص على الاتفاقية ودعم خطوات إنشاء منظمة التجارة الدولية» التي تأتي في ظروف وصفها بأنها صعبة وتتميز بالازمات. وتقول «غات» (رويتز) أن المعاهدة ستضيف دخلاً سنوياً يبلغ ٣٥ بليون

دولاً إلى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات.

وأهم إنجازات المعاهدة تشكيل منظمة التجارة الدولية، التي ستختلف «غات» التي يرجع تاريخها إلى ٤٧ عاماً مضت وستقوم المنظمة الجديدة بدور شرطي عملي لحل الخلافات التجارية. وأكد ستراند أن المعاهدة ستعزز بالنفع على كل الدول عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وخفض الدعم وتحديد للمرة الأولى قواعد للأنجاز في قطاعي الزراعة والخدمات. وأضاف أنه حتى الدول الصغيرة ستستفيد لأن منظمة التجارة الدولية، ستطبق قواعد واضحة وموالية فيها، ويعتبر ذلك «حماية الوحيدة من شريعة الغاب في عالم التجارة». وقال أنه يتوقع أن توافي الدول التجارية على إقامة منظمة التجارة الدولية، بحلول أول كانون الثاني (يناير) على أنى تقدير. وينتظر أن يمسك ستراند بزمام الأمور في منظمة التجارة الدولية، لدى بدنها.

وسيجول الوزراء في الأيام الثلاثة المقبلة انتظارهم إلى المستقبل وسيقررون مسؤوليات جديدة للمنظمة. وقد وافقوا على درس قواعد تحكم السياسات البيئية، فيما تقوم الولايات المتحدة وفرنسا حملة لكبح الاتجار بالسلع التي يتم إنتاجها من خلال تشغيل الأطفال أو السجاء.



المصدر :

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول «غات» في مراكش

□ مراكش -
من محمد الشرقي:

■ افتتح الأمير محمد ولي عهد المغرب، أمس، أعمال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) التي يشارك فيها وزراء من ١٢٤ دولة عضو في المنظمة وممثلون عن منظمات وتكتلات دولية عدة، (راجع ص ١٠)

ودعا الأمير محمد في خطاب القاه في الحفلة الافتتاحية الدول الصناعية إلى تلهم تطلعات الدول النامية. وحيا في خطابه (أ ف ب)، أكثر المفاوضات التجارية طموحاً في تاريخ الاقتصاد العالمي.

وسيقدم مدير «غات» بيتر سذرلاند تقريراً عن نتائج جولة أوروغواي التي اختتمت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وسيقوم وزراء من حوالي ١٢٤ دولة على معاهدة «غات» ووبقعتين ملحقتين تشكل معاً أكثر من ٢٢ ألف صفحة. ويهدف الاجتماع أيضاً إلى إنشاء «منظمة التجارة الدولية» التي ستحل محل «غات» وتتولى الإشراف على حل الخلافات التجارية في العالم.

وقالت مصادر اقتصادية لـ «الحياة» إنه سيتم الإعلان عن انضمام السعودية إلى «غات» قبل اختتام المؤتمر الجمعة المقبل.



المصدر :

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٣ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

مصر تحذر من إضافة حقوق الإنسان كشروط جماعية على التجارة الدولية

□ القاهرة - من محمد علام

■ حضرت مصدر من محاولات بعض الدوائر الغربية ربط المسائل التجارية بأمر غير تجارية مثل اعتبارات الديموقراطية وحقوق الإنسان في البيان الوزاري الذي سيصدر السبت في ختام اجتماعات منتدى دول العالم في مراكش بعد توقيع اتفاقية «غات». وقال مسؤول مصري أن هذا الربط يشكل شروطاً جماعية جديدة تتخفى تحت شعارات لا علاقة لها بتحرير التجارة. ودعا الدول النامية إلى رفض هذه المحاولة كي يخرج البيان الوزاري خالياً من هذا الربط وسيطرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري محمود بيومي وجهة النظر هذه على الاجتماعات التي سبّراس فيها وفد بلاده ويضم الوفد السفير رؤوف سعد نائب وزير الخارجية المصري للشؤون الاقتصادية الدولية. وقال سعد لـ «الحياة» أن نجاح هذا الربط سيؤثر على الدول النامية. إذ أن ما تستطيع الحصول عليه من خلال حرية التجارة سيتم سحبه بيد أخرى من خلال شروط تفرض على صانعات هذه الدول. وأضاف أن مصر دعت وزراء رؤساء وفود الدول النامية إلى اجتماع بعد غد في مراكش لتوحيد المواقف من أجل خروج البيان خالياً من الإشارة إلى هذه المسائل خصوصاً أنها لم تكن مطروحة من قبل. وكشف أن مصر تجري اتصالات في شأن فكرة إنشاء آلية تعويضية في المؤسسات المالية الدولية. كونها المسؤولة عن متابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لتغيير آثار الاعباء على قدرة الدول النامية. وأوضح أنه ليس من ضمن هذا التصور حصول الدول النامية على نصيب من حجم الزيادة في التجارة الدولية الذي يقدر بنحو ٢٠٠ بليون دولار سنوياً. كون ذلك يتعارض مع فكرة تحرير التجارة ويتنافى مع مبدأ التعامل مع نظام تجاري حر. كما أن الآلية هي فكرة تتعامل مع الدول المتضررة وليس مع الدول الأقل كسباً وأشار في هذا الشأن إلى أن «غات» لا يوجد فيها مفهوم المجموعات الجغرافية أو السياسية التي تتحدث بموقف واحد. لأن كل طرف سيوقع في مراكش بمفرده. وبناء على ذلك، لا نستطيع أن نتحدث عن موقف مشترك أو جماعي لعدد من الدول، لكنه لشار إلى أنه يمكن الاستفادة من المواقف المتقاربة، وأوضح أن مصر تتوقع تعويضاً مالياً وبخامات من الدول المتقدمة عما يمكن أن تتعرض له من خسائر من تحرير التجارة في قطاع الزراعة.



المصدر : مصر الوسطى

للتش والذ مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٢

صناعة المؤتمرات المغربية تدخل عصر ما بعد «الجات»

مراكش : الشرق الأوسط

عشبة الفخاخ المؤتمرات وبعد ان انتهى المؤتمرون من وضع الممسات الأخيرة في قصر المؤتمرات، حيث ستخاض صناعات الفلام الحبر الأوروبية والأمريكية والإسبانية على أي الأقدام في الأسرع والأوضح في مهر التوفيق على الأوضح في فاجا العمال المغربي الملك الحسن الثاني بزيارة تفقدية للأنجازات والتخصيصات التي قام بها رجال

المغربية أغلب الوفود القادمة وإن تحقق خصاصا في هذه الرحلات فخصصت 7 أماكن في فنادق مختلفة كمكانات للوجز للعودة على متن خطوطها، ولم تعد ترى أعضاء الوفود يطوفون بحثا عن المكاف بهم لاجز لهم تذكرة العودة منذ اليوم الأول، بدل ان يجزوا مقاعدهم في القاعات المخصصة للندوات والعروض. والفنادق التي تعود النزلاء على وصفها بنعوت ونعوت لأنهم لا يؤمنون ثمن أي شيء إلا قسلا، تبدو في هذا المؤتمر أكثر حيوية وموظفوها أكثر

الى خلف الجدار الذي أقيمت أمامه شاشة تلفزيونية متصلة بيت مباشر من قصر المؤتمرات. في قاعة (الريصاني) وفي القاعة الرئيسية للصحافيين ريث طاولات مستطيلة حولها 200 كرسي وفي كل ركن فيها خطوط هاتفية وأجهزة الفاكس والتلكس والآت الطباعة والكومبيوتر، في هذه القاعة غالبا ما يدور الجات بلغة غير الانجليزية لغة (الجات) كما وصفها أحد المسؤولين رغم وجود الفرنسية والإسبانية كلفات رسمية للجات. إلا ان وزارة الإعلام التي تعاقبت

تفارقهم، ربما لأنهم متأكدون من ان الفندق مرتبط بدخل مالي يومي أو اسبوعي وليس يدخل مالي يندرج تحت بند ديون للقطاع الخاص بتمه الدواة تؤدي بعد شهر أو أكثر أو

ال. في جولات العاهل المغربي متفقا القاعات وأماكن الندوات والأصالات والمكاتب والتجهيزات للفعلة. كان الرجال الذين نفقوا لفرة العاهل المغربي عندما طلب من «الجات» ان تحسّن مراكش المؤتمر الوزاري يجيبون على استفساراته الدقيقة والمتعلقة بكل الانشاء لتكون الممسات

الأخيرة كلها فسة واحدة متناسقة. ووزارة الإعلام تقول في احد مشوراتها ان لقاء مراكش يسجل انطلاقا تشديد ميطر رابطة الاقتصادية عالمية سيكون كل عضو فيها مسؤولا عن حقوقه والتمارسات، وكان هذا الوصف جيا لمدني عليه المركز الصحافي المقام في فندق الأطلس اسني، والذي يبدو له هولة الأولى وكان لا أحد يستمر أو يشرق عليه. وفي بلد يصدر أكثر من 400 مطبوعة فصلية وشهرية واسبوعية لم يجد الصحافيون عذرا في التوصل بما يريدون ابتداء من مدخل الفندق

مع شركات خاصة للاتصالات والخدمات المختصة بتنظيم المؤتمرات. أوجت هاتفا خاصا للحصول على المعلومات واللفات المذكورة الى جانبها اللغة العربية. والهواتف في المركز الصحافي كانت في السكرتيرة والمصحح لدى 90 في المائة من الصحافيين الذين يفرضون على الصحافيين احترام مهنتهم ذات التفتيات العالية، والاحترام متابعهم التي تحسني الى الخبير والنقطة بوسائلها المادية والعنصرية. ان لا فرق بينهم بين يرضون الهاتف النقال أو جهاز الكومبيوتر للكتابة أو التي كانوا ان يدرسون ما تخبئها. ولا فرق بينهم باستخدام كل هذه التراسية واحدة، ولكن الفرق من يستفيد من

حتى أصبح مصطلح «صناعات المؤتمرات» يتسع استخدامه يوما بعد يوم باتساع انعقاد مؤتمرات القمة المغربية والمؤتمرات الدولية المتخصصة أو العامة، وبارتباط هذه

للمؤتمرات صناعة أكثر رسوخا في الصناعة السياحية والخدمات. غير ان صناعة المؤتمرات لن تكون بعد المؤتمر الوزاري المتعقد حاليا في مراكش، صناعة خاسرة بالنسبة للدولة التي كانت تتكفل دائما وعلى حسابها بتنظيم اللقبات والمؤتمرات التي تضم أكثر من 5 آلاف شخص، وكان لا بد ان تسمع دائما لوزارم غنائية من قبيل: الفندق غير جيد، الأكل رار، لا أحد يجيب على الهاتف بعد الثانية ليلا، الرحلة التي نفصها المؤتمر توفيقها مكر جدا... الخ.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات : التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

رجال الأعمال المصريون يطالبون بتكتل عربي لمواجهة الأثار المتربكة على «الجات»

□ القاهرة - نسمة عبد العظيم

طالب رجال الأعمال المصريون بإقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة الأثار المترتبة على اتفاقية الجات. ووضع خطة قومية عاجلة لتحويل مصر إلى دولة مصدرة للانتاج الزراعي والاستفادة من الارتفاع الكبير المنتظر في أسعار المنتجات الزراعية بعد رفع الدعم الذي تقدمه الدول الكبرى وفقا للاتفاقية التي سيتم توقيعها في منتصف شهر أبريل الحالي في مراكش بالمغرب.

وأكدت جمعية رجال الأعمال المصريين في ثاني تقرير لها حول اثار اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري أن هناك امكانات هائلة لدخول مصر السوق العالمية لتصدير المنتجات الزراعية وتصريفه في الدول العربية بصفة خاصة حيث تشير الاحصائيات إلى أن الدول العربية تستورد خمس الانتاج العالمي من بعض محاصيل الحبوب وخاصة القمح والذرة.

وكشف التقرير عن أن مصر تستورد حاليا ما قيمته ٣ مليارات دولار قيمة حاصلات زراعية سنويا رغم انها تملك كل مقومات تصدير الانتاج الزراعي. وأشار التقرير إلى أنه اذا ما قامت مصر بتصدير منتجاتها الزراعية للدول العربية فإنه ستحدث طفرة في حجم التجارة البينية بين الدول العربية التي لا تتجاوز حاليا ٨٪ من القيمة الاجمالية لتجارة العالم العربي مع العالم الخارجي.

وأضاف التقرير أنه برغم تعدد وجهات النظر حول المزايا والعيوب المترتبة على اتفاقية الجات الا أن هذه الاتفاقية تعتبر في الدول النامية ومصر بصفة خاصة ودعا التقرير إلى البدء بصورة عاجلة في تعديل القوانين التي تنظم المعاملات التجارية والمالية في مصر حتى تتسق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والإعلامات

الجات .. مفترق طرق أمام الجميع

تقف الدول النامية ومن بينها الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) في مفترق طرق حقيقي وهي تتجه للتوقيع على الاتفاق الخاص بالتحريم الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية في مؤتمر «جات» المنعقد في مراكش حالياً فهذا الاتفاق يعني أن الدول الأعضاء في «جات» عليها أن تبني حساباتها في التجارة الخارجية على أساس التعامل في أسواق مفتوحة إلى حد كبير بما يقل من مساحة الحرية التي كانت الدول تتمتع بها في إقامة أسوار شاهقة من الحماية الجمركية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات فيها.

وإذا كانت الدول العربية الأعضاء في جات معنية بتكثيف أوضاعها مع اتفاق تحرير التجارة فإن الدول العربية غير الأعضاء في «جات» معنية بدورها بتوفير أوضاعها مع المتغيرات المهمة التي أدخلها اتفاق «جات» على العلاقات الاقتصادية الدولية، لأن أي دولة مهتمة بتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، ويتحقق اندماج أوسع في الاقتصاد العالمي بشكل يحقق مصالحها لابد أن تعني بتوفير أوضاعها مع اتفاق تحرير التجارة الذي يعد أهم تطور في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترة طويلة.

وإذا كان لاتفاق «الجات» آثار متباينة على الدول العربية وعلى الفئات المختلفة داخل كل دولة فإن التنسيق بين الدول العربية وبين القطاعات المختلفة في الدول العربية يعد عاملاً مهماً في تحقيق التكيف الإيجابي مع التغيرات التي أدخلها اتفاق الجات على البيئة الاقتصادية الدولية، وعلى سبيل المثال فإن قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول العربية تحتاج للتنسيق لمواجهة الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها بعد تخفيض الجمارك على الواردات المنافسة كما أن قطاعات البتروكيماويات العربية تحتاج للتنسيق لتعظيم الفائدة والعوائد من فتح الأسواق الخارجية أمامها بعد أن كانت تواجه عوائق متنوعة في السابق.

وعبر البيانات التنسيق الحكومية والقطاعية العربية يمكن التفاعل بإيجابية مع تأثيرات الجات ومع المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة.

العالم اليوم



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : **١٤ أبريل ١٩٩٤** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوروبا تشعل حرب الموز.. في مراكش!

□ بون - سلوي الرافعي:

يذكر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الموز على أنه يحمل جنسيتين ١- الموز الدولارى ٢- الموز الاستعماري وتضم قائمة الدول التي تمتع جنسية الدولار كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان.....«التتمة ص ٦»

البرلمان الألماني وجميع الأحزاب الحاكمة المتألّفة والمعارضة التي اتفق جميعها لأول مرة على مناهضة موقف حكومة بون الضعيف في قبولها لقرار الاتحاد الأوروبي الذي يقضى بوضع نظام لتجارة الموز في السوق الأوروبي.

في هذا الأسبوع سوف يتحدد مصير تجارة الموز في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك تحت شمس سماء مراكش أثناء التوقيع النهائي على معاهدة«الجات»... ويحمل وزير الاقتصاد الألماني في حقيبة سفره الوثايا العشر من



المصدر : العالم اليوم

١٤ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوروبا تشعل حرب الموز في مراكش

وكولومبيا، نيكاراغوا.. اكواندور.. كوجاكول.. ودول أمريكا اللاتينية.

وهذا الموز تجمعيه ألمانيا وبلجيكا وهولندا. أما بلاد جنسية الموز الاستعماري فتشمل جميع المناطق التي كانت تحت استعمار فرنسا وبريطانيا وما زالت تعتبر نفسها مسئولة اقتصاديا من الدولتين.

ويكمن المازق الذي يواجه قضية الموز في الأروقة الأوروبية في نجاح بريطانيا وفرنسا واسبانيا في ممارسة الضغط في بروكسل حتى تم وضع نظام يحدد تجارة الموز واستيراده لدول الاتحاد الأوروبي.. ورغم اعتراض ألمانيا رسميا في المحاكم الأوروبية المختصة، إلا أن الحكم جاء لصالح الموز الاستعماري وضرب الموز الدولار.

ويقتضي حكم المحكمة الأوروبية التي نظرت قضية التعامل مع الموز بالآتي: استيراد ٢ مليون طن موز «دولاري» فقط سنويا لكل دول الاتحاد الأوروبي، مما رفع سعر الكيلو الواحد بنسبة ٥٠٪.

وعلى صعيد آخر، فإن الحسابات الأوروبية

بشأن حاجة المستهلك الأوروبي للموز تؤكد أن هذه الشعوب في حاجة سنويا إلى ٦ ملايين طن، بينما تغطي طاقة الموز الاستعماري سنويا ٢٠٪ من هذه النسبة وهي نفس النسبة المقررة لهذه الدول المنتجة من جانب الاتحادي الأوروبي.. ولم يفصح قرار المحكمة الأوروبية عن مصادر أخرى لاستيراد الموز لتغطية هذه الاحتياجات.

وعلى صعيد آخر، فإن البلاد المنتجة للموز الدولاري تعتمد على الموز وزراعتة كمصدر دخل اقتصادي رقم واحد.. ومعنى الحد من بيع هذه السلعة إلى السوق رقم واحد في العالم لاستيعاب هذه السلعة إفلاس خزينة دول هذه البلاد وانتشار البطالة وبالطبع زيادة نسبة الفقر.

ولقد أعلن ريكس روث وزير الاقتصاد الألماني أنه يعقد العزم على التفاوض في أمر استيراد الموز - مدعما من قبل اليونان وسنجاو وجميع الأحزاب السياسية، وكذلك من عدة الشعب الألماني، التي تتمتع بطعم فاكهة الموز والدولاري، لذا فهو ورخص سحره.. وهدد الوزير بأنه قد يقبل أي شيء، إلا أمرا واحدا وهو زيادة سعر كيلو الموز للمستهلك، وقال إنه سيحارب بكل الوسائل لمنع ذلك.

وإذا استطاع ريكس روث أن يشمر عن ساعديه ويثبت الوجود الألماني القوي الفعال وينفذ التعامل مع الموز من وطأة سياسة نظام موزي منفرد ويضمه إلى معاهدة الجات فإنه سيحظى برضى الألمان، وسوف يصفق له كل من الشعب الهولندي والبلجيكي.

كما أنه سيفقد البلاد المنتجة لسلعة الموز من خسارة سنوية تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار، وتصبح ١٨٠ ألف عامل إلى جانب إنتاج السوق الأوروبية من حرب المخدرات انتقاما من التهديد بحرب الجوع.



مصر وتحديات اتفاقية الجات

الجنوبية للاتحاد
السوفياتي سابقا
والهند. ميدان
زراعة الأطنان
طويلة التيلة
المتأزجة

د. متابعه الجديدي في صناعة غزل
ونسيج القطن في مجالات الخبرة
والصنعت حتى صناعة الآلات هذه
الصناعة حتى للتأخلف صادراتنا
القطنية عن مثيلتها، ويأتى ذلك عن

د. مصطفى كمال طابان
كلية التجارة جامعة الزقازيق

انتاجيتها وخفض تكاليف انتاجها
من خلال الإقحام بتربية وتحديث
والتنسجسب أنواع القطن، وذلك
لأستعادة الأسواق العالمية التي
أفقدت أمام هذه الأطنان، خصوصا
بعد دخول بعض الجمهوريات

للأطنان طويلة
التيلة المتكاثرة
بصفة خاصة عن
طريق الارتضاع
بمسحوقى

أمام مصر تجاه التحديات التي
ستمرزها اتفاقية الجات سيجلان
لثالث لهما (على الأقل في المرحلة
القبلة) هما:
زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد
المصرى في ضوء سياسة الإصلاح
الاقتصادي، وتدعيم المنتجات
التصديرية وفي مقدمتها صادرات
المنتجات القطنية على اختلاف
أنواعها (القطن خام - قطن محلول -
غزل قطنية - منسوجات قطنية).

ويشأن تدعيم المنتجات التصديرية
فمن المعروف أن مصر ذات سبق
في مجال زراعة وتصدير القطن
ومنتجاته على المستوى العالمى -
على الرغم من الظروف الصعبة التي
صاقلها إنتاج القطن المصرى في
العوام القليلة الماضية. فإنه أمامها
الفرصة لتخطي هذه الظروف، وإن
تعمل على مواجهة التحديات التي
ستتشابك بسبب اتفاقية الجات. وهي
تعرض أسواق العالم الثالث بصفة
خاصة إلى سياسة الإغراق. وذلك
بان تقوم مصر من خلال الشخص
ومن إنتاج المنسوجات القطنية
ثم قيامها بإغراق الأسواق العالمية
بهذه المنتجات، وهذا لن يأتى
إلا بتواجد مبالغيات جديدة وتجاه
للمصناعات التي يواجهها القطن
المصرى ومنتجاته في الآونة الأخيرة
ولذلك على النحو التالي:

١ - مداومة الإقحام بزيادة
انتاجية القطن عن طريق زيادة
استخدام أساليب المكنة الزراعية
في إنتاج القطن.

ب - تشجيع الفلاح المصرى على
زراعة القطن، والذي كما نعرف
جميعا أنه يتكبد الكثير في سبيل
زراعته، ويتم هذا بأعباء الشغل
سويا في اشغال شراء القطن الخام
للتوأم وتكاليفه.

ج - مواجهة المنافسة الإنتاجية

طريق البعثات والدورات التدريبية
إلى الدول المتقدمة في الصناعة
النسيجية هذا بالإضافة إلى
حضور المعارض الصناعية الدولية
والاهتمام بهذه الصناعة.

هـ - تبني سياسة طموحة في
مجال إنتاج المنتجات القطنية
تصديرها، لتلبي حاجة الطلب
الإقليمى باعتبار أن هذه المنتجات
ملائمة للظروف المناخية الخاصة
بالقارة الإفريقية، مما يؤدى إلى فتح
سوق حجمها أكثر من مائتى مليون
نسمة، بشرط أن تتمتع منتجاتنا
القطنية من منافسة مثيلتها القادمة
من أسواق دول جنوب شرق
آسيا (النمور الآسيوية). وبذلك
تتمكن من تحقيق هدفين أولهما،
إحداث زيادة في حجم هذا الطلب،
وثانيهما زيادة عائداتنا من
الصادرات القطنية.

و - تطوير وسائل الدعاية
والترويج لصادراتنا القطنية في
الخارج للحصول على مزيد من
منافذ التصدير بغرض عدم التعرض
للتهزات والتغيرات السياسية التي
تؤدى في أغلب الأحيان إلى إلحاق
بعض الأسواق الهامة أمام
الصادرات المصرية.

وفي النهاية فإن هذه صورة
مبسطة لأوضاع سياسة اقتصادية
قائمية على مواجهة تحديات
اتفاقية الجات، من خلال أحداث
زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد
المصرى وكذا تدعيم المنتجات
التصديرية وفي مقدمتها المنتجات
القطنية، حتى للأضيق مخرجاتنا
وخيرات عشرات السنين هباء إذ
يجب علينا في ظل هذه المتغيرات أن
تتجاوز للوقوف أمام تحديات
القرن القادم الذي لن يقدم فيه إلا
الاصقواء فقط، خاصة وأننا نعيش
عصر التكتلات الاقتصادية.



المصدر : **البيان**

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكش تشهد عدا قيام المنظمة العالمية للتجارة

□ مراكش - «الحياة»

بالنسبة الى القرارات المهمة اعتماد صيغ أخرى للتصويت لحماية مصالح الدول الكبرى وخوفاً من تكرار تجربة سيطرة الدول النامية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتقول مصادر «غات» ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ستسبب مصادقة برلمانات الدول المعنية على مجموع اتفاق اوروغواي، لكن الدول التي لم تنضم حتى الآن الى «غات» يمكنها ان تصير عضواً في المنظمة مباشرة بعد قبولها لحظف الالتزامات الواردة في بنود معاهدة مراكش. وتضيف «غات» ان الدول التي لا ترغب في الانضمام الى المنظمة يمكنها ان تظل عضواً في «غات» والعكس صحيح. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبرا عن نيتهما عدم الاستمرار في تطبيق اتفاقية «غات» لعام ١٩٩٧ في جنيف بعد بداية العمل بالمنظمة العالمية للتجارة السنة المقبلة.

ومع وجود تفاؤل كبير في مراكش بقيام عهد جديد من المبادلات والتعاون بين الشعوب في السنوات القليلة بعد ان تكون تلك الدول صادقة على المعاهدة ويمكنها اقتصاداتها في الشكل الكافي للتماشى مع قواعد التجارة الدولية، الا ان المخاوف من سيطرة الدول الغربية على التجارة العالمية تكاد ان توازي ذلك التفاؤل وتتجاوزها. ان ذلك الدول الا تتعرض لمعقوبات تجارية أو اقتصادية يدعى حماية البيئة أو حقوق العمال أو دعم منتجات استراتيجية مثل الزراعة؟

■ يعتبر انشاء «المنظمة العالمية للتجارة» غداً في مراكش اهم حدث اقتصادي وتجاري منذ عام ١٩٩٧ تاريخ انشاء «غات» في جنيف. وتتضمن اجراءات الانضمام الى «غات» المفتوحة في وجه كل الدول التزام كل بنود اتفاق «جولة اوروغواي» بما في ذلك البنود المتعلقة بحماية البيئة والتنمية الاجتماعية وتحرير التجارة ومنع ما من شأنه العودة الى اجراءات الحماية أو التمييز أو سياسة الاغراق. وستعقد المنظمة العالمية للتجارة، عملها مطلع السنة المقبل بعد ان يتم تحديد اختصاصاتها ومقرها وطرق عملها. وستتمتع المنظمة بالوضعية القانونية التي تملكها المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي ستقيم معها علاقات تنسيق وتعاون بما في ذلك حرمان الدول غير اللزمة لتعهداتها من امتيازات القروض التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما ستضم المنظمة هيئة تابعة لها للفصل في النزاعات المزمعة اليها بين الدول الاعضاء، بالإضافة الى هيئة عليا لاتخاذ القرارات تجتمع مرة كل سنتين على الاقل وتتكون من مجلس الوزراء للدول الاعضاء.

وسيجوز التصويت على أساس صوت لكل دولة مع استثناءات ستبحث لاحقاً بالنسبة الى الدول التي تعتبرها الأمم المتحدة دولة من دون الحد المطلوب للتنمية، لكن يمكن



المصدر :

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٤٥ دولة تناقش معاهدة مراكش للتجارة الدولية

نائب الرئيس الأميركي يعلن اليوم موقف الولايات المتحدة

□ مراكش - من محمد الشرقي

■ تتواصل في مراكش منذ أول من أمس أشغال المؤتمر الوزاري للانفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) في حضور وزراء وسنويين عن ١٢٥ دولة عضوا في الانفاقية ونحو عشرين دولة مراقبة بعضها بفاوض للانضمام الى «غات»

مثل الصين وروسيا الاتحادية وبعض الدول الخليجية.

وكانت مداخلات الوفود المشاركة أبرزت أهمية إيجاد مناخ اقتصادي وتجاري عالمي جديد يفتح في اتجاه تحرير التجارة العالمية ويخلق مناخاً أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بين الأمم. وتنتقد الدول النامية السياسية

الحصائية التي تفرضها الدول الصناعية في وجه المنتجات القادمة من دول الجنوب. واعتبرت أنها لا تخدم مصالح الدول الصغيرة وتحد من تنويعها ومساهمتها في توسيع المبادلات التجارية. وانتقد مندوبو تلك الدول سياسة بعض القوى الاقتصادية الكبرى التي تعتمد على محاولة فرض مفهوم خاص بها في

مسألة البيئة وحماية حقوق العمال لتبرير صيغ جديدة من الحماية التجارية ونزع هامش المنافسة الانتاجية التي توافر لبعض الدول (رابطة دول جنوب شرق اسيا).

وقال مندوب الصين ان بلاده ستوقع معاهدة مراكش وانها ستنتضم الى المنظمة العالمية للتجارة التي سيعلن انشائها غداً. وطالب الدول الكبرى بحماية مصالح وتطلعات الدول النامية والاخذ في الاعتبار قدرة كل بلد على التكيف مع المعطيات الجديدة للتجارة.

وقال مراد شريف وزير التجارة الخارجية المغربي في ندوة صحافية مستقلة ان بلاده ستواصل مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بغرض التوصل الى صيغة مقبولة لإنشاء شراكة بين الطرفين ومنطقة للتبادل التجاري الحر على مراحل. وقال ان بلاده قدمت مقترحات الى الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن وان مصلحة الطرفين تقضي بالتوصل الى صيغة معقولة تضمن المنتجات الزراعية والنسجية المغربية التي وصفها بأنها استراتيجية في الاقتصاد المحلي. واعتبر ان «غات» ستفتح نافذة تجارية جديدة امام بلاده مستهدداً في الوقت نفسه على ان المبادلات مع أوروبا تشكل ٧٠ في المئة من مجموع حجم التجارة الخارجية للمغرب.

وتفيد وثائق «غات» الموزعة في المؤتمر ان حجم التجارة العالمية سيزداد بمقدار ٢٠٠ بليون دولار بعد تطبيق اتفاق جولة محادثات اوروغواي. وقد تصل الى ٧٠٠ بليون دولار في العقد الأول من القرن المقبل. لكن الخبراء الذين استطلعت «الحياة» رأيهم يتوقعون ان تحصل الدول الصناعية على الحصة الرئيسية من هذا الاتفاق، بينما لن تتجاوز حصة الدول النامية بما في ذلك الدول العربية والاسلامية مبلغ ٥٠ بليون دولار. وهو رقم يكاد يوازي حجم المساعدات الدولية المقدمة الى دول الجنوب.

وعلى رغم وجود مخاوف معلنة لدى وفود الدول النامية من تحول «غات» الى أداة لفرض الهيمنة التجارية من جانب الدول الصناعية، إلا أنها تعتقد مع ذلك ان الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ بمصالح جميع الشعوب قد تفتح عهداً من التعاون الدولي وتفتح في اتجاه الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز الأمن والاستقرار في العالم.

وينتظر ان يصل الى مراكش في الساعات المقبلة نائب الرئيس الأميركي آل غور الذي سيلقي كلمة للولايات المتحدة مساء اليوم. وتوقع الوفود المشاركة ان يشمل خطاب نائب

الرئيس الأميركي تصورات الولايات المتحدة في شأن عمل المنظمة العالمية للتجارة، التي ستقبل من معاهدة مراكش اخذاً في الاعتبار أهمية وحجم الولايات المتحدة في التجارة العالمية.

وينتظر ان يعلن غداً قيام «المنظمة العالمية للتجارة» في مراكش بعد توقيع كل الدول الأعضاء بنود اتفاق بوجلة أوروغواي، وعندها نحو ٢٠ ألفاً فضلاً عن ملاحق.

وتقول مصادر «غات» ان مراسم التوقيع ستعقد على مدى أربع ساعات. وسيستولي الوزراء والمندوبون توقيع اتفاق «جولة اوروغواي» قبل ان يعلن قيام المنظمة العالمية للتجارة، التي سيتم تشكيل لجنة عمل لمتابعة خطوات انشائها.



المصدر :



١٥ أبريل ١٩٩٤

للنشر والتدريس : التاريخ : **مات الصحافة والمعلو مات**

●● تنتهى غدا الجمعة "١٥ أبريل" فى مراكز أعمال المؤتمر الوزارى لتحرير التجارة العالمية من القيود والحواجز الجمركية واختتام جولة لورجواى بعد سبع سنوات من المفاوضات الصعبة لترتيب اوضاع التجارة العالمية سعيا لاتعاش الاقتصاد العالمى ومواجهة حالة الانكماش والبطالة.

كما يتم الاعلان عن مولد منظمة عالمية جديدة هى منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" مع حلول عام ١٩٩٥ . والسؤال المطروح هو الى اى حد هذه الاسس الجديد لصالح دول العالم الثالث ولصالح من جاءت ترتيبات البيت التجارى العالمى ؟ ●●

قنبلة أمريكا الموقوتة

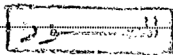
فى مباحثات

ترتيب البيت التجارى

العالمى !



المصدر :



التاريخ :

١٥ أبريل ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

المنظمة العالمية للتجارة حين النفاذ بعد تصديق الدول عليها.

الوئيلتين الاسيستين اللتان تم توقيع الدول عليها ومن بينها مصر هما:

اولا : الوئيلة الختامية لجولة اورجواى وهذه الوئيلة تتكون من ٤٥٠ صفحة وتضم ١٤ اتفاقية تم التوصل اليها في إطار مباحثات جولة اورجواى التي بدأت في بونتا دل استا Punta del Esta في اورجواى سنة ١٩٨٦. بالإضافة الى مجموعة ضخمة من البروتوكولات. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية خاصة بزراعة

واخرى بصناعة المنسوجات بالإضافة الى اتفاقيات في مجال الخدمات اى الاستثمارات والبنوك وشركات التأمين وبراءات الاختراع والملكية الفكرية بفروعها المختلفة. وازالة قطاع الخدمات الى اتفاقيات تحرير التجارة كان محل مفاوضات شاقة بين الدول النامية من جانب والدول الصناعية الكبرى من جانب آخر طوال سبع سنوات وكانت الغلبة للدول المتقدمة وقبالت الدول النامية على مضض فتح اسواقها في مجال الخدمات وسعت للحصول على فترة سماح لمرها ١٠ سنوات لترتيب اوضاعها.

الوئيلة الثانية التي وقعت عليها مصر هي اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي سوف تدخل حيز النفاذ بحلول عام ١٩٩٥ لتحل محل اتفاقية الجات اذا تم تصديق النصاب اللازم من الدول عليها. وموقف مصر هو التوقيع على اتفاقية انشاء المنظمة الجديدة مع عدم الانسحاب من اتفاقية الجات للتمتع بفرايزا التي توفرها الى حين دخول المنظمة الجديدة التطبيق بعد تصديق الدول عليها اى ان مصر سوف تظل عضوا في الجات الى حين ترتيب اوضاع المنظمة الجديدة.

الوئيلة الثالثة التي سوف يتم اعلانها غدا في مراكش هي بيان مراكش العالمي لتحرير التجارة من القيود والحواجز وبيان مراكش ليس في حاجة الى توقيع الدول عليه فقد تم الاتفاق على احكامه في اجتماعات جنيف طوال الاسابيع الماضية فيما عدا مسألة خلاية الترتيب



رسالة

جنييف

من :

جميل عطية ابراهيم

على الرغم من ان السلبات والإيجابيات قد فلت وقت التوقيع عندما بعد التوقيع على الوئيلتين الاسيستين لاختتام جولة اورجواى وارساء القواعد الجديدة الا ان ذلك لا ينفي انه على الدول النامية ومنها مصر ضرورة توفيق اوضاعها الاقتصادية والتشريعية لتتوافق مع احكام الوئيلتين اللتين وقعتنا عليها خلال فترة سماح قدرها ١٠ سنوات وانظر في حذر شديد لما يجرى على الساحة حولنا.

كما انه من الخطأ الاعتقاد ان المفاوضات قد انتهت تماما فلا تزال هناك مباحثات سوف تستمر حتى نهاية هذا العام لترتيب اوضاع منظمة التجارة العالمية التي سوف ترأب تنفيذ الاتفاقيات وفي جعبة الدول المتقدمة الاعيب كثيرة لاحكام سيطرتها على التجارة العالمية ووضع الحواجز امام صادرات الدول النامية وحرمانها من الاسواق تحت ستر الحفاظ على البيئة وتحت ستر معايير العمل ومكافحة الاغراق الاجتماعي وقلة كلها محل مفاوضات شاقة قادمة.

وقد اشرت الولايات المتحدة في جنيف ازمة كانت تعصف بمؤتمر مراكش وتم التوصل الى تسوية اجرائية لهذه المشكلة ترضى الولايات المتحدة من جانب وترضى الدول النامية من جانب اخر بخصوص معايير العمل اى انه تم دفن الازمة تحت السجادة لتنفجر في الشهور القادمة بصورة اكثر ضراوة لتعصف بصادرات الدول النامية جميعا مع دخول عمل



المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

عللة. وثريعة لمنع صلاتها من النكاد الى الاسواق. كما ان دول الاتحاد الاوربي لم تتحمس كثيرا للاقتراح الامريكى ورات فيه ان الولايات المتحدة تسعى لربط حرية التجارة بمعيار العمل للحفاظ على الاجور العالية لعمليها ومزارعيها بمنع دخول السلع الرخيصة الى اسواقها وكلفت هذه الازمة في جنيف ان تعصف بمؤتمر مراكز وتم التغلب عليها بعدم اشراك هذا الاقتراح الى بين مراكز ومن جنب لخر السماح لاية مولة للتقدم الى اللجنة التحضيرية المخولة بالاعداد للمنظمة الجديدة باية الاقتراحات جديدة لوضعها على جدول اعمال المنظمة لمناقشتها مستقبلا. وقد عبر عضو في الوفد الامريكى ان بلاده تصر على ضرورة دراسة هذا الاقتراح والربط بين معيار العمل وحرية التجارة. وهكذا وضعت الولايات المتحدة قبيلة موفوتة قبل ان تبدأ للمنظمة الجديدة عملها لو حتى يتم تأسيسها وذلك من منطلق ترتيب البيت التجارى العلمى بما يوافق مصلحتها وعلى حسب الدول النامية. لقد تم انقلا مؤتمر مراكز من الفشل فى اخر لحظة بهذا الحل الاجرائى

الولايات المتحدة الامريكية تتعلق بمعيار العمل حيث طلعت الولايات المتحدة بضرورة تضمين بيان مراكز العلمى لفرة تربط بين معيار العمل وحرية التجارة ومعيار العمل يقصد بها عدم تشغيل الاطفال واحترام اتفاقيات العمل والعمل ومستويات اجور العمل اى ان الدول التى تتمتع بمعولة رخيصة او تقل فيها مستويات الاجور عن الدول الاخرى لا يحق لها تصدير منتجاتها ولا تتمتع بحرية التجارة والنقلا الى الاسواق لانها تكون محل ملبسى بالاغراق الاجتماعى اى ان الدولة تصير منتجاتها بلسعر ارخص على حسب المستويات المعيشية لمواطنيها وهذا مصطلح جديد محل خلافات واسعة وترد الولايات المتحدة اشتغاله على نمط سياسة الاغراق المحرمة دوليا وهى ان تصير الدول منتجاتها بلسعر اقل من تلكتها الحقيقية لغزو الاسواق الاجنبية على حسب مواطنيها.

الاقتراح الامريكى قوبل برفض شديد من الدول النامية ورات فيه وسيلة جديدة لاقامة الحواجز امام صلاتها بطريقة غير

• د. منير زهران رئيس مجلس

لجنة لهذا العام يتسول:

• كل نظام دولى له ايجابيات وسلبيات

• ٢٢٤ تعقيصات جمركية للدول النامية و٢٢٢ للصناعية

• ١٠ سنوات فترة انتقالية للدول النامية لتوفيق اوضاعها



المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

الذي يقضى بوضع القبلة تحت السجادة
للتفكير في وقت لاحق.

رئيس مجلس الجات مصرى

وفي لقاء مع د. منير زهران الذى يرأس
وحد مصر في مباحثات الجات في جنيف.
وهو رئيس لمجلس الجات لهذا العام يقول:
اجريت مشاورات مع الدول الاعضاء
لمواصلة وتعديل النظام المعمول بها في
الجات لتتواءم مع المنظمة الجديدة التي
سوف تحل محل الجات التي اسست سنة
١٩٤٧.

وعلى سبيل المثال مراجعة نظام
السياسات التجارية للدول الاعضاء كان يتم
وفقا لاحكام الاتفاقية العامة للتعريفات
الجمركية والتجارة "الجات" وهي

السفير د. منير زهران



الاتفاقية التي تشمل تنفلات جمركية
متبادلة بين الاطراف المتعاقدة بالنسبة
للسلع الصناعية فيما عدا المنسوجات
والملابس وكان يتم مراجعة سياسات الدول
في هذا الخصوص وفقا لاجراءات معينة.
وازاء توسع جولة اورجواى في تنظيم
التخفيضات الجمركية للسلع الصناعية فقد
ضمت لأول مرة المنسوجات والملابس
وضعت كذلك المنتجات الزراعية. وتوسعت
لتنشمل التجارة في الخدمات وحقوق
الاختراع والملكية الصناعية في اطار
مايسمى بالملكية الادبية والاستثمار وكان
لا بد من اجراء مواصلة وتعديلات في النظام
الحالى لمراجعة السياسات التجارية للدول
الاعضاء لتشمل جميع هذه المجالات التي
تضمنتها جولة اورجواى وما تم الاتفاق
عليه في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ في جنيف.
وهي الاتفاقيات التي سوف يتم التوقيع
عليها في مراكش في الفترة من ١٢ : ١٥
ابريل.

وفي المشاورات التي قمت بها تم الاتفاق
على التعديلات اللازمة على هذا النظام
نظام مراجعة سياسات الدولة بحيث يتم
العمل به مع دخول منظمة التجارة العالمية
حيز التطبيق لتحل محل الجات. والتي
سوف تراقب تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات التي
تم التوصل اليها.

وتحدث عن الوثائق التي سوف يتم
التوقيع عليها في مراكش تمهيدا للتصديق
عليها فيما بعد فقال:

التوقيع في مراكش على الوثيقة
الختامية لانهاء جولة اورجواى وهذه
الوثيقة تعكس ملامح الاتفاق على جولة
اورجواى من مختلف المصالح التي اشترت
اليها وكذلك التوقيع على اتفاقية انشاء
المنظمة العالمية للتجارة. وكل الدول التي
وافقت على نتائج جولة اورجواى سوف



المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

اللجنة التحضيرية وتعرض على المؤتمر في أواخر عام ١٩٩٤ بما في ذلك الاتفاق على تحديد النصاب القانوني اللازم بثلثي عدد أعضاء الجات أو نصف الأعضاء زائد واحد أو هل هناك شرط بأن تصدق على الاتفاقية نسبة من الدول الكبرى التي تسيطر على التجارة العالمية وهذه كلها مسائل سوف تعرض على المؤتمر القادم. • ويقسم لآليات حل النزاعات بين الدول حول السياسات التجارية. هل هناك جديد؟

- هناك جديد في الأحكام لصالح الدول النامية في ظل أحكام الجات كانت لقرارات أو أحكام لجان التحكيم غير ملزمة للأطراف أما في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية فللحكم لجان التحكيم ملزمة للأطراف مع وجود ضمانات قانونية تحمي حقوق الأطراف أثناء نظر النزاع.

• وعلى الأرباح والخسائر من وجهة نظر مصر كدولة نامية والمقرتية على دخول النظام التجاري العالمي الجديد حيز التنفيذ؟

- لقد حاولنا قدر جهدنا خلال المفاوضات زيادة المكسب التي تعود علينا كمصر ضمن الدول النامية وبالتنسيق الكامل مع الدول النامية... حاولنا الحصول على مكسب أكبر وتقليل الخسائر أو دفع الأضرار التي كنا نخشى من وقوعها من الافتراحت التي كانت تقدمها الأطراف المتعاقدة الأخرى. ولا يمكن النظر إلى أي نظام دولي على أنه إيجابيات فقط أو سلبيات فحسب فكل كيان دولي له إيجابياته وله سلبياته فمن بين الأحكام التي تخص الدول النامية في الاتفاقيات الجديدة أنها اعطت الدول النامية فترات انتقالية أطول من الفترات الانتقالية التي تتمتع بها الدول المتقدمة كما أن الدول النامية بما فيها مصر التزمت بتخفيضات جمركية على وارداتها من السلع أقل من التخفيضات الجمركية التي التزمت بها الدول المتقدمة فالدول النامية التزمت بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٤٪ بينما التزمت الدول المتقدمة بتخفيضات قدرها ٣٣٪.

توقع على ملتين الوثيقتين أي وثيقة اختتم جولة أورجواي ومجموعة الاتفاقيات التي تضمنها وكذلك الوثيقة الثانية وهي الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية والتي سوف يتم في أطلرها عدد من الاتفاقيات الفرعية بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بتعميدات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لسنة ١٩٤٧ والاتفاقية الخاصة بالمنتجات الزراعية والاتفاقية الخاصة بالمنتجات والملابس والاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات والاتفاقية الملكية الفكرية والاستثمار والاتفاقيات الخاصة بفرض المنزعات وكذلك مكافحة الإغراق... الخ. وهذه كلها اتفاقيات فرعية من الاتفاق الشامل وهو اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية. • وماذا عن بيان مراكش والخلالات حوله؟

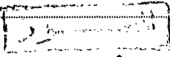
- بيان مراكش سوف يصدر عن المؤتمر الوزاري هناك. وهو ليس في حجة إلى توقيع الدول عليه وقد تم الاتفاق على إكماله في أطار اجتماعات رؤساء الوفود في لجنة المفاوضات التجارية ونشا خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول النامية حول معايير العمل حيث سعت الولايات المتحدة لاضافة معايير العمل إلى بيان مراكش وقد تمت تسوية هذه المشكلة في آخر لحظة في جنيف بالإجماع لتوفير عوامل النجاح لمؤتمر مراكش.

وحول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية جاءت موجزة. وفي ١٦ مادة فقط يقول:

العبارة ليست بطول الأحكام أو قصرها. العبارة أن المنظمة الجديدة سوف تشرف على تطبيق جميع الأحكام التي يتم التوصل إليها في جولة أورجواي في أطار

تنظيمي لإدارة هذه الاتفاقيات والتي تشكل جميعا النظام التجاري العالمي الجديد. وبالقسبة لمنظمة التجارة العالمية هناك لجنة تحضيرية سوف تعد لمؤتمر يعد في أواخر ١٩٩٤ للنظر فيما سوف تعرضه اللجنة التحضيرية عليه في مختلف الموضوعات التي تمهد لإنشاء المنظمة العالمية الجديدة.

ومن الموضوعات التي سوف تناقش في



المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخطات الصحفية والمعلومات

وهذه هي بعض النواحي التي يمكن القول أنها إيجابية هي تلك الانتقالات وكذلك بالنسبة للفترة الانتقالية وهي ١٠ سنوات لصالح الدول النامية فهذه الفترة مناسبة كي تستعد الدول النامية خلالها لمواصلة أوضاعها الاقتصادية وتشريعها الداخلية والانتقال تدريجياً إلى التنفيذ الكامل لأحكام الانتقالات التي أسفرت عنها جولة أورجواي.



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ١٥ / ٤ / ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

مستقبل التكتلات الاقتصادية بعد اتفاقية الجات

د. حمدي عبد العظيم ★

والخدمات دون قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العيني والسلع بدون علات حرة، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر. وذلك في معظم التكتلات المذكورة. أما تكتل دول أوروبا الموحدة فقد خطى خطوات واسعة على طريق الوحدة الأوروبية الشاملة بحيث يتحقق في نهاية العقد الحالي للدمج الكامل لأقتصاديات الدول الأعضاء التي يتحقق لها الوحدة النقدية والعملة الموحدة والبنك المركزي الأوروبي الموحد والقانون الموحد للعمل والضرائب والجمارك تجاه بقية الدول غير الأعضاء وتشريعات حماية البيئة وتفضيل العمالة من أبناء الدول الأعضاء على حساب العمالة المهاجرة من أبناء الدول الأخرى التي تضيق أمامها فرص العمل حتى تتلاشى أو تكاد ولا يخفى أن التكتلات الاقتصادية من خلال التشريعات المنظمة لديناميكية العمل في إطارها تتبنى فلسفة تقديم المصلحة المشتركة للدول الأعضاء إذا ما تعارضت مع بقية مصالح الدول غير الأعضاء وبذلك تنحيز في تجارتها الخارجية لتبادل منتجات بعضها البعض فيما بينها دون ارتباط ذلك بالتخفيض الجمركي على الواردات أو حتى بإزالة الجمارك تماماً.

كما أن دول التكتل تضع معايير افساقية تكون بمثابة قيود استثنائية تقلل من الآثار الإيجابية التي ينطوي عليها احكام اتفاقية الجات. ومن ثم فإن قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف إيجاد التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائدها لكافة الأطراف طالما أن التبادل السلمي والخدمي يحقق افضل استخدام للموارد الاقتصادية من حيث الانتاج بجودة عالية وبكفاءة منخفضة عن تكلفة استيراد نفس المنتجات أو الخدمات من دول أخرى غير أعضاء في التكتلات وهو ما يحقق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللأقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء. وفي مثل هذه الحالة لا يوجد أدنى تعارض بين الاهداف التي يسعى ال تحقيقها كل من الجات والتكتلات. ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس استبدال سلع أو خدمات ذات جودة أعلى وكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الأعضاء بسلع وخدمات منتجة في دول التكتل ولكنها أقل جودة أو

يستهلك الكثيرون عن مدى فاعلية التكتلات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق منافع متبادلة على طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل في ظل احكام اتفاقية الجات التي اسفرت عنها جولة أورجواي في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٢ ثم في جولة المغرب للتوقيع النهائي في أبريل ١٩٩٤. وإذا رجعنا إلى احكام اتفاقية الجات وما اتفقت عليه الأطراف الموقعة على الاتفاق الأخير نجد أن الاتجاه الدولي يرمي إلى تحرير القيود والمعوقات التعريفية وغير التعريفية أو النوعية والكمية التي تعترض حرية التجارة الدولية. كما أنه يجب منح المعاملات التفضيلية التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر لبقية الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاق تحقيقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كذلك أن التيسيرات التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء لا تكون بشكل مطلق وإنما تتناول سلماً معينة وليس كافة السلع وكذلك الخدمات حيث تحدث المفاوضات حول كل منها ودون تعميم وقد بدأ ذلك الاتفاق على تحرير بعض الخدمات ولم يتم الاتفاق على تحرير البعض الآخر.

وتهدف التكتلات الاقتصادية عادة إلى تحقيق مزايا متبادلة لدول التكتل الاقتصادي والثقاق عن طريق انتقال عناصر الانتاج والتكنولوجيا بحرية تامة جنباً إلى جنب مع حرية انتقال السلع والخدمات وزيادة حجم التعاون وزيادة حجم التعاون الفني والاقتصادي واقامة المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء مع السماح للمواطنين بالمدخول والخروج دون تأشيرة ولتحقيق الأغراض على أساس المعاملة بالمثل.

وبالنظر إلى أهم التكتلات الاقتصادية الموجودة الآن على ساحة الاقتصاد العالمي نجد أنها تتمثل فيما يلي:

- تكتل دول المجموعة الأوروبية.
 - تكتل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
 - تكتل دول النافتا.
 - تكتل دول مجلس التعاون الخليجي.
 - تكتل دول أمريكا اللاتينية.
 - تكتل دول جنوب آسيا.
 - تكتل دول أفريقيا والبحر الكاريبي.
- وتتراجع مجالات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات بين حرية انتقال السلع



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أصل تكلفة منها وفي هذه الحالة يحدث التصادم بين أهداف الجات وأهداف التكتلات وتكون الآثار السلبية أكبر من الإيجابية على المدى الطويل. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن التجارة البينية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تمثل حوالى ٧٠٪ حالياً مقابل ٤٠٪ فقط في بداية الستينيات ويتوقع أن تزيد نسبة التجارة البينية عن ذلك في المستقبل. وقد تم الاتفاق بين الجماعة الأوروبية ودول منطقة التجارة الحرة الأوروبية، لافتاء على تكوين كتل موحدة يضم ١٩ دولة عضواً عضو تمثل تجارتها البينية نحو ٦٠٪ وتمثل تجارتها العالمية ٤٠٪ من إجمالي التجارة

الدولية، وهو ما يعتبره المراقبون أكبر كتل عالمي حتى الآن.

وتحاول دول المجموعة الأوروبية تطوير اقتصاديات الدول الأعضاء الأقل تقدماً مثل البرتغال واليونان وإيرلندا وأيسلانيا وكان ذلك من أسباب زيادة اتفاق الجماعة إلى ٨٤ مليار أليكو موحدة النقد الأوروبية، وتبادل ١٠ مليارات دولار أمريكي بحلول عام ١٩٩٩. وذلك مقابل ٨٢٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٢. ولأنه أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج والانتاجية والجودة والتكاليف المرشدة إلى نفس مستوياتها في بقية الدول الأعضاء ومن ثم عدم وجود صعوبة لدى المستهلك الأوروبي في الدول المتقدمة في قبول السلع والخدمات القادمة من بقية الدول الأعضاء وتفضيلها على السلع والخدمات القادمة من دول أخرى. كما أن دول المجموعة الأوروبية تبذل المزيد من الجهود لتوسيع دائرة العضوية حيث تجري المفاوضات لانضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا والنرويج. ويضيف ذلك إلى حجم التحديات التي يمكن أن يتعرض لها نظام التجارة الدولية في العالم خلال السنوات القادمة لأن تكثيف وتوسيع نطاق التكتلات لا يتناسب مع نظام التجارة متعددة الأطراف الذي تسعى اتفاقية الجات إلى إرساء دعائمه خاصة بعد الاتفاق على إدراج تجارة الخدمات ضمن بنود اتفاقية الجات حيث إن هذه التجارة تمثل قيمتها حوالى ٢٠٪ من حجم التجارة السلعية في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن تكتلات الدول المتقدمة الأخرى مثل دول الناتفا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحقق تقدماً ملحوظاً في مجال زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بينما تعجز تكتلات الدول النامية عن تحقيق ذلك. ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الهياكل الانتاجية ومستوى التقنية في الدول النامية واتجاه طبيعة اقتصاديات هذه الدول إلى التنافس أكثر منها إلى التكامل. وهو ما يجعلنا نصل إلى نتيجة على جانب كبير من الخطورة وهي أن مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل الجات سوف يكون مأمراً في حالة اقتصاديات وتكتلات الدول النامية. ويمكن أن يكون كذلك في حالة اقتصاديات وتكتلات الدول النامية. ويبقى على

الدول النامية أن تنجح إلى الاستفادة من دروس التكامل والتكتلات الموجودة في الدول المتقدمة أخذاً في الاعتبار التحديات الجديدة التي تفرضها أحكام اتفاقية الجات إذ إن تدنى حجم التجارة البينية وضعف مستويات ونطاق التكامل داخل تكتلات الدول النامية يبدو ظاهرة عامة حيث إن التجارة البينية بين دول كتل جنوب شرق آسيا لاتتعدى نسبتها ١٠٪ وتمثل التجارة البينية داخل مختلف التكتلات الاقتصادية الموجودة في أمريكا اللاتينية حوالى ٨,٥٪ فقط من إجمالي تجارتها الخارجية. كما أن التجارة البينية داخل معظم تكتلات أفريقيا لا تتجاوز ٧,٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وهو ما يحد من فاعلية هذه التكتلات في التصدي للظروف الجديدة الناشئة عن أحكام اتفاقية الجات التي تجعل من هذه التكتلات مجرد أسواق جامعية مضمونة لتصرف سلع وخدمات الدول المتقدمة بينما لا يمكن لمنتجات أو خدمات الدول النامية لخفاق أسواق تكتلات الدول المتقدمة إلا في الحدود التي تسمح بها هذه الدول وبما يحقق لها أفضل عوائد ممكنة من التبادل الدولي. ومن هنا فإن الدول النامية يجب أن يكون لديها العديد من سياريوها التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال السنوات القادمة حتى تستطيع تجنب أية مفاجآت غير سارة. ويعبرة أخرى فإن هذه الدول مطالبة بأن تستعد وتهيء اقتصادياتها وتطورها بشكل علمي وتدرجي للتعامل مع الاتجاهات العالمية الجديدة. ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري أن تبادر الدول النامية إلى تبني أنماط تكنولوجية جديدة تتفق مع إمكاناتها وطاقاتها الاستيعابية ومع احتياجاتها للمستقبل القريب وأن تقيم دعائم اقتصادية وركائز صناعة متقدمة يمكن الاعتماد على الانطلاق منها بواسطة القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام على السواء.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأنه قد آن الأوان أن تستيقظ الدول النامية من غفلتها وأن تدعم تكتلاتها الاقتصادية وتغفر من هياكلها الانتاجية والتكنولوجية بما يسمح لها بالانطلاق في الأسواق العالمية وتفضيل منتجاتها على استيراد منتجات الدول المتقدمة دون الإخلال بمستويات الجودة والتكلفة والمواصفات القياسية العالية وفقاً للمزايا النسبية المتوافرة لدى مختلف هذه الدول قبل فوات الأوان وحيث لا يغني الندم من عجز ميزان المدفوعات أو زوال التبعية الاقتصادية وهوم الديونية الثقيل.

د.استاذ الاقتصاد وعميد
أكاديمية السادات بطنطا



المصدر : **العالم اليوم**

للتشـر والخذـمـات الصحفية والاعلـمـات : التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

الجات وحلم السوق العربية المشتركة

دولة تششارك في "توقع اليوم - الجمعة - وفود أكثر من ١٢٠ مؤتمر مراكش على الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) والتي تم التوصل إليها في ختام جولة أورجواي من مفاوضات الجات والتي تعد من أكثر الجولات صعوبة وأطولها زمناً حيث استغرقت حوالى سبع سنوات من المفاوضات المستمرة للتوصل الى صيغة جديدة للتجارة العالمية.

ولاشك ان التوقيع على اتفاقية الجات الجديدة سيكون ايدئانا ببداية مرحلة جديدة من العلاقات التجارية بين دول العالم تمهيدا لانشاء ما يسمى بمنظمه التجارة الدولية التي ستحل محل اتفاقية الجات الحالية.

وسيترب على هذه الاتفاقية انعكاسات مهمة وخطيرة على كافة النشاطات الاقتصادية في العالم بدءا بالسلع الصناعية والغذائية ومسوروا بقطاع الخدمات وانتهاء بالحقوق الفكرية والابناعية حيث سترسى الاتفاقية الجديدة قواعد جديدة لتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز الجمركية بما يعنى حرية تداول ومروور السلع والمنتجات فيما بين دول العالم.

وأذا كنا نتحدث عن اتفاقية الجات الجديدة وأثارها العالمية فإننا نقصد تحديدا انعكاساتها على بلدان العالم العربى والاقتصادات العربية والمكاسب والخسائر التي قد تتعرض لها الدول العربية نتيجة هذه الاتفاقية. وفي واقع الامر فإن اتفاقية الجات سيكون لها انعكاساتها الواضحة على الموازين التجارية العربية والتي تعاني عجزا كبيرا ومزمنا نتيجة ضعف القدرة التصديرية والاعتماد على الاستيراد في مواجهة الاحتياجات الضرورية وهو مايعنى ان البلدان العربية ستواجه مشاكل أكثر حدة في موازينها التجارية في المدى القصير.

وفي الإطار نفسه فإن اتفاقية الجات سيكون لها أثارها السلبية على البلدان العربية كبلدان مستوردة المواد الغذائية خاصة في ضوء تحرير السلع الزراعية وخفض الدعم المقدم لمصدري ومنتجي هذه السلع وانعكاس ذلك على أسعار تلك السلع وهو مايعنى تضخم فاتورة الغذاء العربية.

إلا ان أهم المكاسب العربية من جراء اتفاقية الجات سيكون في مجال صناعة البتروكيمياويات الخليجية حيث ستؤدي الاتفاقية إلى إزالة الحواجز التي تقف في مواجهة الصادرات العربية من البتروكيمياويات.

ولكن تبقى حقيقة مهمة وهي أيا كانت المكاسب أو الخسائر التي ستجنيها الدول العربية نتيجة الاتفاقية فإنه لايدبل عن التضامن العربى وتدعيم التجارة العربية البينية وفي هذا الإطار نطل فكرة إحياء السوق العربية المشتركة هي الأمل والحلم في تحقيق تكامل اقتصادى عربى حقيقى في مواجهة عالم لايعطى للكليات الصغيرة فرصة للمنافسة أو البقاء فهل يتحقق حلم السوق العربية المشتركة؟

العالم اليوم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والذمات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٠٥ أبريل ١٩٩٤

١٢٠ دولة توقع اليوم

اتفاقية «الجات»

منظمة التجارة العالمية تراقب

تنفيذ الاتفاقية

□ مارك ش. د. سامي هاشم:

تغطي المعاهدة التجارية العالمية التي ستوقع اليوم الجمعة مدينة مراكش المغربية كل شيء بدءاً بالفتح وانتهاءً بالزائد. ويستند وزراء من حوالي ١٢٠ دولة للتصديق على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» بالإضافة إلى وليفتين حساسين آخرين. والولفتان الأخريان عبارة عن قائمة بالقرارات كل دولة على حدة لحفظ أو إلغاء التعريفات الجمركية والحوالجز الأخرى وتعهيدات بفتح التجارة في قطاع الخدمات. وهي تشكل معا «الفصل الأخير الذي يجسد نتائج جولة أوروجواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف» وتقع في أكثر من ٢٢,٠٠٠ صفحة تزن ١٧٥ كيلو جراما. وفيما يلي العناصر الرئيسية في الفصل الأخير:

الامتيازات الخاصة بدخول سوق الخدمات المالية الأمريكية الراضية لكنها ستستوقف عن ذلك لمدة ١٨ شهرا على الأقل. وقد هدئت واشنطن بتحدى قيود المجموعة الأوروبية على الإنتاج السمعي والرئي. ويمكن للدول أن تطالب بإعفاء

دخول السوق هو العمود الفقري في هذا الفصل. وتتعهد الدول بخفض التعريفات الجمركية على السلم الصناعية والزراعية بنسبة ٢٧٪ تقريبا في المتوسط. وتتفق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على خفض التعريفات فيما بينها بمقدار النصف.

الخدمات: لأول مرة ستحكم قواعد تجارة بقدر حجمها بنحو أربعة مليارات دولار سنويا في قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية والتأمين والسفر بالإضافة إلى انتقال العمالة. إلا أنه لم يتحقق الحد الأدنى من الالتزامات بتحرير السوق لأسباب ترجع في جانب كبير منها إلى أن واشنطن وبروكسل لم تتكئا من تسوية خلافاتها على الإنتاج الثقافي السمعي والرئي مثل برامج التلفزيون والأفلام وعلى الخدمات المالية والشحن. وتحفظ الولايات المتحدة بحق حرمان الدول الأخرى من

الفقرة... وستطبق القواعد خلال ست سنوات بالنسبة للدول الغنية وعشر سنوات للدول الأخرى. ويرغم الاتفاق الدول ذات الأسواق الزراعية المغلقة على استيراد ثلاثة في المائة على الأقل من استهلاكها المحلي تزيد إلى ٥ في المائة خلال ست سنوات. وستستورد اليابان أربعة في المائة من أرزها تزيد إلى ثمانية في المائة. وستستورد كوريا الجنوبية واحدا في المائة من أرزها يزيد إلى اثنين في المائة في ١٩٩٩.

ويخفض الدعم المشوه للتجارة للمقد للزراع بنسبة ٢٠٪ على ست

سنوات وبنسبة ١٢,٢٪ بالنسبة للعالم النامي.

وتخفض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات وحجم الصادرات المدعة بنسبة ٢١٪ والفقرة المستند إليها هي تلك المتقدمة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أو من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢ إن كانت الصادرات أعلى في تلك الفترة.

وتعفى أكثر الدول فقرا من الإعصالات الزراعية. المنسوجات: ستلغى تدريجيا

من الالتزام بمنع وضع الدولة الأولى بالرعاية لشركائها في تجارة الخدمات.

الزراعة: لأول مرة أيضا يدخل قطاع الزراعة اتفاقية للجات. وأساس العمل هو اتفاق بلير هاوس الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٢ كما تم تعديله في محادثات جرت في ديسمبر كانون الأول الماضي وهنا الاتفاق يحول جميع الحوالجز غير المتصلة بالتعريفات مثل الحصص إلى تعريفات جمركية تخفض نسبتها إلى ٣٦٪ بالنسبة للدول الصناعية و٢٤٪ بالنسبة للدول



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٤

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

والنشر والنسخ والعلامات التجارية وعلامات المنشأ. توسيع نطاق الجات: ستحول الجات التي أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى مؤسسة مراقبة دائمة يطلق عليها اسم منظمة التجارة العالمية وتتساوى في الوضع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستبدأ منظمة التجارة العالمية مباشرة أعمالها في الفترة ما بين يناير ويوليو من العام القادم.

خلال عشر سنوات حصص الاستيراد على المنسوجات والملبوسات والتي تطبق منذ عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقية بهذا الصدد. مكافحة الإغراق: يتم وضع القواعد الخاصة بمكافحة إغراق الأسواق بالسلع حيث تقل أسعار الواردات عن قيمتها في السوق المحلية. الملكية الفكرية: تشدد المعاهدة قواعد حماية حقوق الاختراع



المصدر : مسروق الاوسط

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

المغرب نموذج للدول النامية المستفيدة من «الجات» اتفاق على رفع التجارة مع أميركا إلى مليار دولار

مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي في التوقيع على التوسط



مراد الشريف

السياسة الحمائية عملا مضرا بالنسبة للدول النامية ومنها المغرب لأنها تؤدي إلى الانكماش وتقلص المبادلات التجارية الخارجية، في حين أن الاتفاقية الجديدة تفتح الحاقا واسعة أمام البنك الدولي المتعلقة بارتفاع الدخل العالمي سنة 2000 إلى مبلغ 200 مليار دولار.

وقال أن رفع الحماية عن الواردات والصادرات في الأسواق الدولية يعطي للمغرب فرصة رفع حجم صادراته نتيجة تنوع الأسواق خاصة في أوروبا رغم المخاوف التي عبرت عنها بعض الفعاليات الاقتصادية المغربية.

وتوقع الشريف الوزاري، أن يحقق الحجم الحالي للتجارة الخارجية المغربية البالغ 67 مليار درهم من الصادرات والواردات ارتفاعا بنسبة 10 في المائة من صادراته، وأن ينال المغرب وكثير من الدول العربية في الخليج والشرق الأوسط فائدة من دخول العالم المرحلة الاقتصادية الفعلية لتغيير وجه العالم في القرن المقبل بعد أن تم التوصل إلى اتفاق الأوروغواي لتحرير التجارة العالمية.

وتحدث الشريف عن المغرب كنموذج للدول النامية التي يمكنها الاستفادة من الإجراءات الجديدة، إذ ارتفع حجم مبادلاته مع الخارج إلى 500 مليون دولار سنة 1993، في حين لم تكن القيمة تتجاوز مبلغ 30 مليون دولار سنة 1986.

وقال أن ذلك جاء نتيجة نجاح برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي شمل قطاعات التجارة والمالية والضرائب وسعر صرف الدرهم، الأمر الذي جلب استثمارات أجنبية هامة وأعطى مثلا بإنشاء المستثمر الأمريكي سوروس صندوقا لتمويل الاستثمارات بلغ حجمه 40 مليون دولار، مضيفا أن هذه العملية ستتيح عمليات أخرى من قبل رجال أعمال ومستثمرين أميركيين في مجال الزراعة والطاقة.

واعتبر الشريف ابقاء

مراكش: الشرق الأوسط

قال مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي في حديث للشرق الأوسط أن اتفاقية ثورة الأوروغواي لمنظمة، جاءت، جعلت العالم يعيش مرحلة مهمة في مجال التجارة العالمية وأن الانعكاسات المحتملة على اقتصاديات البلدان النامية ليست سلبية.

وأعرب الوزير عن اعتقاده أن تجاوز الدول المصنعة لمرحلة التمسك الاقتصادي سيكون في مصلحة الدول النامية، وقال أن المغرب سيسفيد كثيرا من تنفيذ احكام اتفاقيات، وجاءت، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وأنه يطبق حاليا استراتيجية جديدة في العلاقات التجارية مع الخارج تركز على تنويع الشركاء الاقتصاديين معلنا عن تشكيل لجنة أميركية - مغربية للتجارة والاستثمار من أهدافها رفع المبادلات التجارية بين البلدين إلى مليار دولار في غضون السنة المقبلة.

ولم يخف الشريف وجود صعوبات في العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب، أت إلى تأخير التوقيع على اتفاق الشراكة بينهما مؤكدا أن الطرفين بحاجة إلى تعديل الاتفاقيات القائمة منذ زمن طويل.

لقاء الحسن الثاني مع آل غورتر كركر على العلاقات الاقتصادية

مراكش: مجلة الشرق الأوسط،
البنات مصانير مقلدة بحجة
والشقق الأوسى على سواكن في
الجنامع الأوسط العربي الملك حسين
الحسان وال سكور الربيع الرئيس
الأميري فزحزح الحلات الجديدة
الأميرية ذات شبيته انقلابة جديدة
ويشاة لحنه مشقة للجمال التجاري
والاستغفار والوصلت المصانير التجارية
أل بنات بانها المصانير نظرا زهرها
مع عود سواكن، ولعد الأميري
بن عود بطوم بن مسعود الأميري
على هذا المستوي في العدا العربي
والقارة والأوسى وحول لافان زهرها
أل عود وبزائنها مع توليد تقديرات

والجاءت، استمارات المصالحين إلى أن
والإنسان حريصاً على إبراز دورها
القيادية لخصام على إسرائيل
الدولة العبرية التي أسست منذ
الاحتلال من موضوع البيئة التي يشكك
أحد أبرز استمارات نائب رئيس

الأممي، على الصعيد نفسه، عقد آل
عمر اجتماعاً في مؤبداء التجارة
الحرة، المشاركين في مؤبداء «الاجت»،
وهم من المغرب والجزائر وتونس
ومصر والكويت والإمارات، لبنان
وإثناك عضواً مندوبين السويدي
التي تشارك وفيلز العربيين والدول
الغربية التي لا يراهن وفوها دول
وإثناك مساهمة في مؤبداء أن
الاجتماع الثاني يتم في طلب آل
عمر تركم وفيلز رؤس الجماعة
الاقتصادية العربية وإسرائيل، ووفيلز
عبد اللطيف الغدادي وفيلز حاريجة
المغرب والاجتماع الثاني مسدود، ففيلز
لبنان وعمر كبر في الدول العربية
عبر الأعضاء في «الاجت»، وفيلز

[illegible]



الحسن الثاني يستقبل الوفود المشاركة في المؤتمر

دول الـ «جات» توقع اليوم 35 وثيقة ترز 175 كيلوجراماً

الاستراتيجي سابقاً.
من جهة أخرى تعقد الوفود جلسة صباح اليوم
لوضع المسلمات الأخيرة «لإعلان فراكش».

أما المشكلة التي واجهت الصحافيين طوال أيام
المؤتمر في المركز الإعلامي في فندق «أطلس استي»
المجاور للقصر المؤتمرات، فقد تمثلت في قراة مكبوتات
لا تخص من الوثائق وتلخيصها، وفي الوقت نفسه
متابعة مداخلات 101 من رؤساء الوفود جاؤوا من
القارات الأربع، يتحدثون بخلف من اللغات.

من جهة أخرى استقبل المعامل المغربي امس ال
غور نائب الرئيس الأميركي الذي وصل إلى المغرب
في زيارة خاطفة استغرقت تسع ساعات، وقد دامت
المباحثات التي تخللتها مائدة غداء استمرت ثلاث
ساعات، وكان آل غور قد ادلى بتصريح مقتضب لدى
مضوءة التي شراكش قال فيه انه سيجعل المعامل
المغربي تقدير الرئيس بيل كلينتون له واحكمته
ونصائحه الثمينة حول القضايا الدولية، مؤكداً
مساندة العلاقات التاريخية بين البلدين، وقال ان
البلدين يدعمان الاستقرار والسلام في المنطقة منذ
زمن بعيد وأنه سيبحث مع المعامل المغربي عددا من

القضايا ذات الاهتمام المشترك.
وكان آل غور الذي التقى كلمة امام مؤتمر «الجات»
قد تطرق إلى موضوع رفع المقاطعة العربية ضد
إسرائيل على هامش المؤتمر. وفي هذا السياق ابلغ
عبد اللطيف الفلالي وزير خارجية المغرب والمشرق
الأوسط ان الاسرائيليين مطالبون برفع المقاطعة بعد
ان تم توقيع اتفاق السلام، لكن العرب يرون ان عملية
السلام معقدة وفي تراجع..... «المشرق الأوسط الاقتصادي»
نفاصيل

مراكش: من بعثة المشرق الأوسط
طلحة جبريل وضرغام مسروجة
ومنصف السليمي

بختتم مساء اليوم مؤتمر «الجات» باستقبال
المعامل المغربي الملك الحسن الثاني في القصر الملكي
في مراكش أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر. ومن
المقر ان يلقي المعامل المغربي كلمة يتوج بها أعمال
المؤتمر، ويقع بعد ذلك حفل استقبال لرؤساء الوفود.
ويسبق إنشاء الكلمة توقيع 125 دولة على 35
وثيقة ترز 175 كيلوجراماً، وتشتمل الوثائق على
إعلان ميلاد المنظمة العالمية للحجارة، والوثائق
النهائية لأعمال دورة الأوروغواي وملحقات
توضيحية للاتفاقيات وكذا مشروع الاتفاقيات التي لم
تتدخلها الاتفاق وتشتمل على بعض القضايا
المرتبطة بقطاع العمل والمبينة والخدمات. وكان
الأميركيون قد الحوا على ضرورة تضمين القضايا
الخلاقية في الاتفاق النهائي والتفاوض حولها لاحقاً.
وسيمت التوقيع في القاعة الملكية داخل قصر
المؤتمرات الذي تحول إلى خلية نحل تبع بأعضاء
الوفود والصحافيين. ويتوقع أن يدوم حفل التوقيع
ثلاث أو أربع ساعات، وأخذت إجراءات أمنية حول
قاعة التوقيع لكنها تظل إجراءات معقولة قياساً
لأهمية المؤتمر. وبمقابل القاعة شيدت مكاتب أنيقة
لوفود، وكانت المشكلة الوحيدة التي واجهت أعضاء
الوفود هي الجلوس ساعات طوال داخل القاعة
للاستماع لكلمات رؤساء الوفود. أما المترجمون
الغوريون فقد كانت مهمتهم مضنية، ولوحظ ان معظم
المترجمين اللغة العربية ينتتمون إلى دول المعسكر



البيان

المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والذمات الصحفية والهلومات

أبنا الخليل، السعودية لا تواجه مشكلة بالنسبة إلى

الانضمام إلى اتفاقية غات

□ جدة - والحياة

مالية لاحظت المحافظة على الموارد المالية عن طريق استثمارها حتى تستطيع أن تستمر في ممارسة نشاطها. ولاحظ في هذا الصدد أن المؤسسات المالية العربية المشتركة أنشئت في فترة سابقة ولديها مواردها المحددة في الوقت الحاضر. وأفاد أنه ليس من المتوقع لأسباب معروفة أن تزداد مواردها المالية بمساهمة جديدة من الدول العربية، لذلك فمجالس إدارة هذه المؤسسات المالية تأخذ في الاعتبار على رأس أولوياتها أن تستثمر أموالها في شكل جيد وفعال يحقق عوائد مالية جيدة وبالتالي تستطيع أن تنمي مواردها المالية وتستمر في أداء الأهداف المخطط بها في حدود الموارد المتاحة لها.

ورد أبنا الخليل على سؤال عن رؤيته لخار الاستثمار العربي وفرص الاستثمارات في الوطن العربي قائلاً: «أن المناخ جيد جداً. وأضاف: «أن فرص الاستثمار تحسنت في الدول النامية عموماً ومن ضمنها الدول العربية. وكل الدول النامية بما في ذلك الدول العربية أدركت تماماً منذ أعوام أن اجتذاب رؤوس الأموال من خارج هذه الدول للاستثمار داخلها أفضل وأقل كلفة من أن تقوم هذه الدول بالاقتراض بهدف الاستثمار».

وروجه كلامه إلى المستثمرين العرب الذين يستثمرون خارج المنطقة العربية قائلاً: «أن فرص الاستثمار داخل البلدان العربية أفضل. وهذا أمر سيستمر، لكن القرار في النهاية لصاحب الاستثمار. وعن مسألة انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية غات، والخطوات التي ستتخذها في هذا الصدد قال: «أن السعودية قمت الطلب. والطلب طبقاً لنظام غات يبحث وتجري في شأنه مفاوضات. وقد شكلت لجنة فعلاً وأعدت السعودية التقرير الاقتصادي الذي سيقدم إلى غات ويكون محور المفاوضات بين السعودية وبين هذه اللجنة».

وأضاف: «أن السعودية من الدول التي تمتاز بكونها دولة ذات اقتصاد حر وليس فيها قيود لا تكون التجارة ولا على التصدير ولا الاستيراد ولا تحويلات المالية ولا أي شيء. وبالتالي فالأمر بالنسبة إلى المفاوضات بينها وبين غات سهل وميسر».

وأشار أبنا الخليل في ختام تصريحه إلى أن الانضمام إلى «غات» يتطلب قبول بقواعدها ومن أهمها تسهيل التبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية وإعطاء الدول الأعضاء في «غات» وضع الدولة الأكثر رعاية وإزالة القيود الإدارية.

■ وصف السيد محمد أبنا الخليل وزير المال والاقتصاد الوطني السعودي الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي المؤسسات المالية العربية المشتركة التي اختتمت أعمالها أول من أمس الأربعاء في القاهرة بأنها شكلت أوسع تجمع عربي من نوعه. وقال: «أن الاجتماعات كانت جيدة من حيث المناقشات التي دارت في شأن مستقبل العمل العربي الاقتصادي المشترك. وكانت هناك أفكار ومقترحات جيدة لتطوير التعاون الاقتصادي العربي وتركز الاهتمام على دور هذه المؤسسات المالية المشتركة في دعم زيادة التجارة وزيادة المبادلات التجارية بين البلاد العربية. وأكد أن السعودية لا تواجه أية مشكلة بالنسبة إلى مسألة الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)».

وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء السعودية: «أن هذه المؤسسات المالية تستطيع أن تقوم بهذا الدور بكفاءة. إذ اتضح من المناقشات خلال الاجتماعات أن النتائج المالية لهذه المؤسسات كانت جيدة واستفادت الدول العربية منها».

ونكر الوزير السعودي «أن إدارة كل مؤسسة



المصدر :

١٠ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ :

في حضور ممثلين عن ١٤٥ دولة في مراكش

وكسان ال غور نائب الرئيس
الاسييري وصل بعد ظهر امس الى
مراكش. واستقبله العامل المغربي

الملك الحسن الثاني في القصر الملكي.
والقي غور خطباً في اجتماعات
مغات، باسم الولايات المتحدة مساء
امس ضمنه موشوف واشنطن من
الاتفاقية. وغادر مراكش الليلة نفسها.

كما وصل مساء اول من امس الى
مراكش نائب رئيس الوزراء وزير
الخارجية الياباني تسونومو هاتا
الذي سيقام وقد بلده في مراسم
توقيع الوثيقة النهائية مساء اليوم.
ويذكر ان اليابان تشارك باكثر وفد في
هذا المؤتمر. إذ يضم ٧٣ شخصاً.
وتتلمه جهة العدد الولايات المتحدة.
فثاويان ثم فرنسا.

وساد التفاوض الاجتماعات
الختامية التي عقدت امس بعدما
توصل كل من الاقتصاد الاوروبي
والولايات المتحدة الى اتفاق في شأن
فتح اسواق الطرفين امام إمكان عقد
صفقات أعمال في القطاعات العامة.
ويمنح الاتفاق عود أعمال بقيمة ٣٠٠
بليون دولار مع استثناء قطاع
الاتصالات في الوقت الراهن نظراً الى
ان قطاع الاتصالات لم يجمس حتى
الآن في اجتماعات مغات.

وعلى نقيض الدول العربية
والافريقية التي لم يكن لديها موقف
موحد منذ حلول الاسبوع امس اكتر
تنسيقاً خصوصاً دول اربعة جنوب
شرق آسيا (اسيان) التي اعتبرت ان

واشار تسونومو الذي يراس وفد
بلاده في مؤتمر مراكش الى انه من
السابق لاولاته الحديث عن مكاسب او
خسائر للدول العربية من الاتفاق
الجديد. معتبراً ان قواعد التجارة
العالمية الجديدة ستكون اخذاً وعطاء.
وتوقع في الوقت نفسه ان يعكس
الاتفاق ايجاباً على الدول العربية ذات
الصناعات المتنوعة.

والفاد الوزير المصري ان جامعة
الدول العربية ستتولى لاحقاً البحث
في مجالات للتأثير المتكاملة في
الاقتصادات العربية.

وقال خبير عربي يشارك في
المؤتمر لـ «الحياة» ان دول الشرق
الاطلس والخليج قد تستفيد من
اتفاقيات «مغات». ان آثار الميزات
الاقتصادية المحتملة لكبار مستوردي
النفط في العالم المتقدم ستؤدي الى

انتعاش واضح في التجارة الدولية
وقد تستفيد منه الدول المصدرة للنفط
التي سيزيد الطلب على صادراتها من
منتجات الطاقة المختلفة. معتبراً ان
من شأن تحقيق الانتعاش الاقتصادي
في الدول الصناعية زيادة حاجات
هذه الدول في مجال الطاقة.

وتوقع الخبير الذي طلب عدم ذكر
اسمه ان تخسر الدول الافريقية
جنوب الصحراء في المقابل ما بين
١,٥ و ٢,٥ بليون دولار سنوياً بسبب
اوضاع اقتصاداتها غير المستعدة
حالياً لكل هذا النوع من التحرير.

ويشارك في هذا الرأي ممثل
الدولة المغربي في وزارة الخارجية
الطيب الحفاسي الذي قال لـ «الحياة»
ان دول جنوب الصحراء في حاجة
الى هيكلية حقيقية للاقتصاداتها
لتنتمكن من جني ثمار تحرير التجارة
العالمية. معتبراً ان الاستفادة من
مغات ستتطلب تنويعاً واضحاً في
الصناعات ووفرة تنافسية كافية. أما
الدول المتقدمة فتتوقع ان تستفيد ما
بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار
مطلع القرن المقبل نتيجة انخفاض
الرسوم الجمركية وتحرير التجارة
العالمية.

□ مراكش - من محمد الشرفي:

■ يعلن مساء اليوم الجمعة في
مراكش قيام المنظمة العالمية
للتجارة، مباشرة بعد توقيع وزراء
الخارجية أو التجارة أو من يندوب
عنه لـ ١٢٥ دولة عضو في الاتفاقية
العامة للتعرفات الجمركية والتجارة
(غات) بنود جسولة أوروغواي
وملحقاتها.

ويتنظر ان تستمر مراسم
توقيع اتفاق مراكش نحو أربع
ساعات بتولي خلالها رؤساء الوفود
وضع توقيعاتهم على نحو ٣٠ اتفاقاً
وملحقاتها.

وتريد امس ان كل الدول الأعضاء
وحسبتي بعض الدول التي طلبت
الانضمام الى «مغات» مثل الصين
وروسيا الانحاضة ستوقع الاتفاق
النهائي الذي وصفه بيتر ستراند
رئيس «مغات» بأنه اهم اتفاق تجاري
في القرن الحالي.

وقال مصدر سعودي لـ «الحياة»
ان انضمام السعودية سيحتاج الى
وقت اضافي نظراً الى طبيعة
المفاوضات ايجابية مع المملكة والتي
ذكر ان اجراءات انضمام دول خليجية
اخرى مثل البحرين والامارات
والكويت وقطر. والبلغ وزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية المصري السيد
محمود محمد محمود «الحياة» ان
الدول العربية لم تقدم تصوراً موحداً
في اجتماعات مغات، باعتبار ان
بعضها لم يشارك في محادثات جولة
أوروغواي وبعضها الاخر لم يقدم
طلب الانضمام الا حديثاً في حين ان
بعض الدول العربية الاخرى لم تنضم
بعد الى «مغات».

أي ربط في الوقت الراهن بين مسألة تشغيل الأطفال وحقوق العمال لا يستهدف سوى الحد من القدرة التنافسية التي تملكها تلك الدول. وطالبت الرابطة باستمرار المفاوضات في شأن هذه القضايا في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي ينتظر أن تشكل اليوم لجنة خاصة، يحتمل أن يكون المغرب عضواً فيها للاعداد لاختصاصاتها ومجالات عملها وموازنتها ومقرها وغير ذلك من التفاصيل. وكان لافتاً أمس أن أجواء المؤتمر المسحت في المجال لعقد اللقاءات الثنائية بين الوفود المشاركة وإبرام اتفاقات تجارية مختلفة. في حين بدت الدول التي طلبت الانضمام إلى دعات، أكثر حماسة من أي وقت سابق للانخراط في النظام التجاري الدولي الجديد. وفهر ذلك جلياً في تصريح الوفد الصيني الذي طالب الدول الأخرى الأعضاء خصوصاً الولايات المتحدة بمساعدة بلاده للانضمام بسرعة ومن دون شروط إضافية. ودعا عدد كبير من ممثلي الدول النامية الذين تحدثوا في المؤتمر، الدول الصناعية الكبرى إلى تعويض بلدانهم الخسائر التي تكبدها نتيجة تنفيذ الاتفاقية، خصوصاً تلك الدول التي تشكلت للتي الأعضاء في دعات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠-١ أبريل ١٩٩٤

الجأت والقضايا الجديدة تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار دخلت طبة «الجأت» بعد «أورجواي»

تعريف تجارة الخدمات على «جرعات»

على أساس التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من البلاد المتفاوضة. ويبدو ذلك بصورة واضحة في إعلان بونتا دل أستا. فإنه أعطى شيئاً لكل مجموعة في مقابل تنازلاتها عن شيء آخر. فالولايات المتحدة الأمريكية نجحت في ادراج الزراعة والقضايا الثلاث الجديدة في جدول أعمال بوزة أورجواي. وفي المقابل تنازلت عن معارضتها في انضمام للمنسوجات والملابس للقواعد العامة للجأت وذلك عن طريق الإلغاء التدريجي للاتفاقية التي تحكم هذا القطاع منذ ١٩٦٢. والبلاد الثمانية تنازلت عن معارضتها في انخراط القضايا الجديدة. وفي المقابل حصلت على الحق في إعادة النظر في إتفاقية المنسوجات وكذلك تحسين ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد الصناعية. واليابان قبلت كل ذلك في مقابل موافقة الولايات المتحدة على بحث موضوع الحماية الجديدة التي وقع عليها الأكبر عليها وعلى بلاد شرق آسيا. المجموعة الأوروبية تنازلت عن معارضتها في بحث السياسة الزراعية وفي المقابل حصلت على قبول المجتمع بعميد بحث القضايا الجديدة. وتتناول فيما يلي استعراض الخطوط الكبرى لاجتازته بوزة أورجواي في تلك القضايا:

تعريف الخدمات:

يعتبر دخول الخدمات في نطاق المفاوضات متعبدة الأطراف نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد انشأت الجأت بهدف تحرير

تناول الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادي في مقالاته السبعة الماضية بالشرح والتحليل إتفاقية «الجأت» من حيث النشأة التاريخية وتأثيراتها المختلفة على اقتصاديات الدول النامية.

ويركز في المقالة الأخيرين على تأثير تلك الإتفاقية على الزراعة والصناعة في الدول النامية. وانتهى إلى أن «الجأت» من الممكن أن تفيد الدول النامية خاصة بعد سريان إتفاقية «أورجواي» والتي تحرر تدريجياً تجارة المنسوجات مما يفتح أسواق الدول المتقدمة. التي ظلت مغلفة لفترات طويلة. أمام منتجات الدول النامية من المنسوجات والتي تمكث فيها بعض المراتب النسبية.

وفي هذا المقال يتعرض الدكتور سعيد النجار إلى القضايا الجديدة التي تصورت لها جولة «أورجواي» في ديسمبر الماضي لأول مرة ولم تكن الإتفاقيات السابقة قد تعرضت لها وذلك القضايا هي: تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار. ويبدأ في عرض تحرير تجارة الخدمات باعتبارها أهم القضايا التي اثارته جدلاً وخلافات كبيرة أثناء مفاوضاتها في جولة «أورجواي».

جاءت بوزة أورجواي مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث إنساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصنيفها للقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف. وإذا صرفنا النظر عن الزراعة وإتفاقية المنسوجات وهما أيضاً لم يسبق التعامل معهما في إطار الجأت فإن من أبرز القضايا الجديدة هي قضايا الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار. هذه القضايا الثلاث ظهرت لأول مرة في حلبة الجأت. ولم يكن دخولها دائرة المفاوضات متعبدة الأطراف مسألة سهلة. بل إنها لانت معارضة شديدة من البلاد النامية وبعض البلاد الصناعية. غير أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى جعلت التصديق لتلك القضايا شرطاً لقبولها للدخول في بوزة جديدة للمفاوضات التجارية. وكاد يؤدي هذا الخلاف إلى فشل الدورة قبل ابتدائها لولا الوصول إلى صيغة توفيقية قامت



مشرق الأوسط

المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنمية هذا المجال تتطلب
تضحيات وجهود اضافية بالنسبة
للمستثمرين، ووضع استراتيجيات
تقوم على تعدد الاسواق وتنويع
الانتاج المغربي وتقلية تنافسيته
للمنتجات الدولية.

اما بالنسبة للمكاسب المالية
التي يمكن ان يحققها المغرب
نتيجة الوضع الاقتصادي الناشئ
عقب تنفيذ الاجراءات الواردة في
بنود الاتفاقيات الحالية قال
الوزير المغربي ان حكومة بلاده
عكفت على دراسة الانعكاسات
الحقيقية الناجمة عن تطبيق
الاتفاقية في مختلف القطاعات،
ويجري العمل لتأهيل المنتجين
وتكييفهم مع المعطيات الجديدة
لتحقيق الجودة والفعالية،
واضاف ان المغرب تحرر من نظام
الخصص في صادرات الملابس
الجاهزة وان بلدان الاتحاد
الاوروبي لا تطبق على منتوج
السيارات المغربية نظام الحصص
ولا تفرض عليها رسوما جمركية
وقال المغرب يسعى الى توسيع
هذا النموذج من التعامل.

وعبر الشريف عن تفاؤله
بالمستقبل في ظل «الجات» مؤكدا
ان اعادة الهيكلة التي طبقها
المغرب تسهل عليه الاندماج في
السوق الدولية وتجعله متحررا
من التبعية لأسواق محددة وان
كانت هذه الاسواق تشكل حاليا
اهم الواردات والصادرات على حد
سواء.

● إعادة الهيكلة

تسهيل اندماج المغرب
في الاقتصاد العالمي
وإعادة تأهيل
المنتجين وتكييفهم
مع المعطيات الجديدة

واشار الى ان اتفاق التعاون
الاوروبي المغربي الموقع سنة
١٩٧٧ والمعدل سنة ١٩٨٦ ينبغي ان
تتم مراجعته لبتلاءم مع التكيف
الجديد، وان المغرب سيظل
متمسكا بحقوقه المشروعة لانه
يلتزم بالاتفاقية التفضيلية مع
الاتحاد الاوروبي ويتنظر
المقترحات الجوابية على
مقترحاته بشأن الانساق
التعديلي.

وفي اطار العلاقات المغربية
التجارية الخارجية، ابرز اهمية
التبادل القائم حاليا مع القارة
الاميركية والمكسيك والتي قال
عنها ان وضعها ازاء تكتل
النانا (يشابه وضع المغرب ازاء
تكتل الاتحاد الاوروبي، الا ان

شرق الأوسط

المصدر :



١٠٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الجات بداية رطة صبة



لتحرير التجارة الدولية

اليوم توقيع « ميثاق مراكش » ومولد منظمة التجارة الدولية

مراكش، من يعة، الشرق الأوسط، طلحة جبريل
ومنتصف السلمي وضريحام مسروجة

يختتم اليوم مؤتمر «الجات»
في مراكش، وذلك باقرار «وثيقة
مراكش» التي تشتمل على الاعلان
رسميا عن ميلاد المنظمة التجارة
الدولية، والتوقيع على 35 اتفاقية
تم التوصل اليها نتيجة
مفاوضات جولة الاوروجواي التي
انتهت في 15 ديسمبر (كانون
الاول) من العام الماضي. وسيلقي
العاقل المغربي الملك الحسن
الثاني كلمة أمام المؤتمرين
مختتما بذلك اعمال المؤتمر التي
دامت اربعة ايام وتحدث خلالها



7 شرق الأوسط

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

10 أبريل 1994

لعدد مهم منها.

أما مندوب الصين، وهو نائب وزير التجارة الخارجية، فقد اعتبر أن بعض الدول تستند إلى قضايا سياسية لممارسة ضغوط على بلاده، في إشارة إلى موضوع حقوق الإنسان الذي تعتمده الولايات المتحدة كشرط لرفع الحظر التجاري عن بلاده. وعلى هامش أعمال المؤتمر أعلنت الولايات المتحدة والمغرب إنشاء لجنة عمل مشتركة للتجارة والاستثمار وذلك في أعقاب اجتماع عقده الوفدان برئاسة سبيكي كانتور الممثل التجاري الأمريكي وميراد شريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي، وبحضور وزير الزراعة الأمريكي وإلى ذلك عقدت الهياكل غير الحكومية التي تحضر المؤتمر، وهي منظمات تجارية واقتصادية وصالية عالمية وأوروبية، جلسة مناقشة حول الانعكاسات المحتملة لتطبيق الاتفاقية الجديدة في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وميدان البيئة.

على اقتصاديات الدول الإفريقية بعد التوقيع على اتفاقيات الحات، ونكرت المصائر أن المغرب الذي شارك في الاجتماع قد تقدم إلى الاجتماع بثلاثة اقتراحات، هي تقديم نتائج اجتماعات المجموعة دوريا وإقامة تناشق بين عملة ومالية والاقتصاد الدول المعنية التي تخصم لنظام هيئة الاقتصاد، والاقتراح الثالث يتعلق بالمساعدة التقنية بمختلف أشكالها.

كما تميزت أعمال المؤتمر بإبداء الدول التامية تخوفاتها من احتمال تحول بعض القضايا كقوانين العمل وحرية ولوج الأسواق إلى منافسة غير متكافئة بين صادرات الدول المصنعة ومنجيات الدول التامية، فضلا عن الصعوبات التي تواجه الدول التامية والتمرنية على تطبيق الإجراءات الجديدة بينما تشهد اقتصادياتها مرحلة إعادة التكوين وارتفاع معدلات الديونية بالنسبة

101 من رؤساء الوفود. وقد خصص لكل وفد خمس دقائق لإلقاء كلمته. وقد تميز يوم امس بإجراء اتصالات ثنائية بين الوفود، وعربيا وأصل الوفد الإسرائيلي اتصالاته لرفع المقاطعة العربية. من جهة أخرى عقد اجتماع ضم مجموعة الدول الإفريقية المشاركة في المؤتمر وهي 28 دولة، خصص لدراسة الآثار المحتملة



وكيل التجارة البحريني

«الجات» نظام عالمي جديد.. والعرب يجب أن يكونوا حاضرين فيه

مراكش - الشرق الأوسط

مراكش، إلى جانب الدول العربية الأخرى لتأكيد على وضع جديد قوامه أن تكون دول عربية من بين الدول المؤسسة للمنظمة الجديدة، وتعتبر عن مصالح العالم العربي ضمن مصالح 125 دولة تشكل أربعة أخماس العالم.

وفي إشارة إلى خسارة كبيرة يمكن أن تلحق بالعالم العربي إذا تأخرت الدول العربية في الانضمام إلى الجات، تسلط النصف عن سيميل المصالح العربية في أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة بتنفيذ السياسات التجارية العالمية في حالة عدم ملامسة بعض البنود والنصوص مع الوضع الاقتصادي العربي وأعطى هذا الموقف العربي من السياسات التي تنتجها بعض الدول الأوروبية لفرض ضرائب على الطاقة، وعلاوة هذا السعي بالآثار السلبية التي ستؤثر في انخفاض الطلب على النفط واستقطاع جزء كبير من عائدات صادراته، مما سيكون له انعكاس سلبي على برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية على هذه الدول وتحقيق إيرادات ضخمة للدول الصناعية واستخدامها لتخفيض العجز في موازنتها وتمويل الزيادة في إنفاقها الحكومي على حساب الدول النامية.

وقال أن المشاركة العربية في الأعمال التحضيرية لاهم منظمة دولية ستفرض احترام الآراء والتشاورات الإيجابية لعكس مصالحها في قطاعات التسعير أو الصناعات الزراعية أو الصناعية مثل البتروكيماويات والصناعات الغذائية وغيرها بشكل جماعي وليس بشكل منفرد.

وأجمالاً فإن البحرين ترى في وجود 125 عضواً في منظمة الجات دليل صحة وأن وجود اختلافات في وجهات النظر يعود إلى سياسات متفاوتة بين الدول وأن هذا لا يلغي هدف المنظمة في صهر التناقضات لفائدة الجميع عن طريق القضاء على المعوقات المباشرة أو غير المباشرة إذ أنها تسمى إلى الاتفاق العالمي.

أما حساب الأرباح والخسائر فهو موجود بشقيه وينطبق على الجميع، ولكن إذا كانت توجد أضرار فلماذا انضمت كل هذه الدول؟ إن الفوائد الكامنة لا توجد وأن الخسائر الكامنة لا توجد وإنما ما تراه الآن هو نظام عالمي اقتصادي جديد والعالم بحاجة إلى وقت طويل لتحقيق أهداف هذا النظام، وعلى العرب أن يكونوا حاضرين لتجسيد الدور الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يمثلونه.

تقبل الدول العربية جهوداً في مجال تصحيح اقتصاداتها وإعادة هيكلتها للتخلص من الاختلالات الداخلية والخارجية ولتصبح أكثر انفتاحاً وتكاملاً مع الاقتصاد العالمي للتقريب بين النظم الاقتصادية المتبعة في الدول الغربية.

وتزامنت هذه الجهود مع التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم وبرزت للواجهة بين التكتلات الدولية في مجال التجارة الخارجية بدل المجال العسكري، واعتمادها على تحرير المبادلات المتعلقة بالصناعة والزراعة والصناعات وتحرير قطاع الخدمات وهو الأهم إذ أن من سيحكم فيه في المستقبل، وإن من سيحكم في الإهمار الصناعية سيحكم في المنتج الثقافي رغم الاستثناءات التي بلغت بها فرنسا خلال المفاوضات.

«الشرق الأوسط» سألت الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الوزاري المنعقد حالياً في مراكش حول حصصات الربح والخسارة لاتصايفاتها ضمن نظام اقتصادي عالمي تعد للمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات) إحدى ركائزها الأساسية.

وصف حسن النصف التصايفات البحرينية والسياسات التجارية الخارجية أنها سياسة جاذبة، قبل أن تؤهل مفاوضات الأوروحوالي أي ما آلت إليه من أحكام ويبدو، أن البحرين تطبق تعرفه جمركية في الحدود الدنيا ولا توجد عوائق مباشرة أو غير مباشرة، وأن انضمام البحرين إلى الجات، في 13 ديسمبر (كانون الأول) 1993 قبل يومين من التوصل إلى الاتفاق حول تحرير التبادل التجاري الدولي، هو بمثابة إعلان رسمي عن السعي إلى الانماج في الاقتصاد العالمي.

وقال أن دخول بلاده للجات لم يستغرق سوى ساعات كونها مهجأة للانضمام في أي لحظة ويؤمن عواقب، إذ أنها ترتبط برابطة الحصصية مع بريطانيا الدولة المستعمرة سابقاً، بموجب الفقرة (C) من الفقرة الخامسة للاداءة 26 لنظام الجات، وهو الوضع الذي انطبق على كل من قطر والامارات العربية المتحدة، ولا يتطلب ذلك أي قيد أو شرط، ووقعت سلطنة عمان على الاتفاقيات الخاصة بالتسويق.

ورأى النصف في وجود وفد البحرين في المؤتمر الوزاري للأعلان عن تأسيس منظمة «الجات» (إعلان



للقطات من اجتماعات الجات

● تلخر هبوط آل غور نائب الرئيس الأميركي من الطائرة الأسر الذي أدى إلى عودة الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب إلى القاعة الشرفية وقد لوحظ أن السفير الأميركي في المغرب كان يتنقل بين طائرة آل غور والقاعة الشرفية.

● تيبير زوجة نائب الرئيس الأميركي استقبلت من طرف الأميرة للأمريم كريمة العامل المغربي الملك الحسن الثاني، وقامت أمس الخميس بجولة في مدينة مراكش زارت خلالها المعالم التاريخية التي تتميز بها المدينة.

● الوفد الإسرائيلي الذي يرأسه ميحا حريش وزير التجارة قام في مراكش بمساع للاتصال بأعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر لبحث موضوع رفع المقاطعة.

● مندوب الفاتيكان في المغرب زار قصر المؤتمرات حيث تجرى أعمال مؤتمر الجات.

● حين كان رئيس الوفد الروسي يلقي كلمته كانت القاعة شبه فارغة.

● الوفد الياباني يعد أكبر الوفود المشاركة في مؤتمر مراكش حيث بلغ عدد أعضائه 72 عضواً ، يليه الوفد الفرنسي 34 عضواً ، ثم تايلاند 23 عضواً.

● سديق يوسف أبو عاقلة سفير السودان في الرباط والدكتور منير زهران سفير مصر في جنيف كانا يتجولان طوال الوقت داخل المركز الإعلامي للقاء بالصحافيين وجمع ما لديهم من معلومات حول أعمال المؤتمر.



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النمو الاقتصادي مرشح للارتفاع إلى 14 في المائة

المغرب قد يعلن زيادات عامة في الأجور أول مايو

مراكش: بعثة الشرق الأوسط

أعلنت بعثة الشرق الأوسط أن الحكومة المغربية قد تعلن في أول مايو (أيار) المقبل عن زيادات مهمة في الأجور لجميع الوظائف، وذكرت مصادر حسنة الإطلاع أن رئيس البنك الدولي سلم المغرب رسالة يقترح فيها القيام بخطوات إضافية في سائر القطاعات لحماية وترسيخ مكتسباته الناتجة عن إعادة هيكلة الاقتصاد.

وتشير الرسالة إلى أن المغرب قد يصبح عضوا في ما يسمى بنادي الكبار إذا حصل على معدل نمو سنوي متصاعد.

ويذكر أن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني كان قد ترأس اجتماعا للحكومة أكد فيه ضرورة إعطاء الأولوية للأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية. وعلمت بعثة الشرق الأوسط أن رسالة البنك الدولي تلح على إعطاء المغرب أولوية لإصلاح



المصدر: الشرح المندوب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٩٤

الأوضاع الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والسكن. ومن المرجح أن يدرك البرلمان المغربي خلال دورته الحالية اقتراحاً من العاهل المغربي حول قضايا التعليم.

أما في ما يخص قطاع الصحة فقد أعدت السلطات المغربية برنامجاً للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي يشمل كافة الفئات الاجتماعية. وفي قطاع الإسكان كان قد أعلن عن برنامج لبناء ما يقرب من ألف سكن اقتصادي.

من جهة أخرى يتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد المغربي إلى 14 في المائة عوضاً عن 8 في المائة كما توقعت الحكومة.

وقد تقدمت الحكومة المغربية إلى البرلمان بمشروع لتعديل الميزانية لسنة 1994 يتضمن أساساً تخفيض معدل الضريبة على الشركات والرواتب. وهو ما سيفتح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة أجور العاملين.



المصدر : الشرق الأوسط

١٥ أبريل ١٩٩٤

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

عشية التوقيع: الجنوب يستعطف .. والكبار يتفقون على «الصفقات»

مراكش: من بيلة الشرق الأوسط

تمحورت وجهات نظر الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري في محاور ليست غريبة عن المحاور التي رسخها التقسيم الدولي للعمل وما زالت آثاره ماثلة حتى عشية التوقيع على إعلان مراكش مؤننا بموعد تدفق المعلومات والاستثمارات والتجارة في كل اتجاه وفي معظم الأسواق الدولية والإقليمية سعيًا وراء الاندماج والتكامل.

ففي الوقت الذي كانت دول العالم النامية توجه الدعوات للدول المصنعة للاخذ بالاعتبار مشاكلها المستعصية وعدم عزلة عن العالم، وتقدير تفضيلاتها الكبرى من أجل الانضمام إلى الجات، كانت وفود الدول المصنعة لا تكل من الاجتماعات المتواصلة لتتبادل العقبات التي تعترض المفاوضات حول ما لم يتم الاتفاق عليه في الأوروغواي، ولم تهدأ أي فرصة أمامها بما فيها فرصة حفل العشاء الذي أقامه العامل الغربي الملك الحسن الثاني وحضره وفي العهد الامير محمد الذي شرف المؤتمرين في ساحة فسحة تذكر الجميع أن العالم رحب وأن لكل من شعوبه وبوالة متسعاً فيه.

وقد أسفرت اللقاءات الأميركية الأوروبية عن اتفاق بشأن المساعدة في الصفقات العامة بين الطرفين والتي وصفها كانتور بالحدث التاريخي وقال أنها تعد تطويراً لبروتوكول مابو (أيار) سنة 1993، بما يضمن للشركات الأوروبية المختصة بالكهرباء ولوج الأسواق الأميركية.

وتسمح الاتفاقية للشركات الأوروبية بالاستثمار والعمل في 29 ولاية وترفع حصتها من 50 ملياراً إلى 100 مليار دولار.

كما أقلق الجانبان على الكف عن تفضيل المنتجات المحلية لكليهما في مجال إنتاج عربات الإطفاء وأجرة للمستشفيات، والسماح للشركات بالمنافسة على قدم المساواة في أسواق العقود الحكومية. وكان من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار المتبادل بفضل هذه الاتفاقية 200 مليار دولار، فإن الجانبين لم يتوصلا بعد إلى تقدم جديد في ما يخص ولوج الشركات الأميركية سوق المواصلات السلطانية

والأسلحة الأوروبية ذات القطاع العام.

وما زال الأوروبيون يبدون تردداً في قبول الاتفاق الشامل ولحون على رفع كل العوائق التي تضعها الولايات المتحدة الأميركية أمام مشاريع الطرق السريعة والطارات، أما وفود الدول النامية الإسبانية فقد كان رأيهم يسمع في كل مكان من أماكن المؤتمر وتميزوا بنحفظ كثير إزاء وسائل الإعلام غير الإسبانية وكانت تصريحاتهم مقتضبة وتنتم بالمجاملة ولم تخرج عن إطار تزييد موافقهم التي أعلنوا عنها خلال المفاوضات، ولم يحصل شيء جديد بعد لقاء زعيمتهم اليابان التي اجتمع رئيس فيها مع رؤساء الوفود الكندي والأميركي والمفوض الأوروبي على هامش المؤتمر.

وعلى مستوى الدول النامية ركزت الصين على ضرورة عدم الاستناد إلى القضايا السياسية لممارسة ضغط على بلادها في إشارة إلى موضوع حقوق الإنسان الذي تعهده الولايات المتحدة كشرط لرفع الحظر التجاري على الصين، وتركزت مداخلات الوفود الأفريقية وبعض بلدان أميركا اللاتينية على أهمية المعاملة التفضيلية وربطت الكاميرون بين الإبقاء على هذه المعاملات وبين



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : 1.0 أبريل 1994

تتطلبها لإتجاح عمل المنظمة الدولية، في حين شهدت تزايداً على ضرورة مساعدة الدول الأقل نمواً على تخطي صعوباتها وإن لا يتم عزلها عن العالم. وأكدت بوليفيا على أن لا مبرر لاستمرار التقسيم الدولي للعمل، لأن دول العالم الثالث تؤدي غالباً ثمن مبادرات تجارية غير متكافئة، وأنه لا بد من العمل جماعياً لمحاربة الفقر والتصحّر والجريمة والمخدرات والكساد، وهي المشاكل التي تواجه العالم بأسره، وليس ترك هذه الدول تواجه مصيرها وحدها لأن التجارة الدولية لن تكون عادلة إلا بتوفير الإرادة المشتركة للتغلب على الفقر والمشاكل الأخرى.

ودعت كينيا إلى تقديم المساعدات لهذه الدول، وأكدت ذلك مدخلات وفود أخرى داعية إلى العمل على إيجاد فرص العمل للاستثمار الاجنبي في البلدان النامية ونقل التكنولوجيا المتطورة وتقديم الوسائل التقنية بتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الجات، واقترحت إيجاد برنامج دولي للدعم الفني من أجل تنمية صادرات العالم الثالث.

أما الدول التي تشارك بصفة ملاحظة فقد كررت الدعوة إلى الإبقاء على

الاتفاقيات التفضيلية وبيئت الاضوابط التي قطعتها اقتصادياتها وربطت بين تطورها وبين دخولها بدون إبطاء إلى الجات، ورات في ذلك انعكاسات ايجابية عليها بعد التطبيق، ومنها كرواتيا وبنما ونيبال.

وفي هذه الاثناء فإن الدول العربية التي تطمح في ولوج الاسواق الدولية اكثر مما هي عليه الآن - خاصة الدول الحاضرة منها - لم تظهر بما هو اكثر من التركيز على سياساتها المالية والاقتصادية والتجارية معيدة التفكير بمحاور سياسة التحرر التجاري وربطها ببرامج التخصيص المتبعة فيها وما حققته من تغير لصالح الاقتصاد السوق والمبادرة الحرة.

وتناولت مدخلات الوفود العربية الدعوة الى الحصول على فرص تجارية جديدة اهمها ضمان وصول الصادرات العربية من المنتجات الزراعية والملابس الى اسواق الدول الصناعية وعدم وجود حوائط غير مباشرة، كما دعت الى استمرار الجهود المبذولة لإقامة نظام مراقبة متعدد الاطراف وان يهدف الى تنسيق السياسات الكلية الاقتصادية، والملائمة بينها وبين محددات سياسة التنمية على اساس ان هذه العناصر تمثل الدعامة الحقيقية لنظام اقتصادي عالمي جديد.

وبرز التفاؤل العربي من الجات من خلال التركيز على ان الجات ستفتح المؤسسات المصرفية فرصة في مجال الاستثمار وتجارة الخدمات المصرفية والمالية، وان لم يخف هذا التفاؤل ضرورة تطوير القرارات والاساليب التي تعمل بها هذه المؤسسات للاستفادة من فرصة الانفتاح الدولي.

وعلى مستوى قدرة التجارة الخارجية العربية على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، بيئت الاوراق العربية في المؤتمر ان حجم الصادرات ارتفع سنة 1993 بنسبة 6.6 في المائة مقابل ادرات بنسبة 5 في المائة، وان 60 في المائة من الصادرات موجهة الى الدول الصناعية، وان التجارة البينية العربية متزايدة بتعذر دول انحاء المغرب العربي في الحاسة منطقة الشمال الحر والتي تقرر انشاؤها سنة 1992، ومن تعذر دول مجلس التعاون الخليجي في جهتها لتوحيد التعرفة الجمركية والتي كان مقررا لها ان تدم ما بين 1988 و 1993.



المصدر : المشرق الأوسط

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

الاعلان رسمياً عن ولادة المنظمة العالمية للتجارة

المغرب أول الموقعين على اتفاقيات «الجات»

مراكش: بعثة المشرق الأوسط
من طلحة جبريل
ومنصف السليمي
وضرغام مسروجة

ونكر بونيلّا إن عشرين دولة
جديدة ستنضم لاتفاقيات «الجات»،
مشيرا إلى أن مؤتمر مراكش ركز
على منع اندلاع أي حرب تجارية
في العالم. ووصف بيتر سوترلاند
المدير العام للمنظمة «الجات»،
التوقيع على الاتفاقيات في
مراكش بأنه خطوة تاريخية وأشار
سوترلاند إلى أن آل غور نائب
الرئيس الأميركي أكد التزام بلاده
بان تعرض الاتفاقيات فوراً على
الكونجرس للمصادقة عليها.

ويذكر أن حفل التوقيع الذي
اقام بعد ظهر أمس في قصر
المؤتمرات دام حشواً إلى أربع
ساعات. وقرر المؤتمر بصفة
استثنائية أن يكون المغرب أول
الموقعين على الاتفاقيات نظراً
لاستضافته الجولة الأخيرة من
دورة الأوروغواي التي انتهت
عنها المنظمة العالمية للتجارة في
مراكش. وقد وقع على الاتفاقيات
عبد اللطيف الفيلالي وزير
جدة المغرب فقط.

اختتم أمس مؤتمر «الجات»
في مراكش أعماله وذلك بتوقيع
أكثر من مائة دولة على الاتفاقيات.
وقد استقبل العاهل المغربي الملك
الحسن الثاني مساء أمس رؤساء
الوفود في القصر الملكي في
مراكش وألقى خطاباً أمام
المؤتمرين.

من جهة أخرى قال سبرجيو
امرو بونيلّا وزير خارجية
الأوروغواي ورئيس المؤتمر في
نقوة صحافية عقب اختتام المؤتمر
أعماله أن لجنة تحضيرية قد
شكلت وذلك لنقل مهام «الجات»
إلى المنظمة العالمية للتجارة التي
أعلن رسمياً عن تأسيسها أمس.
وأعلن بونيلّا أن اللجنة
ال تحضيرية ستناقش القضايا
المختلفة عليها والتي طرحت من
قبل رؤساء الوفود وهي قضايا
تشمل الهجرة وأسعار المواد
الغذائية وإمكانية بحث تخفيض
الدعم أو إلغاؤه في الدول النامية
والمحكمة الشفافية والوسائل
السمعية والبصرية والمواصلات
والنقل البحري والميدونية.



المصدر :

المسارعة

التاريخ :

١١ أبريل ١٩٩٤

النشر والخد مات الصحفية والعلو مات

النتائج الرئيسية لجولة أوروغواي : إنشاء منظمة التجارة الدولية وخفض التعريفات الجمركية

المفاوضات بعد في هذا القطاع الأخير الذي سيشهد تطوراً كبيراً في تجارتها.

وسيتنم تدريجياً إلغاء حصص الاستيراد في البلدان الغنية خلال عشر سنوات. وفي المقابل ستواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المطالبة بفتح أكبر لأسواق بعض الدول كالكند.

ويشير الاتفاق، على تعريفات جمركية عالية نسبياً في قطعي النسيج والمنتجات السمكية إلى أن المكاسب التي توفرها الاتفاقيات ستكون أقل بالنسبة إلى الدولة النامية. وستشهد صادراتها إلى الدول المتطورة خفضاً بقيمة ٢٧ في المئة على تعريفاتها الجمركية. أما الدول الأكثر فقراً فإن يتم خفض التعريفات الجمركية على بضائعها المصدرة إلا بنسبة تصل إلى ٢٥ في المئة.

وتنم للمرة الأولى الأراج الخدمات في المفاوضات. وتشكل مبادلات الخدمات نحو ٩٠٠ بليون دولار سنوياً و٢٠٠ ألف بليون. إذا ما أخذت في الاعتبار أرقام أعمال الشركات الموجودة في الخارج. وتم في هذا المجال تبني إطار عام يحدد عدداً من القواعد. والتزمت بعض الدول، من جهة ثانية، فتح أسواقها.

ولا يزال هناك الكثير قبل انتهاء المفاوضات في هذا المجال. ولا تزال مسألة الخدمات المالية (المصارف)

والتأمينات) والنقل البحري عالقة. فيما أوجع الاتفاق السعوي واليمني (نقطة الخلاف بين الفرنسيين والأميركيين) رسمياً في الإطار العام للاتفاق، لكن الاتحاد الأوروبي لم يقدم عرضاً لفتح أسواقه. وتم تحقيق تقدم في شأن فتح الأسواق العامة أمام المنافسة. وزادت الاستعدادات بمعدل عشرة أضعاف في كانون الأول (ديسمبر) الماضي بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر في السابق. ووسعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مراكش مجال تطبيق اتفاقهما المشترك.

الزراعة

تم إدخال ملف الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات. ويتوقع أن يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية. وبعد الترتيب الذي تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سيتم خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة خلال السنوات الست المقبلة. وستكون الدول ملزمة بفتح أسواقها الداخلية أمام كميات تصل إلى ٣ في المئة ومن ثم ٥ في المئة من استهلاكها الداخلي من المواد. وبالنسبة إلى الملكية الفكرية، أدرجت للمرة الأولى في الاتفاقيات قواعد حماية الرخص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق التأليف ومكافحة تقليد البضائع.

مراكش (الغرب) - ١ ف ب - يشكل إنشاء منظمة التجارة الدولية، وخفض التعريفات الجمركية والغا، حصص استيراد النسيج نتائج الرئيسية لاتفاقيات جولة أوروغواي التي بات أيضاً تشمل قطاعات الخدمات والزراعة. وتقع هذه الاتفاقيات التي استقرت المفاوضات في شأنها سبعة أعوام في نحو ٢٢ ألف صفحة خصص معظمها لمعرض خفض التعريفات الجمركية في الدول الـ ١٢٤ المشاركة.

منظمة التجارة الدولية

تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) عام ١٩٤٧. وهي توشك أن تنصهر في منظمة التجارة الدولية، الجديدة لتصبح بذلك الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستشكل بذلك هيئة دولية حقيقية على عكس غات، التي لم تكن سوى اتفاقية مؤقتة. وستكلف منظمة التجارة الدولية، قيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية والانسلاف في حل الخلافات بفضل النظمة أكثر فاعلية وأكثر الزاماً وسرية.

وستبدأ منظمة التجارة الدولية، أعمالها في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ كحد أدنى أو في أول تموز (يوليو).

ويجب لذلك أن يكون عدد كاث من الدول الكبرى صادق على اتفاقية الجولة. وقد تعهدت الولايات المتحدة جعل الكونغرس الأميركي يصادق على الاتفاقيات منذ السنة الجارية. وخلال الأشهر المقبلة ستسعى اللجنة التحضيرية إلى وضع جدول تسلسلي للمعاملات التي سيتمتع على النظمة حلها. وهو موضوع أدى إلى قيام مواجهة عنيفة بين الدول الصناعية والدول النامية.

ويشمل الجدول موضوع البيئة. وسيتمتع، بطلب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، البحث في العلاقات بين التجارة والقوانين الاجتماعية. وقد ردت الدول النامية عبر طلب أراج الهجرة (حركات انتقال اليد العاملة المرتبطة بالتجارة) على جدول الأعمال.

وسيتنم بموجب اتفاقيات جولة أوروغواي خفض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٨ في المئة على البضائع داخل الدول الصناعية. وبناء على ذلك سيتم خفض هذه التعريفات تدريجياً من ٦,٢ في المئة إلى ٢,٩ في المئة لكن حجم التخفيض لن يكون متساوياً. إذ أن قسماً كبيراً من السلع المتداولة في الدول الصناعية (٤٣ في المئة) سيعفي من الضرائب الجمركية. غير أن فرض معدلات ضرائب عالية سيستمر في بعض القطاعات، خصوصاً الأخذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الأسماك والنسيج. ولم تنته



المسار

المصدر :

١٦ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

١٢٥ دولة توقع "إعلان مراكش" تمهيداً لإنشاء "منظمة التجارة الدولية"

□ مراكش - من محمد الشرقي:

إن المواضع التي لم تحسم مثل مسألة الخدمات والمسائل المرتبطة بالسياسات التحويلية والأخطار الناجمة عن الإجراءات الأحادية وغيرها، سيتم استكمال درسها في اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية. وأفاد أن كل الدول الأعضاء لها حق عرض القضايا التي تعتبرها مهمة وأن عمل اللجنة التحضيرية هو الوصول إلى حل ما تبقى من قضايا لتكون المنظمة جاهزة للعمل مطلع السنة المقبلة. وتكثفت مصادر في المؤتمر أن اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية تضم في عضويتها دولاً عربية بينها المغرب ودولة الإمارات.

واعتبر سترلند أن توقيع اتفاقية مراكش هو أهم إنجاز منذ ٢٧ عاماً وأنه حتى فترة قريبة كانت المخاوف تحوم حول مدى إمكان التغلب على مجموع القضايا المطروحة. وقال إن العالم يشن مرحلة جديدة في التعاون بين

التبادل والتعاون التجاري الدولي، بعدما ظلت المخاوف قائمة مدة ثمانية أعوام بسبب صعوبة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق التاريخي. وقال إن كل الدول ساهمت في شكل إيجابي في إنجاح جولة أوروغواي وإن إنشاء "منظمة التجارة الدولية" سيكون إحدى الوسائل التي ستسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون بين الشعوب على أساس من العمل والتكامل. عوض التنازع التي كانت صفة المرحلة السابقة وأغبر من جهة أخرى أن المنظمة ستعزز وتكمل عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأنها ستسعى إلى إيجاد حلول لعهد من القضايا التجارية العالقة. وأضاف أن العلاقة تبدو مترابطة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسي وأن حرية التجارة والاستقرار وجهان لعملة واحدة.

واعتبر بيتر سترلند المدير العام لـ "غات"،

■ وقع وزراء ١٢٥ دولة أعضاء في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (غات)، بما في ذلك الصين التي طلبت الانضمام أمس في مراكش الاتفاق النهائي لـ "إعلان مراكش" الذي يضم ٣٥ اتفاقاً. وسجلوا بذلك نهاية ثمانية جولات من المفاوضات الشاقة والصعبة في إطار جولة أوروغواي.

واستمرت مراسم حفل التوقيع في قصر المؤتمرات نحو ٤ ساعات، توالى خلالها وزراء الخارجية أو التجارة أو المندوبون التوقيع على المعاهدة التي تشمل في مجموعها ٢٢ ألف صفحة وتزن ١٧٦ كيلوغراماً بينها ٥٠٠ صفحة للاتفاق النهائي.

واعتبر رئيس المؤتمر وزير خارجية أوروغواي أن العالم يشن عهداً جديداً من



المصدر :



للنشر والخد مات الصحفية والهعلو مات

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

القانوني الجديد لتسيير التجارة الدولية ويعتبرون أن إنشاء منظمة التجارة الدولية، يشن عهداً جديداً في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

ونكر البيان أن الوزراء يقفون في وجه الضغوط الحمائية ويعتبرون تحرير التجارة والقواعد المنشأة من جولة أوروغواي سيؤدي إلى مناخ تجاري أكثر انفتاحاً ويلتزمون العمل على نطاق عالمي لتنسيق السياسات المتبعة في المجالات التجارية والتقنية والمالية.

بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويشار إلى أن الدول العربية الموقعة لاتفاق جولة أوروغواي في مراكش أمس هي المغرب ومصر وتونس والجزائر والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وموريتانيا.

الشعوب وإن الإنجاز كبير وهو يفتح عهداً جديداً أمام الأجيال القادمة.

وكان المؤتمر الوزاري لـ «مغات» الذي اختتم أعماله مساء أول من أمس أصدر بياناً ختامياً. كما صادق على أربعة اتفاقات جديدة بينها مجالات حماية البيئة وتحرير الخدمات المصرفية والمالية. كما أستمع إلى الخطاب الذي ألقاه البرت غور نائب الرئيس الأمريكي والذي ضمنه دعم الولايات المتحدة الكامل للاتفاق والتزامها كل بنود، مطالباً الدول الأخرى العمل بالمثل. وقال إن الرئيس بيل كلينتون والكونغرس الأمريكي سيعملان معاً للمصادقة على الاتفاق، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة ربط التحرير التجاري بالبيئة وأهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

وجاء في البيان أن الوزراء يحيون الحدث التاريخي لانتهاء الجولة التي ستدعم المبادلات والتشغيل والاستثمار ويرحبون بالانظر



المصدر :

١٦ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

ال غور ناقش في مراكش المقاطعة العربية

اجتماع مغربي - اسرائيلي يركز على امكانيات التعاون

يجب ان تتوافق مع امكانيات التعاون الاقتصادي التي ترسم في المنطقة. الى ذلك، دعما نائب رئيس الكنيسة (البرلمان) الاسرائيلية رفائيل ابدي الى اثناء سوق مشتركة، في الشرق الاوسط من دون ان يقلل من العراقيل والصعوبات التي تجب ازالتها لتحقيق ذلك. وأكد في حديث الى وكالة الانباء المغربية ان مستقبل الشرق الاوسط على الصعيد الاقتصادي يكمن في إقامة سوق مشتركة لا تقل مثانة عن السوق الأوروبية نظراً الى الوسائل التي تملكها الدول العربية واسرائيل. وزاد ان التوصل الى السلام مع الفلسطينيين يجب الا يقتصر على مجرد اتفاق على الورق، بل يجب ان يترجم بانجازات ملموسة على صعيد البنى التحتية والاستثمارات والمشاريع الانمائية التي ستسرع المستقبل المشترك للمنطقة، وتشجع الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

بعض الجوانب في المغرب بسبب غياب العلاقات الطبيعية، بين المغرب والدولة العبرية. واعتبر ان بين الجانبين، أساساً متواز، للتعاون في القطاع الزراعي وتطوير بعض الصناعات في المغرب. واعرب عن امله بتنظيم رحلات جوية مباشرة بين المغرب واسرائيل لتسهيل الاتصالات بينهما، معتبراً ان العلاقات الاقتصادية، لا تتطلب علاقات دبلوماسية، سنأتي مع تقدم عملية السلام في الشرق الاوسط. وذكر مصدر في الرباط ان المغرب يربط بين إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل باتخاذ الجامعة العربية قراراً جماعياً في هذا الشأن. وتابع حارث ان محادثات مع نظيره المغربي تناولت امكانيات التعاون بين المغرب واسرائيل، وتحدثنا عن العلاقات القائمة الآن وكيف يمكن تطويرها في الأشهر المقبلة. ورأى ان حكومة المغرب تدعي ان عملية السلام في الشرق الاوسط

الرباط - ا ف ب - غسان نائب الرئيس الإسرائيلي ال غور مراكش بعدما تلقى كلمة أمام المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات)، والتقى الملك الحسن الثاني ورؤساء الوفود العربية التي شاركت في المؤتمر. وعلم ان ال غور الذي غسان مراكش ليل الخميس ناقش مع رؤساء الوفود العربية المقاطعة العربية لاسرائيل، وعملية السلام، في حين التقى وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي ميخا حارثي نظيره المغربي ادريس جتو، واعلن ان الحسن الثاني يسعى الى إقامة جسر ليس فقط بين المغرب واسرائيل بل بين الدول العربية واسرائيل أيضاً. وقال في مقابلة نشرتها وكالة الأنباء المغربية ليل الخميس ان هناك اتصالات بين رجال اعمال مغربيين واسرائيليين نشأت عنها علاقات تجارية مهمة (-). ولكن لا يزال هناك

الأسماء

المصدر :



للنشر والتوزيع : الصدقة والعلوم

التاريخ :

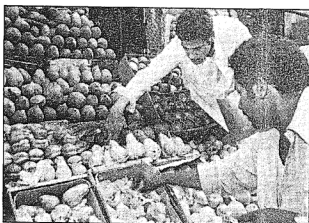
١٦ أبريل ١٩٩٤

رجال الأعمال المصريون يطالبون بتحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعي

□ طالب رجال الأعمال المصريون بالعمل على تحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعي للاستفادة من الارتفاع الكبير المنتظر في أسعار المحاصيل الزراعية بعد إلغاء الدعم المفروض عليها من الدول الكبرى وفقاً لاتفاقية الجات وأنه ينبغي العمل على تحويل مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية العالمية إلى ميزة لمصر تمكنها من دخول سوق التصدير العالمية.

مجلس المحاصيل السكرية يناقش

تأثير اتفاقية الجات على الفاكهة المصرية!



ناقش مجلس المحاصيل المستأنسة الإرياء الماضي برئاسة المهندس عادل عزى تأثير اتفاقية الجات وخصوصا الشق الزراعي على سياسة المحاصيل المستأنسة في مصر، وكانت أهم التوصيات.

١. الزراعات المحمية: التوسع في زراعة الخضضر التي يمكن المنافسة بها والتي يمكن انتاجها خلال موسم الشتاء تحت الاقبية او الصوب البلاستيكية.

٢. الفراولة: وصلت صادراتنا من الفراولة هذا العام حوالي ألف طن وقد دخلنا بذلك ضمن الدول المصدرة للفراولة. وهذه بداية مشجعة.

٣. العنب: انتاج العنب خلال موسم الصيف بمحافظتي سيناء وقتا. علما بأنه يوجد حاليا عنب طول الموسم يبدأ أولا بالاصناف المبكرة ابرلي سويبريو والفلام سيدلس ثم البناتي ثم الاصناف المتأخرة كنج روبي.

٤. التفاح: لابد من الاتجاه إلى تصنيع التفاح المصري (عصائر - كمبوت - شراب) والإعلان حاليا عن عدم التوسع في زراعته بعد ذلك.

٥. الموز: لابد من زراعة الموز حاليا في المناطق الجديدة وبالتكثيف في المناطق الجديدة حتى يمكن انتاج محصول ذي نوعية جيدة يباع في السوق المحلي بأسعار مجزية للمنتج يمكن أن يتنافس المستورد.

٦. البطاطس: التوسع في العروة المبكرة التي هي بين العروة الشتوي والصيفي.. علما بأنه قد تم تصدير ١٥٠ ألف طن هذا العام.

تصنيع الانتاج بالحل وتصدير الانتاج مصنع بدلا من خام.

١٢. الفاكهة الاستوائية: التركيز على المانجو الاصناف القرمزية والشار الملونة، وكذلك الجافة واللبانط.

١٣. الفخيل: يمكن المنافسة بالاصناف التي تؤكل طازجة مثل الزغلول والسمنسي، وكذلك الاصناف الجافة مثل البرتقولة وملكابي، والسكوني، وجنديلة. على أن يكون ذلك من خلال انشاء اتحادات نوعية يمكن أن يبيع كل اتحاد محصول أو اثنين على حدة.

على أن يكون تشكيل هذه الاتحادات من المزارعين والمنتجين والمصدرين وتكون مهمتها أساسا ليست توفير مستلزمات الإنتاج فقط ولكن لرسم سياسة انتاج وتصدير المحصول ومناسبة للأسواق العالمية وتحقيق أعلى معدل تصدير.

٧. الموالج: لابد من النظر في زراعة البرتقال والتوسع حاليا لزراعة البرتقال الصيفي والبلدي وجريب فروت والشانوك والليمون الحلو.

٨. الزيتون: التركيز على زراعة الاصناف لاستخراج الزيت لامتكانية اكتفاء السوق المحلي بأسعار مناسبة تقل عن المستورد.

٩. الخضراوات: التوسع في زراعة الفاصوليا والبسلة السكرية وهجين البسلة السكرية مع الفاصوليا للتصدير.

١٠. الخرشوف: التوسع في زراعة يوليوي بالاصناف الجديدة التي أعطت محصول يمكن المنافسة به في شهر نوفمبر للتصدير.

١١. النباتات الطبية والعطرية: لابد من تطوير هذا المحصول من خلال برنامج قومي والتركيز على محافظاتتي سيناء والوادي الجديد واحضان فاكنبات صغيرة يمكن



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ أبريل ١٩٩٤

١٢٤ دولة تشارك في توقيع اتفاقية «الجات»

مراكش - وكالات الأنباء - وقعت ١٢٤ دولة في مراكش أمس أكبر اتفاقية لتحرير التجارة العالمية و قيام منظمة التجارة العالمية خلفا لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة «الجات» مما يبشر بزيادة الدخل العالمي بقيمة ٢٠٠ مليار دولار سنويا في غضون الأعوام العشرة القادمة. وقد امتنعت ١٢ دولة معظمها من الدول الأفريقية الفقيرة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بسبب عدم قدرتها على الالتزام بشروط إنشاء المنظمة. في حين أبدى الكثير من الموقعين تحفظاتهم على السلطات الجديدة التي ستخول للمنظمة لضمان حرية التدفق في التجارة العالمية. وقبل ساعات من مراسم التوقيع توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق فيما بينها لتسوية الخلاف حول نظام حصص استيراد الحوز من دول اللاتينية الذي حدد بانتهاء اتفاق آخر بين الولايات المتحدة والاتحاد حول تبادل فتح أسواق خضروات الأشغال العامة بعد تهديد فرنسا باستخدام حق الفيتو لاسقاطه مالم تراجع حقوق مزارعي الحوز في مستعمراتها السابقة. ومن ناحية أخرى تعهد وزير خارجية اليابان تسونوميهاا بالعمل على فتح أسواق اليابان بشكل أكبر بهدف خفض فاتستها التجارية الضخم مع الولايات المتحدة.



المصدر :

١٦ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المغرب تشهد توقيع أكبر معاهدة لتحرير التجارة الدولية في التاريخ

الغرب المستفيد الأكبر والدول النامية تخشى سلبات الاتفاق

ولادة منظمة دولية جديدة في
«النظمة العالمية للتجارة» إلا أن ثمة
مسار غربية شككت في قيام
نجاح تلك النظمة الجديدة في القيام
بمهامها في المستقبل. وأرجعت
المصادر تلك الشكوك إلى ما وصلت
بهية الاطراف الغنية وخاصة الولايات
المتحدة الأمريكية على العلاقات
التجارية الدولية. وأوضحت المصادر
أنه يتعين على النظمة الجديدة أن
تتحدى بالمسير والعناد حتى تتمكن
من تنفيذ مهامها في إطار قواعد
للعبرة المفروضة على الجميع.

وذكرت صحيفة «الووموند» أن إنشاء
تلك النظمة يجب ألا يخفى خيبة
الأمم من نتائج مؤتمر «مراكش»
حيث أن هناك قطاعات للتصاكية
عديدة لا تزال خارج الاتفاق الذي تم
التوقيع عليه. وأشارت الصحيفة أن
الأمم من ذلك هو الخلاف الناشب بين
الدول الغنية وبعض دول العالم
النامي التي حقلت نورا اقتصاديا
مخوفاً وذلك بشأن احترام هذه
الدول لقواعد العمل والعمل في جدها
الأدنى إضافة إلى ضغط الدول الغربية
على انضمام الصين إلى اتفاقية
«الجات».

وكتبت الصحيفة أن تحرير التجارة
الدولية ليس في مصلحة كل البلاد
النامية وأن من حق أكثر تلك الدول
فقراً أن تشعور بالخوف من
الانكسارات السلبية ومنها ارتفاع
الأسعار العالمية للمحصول.

وقد غادر كل جور نائب الرئيس
الأمريكي مدينة مراكش بعد زيارة
استمرت عشر ساعات بمناسبة توقيع
اتفاقية الجات. وكان جور قد أجرى
محادثات مع تسومو هاتا وزير
الخارجية الياباني والمعامل الغربي
للكل الخمسة خلال تلك الزيارة كما
ألقى خطاباً أمام الوزراء الذين وقعوا
على تلك الاتفاقية التاريخية.

مراكش - وكالات الانباء: وقع أمس
ممثلون عن ١٢٠ دولة على معاهدة
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية
والتجارة «الجات» في احتفال تاريخي
كبير بقاعة المؤتمرات في مدينة
مراكش المغربية إيلاناً بفتح صفحة
جديدة في تاريخ العلاقات التجارية

الدولية. وكانت مصادر غربية مطلعة
أنه بالتوقيع على تلك المعاهدة
التاريخية تكون القلوسات التجارية
التي كانت قد بدت في الجواي
خلال عام ١٩٨٦ قد وصلت إلى
نهايتها. وتعد تلك المعاهدة الجديدة
كثير المعاهدات شمولاً في تاريخ

منظمة «الجات» التي تم انشاؤها منذ
٤٧ عاماً.

وتنقضي تلك الاتفاقية التي تعد
نقطة تحول فاصلة في تاريخ التجارة
الدولية بتخفيض التعريفات
الجمركية على مجموعة كبيرة من
السلع الصناعية والزراعية ونقل

الدعم الذي كانت تتمتع به سلع عديدة
كما تشمل أيضاً قوانين فاصلة
للمعاملات التجارية. وأكد الخبراء
الاقتصاديون أن تلك المعاهدة
ستضيف للدخل العالمي أكثر من ٢٠٠
مليار دولار في العام. وأوضح هؤلاء
الخبراء أن المستهلكين في الدول

الغربية سيحققون أكبر مكاسب من
تلك المعاهدة حيث سيجري بيع السلع
بأسعار أرخص في غرب أوروبا
وأستراليا الشمالية. كما سيحقق
الواطئون ضرائب أقل لدعم المنتجات
الزراعية. وقد أسفر المؤتمر الدولي
الكبير الذي شهته مدينة مراكش عن



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦/٤/٩٤

الاجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية

124 دولة وقعت على «إعلان مراكش» وإنشاء منظمة التجارة الدولية

مراكش: مجلة الشرق الأوسط
من طلحة جبريل و منصف السليمي و شريغام مسروجة

توجت أعمال المؤتمر الوزاري لـالاجات، بلوقيع الاتفاقيات وإصدار بيان عام يتضمن الأسس والقواعد الأساسية التي توجه التجارة العالمية وأطلق على البيان الذي صادقته عليه 124 دولة اسم «إعلان مراكش» وقد تم إقراره نهائياً أمس من قبل لجنة المفاوضات التجارية التي اجتمعت في مراكش.

وفي ما يلي النقاط الثمانية التي تضمنها «إعلان مراكش»:

أولاً: يحمي الوزراء الحدث التاريخي المتمثل في التوصل إلى نتائج الدورة بما فيها من دعم للاقتصاد العالمي ودفع لنمو المبادلات والاستثمار والعمل والمداخل في العالم بأسره.

وبهذه الوزراء أنفسهم على الخصوص بـ الاطار القانوني المتين والواضح الذي اعتمد لتنظيم التجارة العالمية وتحديد مكانة زمام معالجة الخلافات والتزاعات بصورة ناجعة للتوصل إلى تخفيض عام بنسبة 40 في المائة للتعريفات الجمركية، وتوسع الاتفاقيات المتعلقة بفتح الأسواق لتبادل السلع وإعادة النظر في الضمانات التي تضمنتها الاتفاقيات بما يؤدي إلى ازدهار مهم في ما يتصل بالالتزامات التعريفية.

• اقرار إطار متعدد الأطراف لمعالجة النزاعات في مجال تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فضلاً عن الإجراءات التجارية المتعددة الأطراف والتي من شأنها دعم قطاعات الزراعة والنسيج والملابس.

ثانياً: يؤكد الوزراء أن إنشاء منظمة التجارة الدولية يسجل ولوج التعاون الاقتصادي العالمي مرحلة تاريخية جديدة تستجيب للآراء العامة في إرساء نظام تجاري عالمي أكثر عدالة وانفتاح على امال ومصالح شعوبها، ويؤكد الوزراء بالتزامهم بمواجهة الضغوط الجماعية بكل أشكالها ومقررون أن تحرير المبادلات وتعزيز قواعد تنظيم التجارة التي افضت إليها كمفاوضات توري الأوروبي سيؤدي إلى مناخ تجاري عالمي أكثر انفتاحاً، ويؤكد الوزراء التزامهم قورا وإلى حين بدء عمل المنظمة بعدم اتخاذ إجراءات تجارية من شأنها الانتقاص من نتائج مفاوضات الأوروبي أو الحد من اثرها عند التنفيذ أو التعارض معها.



المشرق الأوسط

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١١ أبريل ١٩٩٤

الثالث: إن الوزراء يعمرون عن عزيمتهم على توكي مقارنة عملية تؤدي الى انسجام اكبر على مستوى عالمي في ما يتعلق بالمدارين التجارية والتفدية والمالية بما فيها التعاون بين المنظمة الدولية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتوافق وهذا الاتجاه.

رابعا: يعني الوزراء أنفسهم بالإنجازات المتقدمة التي حققتها دولة

الأوروغواي قياسا لغيرها ولإسبانياتها من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وخصوصا للدور الفعال والمحمول الذي لعبته الدول النامية وأن من شأن ذلك تكريس مرحلة تاريخية جديدة على طريق تشارك تجاري عالمي أكثر توازنا وانسجاما. ويلاحظ الوزراء بأرتياح أن عددا من الإجراءات الهامة للإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة قد أقرتها الدول بصورة دائمة ومستقلة خصوصا الدول النامية والدول التي كانت تعتمد مركزية التخطيط وأقرتها خلال المرحلة التي كانت تجري فيها المفاوضات بدورة الأوروغواي.

خامسا: يذكر الوزراء أن نتائج المفاوضات تشمل الإجراءات التمييزية لفائدة اقتصاديات الدول النامية إضافة للتنبؤ بالحالة الخاصة للدول الأقل نموا وبقر الوزراء بتضمين وضع الإجراءات الخاصة للدول الأقل نموا وبمعها من أجل تسهيل ازدهار الفرص المتاحة لها في ما يتعلق بالتجارة والاستثمار. ويؤكدون أن المؤتمر الوزاري وأجهزة المنظمة العالمية للتجارة ستركز على معالجة هذا الموضوع بما يتوافق مع ما تضمنته نتائج الدورة من إجراءات في صالح الدول النامية المستورية للموازاة الذاتية بما يساعدها ويمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية. ويقر الوزراء أهمية تدعيم إمكانات منظمة التجارة الدولية بكيفية تضمن حضورها التقني ومتابعتها مختلف القطاعات التي تختص بها ولأسيما تقديم المساعدات للدول الأقل نموا.

سادسا: يعلن الوزراء وهم يوقعون الاتفاق النهائي لدورة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويقررون القرارات الوزارية المتصلة بالاتفاقية العامة وأنهم سيعاونون بما يقضي الانتقال من إطار "الجات" الى منظمة التجارة الدولية. ويعتقدون إنشاء لجنة تحضيرية لتنفيذ المقضيات الانتقالية المتعلقة باتفاق إنشاء للمنظمة العالمية للتجارة. ويلتزمون بمثل الجهود الضرورية واتخاذ الإجراءات اللازمة كي يدخل الاتفاق المذكور حيز التنفيذ مع بداية ١٩٩٥ أو في أول وقت ممكن بعد ذلك التاريخ. كما اعتمد الوزراء قرارا يتعلق بالتجارة والبيئة.

سابعاً: يعبر الوزراء عن خالص شكرهم للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني للدور الفعال الذي قام به شخصيا لإنتاج المؤتمر الوزاري في مراكش ويعبرون عن شكرهم للحكومة والشعب المغربي لحرارة الاستقبال وكرم الضيافة وإحكام تنظيم المؤتمر وأن عقد المؤتمر الوزاري في مراكش والذي يشكل خلاصة نهائية لدورة الأوروغواي يعتبر مظهرا إضافيا بكرس ولوج المغرب لنظام تجاري منفتح وإرادته في الاندماج بصورة كلية في الاقتصاد العالمي. تاسماً: وباعتمادها توقيع الاتفاق النهائي وفتح اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية للموافقة يعلن الوزراء اختتام المؤتمر الوزاري للجنة المفاوضات التجارية وانتهاء دورة الأوروغواي رسمياً.

لقطات

● استغفادت الحكومة المغربية في أجواء «الجات» القيام بخطة واسعة لشرح الإجراءات التي اتخذتها لصالح المزارعين لرفع أسعار الحبوب ووضع صيغة جديدة للتمويل على شكل ضمانات الشركات الزراعية بمبلغ مليار درهم.

● بيير سيرج ديفو وزير السياحة المغربية تقاضى بتحقيق البلاد نموا كبيرا في حجم السياحة والخدمات واعتبر انعقاد «الجات» أول مؤشر على ذلك.

● «شمس سراكش» المنتج السياحي المغربي الأكثر شهرة ، جذب الأجانب لاستهلاكه بكثافة وأخذوا معهم احتياطات شهرين بعد غطس دام خمسة أيام في المسابح.

● السكرتارية المكلفة الحجز الفني لم تراعى رغبة أصحاب الطلبات المتأخرة في إيجاد الفنادق التي طلبوا النزول فيها وأعطت الأولوية للسائحين في تقديم الطلبات. وقد تميزت إجراءات إقامة الأملر المغربية في المؤتمر بتنظيم ملحوظ.

● الوفود الأسبانية كانت تقف في الأماكن الأكثر جمالا وتبسم لعروضات وسائل إعلامها لالتقاط صور لم تحظ بها الوسائل الأخرى.

● المغرب أول دولة في العالم وقعت على الاتفاقية وجاء ذلك استثناء، في حين كان من المفترض أن توقع الجزائر أولا حسب الترتيب الأبجدي.

● الصحافيون الأفارقة الذين غطوا المؤتمر كانوا من تنزانيا والسفغال وكينيا.

● رئيس وفد أوروبي كان يصفق بأعجاب خلال الألعاب القارية على هامش مسابقة العشاء الملكية، وعندما أخبره صديقته بأنها صناعة أسبانية وضع يديه في جيبيه.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التسلسل الهرمي للمنظمة الجديدة

والرسوم على الصادرات، ثم الاستثناءات الكمية. ويفترض الاتفاق جملة من الإجراءات الاستثنائية التي تعتمدها اللجنة المتخصصة في الامتيازات التطبيقية لأهداف تتصل بميزان الأزمات في إطار الاتفاقية العامة. فضلا عن الإشارة للإجراءات التمييزية للواردات لأهداف تتصل بميزان الأزمات.

نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بالوحدات الجمركية والمناطق التجارية الحرة ويكرس هذا النص مسالة تدعيم المواصفات والإجراءات المتصلة بإقامة وحدات جمركية ومناطق تجارية حرة، والأثار المترتبة عن إنشائها بالنسبة للدول النامية. ويتضمن الاتفاق تفاصيل حول القواعد التي ينبغي اتباعها للحصول على التعويضات الضرورية للأطراف الواقعة في حالة إنشاء وحدة جمركية. إضافة للواجبات التي تلتزم بها الأطراف الواقعة في ما يتصل بالإجراءات التي تتخذها الدول والادارات الجهوية أو المحلية على أراضيها.

نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بالعمليات الإضافية لتعميد العمل بنظم «الجات» وإيقاف العمل بالإجراءات السارية. ويتصل هذا النص بمضمون الاتفاق المتعلق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بتعديل اللوائح التعريفية. ويفترض جملة من الإجراءات للمفاوضات حول التعويضات المتعلقة بالتعريفات المعملة أو التي يتم تغييرها. ويشمل النص موضوع إنشاء قاعدة جديدة بطلب عليها «مبدأ التفاوض» أو «حق التفاوض» بخلو بموجبه للدول التي تشكل صادرات معينة القسم الأكبر من صادراتها الوطنية وتكون تلك الصادرات بحاجة إلى دعم. والهدف من هذا البند هو دعم إمكانات الدول الضعيفة في التنمية والمساهمة في المفاوضات.

نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بحالات عدم تطبيق الاتفاقية العامة ويمكن في حالات معينة الدول الواقعة إكثانية اللجوء لعدم تنفيذ الاتفاقية العامة أزاء دولة أو أخرى، يكون قد فتح بينها مفاوضات حول التعريفات. ويفترض اتفاق إنشاء منظمة الدولية أن أي استخدام لهذا الإجراء (عدم تنفيذ الاتفاقية) يمتد لمجموع الاتفاقات المتعددة الأطراف.

(١) اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية للتجارة بشكل إطارا مؤسسيا مشتركا يشمل الاتفاقية العامة المعدلة في دورة الأوروغواي وكل الاتفاقات والتسويات المستخلصة من مفاوضات «الجات» والناتج النهائية لدورة الأوروغواي. وتتألف منظمة التجارة الدولية من مجلس وزاري في قمة هرمها، يجتمع مرة على الأقل كل سنتين ومن مجلس عام يهتم بالمتابعة والنظر بصورة دورية في كيفية سير وتنفيذ الاتفاقية والقرارات الوزارية. ويختص المجلس العام أيضا بنسوية الخلافات ومعالجة السياسات التجارية التي لها صلة بالاختصاصات الموكولة للمنظمة العالمية للتجارة. ويختص المجلس أيضا بإنشاء عدد من الأجهزة المتخصصة في المنظمة تهتم بالإشراف على مجالات: السلع، الخدمات، الحماية الفكرية المتصلة بالتجارة.

ويضمن إطار المنظمة مقاربة لتتألف دورة الأوروغواي تنبني على «الالتزام الواحد» أي موافقة الدول الأعضاء على جميع نتائج الدورة بدون استثناء. وتهدف المنظمة الدولية أيضا بمعالجة القضايا التي لم تشملها اتفاقيات دورة الأوروغواي كما هو الشأن لمبادئ النقل الجوي والصفقات العمومية ومواد الحليب ولحوم البقر.

(2) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والفجوة 1994، وتتضمن عددا من النصوص المتعلقة بتأويل وتفسير بنود الاتفاق، وهي بمجملها سبعة نصوص تفسيرية.

نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بلوائح التنازلات والامتيازات وتتضمن جميع الإجراءات والاستثناءات غير التعريفية.

نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بالمقاولات التجارية التابعة للدولة.

نص اتفاق بشأن الإجراءات المرتبطة بميزان الأزمات، ويقضي أن الأطراف الواقعة يمكنها أن تتخذ إجراءات استثنائية هدفها حفظ التوازنات في ميزان الأزمات، بما يؤدي إلى إخلال الحد الأدنى للمبادلات، ويعطي الأفضلية للإجراءات التي تركز عليها التعريفات، بتطبيقه تعطي الأولوية للرسوم الإضافية على الواردات



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات : التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

الافارقة يخشون أن تقتصر صادراتهم على كرة القدم إذا تلاعبت الدول الصناعية

مراكش: بعثة الشرق الأوسط

طوبيا .

وأكد المسؤول الكيني أن هناك فوائد سيجنيها الافارقة من توقيعهم على اتفاقيات الجات إذا ما سارت الأمور سيرها الطبيعي، ولكن إذا ما لجأت الدول المصنعية للعب تحت الطاولة فإن الافارقة لا يجيبون هذه المسألة وقال المسؤول الكيني مازحاً «أنك لن تجد سوى كرة القدم نصرها إلى الدول الغربية».

ويذكر أن 26 دولة افريقية قد شاركت في اجتماعات الجات في حين لم تحضر عشر دول أخرى والسبب واضح: لا توجد إمكانيات.

وكانت الدول الافريقية المشاركة في اجتماعات الجات قد عقدت اجتماعاً على هامش مؤتمر مراكش في محاولة للبحث عن موقف افريقي موحد تجاه الاتفاقيات، وتنسيق مواقف دول المجموعة الافريقية إزاء المفاوضات حول المجموعة الأوروبية واتكاساتها على الاختصاصيات الافريقية.

قال أحد أعضاء الوفد الكيني لـ «الشرق الأوسط» إن افريقيا ستستفيد من اتفاقيات الجات إذا لم تلجأ الدول الصناعية للعب تحت الطاولة، وأشار المسؤول الكيني إلى أن افريقيا ستفقد طبقاً لاتفاقيات الجات اسواقها أمام منتجات الدول الصناعية وهو ما سيؤدي حتماً إلى إضعاف الصناعات في الدول الافريقية، وبالمقابل فإن الدول الصناعية ستستفيد من المواد الأولية من القارة الافريقية.

لكن المسؤول الكيني أبدى تحفظاته بشأن هذه المسألة وأوضح قائلاً: «إن مداخل الدول الافريقية من منتجاتها الأولية ستذهب حتماً إلى اقتناء المستهلكين الافارقة لمنتجات الدول الصناعية خاصة أن افريقيا الجائعة في كل شيء ستحدها رغبة اكيدة لشهامة منتجات الدول الصناعية التي حرم منها الافارقة

وقد اتفق الافارقة خلال هذا الاجتماع على إصدار وثيقة تسمى الإعلان الافريقي، تتعلق بثلاث نقاط أساسية: أولاً تنظيم النتائج الدورية، ثانياً محاولة خلق تنسيق بين عمالات ومالية والخصاص الدول المصنعية، ثالثاً المساعدة التقنية بمختلف أشكالها.

وأشارت المصادر إلى أن الدول الافريقية ترغب في الاستفادة من الحل الوسط الذي تم التوصل إليه أخيراً، في جنيف والذي يسمح لهذه الدول بطرح ومناقشة كل قضية مقابل الإمكانيات المتاحة للدول المتقدمة.

وبملاحظة المراقبون هنا في مراكش أن الصوت الافريقي كان خافتاً خلال اجتماعات الجات، وأن الافارقة اتسموا بفكر عكس الاسيويين الذين جاؤوا إلى مراكش ويعرفون جيداً ماذا يريدون، أما الافارقة ربما ينتظرون طويلاً كما هي عادة القارة السمراء ليعرفوا ماذا يريدون.



المصدر : **شرق الأوسط**

النشر والتدريبات والصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

تشكيل لجنة خاصة بالتجارة والتنمية في المنظمة الجديدة

مراكش، بعة، الشرق الأوسط

كان موضوع جعل الأهداف البيئية الدولية في صلب القوانين الخاصة بالتجارة العالمية، مدار بحث واتهام من وفود الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري في مراكش. وقد جاء الأميركيون إلى مراكش وهم عازمون على جعل الموضوع محور تركيز منظمة التجارة العالمية ويحاولون تعهدا من الجات بأن يلتزم المؤتمر بإنشاء لجنة خاصة بالتجارة والبيئة لأول مرة كجزء من اتفاقيات الجات، ومن ثم كجزء من منظمة التجارة العالمية وهو ما أقره المؤتمر فعلا.

وكان آل غور نائب الرئيس الأمريكي قد دعا خلال كلمته في المؤتمر الوزاري إلى ربط المصالحات البيئية بالسياسات التجارية والبيئة قائلا بأن حماية البيئة موضوع لا يحتاج إلى الإقرار، بمعنى أن تقول مبركة، بل علما التعامل معه من موقع جديد، وأن نعمل بقوة من أجل ربط بينها لتجنب المخاطر السلبية على البيئة والإنسان وتفاذي الكوارث والعمارة.

ويعد هذا القرار خطوة هامة نحو الربط بين البيئة والتجارة وأصبح من المعروف به في الوفود التجارية، أن البيئة متصلة اتصالا مباشرا بالتجارة ويجب أن تشكل جزءا من الاتفاقيات التجارية كما أعلن عن ذلك كاتبون للعمل التجاري الأمريكي أخيرا. وقال مسؤول في مكتب العمل التجاري أنه لا توجد تحديات داخل منظمة التجارة العالمية في وجه إقرار هذه الاتفاقية لأن الجميع الحق في تحديد مسؤولياته الخاصة لحماية الصحة والسلامة والبيئة.

ويضمن قرار الاتفاقية الجديد مقتضيات عدم جواز استخدام الحكومات للمعايير والقواعد الفنية والقيام بإجراءات مثل الاختبار والعلامة والترخيص للتمييز أو إقامة عقبات في وجه التجارة ووضع إجراءات جسيم مثل نتائج اختبارات دلو ما في بلد آخر، كما يدعو لإيجاد أنظمة رقابية لا تكون عقبة لتجارة أكثر مما هو ضروري، وهو ما رأى المسؤول الأميركي فضلا للتحديات التي كانت تواجه القوانين البيئية الأمريكية.

وتقرر أن القوانين والتدابير الرامية إلى حماية الحياة والصحة البشرية والنباتية والحيوانية من

مخاطر الآفات والأمراض التي تنتقلها الحيوانات والنباتات يجب أن لا يتم اعتمادها بدون أدلة علمية كافية.

وتعترف الاتفاقية بوضوح بالدق الحلق لكل حكومة في تحديد مستوى حماية الصحة البشرية والحيوانية والنباتية الذي تعتبره مناسباً كما تؤكد على تكيف الإجراءات الصحية والنباتية مع خصائص كل منطقة لا سيما الدعوة للاعتراف بمناطق خالية من الآفات والأمراض.

وتكرر مضمون مكتب المصلح التجاري أن الخطوة الأولى التي ستقوم بها هذه اللجنة المؤسساتية داخل الجات تتمثل في فحص سبل تأثير التجارة على البيئة وكيفية التوفيق بصورة أفضل بين مختلف المعايير المعمول بها، وضرورة أن يتجارب النظام العالمي للتجارة مع حماية البيئة من خلال تعديل قوانين التجارة إذا اقتضت الحاجة.

وتعد مصداقية الكونجرس الأمريكي على اتفاقية الجات برمتها مهرونة بمعنى عمل الحكومة على صياغة استراتيجية معقولة لتعزيز التنمية من خلال التجارة الدولية.

وعلق مسؤول في الوفد الهندي على قرار المؤتمر الوزاري قائلا إننا ربما نشهد انعقاد جولات خضراء، كما تدعو إلى ذلك الدول المصنعة.

ورغم توفر أدلة على تعاطف صلة البيئة بالتدابير التجارية كفيده العالمية فرضت على كواليس المؤتمر أسئلة أكبر بكثير من الأجوبة مثل مدى تطبيق قوانين بلدان ما خارج أراضيها والالتزامات المتخذة لنض النزاعات التي تنطوي على جدل علمي وعلى اعتبارات بيئية مدام أن الأميركيين لديهم قوانين تربط بين البيئة والتجارة مثل اللجوء إلى إجراءات تجارية ضد البلدان التي تمارس صيد الأسماك بالشباك، وتعرضن قبودا على المواد التي تستنزف طبقة الأوزون بموجب بروتوكول مونتريال.

وشنط الدول النامية إلى هذه الإجراءات بأنها تحتاج إلى البات تضمن أن السياسة البيئية لا تكون قبودا تجارية مقعدة وذات آثار خطيرة على تجارتها الخارجية الضعيفة أصلا. وأبوت الدول العربية في الجات تخوفها من أن لا يتم التوفيق بين حرية المبادلات وحماية البيئة على

ضوء تدخل عد من الرهانات البيئية مع التجارة العالمية. وأكد المغرب على ضرورة الاحتياط من هذه المسألة حتى لا تتحول الإجراءات المتخذة من كونها أهدافا بيئية إلى أشكال جديدة لحماية الاقتصادات الوطنية.

وتنهت الدول العربية المتقدمة للنطق والمشاركة في المؤتمر من أن يكون هذا الربط يستهدف إحكام موضوع ضريبة الكربون على الصادرات النفطية والذي تعتبره علا بهدف إلى تقويض العلاقات على الصادرات البترولية العربية.

وتتبنى وجهة النظر هذه على ضرورة أن يفتح التعامل الحر إمكانية انتقال التقنيات الخاصة والمستخدمه لخاصية البترول وليس خلق صراعات تجارية مقعدة في صورة بيئية.

وفي الفقرة الأمريكية والبرازيل واستراليا تشنط من هذه التداخلات الخضر بالتدابير التجارية، وقال مندوب الأميركيين طريقة السيد الشباب في المكسيك ويريدون تحريمها، بينما يرى المكسيكيون أن ذلك بهدف إلى إنقاص الكميات المصدرة إلى الولايات المتحدة في حين أن المكسيك بحاجة إلى تقنيات واسطبل للصيد البحري في مستوى الأساطيل اليابانية وهو موضوع آخر.

وعلى مستوى الإمبريكية الموجهة إلى الانتقادات الأمريكية الموجهة إلى البرازيل كونها تسميد زيادة في لقب الأوزون عن طريق القضاء على فائنها تواجه من قبل البرازيليين بانتقادات مفادها أن على الأمريكيين تقليص كمية الغازات الكربونية والبرازيلية المسؤولة عن مشكلة الأوزون، باستخدام كميات أقل من الوقود. ويرى في ذلك دعوة إلى تقليص العلاقات من تجارة الأشباب وفرض حوائط مقعدة تقضي بوجود غابات في الكرة الأرضية مهمتها وفائدتها امتصاص غازات الدول المصنعة التي تنتج مساهمتها منتوجات تغزو بها أسواق العالم النامي، ويرى دول أخرى أن هذه اتفاقيات الجات لا تنكر وجود هذه الحمائية من خلال إعطائها بوجود حالات يمكن لها أن تعمل على تقليص التبادل التجاري مثل السماح للدولة بفرض تقنيات صارمة جدا على التجارة للتأكد من أن المعايير البيئية مطابقة، كما تسمح للاتفاقيات للتولة بأن تشغل حصة معينة من التجارة المحلية وليس لحماية البيئة.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

صحافيو «الجات» أرسلوا 32 مليون كلمة وأجروا 200 ألف مكالمات هاتفية

مراكش: بعثة الشرق الأوسط

أظهرت إحصاءات تقديرية أن الصحافيين الذين غطوا مؤتمر مراكش أجروا 200 ألف مكالمات هاتفية من المركز الإعلامي، وأرسلوا 32 مليون كلمة عبر أجهزة الفاكس والكمبيوتر. وأبلغ عبد السلام أحيون وزير البريد والاتصالات السلطانية والاسلكية أنه تمت إضافة 6000 خط هاتفي قبل المؤتمر لمدينة مراكش في حين كانت الشبكة تتوفر على 8000 خط هاتفي، وأوضح أن هذه التوسعة كانت مبرمجة من قبل، وأشار أحيون إلى أن الجديد الذي تم بمناسبة مؤتمر «الجات» هو استعمال 1000 خط هاتف نقال MOBILE إضافة إلى إبحال خدمات GCM والبيج، وأشار المسؤول المغربي إلى أن مؤتمر «الجات» أتاح للوزارة فرصة إبراز أحدث وسائل الاتصالات التي تتوفر عليها، كما استعملت للمرة الأولى نظام البطاقة الممغنطة لأداء وأجبات الهاتف والفاكس والتلكس. وحول تأثير اتفاقيات «الجات» على قطاع الاتصالات قال أحيون أن الاتفاقيات سيكون لها تأثير على معالجة المعطيات مشيراً إلى أن قطاعات الهاتف والتلكس والبنية التحتية ستبحث في إطار الجات بعد مؤتمر مراكش على أن تنتهي المفاوضات قبل إبريل (نيسان) عام 1996. من جهة أخرى أبلغ الجليلي العنصري مدير المواصلات السلطانية والاسلكية والمشرق على المركز الإعلامي «الشرق الأوسط» أن خدمة جديدة تم توفيرها خلال مؤتمر «الجات»، وذلك باتاحة نقل أية مداخلة أو محاضرة بالصورة والصوت إلى أي مركز استقبال إلى أية جهة في العالم شريطة إخطار إدارة البريد ساعتين قبل. وأشار إلى أن سعة الخطوط الهاتفية في مدينة مراكش وصلت إلى 56 ألف خط هاتفي خلال مؤتمر «الجات» في حين بلغ عدد المشتركين 42 ألف مشترك وبلغت 14 ألف خط كفاش.

الجات والتجارة الدولية

وقم مملكو ١٢٤ دولة أمس على مواليق بورة ارجواى فى اطار الاتفاقيه العامة للتحريريات والتجارة، الجات، ويانى هذا الختام لهذه البورة فى تحرير الاتفاقات الدولية التى استغرقت ما يزيد على سبع سنوات حتى تم التوصل لاتفاقات نهائية فى ١٢ ديسمبر الماضى.

وقد شهدت مفاوضات هذه البورة العديد من الخلافات سواء بين البلدان النامية من ناحية والبلدان المتقدمة من ناحية اخرى او بين البلدان المتقدمة وبعضها البعض. ورغم كافة ما يقال عن عدم تأثير الاتفاقية على الدول النامية، ومساعدتها لهذه الدول غير تحرير التجارة وفتح الاسواق امامها، الا ان هذا ليس صحيحا بالنسبة لأغلب هذه الدول. فلكى يكون هناك ما يمكن تصديره لابد أن يسبق ذلك منطقياً أن تكون هناك وفرة فى الانتاج الذى يمكنه المنافسة فى السوق الدولية من حيث الجودة والسعر. وهى أزمة بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية حتى لو كان صحيحا وفتح الباب امامها لتصدير سلعتها. ورغم التوصل لاتفاق نهائى الا ان هناك امورا مازالت غير واضحة بعد، فمع الحديث الشائع عن إلغاء العوائق غير الجمركية فى وجه تدفق التجارة الدولية، الا أن مؤلف مصر مؤخرى الرافض لاضافة بند ينص على مدى احترام الدولة لحقوق الانسان فيها كعيار لفتح الاسواق امامها، يدل هذا المؤلف على أن الدول المتقدمة تضع معايير جديدة يكون تنفيذها منوطاً بمدى رضائها عن هذا البلد او ذاك تحت مسمى مدى احترامه لحقوق الانسان. وفى هذا المقام للتذكير فقط السيف المصلت الذى تستخدمه الولايات المتحدة ضد الصين حتى يتم تجديد منحها صفة الدولة الاولى بالرعاية فى التعامل التجارى سنويا.

رئيس المكتب التمثيلي لجنوب أفريقيا بعد توقيع «الجات»:

الدول النامية مطالبة بإجراء إصلاحات في هيكلها الاقتصادية

□ القاهرة - مجدى عبيد



جوستوس داخودا

أكد رئيس المكتب التمثيلي لجنوب أفريقيا بأنه من المتعين على الدول النامية أن تقوم بإجراء تعديلات على هيكلها الاقتصادية حتى تتواءم مع تلك الموجودة لدى اقتصاديات الدول المتقدمة. مشيراً إلى أن الدول النامية جزء من التجارة الدولية وعليها أن تغير هيكلها الاقتصادية حتى تصبح مؤهلة للمشاركة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وأعرب عن اعتقاده بأنه بعد توقيع اتفاقية الجات هناك عصر جديد في التجارة الدولية، ولا تستطيع الدول النامية أن تبقى خارج اللعبة.

على انتاج جنوب أفريقيا من المعادن اوضح داخودا ان جنوب افريقيا لم يسبق لها الانضمام الى اى كارتيل، ولا توجد - على حد علمي - أية ترتيبات مع أي دولة منتجة للمعادن، معرباً عن اعتقاده بأنه ربما الهدف هو عدم تشجيع إقامة كارتيلات فيما يتعلق بأنواع معينة من المواد الخام. وهو خط يتفق إلى حد ما مع النهج الذي اتبعته منذ فترة طويلة. وأشار داخودا إلى أن أسعار المعادن في جنوب أفريقيا تحددها قوى السوق، ولا يوجد ميكانيزم حكومي لتسويق المواد الخام، فهذا يعود والكلام مازال داخودا - إلى القطاع الخاص الذي يتولى تسويق ونقل وبيع المواد الخام المعدنية في الأسواق العالمية؛ ومن خلال قوى الطلب والعرض، تتحدد الأسعار ولكن رئيس المكتب التمثيلي لجنوب أفريقيا أوضح أن هذا لا يعنى أن أسعار

، وبسؤاله عن تأثير تحرير التجارة الدولية على برنامج الإصلاح الاقتصادية، وما إذا كانت جنوب أفريقيا ستواجه مشاكل من جراء ذلك، أجاب جوستوس داخودا بقوله أنني لا أستطيع أن أتحدث عن الحكومات الأخرى، ولكن بمقدوري التحدث عن جنوب أفريقيا، فأتفاقي الجات، تنص على تحرير بعض المجالات، ورغم أن اقتصاد جنوب أفريقيا أساساً اقتصاد مفتوح، وتعتمد في نسبة كبيرة من الناتج المحلي على التجارة الخارجية، إلا أنه سيكون من المطلوب إجراء تعديلات معنية. وهذه مهمة أي إدارة تتولى الحكم، فمهما تكن الإدارة القادمة، عليها أن تتخذ الخطوات التي تكفل بقاء اقتصاد جنوب أفريقيا مفتوحاً للتجارة العالمية، وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

وعن تأثير تحرير أسعار المعادن

المعادن في جنوب أفريقيا لن تتأثر بالتصدير المحلي لتجارة المعادن، فإطلاق قوى السوق، وتحرير الأسعار في الأسواق العالمية سيؤثر على المعادن وأسعارها في جنوب أفريقيا.

قطاع الصناعة

وحول تأثير تحرير المنتجات الصناعية على قطاع الصناعة في جنوب أفريقيا قال جوستوس داخودا أن سياسة حكومات جنوب أفريقيا



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ ايلول ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

على حد قوله - الغاء الرقابة على الاسعار. ولكن النتائج المترتبة على ذلك في غاية الأهمية. انا ان من المشروعات المطروحة هو الكيفية التي بها تقوم بإلغاء السيطرة على الاسعار.

الجات والأغلبية السوداء

وحول تأثير تحرير التجارة على الأغلبية السوداء، وما اذا كانت جنوب افريقيا يمكن ان تشهد تمردا وفاقلا اجتماعية على غرار الحال في المكسيك. اجاب رئيس المكتب التمثيل لجنوب افريقيا بقوله إنه سؤال على درجة عالية من التعقيد. ولكن سيكون من المتعين على أي حكومة نجح في المستقبل، ان تتبنى برنامجا لاصلاحات، وتخفف من الرسوم الجمركية في بعض الجالات. والنتائج المترتبة على هذه الاصلاحات تتوقف على ما اذا كان اقتصاد جنوب افريقيا سيواصل نموه. وبافتراض وجود استقرار سياسي وعملية انتقال سلمى الى ادارة جديدة. اعتقد - والكلام مازال لداخودا - ان الاقتصاد سيواصل نموه ربما بمعدل يفوق التوقعات ويرى داخودا ان هناك بالفعل برنامجا ضخما للانفاق الاجتماعي ولانفاق على التعليم والصحة ولكن المشكلة تتعلق بالاتحادات العمالية التي - من وجهة نظره - على درجة عالية من الفاعلية والنشاط.

المبادلات التجارية

ويشان تأثير تحرير التجارة على المبادلات التجارية لجنوب افريقيا مع دول القارة الافريقية قال داخودا ان لدى جنوب افريقيا تجربة مفيدة في مجال تحرير التجارة وتتمثل في منطقة الاتحاد الجمركي لمنطقة الجنوب الافريقي. وهي منطقة - على حد قوله - افادت اقتصاد جنوب افريقيا. وتضم كلا من سويسرا لاند وناميبيا وليسوتو وبوتسوانا على الجانب الآخر. يرى داخودا ان جنوب افريقيا قد جيب عنها الدول في التمتع الاقتصادية الإقليمية في بقية اجزاء القارة الافريقية. ولكن هذا الوضع انتهى الان. مشرا الى ان جنوب افريقيا قد لا تتطلع الى العضوية. ولكن تحرص على التحرك الفعال في هذه المنطقة. وتتبع في هذا المجال سياسة تقوم على تحرير التجارة. وهي في هذا المجال تتحدث عن دور أكثر فاعلية.

المتعاقبة هدفت الى التسريع من ايقاع خصخصة الصناعات. فرغم ان جنوب افريقيا اعادت على وجود مشروعات ضخمة مملوكة للدولة في بعض المجالات. كصناعة الصلب والصناعات الاخرى المرتبطة بها. إلا أنه قد جرت خصخصة هذه الصناعات وأكد داخودا ان المسألة هنا تتعلق بقدرته منتجات جنوب افريقيا على المنافسة في الاسواق العالمية. مشرا الى ان هناك بعض العوامل السلبية التي ربما تقلل من القدرة التنافسية لهذه المنتجات. مدلا على ذلك بهياكل الاجور المرتفعة والاصحارات العمالية في بعض القطاعات كصناعة النسيج. ولكنه قال ان مثل هذه الاجراءات الصعبة كلفت إمكانية عالية لتطور اقتصاد جنوب افريقيا. ومن المتعين الان التركيز على تحرير التجارة كما هو موجود في اتفاقية الجات. مشرا الى ان جنوب افريقيا ستواصل تحرير هذه القطاعات التي جرت حمايتها من خلال الرسوم الجمركية. والمشكلة تتمثل في القدرة التنافسية لاسعار منتجات جنوب افريقيا التي تخرج الى ارتفاع الاجور. ويرى داخودا ان هناك انخفاضا في مستويات الاجور لدى الدول المتقدمة الاخرى. غير أنه توقع ان يطرا انخفاض على مستوى الاجور في جنوب افريقيا في العام القبل.

حماية الصناعة الوطنية

وبسؤاله عن سبل حماية الدول النامية لصناعاتها الوطنية في اطار اتفاقية الجات. يرى داخودا أنه من المطلوب اجراء تعديلات في هياكل الضرائب والرسوم الجمركية على ذلك أكثر عدالة فيما يتعلق بالسلع المستوردة. اضافة الى حد أدنى من التدخل الحكومي في هيكل الاسعار ذاتها. مشرا الى ان مسألة العدالة لا تشرى على قطاع الصناعة فحسب وإنما كذلك المنتجات الزراعية. ويغضب داخودا مثالا بالمنظمات الزراعية الموجودة في جنوب افريقيا. قائلان ان هذه المنظمات عملت على التدخل في تحديد اسعار المنتجات الزراعية بغرض حماية المزارعين لكن والكلام مازال لداخودا - صار علينا الان الغاء السيطرة على اسعار المنتجات الزراعية. بأن يتم تحديدها وفقا لقوى السوق. ويرى داخودا ان المسألة في غاية التعقيد. فمن السهل -



المصدر: العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ أبريل ١٩٩٤

قيمته ٢٠٠ مليار دولار اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يمهد الطريق لعقود حكومية جديدة

□ مراكش - المغرب - رويتر:

اساسا للتوقيع على عقود الجات، ويعني الاتفاق ان تستطيع إحدى الشركات البلجيكية التقدم بطلب للحصول على عقد لبناء مستشفى في تكساس وان يتمكن أحد المهندسين المعماريين الفرنسيين من بناء جسر في كاليفورنيا أو يستطيع أحد البريطانيين المنافسة في اسواق محطات القوى الكهربائية في شيكاغو.

وتجدر الإشارة الى ان الجانبين قد فرضا عقوبات محدودة ومتساوية في هذا الصدد وهو ما يعد أمرا محزنا. ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة ذرعا لكونها محرومة من السوق الأوروبية ولا يستطيع ان تقوم بانتهاج سبل أخرى. وقال أحد كبار المسؤولين الأمريكيين ان كسانتور يبحث مسألة التوصل الى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الأوروبية وتعهده بقوله أننا نواصل السعي من أجل الوصول الى ذلك. وقد توصلت الولايات المتحدة بالفعل الى اتفاق يتعلق بالاتصالات مع الامان الامر الذي أدى الى شق صفوف المسؤولين في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

ذكرت وزارة التجارة الأمريكية ان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد توصلتا الى اتفاق تجارى يفتح الباب أمام إبرام عقود تجارية حكومية تبلغ قيمتها ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار. ووصفت الوزارة هذه الخطوة بأنها مهمة وتفتح الى الامام، وقال الممثل التجاري ميكي كانتور أننا قد تخلصنا من المأزق. وقال إن الاتفاق يبدأ من سيارات الاطفاء وحتى أسرة المستشفيات بعد ان تنق الجانيان على وقف إجراءات الافضلية واعطاء الشركات الأخرى فرصة للتنافس العادل في الاسواق العامة في كلا الجانبين عبر الاطلنطي.

إخري في هذا الصدد.

وقد وجه أحد كبار المسؤولين الأمريكيين اللوم الى النزاعات الداخلية في الاتحاد الأوروبي وإنها المسئولة عن اخفاق موضوع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويذكر ان بريتان وكانتور قد قدما الى مراكش للتوقيع على معاهدة التجارة العالمية التي ستدوج سبعة اعوام من المفاوضات التي تجرى تحت اشراف الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة. وقد التقيا خلال اليومين الماضيين في مسعى لإبرام العقود التي توسع من أمد الاتفاق الذي أبرم في العام الماضي ويشكل

ومن جانبه قال سربليون بريتان المفوض التجاري التابع للمجموعة الأوروبية للصنفين ان الاتفاق قد اتاح فرصا تجارية جديدة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليار دولار.

وسوف يستثنى الاتفاق كلا من قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المستخدم في الاتحاد الأوروبي، وعلى الجانب الأمريكي من النقل في المدن الى مطارات المدن الى مشروعات الصلب.

وقال أننا لم نتمكن من التوصل الى اتفاق حول الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تعتبر في الحقيقة مجالاً شديد الحساسية وودع باجراء مفاوضات



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

ولم يذكر المسؤول الأمريكي. عما اذا كان الأمريكيون قد تفاوضوا بالفعل مع دول اعضاء اخرى في الاتحاد الاوروبي ام لا.

وقال ان ما نهتم به هو التوصل الى اتفاق شامل لا يشمل فقط ألمانيا وإنما كل دولة اخرى. وأنتنا نريد توسيعه بأى طريقة الا أننا سوف نتعامل بالتأكيد على أسس فردية اذا ما اضطررنا لذلك.

الا ان أحد مسؤولي الاتحاد الاوروبي ذكر ان لديه تأكيدات من اعضاء الاتحاد الاوروبي بانهم سوف يلتزمون بالامور التجارية ولن يحذوا حذو ألمانيا. الا ان الاجراءات الداخلية التي سيتخذها الاتحاد الاوروبي ضد ألمانيا فيما يتعلق بانتفاقها الفردي سوف يستغرق عدة اشهر لاتمامه

مما يغري دولاً اخرى لتحذو حذوها. وعن الاتفاق قال بريشان ان الاتحاد الاوروبي قد ضمن الفوز بعقود في ٣٩ ولاية أمريكية بما في ذلك أكبر خمس ولايات فضلاً عن سبع مدن كبيرة. ويشعل الاتفاق أيضاً وبشكل دائم قطاع مرافق الكهرباء الذي قدره كانتور بـ ٢٨ مليار دولار.



المصدر :



١٧ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والهملو مات

والخبراء يختلفون حول تأثير

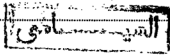
اتفاقية البنك على الاقتصاد المصري

كتب عبد الناصر محمد :

ومن ناحية أخرى أكد إبراهيم فوزى وزير الصناعة - على أن الشركات المصرية .. مازالت تخطو بصورة مبدئية نحو إعادة الهيكلة الاقتصادية وبالتالي لن تتمكن من مواجهة التحديات المالية والسوق المفتوح بصورة إيجابية . وأشار إلى أن هناك ٢٢ شركة صناعة تقدمت للحصول على شهادة « الأيزو » ومن المزايا التي اكتسبتها مصر أيضا يشير تقدير اتحاد الصناعات إلى أن مجالات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وبحق هؤلاء العاملين في العمل وهي جميعا أهداف يمكن من خلالها نفاذ مصر للدول الكبرى والتنمية الأفريقية والعربية ..

في استطلاع « للسياسى المصرى » حول انعكاسات تنفيذ اتفاقية « الجات » على اقتصاديات الدول النامية وخاصة مصر والتي يبدأ العمل بها في أوائل العام القادم تباهت آراء خبراء الاقتصاد .. حيث أبدى البعض موافقته لاهمية تطبيقها للوصول إلى مصاف المستويات الاقتصادية العالمية بينما أبدى البعض الآخر استناده ووصفها بمقابلة القشة التي قصمت ظهر البعير . ففي البداية وصف محمود محمد وزير الاقتصاد المصرى .. اتفاقية « الجات » .. بأنها قد تكون نعمة .. ولكنها ليست بكارثة .. حيث تتضمن العديد من المزايا الواجب الاستفادة منها .. ويصورة خاصة المهلة الممنوحة للدول النامية والبالغة عشر سنوات حتى توفى أوضاعها مع الاتفاقية يجب استغلالها للاستغلال الأمثل من تحسين الجودة وخفض التكلفة كما أن الاتفاقية تساهل اتجاه الإصلاح الاقتصادى في مصر والذي يقضى بإلغاء الدعم وتخفيض التعريفات الجمركية .

فالاتفاقية التصمت بالمرونة في الالتزامات المفروضة على مصر والدول النامية حيث حصلت تلك الدول على مهلة عشر سنوات للتنفيذ بدلا من ست سنوات وتخفيض الدعم الذى تقدمه للمزارعين من ٢٦٪ إلى ٢٤٪ والملاحظ أن مصر قد ألغت هذا الدعم كما اقترت الاتفاقية مبدأ تخفيض الدول النامية المستوردة للغذاء في الأجل القصير ومثال ذلك سترتفع فاتورة مشتريات مصر إلى ٢٠٠ مليون دولار في الوقت نفسه التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٢٢٪ بينما أقر الاتفاق بالالتزم الدول النامية بآلية الاتفاقات تتعارض مع احتياجاتها التنمية .



المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

١٤ أبريل ١٩٩٤

«السياسي المصري» تفرد بنشر بنود اتفاقية اجات :
تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف
تخفيض الدعم للصادرات بنسبة ٣٦٪



المصدر :



١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

كتبت ناهد إمام :

تفرد « السياسي المصري » بنشر أهم بنود اتفاقية تحرير التجارة متعددة الأطراف « الجات » .. والتي قام مؤخرًا وزراء الاقتصاد ١١٩ دولة ومن بينها مصر .. بالتوقيع عليها .. على أن يبدأ تنفيذها مع بداية العام القادم وتم تحديد مهلة زمنية مدتها الاقصى عشر سنوات للحصول على التطبيق الكامل لكافة البنود والاتفاقيات .

تتضمن بنود الاتفاقية العامة .. (١٥) اتفاقية فرعية .. لتغطية كافة المجالات السلعية والخدمية تمثلت الاتفاقية الاولى في « تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف » .. وتهدف الى ايجاد اطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية « الجات » وبالنسبة للهيكل التنظيمي للمنظمة .. نصت الاتفاقية على عقد اجتماع وژاري مرة كل عامين على الاقل .. وتشكيل مجلس اعلى للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات .

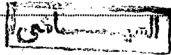
كما يقوم المجلس بدور جهاز تسوية المنازعات ومراجعة السياسات التجارية ويتولى المجلس تأسيس اجهزة مساعدة كمجلس السلع والخدمات والملكية الفكرية .. ونصت الاتفاقية على خضوع الدول الاعضاء في المنظمة لكافة نتائج دورة « اورجواي » بدون اية استثناءات .

وتتضمن الاتفاقية الالتزامات الواجب على الدول الاعضاء مراعاتها .. في مجال دخول الاسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات واتفاقية الاجراءات الصحية والمقاييس الخاصة بالدول الاقل نمواً والدول المصنفة كمستورد صال للغاء وبالنسبة لدخول الاسواق فقد حلت التعريفات الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية بحيث تقدم المستوى من الحماية وبالنسبة للدول الصناعية يتم تخفيض الجمارك بنسبة ٢٦٪ على مدى ٦ سنوات وبمعدل ٢٤٪ للدول النامية على مدى ١٠ سنوات وفيما يختص بالدول الاقل نمواً ليس هناك ما يلزمها بتخفيض الجمارك وتقتضي الاتفاقية بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٢٦٪ خلال فترة ٦ سنوات وبالنسبة للدول النامية تصل التخفيضات الى ثلثي المطة في الدول الصناعية وعلى مدى عشر سنوات .

وحظرت الاتفاقية الخاصة بالقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار على الدول الاعضاء تطبيق اي اجراء يتعارض مع الحد من حرية التبادل التجاري والغاء اية قيود مفروضة خلال عامين للدول الصناعية وخمس سنوات للدول النامية ، وسبع سنوات للدول الاقل نمواً .

الاتفاقية الخامسة حول « مكافحة الاغراق » .. وهي تولي مزيد من الدقة في كيفية تحديد المنافسة الاغراقية .. والمقاييس الواجب اعتمادها لتحديد الضرر الناتج عنها بالنسبة للصناعات الوطنية في البلد المستورد بجانب وضع اجراءات خاصة بالاثبات وقوع الضرر واجراءات مكافحة الاغراق ونصت الاتفاقية على انتهاء اي قضية اغراق اذا ثبت ان هامش تخفيض سعر السلعة المصدرة يقل عن ٢٪ من سعر التصدير او اذا كان حجم واردات الدولة المتضررة من السلعة موضع الخلاف يقل عن ٣٪ من اجمالي وارداتها منها وفي كافة الاحوال يجب انتهاء اجراءات مكافحة الاغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها .

وتتضمن الاتفاقية السادسة .. تقييم التعريفات الجمركية وتعطي ادارات الجمارك الحق بطلب اية معلومات اضافية من المستوردين في حال الشك بسلامة قيمة السلع المستوردة المقدمة من قبلهم .



المصدر :

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الاتفاقية السابعة .. حول التدقيق ما قبل الشحن .. وحددت واجبات ومهام وكالات وشركات التدقيق وكذلك واجبات المصدرين واستحداث آلية خاصة للمتابعة وحل المشاكل بين المصدر ووكالة التدقيق .
والثامنة .. حول قواعد شهادات المنشأ .. وتتضمن وضع برنامج متكامل للتنفيذ يكتمل خلال ثلاث سنوات .. يضم مجموعة من القواعد المتبعة في شهادات المنشأ .
التاسعة .. اتفاقية اجراءات ترخيص الاستيراد .. وتهدف الى تقليص الاجراءات الادارية للتراخيص الى الحد الأدنى .. على ان لا تتجاوز مهلة الرد الى ٦٠ يوما .

والعاشر .. اتفاقية الدعم والتعويض .. تم تقسيم الدعم الى ثلاث مجموعات .. الدعم المخطط .. المتعلقة بدعم الصادرات أو السلع المستوردة والدعم المشروط .. ويشترط قبوله عدم حدوث انكساعات ضارة على مصالح الدول الاعضاء كالانصراف بصناعاتها الوطنية .. وحددت الاتفاقية للمفاتيح الواجب اعتمادها لتقدير الضرر الناجم من الدعم .. اعلمها اذا تجاوزت نسبة الدعم ٥٪ من قيمة المنتج والنوع الثالث اشكال الدعم التي لا يمكن تصنيفها ضمن النوعين السابقين .. كالمساعدة او العون الذي توفره الدول للبحوث والدراسات الصناعية كما تشترط الاتفاقية انتهاء قضية التعويض اذا ثبت خضلة حجم الدعم .. اقل من ١٪ من القيمة المضافة للمنتج وبالنسبة للتعويض ضرورة انتهاء اى قضية اذا كان الدعم يمثل اقل من ٢٪ من قيمة السلعة بالنسبة لبعض الدول النامية او ٢٪ بالنسبة لدول اخرى .

الاتفاقية رقم ١١ .. حول التدابير الوقائية .. تسمح للدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعة المحلية من زيادة غير متوقعة في استيراد سلعة وانهاء كافة الاجراءات الوقائية خلال ثمانين سبوعا من بدء تنفيذ الاتفاقية وبالنسبة للدول النامية اجازت الاتفاقية مد فترة تطبيق الاجراءات الوقائية لمدة عشر سنوات .
تضم ثلاثة اجزاء .. الاول حول .. الخدمات المقدمة في دولة للمستهلكين من دولة اخرى كالسياحة ومقدمة من شركة كالخدمات المدنية والمقاولات والخدمات الاستشارية والثاني حول انظمة قيام كل دولة عضو فوراً ويدون شروط بتوفير العمالة الخاصة بالدولة الاولى بالرعاية لكافة موردي الخدمات من كافة الدول الاعضاء .

تتضمن بنود الملكية الفكرية التي ينبغي مراعاتها من قبل الدول الاعضاء تجاه كل بلد مثل حقوق الطبع والعلامات التجارية وعلامات الانشطة الخدمية والتصميمات الهندسية ومنحت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها عام واحد لتعديل قوانينها وخمسة اعوام للدول النامية والدول التي تمر بتجربة تحويل اقتصادياتها من اسلوب التخطيط المركزي الى الاقتصاد السوق و ١١٠ عاما للدول الاقل نمواً .

تضمن اجراءات لدراسة المناقصات الحكومية التي ستفتح للمنافسة الدولية ودراسة فرص التصدير من الدول النامية الى اسواق الدول الاعضاء .

تتضمن انشاء نظام جديد لتقوية النظام القائم في تسوية المنازعات وبحق اى دولة عضو بان تدفع للتفاوض اذا ما طلبت دولة عضو اخر منها خلال ٣٠ يوما من الطلب كما تم استحداث انشاء هيئة للاستئناف تتكلف من سبعة اشخاص تنتظر في الامور القانونية فقط التي يتضمنها تقرير لجنة التحكيم والتسويات القانونية التي انتهت اليها



المصدر : **الألمانية**

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٤

خبراء الإدارة والهندسة العرب: مواجهة أساليب «الجت» بـخفض التكلفة وجودة الإنتاج

كتبت - عزة علي:

بدأ المؤتمر السنوي للمسابح للتدريب والتنمية الإدارية أعماله بالقاهرة أمس حيث يناقش على مدى ثلاثة أيام عددا من الموضوعات المتعلقة بدور المدير العربي في ظل تمويل الأعمال والمفاهيم والتوجهات للمستقبلية في إطار للتغيرات الدولية الجديدة. ويشارك ٦٠٠ عضو من خبراء الإدارة وقادراتها في المؤتمر الذي تنظمه مؤسسة الخبراء العرب في الهندسة والإدارة والمركز العربي للتطوير الإداري وأعلن الدكتور نبيل شعب مستشار الرئيس الفلسطيني ورئيس مجلس إدارة الخبراء العرب ضرورة تطوير الإدارة العربية في ظل المفاهيم المتطورة والتغيير و ضرورة أن يشارك المرمسون في هذا التطوير.

وأكد الدكتور حلمي سلام مدير عام الخبراء العرب للهندسة والإدارة ضرورة التركيز على تطوير الموارد البشرية باعتبارها أحد الدلائل الأساسية لمواجهة ظاهرة التحويل. وصرح أحمد صقر عاشور مدير المنظمة العربية للتنمية الإدارية بأن توقيع اتفاقية الجات يعني أن تكون المنافسة أشد على أكثر للنتجات الشعبية. وأكد ضرورة الاتجاه إلى العالمية بالتوجه أولا نحو السوق الوطنية ومحاولة كسبها لأن المنافس العالمي سيتجه إلى هذه السوق، مشيرا إلى أن ذلك لابد أن يشمل جميع السلع التي يتم إنتاجها في السوق وتوجه بالدرجة الأولى إلى أكثر السلع شعبية. وإن الشركات والمؤسسات العربية تحتاج إلى منوع جديد لمواجهة تلك المنافسة من خلال الاهتمام بالتسويق على أساس علمي، على أن يحقق أهم شرطين هما: خفض التكلفة وارتفاع الكفاءة والإنتاجية.



المصدر :

المصدر :

١٧ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

بعد توقيع إعلان مراكش المهد لقيام منظمة التجارة الدولية

الحسن الثاني : عهد جديد يبشر بانتهاء المواجهات بين الدول الصناعية والنامية

□ مراكش - من محمد الشريفي :

■ قال الملك الحسن الثاني ملك المغرب في خطاب مكتوب القاه أمام وفود الدول الموقعة لـ «إعلان مراكش» والتي اختتمت أعمالها مساء الجمعة : «إننا اليوم بانتهاء منظمة التجارة الدولية نكون القرنين شرعة القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية بإعطاء الإحقية لقواعد الانضباط العالمية على الانسباق إلى الانعزالية وإلى شرعة الأقوى. وبجنينا، جماعة لهذه القواعد تكون قد قبلنا للميثاق الاستعماري وأعطينا للترابط الدولي مدلوله الحق».

وإضاف العامل المغربي الذي نظم حفلة استقبال في قصره في مراكش في حضور مراسلي وسائل الإعلام التي غطت اجتماعات «غات» «إن عهداً جديداً بزغ مؤشراً لانحواء المواجهات بين الدول الصناعية والدول النامية. وإن التحالفات التي تولدت خلال هذه المفاوضات بين شركاء ذوي مستويات مختلفة دليل على وجود حركة تشييد يبقي علينا التزاماً تعميقها ودعمها».

وطالب الملك بالعمل على الحد من الفوارق بين الشعوب، مؤكداً أن لا أحد يستطيع تجاهل المخاطر التي تكمن وراء استمرار اللحل المستفحل مستويات التنمية. وقال : «علينا ألا نتخذ بخصوص ما نحصل به السنوات القليلة ولا نسل ما إن قارة باتكلها (إفريقيا) أصبحت مهددة بالاستبعاد من النشاط الاقتصادي

العالمي».

واعتبر الحسن الثاني أن شمولية النظام التجاري الجديد قد تحمل كذلك المزيد من الفوارق بين البلدان وتضاعف من حدة أعراض الاستبعاد المجتمعي التي بدأت تظهر بوادرها في البلدان الغنية والأقل غنى. وقال : «إنها تستدعي منا تصورات البات مستورة للتضامن الجماعي واستعمالها الاستعمال الأحسن. كما تفرض انتقاء مقاربة جديدة لمعضلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

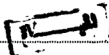
واعتبر من جهة أخرى أن بداية مفاوضات «غات» في مدينة بوتانيل إيستي في أوروغواي ونهايتها في مراكش وهما دولتان من الجنوب تعكس أن العالم دخل عصوراً جديداً يضع فيه حداً للتفرقة الإيديولوجية التي أعاققت انسجام تنمية الاقتصاد العالمي لفترة طويلة من الزمن. ودعا الملك الحسن الثاني وفود ما يزيد على ١٢٠ دولة موقعة لاتفاق مراكش إلى حض رؤساء دولها على التفكير في جدوى إنشاء مجموعة حكومية تكون من مهامها التفكير في البات جديدة للمفاوض الدولي من أجل تنسيق بين عمليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، وكذلك المساهمة في وضع استراتيجية توافيقية ترمي إلى انعاش الاقتصاد العالمي ملتصقين من أيجاد الجواب عما تطرحه علينا من عواقب أفة القرن الواحد والعشرين المتمثلة في البطالة.

وكانت مراكش اختتمت على مدى خمسة أيام أعمال المؤتمر

الوزاري العالمي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) الذي اختتم أعماله مساء الجمعة بتوقيع الدول الأعضاء «إعلان مراكش» الذي يعلن إنشاء منظمة التجارة الدولية التي ستبدأ عملها السنة المقبلة وتكون مسؤولة عن تنظيم العلاقات التجارية بين الدول والبحث في القواعد الإجرائية لتعزيز النشاط الاقتصادي العالمي والعمل على الحد من الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الشعوب. وستعمل المنظمة التي سيكون مقرها في جنيف بتتسيق تام مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو العلم الذي راود مؤسسي «غات» عام ١٩٤٧ قبل أن تعصف الحرب الباردة بأحلامهم لينتظروا ٢٧ عاماً قبل أن يشهروا ولادة المنظمة من جديد في مدينة مراكش المغربية.

من جهة أخرى، جاء في تقرير لمؤسسة الصحافة الفرنسية، وضعت ١٢٤ دولة أول من أمس في مراكش الأسس لنظام اقتصادي عالمي جديد تأمل أن يكون مزجاً «معتدلاً» وذلك بتبنيها اتفاقيات جولة أوروغواي من «غات» التي تعتبر أوسع تدابير في التاريخ لإطلاق حرية التجارة العالمية إلا أن هذه الأسس التي عبر عنها المشاركون مراراً وتكراراً طوال الأيام الأربعة التي استغرقتها توقيع اتفاقيات جولة أوروغواي قابلتها شكوك عبر عنها عدد كبير من البلدان النامية. ونجا بعض الدول الصناعية.

فقد أعربت هذه الدول عن خشيبتها من ألا يؤدي تأسيس منظمة التجارة



المصدر :



١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدولية، التي ستحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ إلى زوال النظم والتوترات والحمايات التي ميزت الاقتصاد العالمي. وبشكل تأسيسي منظمة التجارة الدولية، أحد العناصر الرئيسية لاتفاقيات جولة أوروغواي، كما أنها ستكون مدعومة للتحصيص الدعامة الدولية الثالثة للاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير أن برنامج عملها المقبل الذي ستقوم بإعداده لجنة تحضيرية هو منذ الآن موضع خلافات بين الدول الغربية والدول النامية في شأن ضم مسائل الضمان الاجتماعي إلى اتفاقيات التجارة العالمية. ويخشى أن يؤدي ذلك إلى بروز مصاصب في بعض الدول مثل الهند التي شهدت في الأيام القليلة الماضية تظاهرات ضخمة ضد «غات».

وسيكون أمام اللجنة التحضيرية في الأشهر المقبلة أن ترسي أسس التفاوض في شأن العلاقة بين التجارة والبيئة. مع الأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأكثر فقراً. وسيكون عليها أيضاً أن تدرس سلسلة من المطالب التي قدمت في مراتب والتي تعتبر منذ الآن بمثابة مؤشرات إلى الخلافات بين الفقراء والأثرياء التي قد تشهدها منظمة التجارة الدولية. ومن بين المسائل التي قد تتسبب في نشوء خلافات مسائل الهجرة والمنافسة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات المالية.



المصدر : العالم الجديد

لنشر والخد مات الصدية والمعلو مات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٤

بعد توقيع ١٢٥ دولة على وثيقة «الجات» في المغرب

«قوانين مكافحة الإغراق»

تتناقض مع تحرير

التجارة الدولية

من يحمى

اقتصاد الدول

النامية من

منافسة الكبار؟

«قانون ضد الإغراق» الأمريكي

عمره ٧٠ عاما

المكسيك لديها ٢٣ قانونا ضد

الإغراق الأمريكي

للاتحاد الأوروبي الغت قوانين

الإغراق فيما بينها



□ كتب - ماجد عطيه :

منذ ايام وقعت ١٢٥ دولة على وثيقة «الجات» من بينها ثمانى دول عربية، وقد استغرقت كمفاوضات حولها في «دورة اورجواي» اكثر من سبع سنوات وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة اعلان أو ميثاق «حرية التجارة الدولية» فمن ثم ستقوم على الاعلان منتظمة التجارة الدولية بديلا عن «منتظمة الجات» اعتبارا من أول العام الجديد وتطرح «حرية التجارة الدولية» قوانين مكافحة الاغراق التي سنتها العديد من الدول الكبرى والصغرى تحت دعوى حماية صناعاتها داخل اسواقها من المنافسات الاجنبية الضارة تلك هي قضية الشهور القادمة تستعد خلالها الدول لانهاء هذه القوانين أو ربما قدمت بدائل قد تلطف على «حرية التجارة» ذاتها.

اشارات كاذبة

تصدر الشركات كل يوم قرارات مصيرية لتوظيف الموارد اعتمادا على مجموعة من العوامل أهمها المنافسة الموجودة بين الاسعار وعلاقتها بالتكاليف وعندما تدرك الشركات أن اسعار السوق لن تحقق لها عوائد كافية على رؤوس الاموال فانها تخرج غالبا من مجال العمل اما الشركات التي تعتقد انها تحوز بمزايا من ناحية التكاليف فسوف تدخل أو توسع من وجودها في اسواق معينة أو منتجات معينة وقد تعتمد الشركات على علامات أو اشارات كاذبة في السوق ناجمة عن حالات اغراق

تقوم بها الشركات المنافسة مما يؤدي إلى خشد الموارد بصورة سيئة.

وتظهر الاشارات السوقية الكاذبة عندما يختار المنتج تدعيم المبيعات في أحد المنتجات من خلال ارباع منتج اخر ومنتجة للتسعير المنخفض بهذا المنتج والذي يعد اشارة كاذبة للشركات المنافسة فانها تخرج من هذا القطاع الانتاجي بسبب احساسها بانها غير قادرة على المنافسة.

وقد صنفت امريكا قانونا ضد الاغراق منذ ٧٠ عاما يستهدف تعويض أو تحييد التمييز السعري من جانب الشركات الاجنبية ول السنوات الاخيرة بدأت الكثير من الدول في سن قوانين ضد الاغراق لاصلاح هذا النوع من الخلط وهذا التطور يعكس تزايد تحرير النظم التجارية وزيادة الاعتماد على أدوات التقاوض مقاومة سوء خشد الموارد والمصادر وعندما لا ترضى شركات امريكية أو شركات اخرى من حالات اغراق فانها تسعى لاثارة القضية في ابحاث من خلال معيثلها.

اتجازات القانون الامريكي

يستهدف القانون الامريكي المناقص للاغراق لاصلاح العواقب الوخيمة للتمييز السعري لذلك فهو لا يعمل الا في وجود تمييز سعري يؤدي إلى ضرر بالصناعة المحلية وعندما تتوافر هذه الظروف يتم فرض رسوم تعويضية على الواردات تماثل الفروق السعرية على المبيعات فالقانون الامريكي لا يحظر الواردات وإنما ينص على ان تكون مستوياتها السعرية غير متميزة، وعلى العكس

تعتد دول العالم في حماية منتجاتها الوطنية على وسائل واساليب متعددة وتتدرج هذه الوسائل من القيود الكمية والقيود على الواردات إلى الحظر الكامل على استيراد بعض المنتجات ، ومع الجهود المبذولة لتحرير التجارة العالمية في اطار اتفاقيات ومفاوضات الجات تناقصت الامعية النسبية لهذه الاساليب واشتدت المنافسة الدولية للسيطرة على الاسواق، ويلجأ بعض المنتجين لزيادة نصيبه من سوق منتج معين وتدعيم مبيعاته إلى تخفيض اسعاره حتى يتسنى له اخراج الشركات المنافسة من السوق المعنية وعندما يتحقق له هذا يفرض اسعاره وهو ما يعرف بـ «الافراق» وكانت اتفاقية الجات قد نصت على حق الدول في اقرار تشريعات خاصة بها لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التمييز السعري وتعد قوانين مكافحة الاغراق الامريكية من ابرز القوانين الامريكية حيث ترجع تاريخيا إلى عام ١٩٢١ وهو يقضى بفرض رسوم على السلع التي تمثل تهديدا للسلع المنافسة الامريكية وقد استخدم هذا القانون في حالات عديدة أبرزها حماية صناعة الصلب الامريكية من واردات الصلب الاقل سعرا، وهذه الرسوم تجبر المستهلك على تحمل اسعار مرتفعة لهذه الواردات والتي قد يكون مثيلها الحل اقل جودة .

وقد اتت التطورات الدولية الاخيرة المتمثلة في انهيار وتفكك دول المجموعة الاشتراكية واتجاه الدول النامية إلى تخفيف ميثاقها في قطاعات الانتاج والتجارة إلى فتح مناطق كبيرة امام التجارة العالمية وإلى تدفق السلع من هذه الدول إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان وظهور فائض ضخم في الانتاج وتدهور الاسعار مما أدى إلى ايجاد مشاكل عديدة وانتشار قوانين مكافحة الاغراق حيث أدت إلى زيادة صادرات الصين وانخفاض تكاليفها واسعارها مقارنة بالاستويات العالمية إلى تزايد المشاكل التجارية على الغرب وإلى وجود معارضة في الولايات المتحدة لقوانين الاغراق في مختلف دول العالم باعتبار أن صادرات الولايات المتحدة هي المستهدفة أساسا من هذه القوانين.

يوجد انن اتجاها احدثا يطالب بالمزيد من تحرير التجارة الدولية وسن التشريعات التي تكافح في السياسات التجارية غير العادلة والتمييز السعري من خلال قوانين مكافحة الاغراق والاتجاه الاخر يرى أن انتشار هذه القوانين يضر بالمنافسة وأن صادرات الدول النامية الاقل تكلفة هي المستهدفة أساسا من هذه القوانين.



المصدر : المحاكم المرمية

النشر والخذ مات الصحفية والهلو مات

التاريخ : ١٤١١ هـ / ١٩٩٤ م

تحدد نتائج المنافسة في بعض القطاعات الى تفاقم سوء حشد الموارد والمصادر مما شكل المزيد من الضغوط الهائلة على الصناعات المحلية مثل الصلب لمقاومة الاسعار الراكدة من خلال تزايد حالات ضد الإغراق وفرض رسوم مضادة.

كما ان انهيار النظم التي تهيمن عليها الحكومات قد أدى إلى فتح مناطق عديدة في العالم أمام التجارة العالمية وفي الصين مثلاً ساعد التوسع السريع في المصادرات واستمرار تباعد التكاليف الداخلية والأسعار عن مستويات السوق العالمية إلى تزايد المشاكل التجارية مع الغرب.

وفي وسط أوروبا وشرقها وجمهورية الاتحاد السوفييتي السابق فإن الصناعات الخشمة التي كانت تبيع منتجاتها داخل الكتلة الشيوعية القديمة فقط قد تحولت فجأة نحو غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان مما أدى إلى ظهور فائض ضخم من الإنتاج وتدهور في الاسعار. وفي دول الاتحاد الأوروبي فقد تم إلغاء قوانين الإغراق كإجراء إصلاحي للتجارة بين أعضاء الاتحاد فشركت الصلب الفرنسية لا تستطيع فرض رسوم على شركات الصلب الألمانية أو البلجيكية لإغراقها في فرنسا. والمكسيك لديها ٢٢ قانون ضد الإغراق، حوالي ٨ منها تتعلق بمنتجات من الولايات المتحدة التي تعتمد أكبر شريك تجاري لها وقد أدى استخدام شركات القطاع الخاص الأمريكية للقانون الأمريكي ضد الإغراق إلى عقوبات أخرى على السياسات الصناعية حيث قامت الشركات التي تتنافس مباشرة مع الصناعة المحلية بالاستثمار في الولايات المتحدة في ظل خيارات واسعة فارتفع المستويات السعودية بصورة مؤقتة مصطنعة والنقص في المعروض الناتج عن حماية الإغراق أرسلت إشارات إلى المستثمرين في الولايات المتحدة وسرعان ما واجهت الصناعة المعنية منافسة اجانب جدد لذلك فإنه بدلا من إغلاق الأسواق من خلال فرض المزيد من قوانين ضد الإغراق لمن الأفضل معالجة المشاكل بصورة مباشرة من خلال مفاوضات فتح الأسواق وإلغاء الاتفاقيات الخاصة التي تعتمد إلى استبقاء الأسواق مغلقة.

بعض النظم الأخرى فإن القانون الأمريكي لايعيا اذا تم القضاء على التمييز السعري عن طريق خفض الاسعار المحلية أو رفع اسعار التصدير أو كلا الإجرائين وقد تناقص القدرة الانتاجية للولايات المتحدة بأكثر من مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ كما أدت إلى خروج بعض الشركات الأمريكية من مجال الانتاج، فعلى سبيل المثال عندما مارست الشركات اليابانية المنتجة لاشباه الموصلات خلال الثمانينات هذه السياسة خرجت العديد من الشركات الأمريكية من سوق منتجات ما يعرف باسم الـ DRAM، وتعد صناعة الصلب الأمريكية من أهم الصناعات التي استخدمت قوانين ضد الإغراق مرات عديدة حيث تمكنت من خلال سعيها نحو إجراء معاسلاتها التجارية بيسر وعدم مواجهة أية صعوبات من عزل نفسها من المنافسة الشديدة في العالم.

وفي ظل القوانين الخاصة بالإغراق في أمريكا فإن تقديم الاتهام من جانب أحد أفراد القطاع الخاص الذي يشكل السياسة الصناعية وبعد تقديم طلبات بفرض رسوم ضد الإغراق على الواردات من السلع المنافسة والتي تمارس التمييز السعري فإنه يحدث نقص المعروض من المنتجات في السوق وتزايد قدرات الشركات الأمريكية مما أدى إلى عدم حدوث خسائر للامالة عند مستوى التجميع في شركات مثل كاتر بيلاز وريوركس وبلاك هوكيكي بسبب طلبات ضد الإغراق. وفي الوقت الحالي يشعر المستهلكون وعملاء

الصناعات الخشمة بالاحباط والغضب بسبب الجهود التي يبذلها أصحاب الاتهامات الخاصة بقوانين ضد الإغراق وذلك لإجبارهم على رفع المزيد من الاسعار المرتفعة وحتى على مستوى الشركات فإن هذه الرسوم تؤدي إلى إجبارها على انتاج بعض السلع الوسيطة أو مستلزمات الإنتاج في دول أخرى، فشركت الكمبيوتر مثل IBM تفضل بناء شبكات كمبيوتر في الولايات المتحدة الا ان رسوم ضد الإغراق على الشاشات المسطحة المستخدمة في هذه الأجهزة أجبرتها على الانتاج في جنوب شرق اسيا، كما تشكلت بعض الشركات الأمريكية من أن المنتجات الأمريكية ليست في جودة المنتجات المستوردة التي يستخدمونها وبالتالي فإن فرض رسوم في الإغراق سوف يضر بها كثيرا ولكن لجنة التجارة الدولية وفقا لقانون الولايات المتحدة لاتمينا بذلك لانها لاتهتم سوى بطلبات اصحاب الاتهامات.

التجارة الدولية والإغراق

ومن جهات أخرى لاجب على الولايات المتحدة أن ترحب بانتشار قوانين ضد الإغراق في أنحاء العالم بل يجب عليها أن تنتظر إليها بعين الحذر لأن صادراتها هي المستهدفة أساسا من هذه القوانين.

وقد أدى فرض النظم التجارية العالي للعديد من الضغوط إلى انقجار في التصرفات الأمريكية ضد الإغراق خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة فقد أدت التقلبات في أسعار العملات وعدم استعداد الحكومات لترك قوى السوق

قرار «خاص» لحماية حق المؤلف

وممثل جمعية المؤلفين والممثلين وتنفذ الموسيقى، وممثل عن نقابة الموسيقيين، وممثل عن نقابة الممثلين، وممثل عن نقابة السينمائيين، وممثل عن نقابة التشكيليين، وممثل عن شرطة المصنفات الفنية، وممثل اللجنة الحكومية للموسيقى...

المعروف أن القانون رقم 38 لسنة 92 كان قد جمع بين قانوني الرقابة على المصنفات، وقانون حماية حق المؤلف في قانون واحد، وكان جهاز الرقابة على المصنفات الفنية يتولى مهام قانون حماية حق المؤلف نظرا لعدم وجود إدارة عامة متخصصة لتنفيذ أحكام هذا القانون.. وبصدد قرار وزير الثقافة بتشكيل المكتب الدائم لحماية حق المؤلف، تنتقل جميع صلاحيات تنفيذ هذا القانون إلى المكتب الدائم.

أصدر فلوق حشني، وزير الثقافة قرارا بإنشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف برئاسة د. أحمد خليفة، وعضوية كل من د. جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة، وعبدالقادر النشوي المستشار القانوني لوزير الثقافة، ورئيس الإدارة المركزية لشئون الشعب واللجان الثقافية، ورئيس الإدارة المركزية للشئون الإخبارية والمسجلات، ومدير إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، ومدير إدارة الخارجية، ومدير شئون المعلومات واتخاذ القرار برئاسة الوزراء، ومدير الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية، ورئيس جمعية مؤلفي وكاتب السيناريو، وممثل الهيئة المصرية العامة للكتاب، وممثل لدار الكتب والوثائق القومية، وممثل لجمع اللغة العربية، وممثل اتحاد الكتاب، وممثل اتحاد الفنانين.



الأخبار

المصدر :

١٨ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والذمات الصحفية والمعلومات

تطوير إنتاج القطن والخضر والفاكهة لزيادة الصادرات التجارية الجات تبيع نر صا افضل لمنتجاتنا الممناسة ما ليجا يوسف والي :

اعلن الدكتور يوسف والي بثلث رئيس الوزراء يوسف والي بثلث وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن اتفاقية التجارة الحرة (الجات) التي وقعتها مصر مع باقي دول العالم في المغرب سوف تفتح لمنتجات الزراعة المصرية فرصا أفضل لزيادة الصادرات خاصة المنتجات التي تنتج فيها مصر بوفرة نسبيا كالأفكار والفواكه الطرية والفاكهة والخضراوات وغيرها من المنتجات الزراعية التي سيتم تطويرها أكثر خلال الفترة القادمة .

وقال : إن اتفاقية التجارة تتطلب مغل في التعلق بمستوى ذلك يعتمد



يوسف والي
توقع مصر حيا خلال الفترة الانتقالية التي جددتها الاتفاقية بـ ١٠ سنوات وأن هذه الاتار السلبية ستكون لها جوانب ايجابية هامة على مستوى الانتاج الزراعي وارتقاء أسعار المنتجين الى مستويات عالمية يوصلهم الى دولار للطن سيبلغ المزارع



المصدر : العربي

١١ أبريل ١٩٩٤

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

١٢٥ دولة وقعت عليها.. بينها ٨٠ دولة نامية

«الجات» ٢٥٠ مليار دولار للكبار سنويا

والفتات للمفقرات

هشام فؤاد

تنامي المنافسة في الأسواق العالمية فإن المعالة ستعترض لضغوط عنيفة من أصحاب الأعمال.. ومن بين هذه الضغوط تشخيص الأجور في محاولة لخفض أسعار المنتجات.. بينما ترى حكومات العالم الثالث أن حديث الغرب عن حقوق العمال محاولة مكشوفة لاختناقها الحركة النسبية التي تتمتع بها وهي انخفاض أجور عمالها!!

غير أن العالم الثالث مازال أمامه متسع من الوقت حتى يمدد تنفيذ الاتفاقية مع مطلع العام القادم للإصرار على بعض البدائل: بهدف تقليل حجم الخسائر المتوقعة منها الإصرار على إنشاء آلية تموينية لصالح صناعات وقطاعات العالم الثالث التي ستعترض لخسائر من جراء فتح الأسواق وغزو البضائع الأجنبية.. بالإضافة للإسراع نحو قيام كتل اقتصادية عربية يستهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية استفادة من التخصص، وذلك في مواجهة التكتلات الدولية المنتشرة في العالم كله على غرار اتفاقيات التانغو.. ومانستريرت.

ويبقى القول إن منظمة التجارة العالمية التي سترت مكان «الجات» من العام القادم سيكون لها سلطات واسعة في الفصل في النزاعات التجارية وأصبحت بمثابة شرطي العالم في مواجهة الاحتجاجات المغالية والشعبية المتوقعة والتي بدأت بوليفيا مع انتفاضة ثوار زابانا والكسكس.. والظاهر الحاشدة في الهند الأسرع للنامي.. فتعير لسمندو لير سوي عبر مرز من التصور لسمندو المعيشة.. والصراعات الواسعة النطاق مع الأجهزة القمعية في العالم أجمع.. كما سيؤدي إلى اشتداد الحرب التجارية بين القوى العظمى في العالم.

ستحصل أوروبا أرباحا توازي ٢٠ مليار دولار، أما اليابان فيستحصل على ٢٢ مليار دولار، إذ والوضع يختلف كثيرا في مجال النسيج: إذ ستقتصر الولايات المتحدة ٢٢ مليار دولار، ودول الاتحاد السوفيتي ٢٠ مليار دولار.

ومن جهة أخرى منحت نصوص اتفاقية «الجات» للدول الكبرى سلاحا يتمثل في بنود: «مكافحة الإغراق» ويند المواصفات القياسية، ليمسك على رقب شائين دولة نامية.. بينها ٦ دول عربية.. لتستطيع المجموعة الأوروبية فرض عقوبات على الدول التي تنافسها، وتصدر سلعها بأقل من تكلفتها.. ويمكن كذلك للدول المتقدمة أن تحتسب تكلفة إنتاج السلع بناء على معايير التكلفة لديها في الحالات التي تريد فيها أن توقف تدفق صادرات أي دولة إليها!

وتعد الأزمة.. التي أثارها الولايات المتحدة حول صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية للأسواق الأمريكية تحت دعوى مكافحة الإغراق.. نموذجا لسلوك الذي يمكن أن تسلكه الدول الصناعية المتقدمة لعاقبة أو محاربة الدول النامية.. وعلى الجانب الآخر يمكن استخدام سلاح عدم مطابقة المواصفات القياسية للسلع المصدرة لعرقلة صادرات الدول العربية وبشكل خاص في قطاع البتروكيماويات وهو القطاع المتوقع له أن يحقق أرباحا هائلة في ظل «الجات».

الشئ الوحيد الذي اتفقت عليه دول الشمال السعيد وحكومات الجنوب اليأس هو عدم الإشارة إلى «حقوق العمال» خاصة أنه في ظل

حمل اتفاق «الجات» الذي وقعت عليه ١٢٥ دولة يوم الجمعة الماضي بمراكش كمية من الهواء الضرورية للاقتصادات الأوروبية.. وجرة من الأركسمين للاقتصاد العالمي، فضلا عن هذا منح الدول الكبرى سلاحا فتاكا اسمه «مكافحة الإغراق» ليكون كالسيف المشهر على رقاب الدول النامية التي لم تحصد بدورها سوى الوعود البراقة بالرخاء.. والاتفاقيات شملت جميع السلع في العالم.. وتأثيرها لن يتوقف عند حدود قارة واحدة.. والعالم في سبيلها سيصبح سوقا واحدة تكون اليد العليا فيها للأقوى اقتصاديا، بل أن الصين.. القوة الاقتصادية الصاعدة.. أعلنت أنها ستوقع على معاهدة مراكش، وأنها ستستقيم لاتفاقية «الجات» التي طالما رفضتها الدول الشيوعية طويلا!

وباختتام المؤتمر الوزاري للتوقيع على اتفاقية «الجات» في مراكش السبت الماضي.. يكون قد أسدل الستار على رحلة طويلة لتحرير التجارة الدولية وفتح أسواق الدول المصغرة أمام منتجات الدول الصناعية الكبيرة.. وبدأت فصولها عام ١٩٩٤ بتأسيس منظمة «الجات»، وشهد العالم خلالها «ماراثون» تفاوضيا طويلا.. ٦ دورات.. عطلتها الخلافات بين اللاعبين الكبار حول المزايا والأرباح واقتسام كعكة العالم الثالث!

ولغة الأرقام خرجت الدول الكبرى فائزة بتصيب الأسد من حملة الأرباح الهائلة التي بشر بها أنصار الاتفاقية.. والتي توازي وفقا للتقديرات الرسمية للجنة ٢٥٠ مليار دولار سنويا.. في غضون عشر سنوات.. بينما لن تتجاوز حصة الدول النامية.. بما في ذلك الدول العربية والإسلامية.. مبلغ ٥٠ مليون دولارا.. ففي مجال الزراعة.. على سبيل المثال..



المصدر :

١٩ إبريل ١٩٩٤

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ :

• في ندوة مستقبل السينما

القرصنة.. اسمها القنوات الفضائية

أما الفيلم المصري فليس هناك ما يحمي، لفيلم القانون وعدم وضوح الرؤية لدى المسؤولين - حول أهمية السينما والدور الثقافي والحصاري الذي يمكن أن تؤديه في المجتمع، وازداد الأمر سوءاً عندما باع كبار السينمائيين أنفسهم قوائم أقسامهم القديمة - وبأعداد هائلة - للقنوات الفضائية لدى الحياة... فمرطين بذلك في حقوقهم المادية!

وتطور الأمر... وابتكر المشوولون من القنوات الفضائية (لعمري) جديدة، وهي إنتاج السهرات التلفزيونية، وبدأت حملة كبيرة في سوق العمل المصرية، مستغلين فرصة توقف عجلة السينما، وانتجوا اللشام من السهرات الرديئة المخجلة وتعرض بها تحت اسم (مصر)!

وبذلك أصبح لديهم رصيد لسد فراغات القنوات الفضائية مما يجعلهم يمتدوا عما تفعل - وعن أي قرارات تتخذها!

وفي النهاية... طالب محمود ياسين تدخل الدولة في ذلك، وإيجاد صيغة مناسبة من وزارة الثقافة بالتعاون مع غرفة صناعة السينما للوصول إلى حماية موارد الفيلم المصري من أحدث اختراع، وهو القنوات الفضائية.

توصيات

خرجت الندوة بعدة توصيات، وفي مجال القنوات الفضائية... أوصت بعمل عقد قانوني موحد بين المنتجين

وفي أوروبا في وقت واحد... مما يسمح لحطات أرضية وفضائية أخرى بالتقاطه ونقله... وتسجيله أيضاً على أشرطة الفيديو لن يشاء! أدى ذلك إلى أن أعلنت شركات الفيديو في مصر وفي العالم كله توقفها عن شراء الأفلام المصرية، فإذا ما علمنا أن سعر شراء الفيلم المصري لمنطقتي السعودية والخليج يفلسي قرابة ثلثي تكلفه إنتاجه، فإننا نندرك على الفور حجم الخسارة التي حاققت بموارد هذه الصناعة بعد توقف المشترين عن الشراء، لدرجة أنها توقفت تماماً خلال الأشهر الماضية!

وقد حدث هذا الأمر مع أيضاً. حيث شاهدت -عن طريق الصدفة- على إحدى القنوات الفضائية عرضاً لفيلم من إنتاجي، دون أن تتفق معي هذه القناة... أو تدفع لي مقابل الحق استغلاله...!

ويضيف: أما فيما يتعلق بالقنوات الفضائية الحكومية في تونس والمغرب، والتي تغطي الفضاء في دول كثيرة من دول البحر الأبيض المتوسط - فإنها دأبت على الاعتداء على حقوق الأفلام وعدم الالتزام بآلية مواعيد أو مدد أو عدد مرات البث!!

وللاسف... فهذه القرصنة لا تقع إلا على الفيلم المصري فقط! فأى قنصة فضائية أهلية أو حكومية لا يمكنها أن تعرض فيلماً أمريكياً أو أوروبياً... أو حتى هندياً قبل أن تراجع الشركات المالكة للفيلم، وتدفع المقابل المناسب... والذي يصل إلى مئات الآلاف من الدولارات.

منذ أكثر من ثلاثين عاماً... ومصر تعاني من المشاكل التي تواجه صناعة السينما بها، وترى السنوات وتنتقل معها الأنظمة والحكومات... وتعدد القنوات... وتصدد التوجيهات... ولا تخل أي من هذه المشاكل... بل العكس... تزداد وتتجدد بمشاكل أخرى مناسبة للعصر الجديد!

ومن ندوة مستقبل السينما المصرية التي أقامها صندوق التنمية الثقافية -بالاشتراك مع وكالة الأهرام الصحفية- مناقشة مشاكل السينما، ظهرت أحداث الأخطار... وأشدوا ضرراً... (القنوات الفضائية). ذلك الخطر الذي لم يعلم عنه معظم الفنانين شيئاً... حتى اكتشفوا فجأة توقف عجلة السينما عن الدوران تماماً!

ومحاولة منه لإلقاء الضوء على هذا الخطر الجديد... قدم الفنان محمود ياسين بحثاً في الندوة بعنوان «القنوات الفضائية وتأثيرها الفزيب والبعيد على مستقبل السينما المصرية».

يقول محمود ياسين: برغم حداثة القنوات الفضائية، إلا أننا فوجئنا بالخسارة الرهيبة التي لحقت بالفيلم المصري من جراء هذه القنوات... سواء الحكومية منها أم الأهلية، التي يمتلكها أفراد لا هم لهم سوى تحقيق أكبر عائد من الربح... ومن هنا أصبحت صناعة السينما في مصر - بما لها من عراقية وتغرد في المنطقة العربية من حيث كثافة الإنتاج وتوفرها وكثرة الطلب عليها - في أيدى الأفراد الذين يستثمرون أموالهم فيها بقصد الربح. ويضيف: نتجت عن هذا فوضى في البث، ستؤدي حتماً إلى انهيار صناعة السينما في مصر، والقرصنة على حقوق استغلالها في الفضاء... وإغلاق منافذ تسويقها على الأرض، لذا فليتنا التحرك السريع، لأننا نعمل بالفعل في الوقت الضائع.

ويعطي محمود ياسين مثلاً بما حدث مع فيلم عادل إمام «اللعب مع الكبار»، وهو فيلم حديث الإنتاج وضخم بكل المقاييس... سواء من حيث الموضوع أم التكلفة، اشترت إحدى القنوات الفضائية هذا الفيلم من غير منتجة الأساسى بمبلغ ثلاثة آلاف دولار (وهو رقم شديد الضآلة) وشاهد الفيلم في الوطن العربي كله



المصدر :



١٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مايسة حافظ

ويؤكد المونتير أحمد فهمي على ذلك قائلا: المطالب بإضافة توصية هامة لتوصيات الندوة وهي مباركة رأس النظام السينمائي، وإيادك الخطوات الجادة التي اجتهدنا كلنا للوصول إليها.

ففي مصر كل الأشياء لا تتحقق إلا من رأس النظام. وقد اعتدنا على ذلك على مر الزمان، ولا حماية لنا إلا إذا حمانا. وكل هذه التوصيات لا قيمة لها إلا بتوصيته!

المصريين والقناة الفضائية المصرية. بحيث يتضمن هذا العقد ضرورة الاتفاق مع المنتج الأساسي للفيلم بموجب وثائق من غرفة صناعة السينما. وعدم بيع القناة الفضائية لحق بث الفيلم في قناة فضائية أخرى إلا بعد الحصول على موافقة المنتج الأصلي للفيلم، وتحديد مسد وعدد مرات وطريقة بث الفيلم على القناة ومناطق استقباله.

كما أوصت الندوة بتطبيق القبول المسبق على العقود المبرمة مع القنوات الفضائية الأخرى.

وماذا بعد...؟

ذكرنا في البداية.. أنه تعقد الندوات وتصدر التوصيات ولا تمل أي من المشاكل. فهل يتخذ المسئولون خطوات إيجابية هذه المرة نحو تنفيذ تلك التوصيات..؟

يقول الفنان نسور الشريف: من تجاربي السابقة.. لن يتخذ السينما إلا تدخل الرئيس مبارك شخصياً. فقد حضرت ندوات ولجانا لحل مشاكل السينما في عهد سيمية وزراء سابقين. ولكن دائماً يتم تجاهل المقترحات التي تخرج بها الندوات!

ولكن بداية الإنقاذ من الداخل. بأن يغطي الفيلم المصري تكلفة إنتاجه على الأقل من داخل مصر.. ويحدث ذلك بحل مشكلة دور العرض من خلال تحسينها وزيادة عددها. ويجب أيضاً صدور قانون الفيديو لحماية الفيلم المصري داخل بلده.

ويقول السيناريست فايز غالي: لابد أن تعترف الدولة بأننا في حاجة إلى السينما المصرية بنورها الحضاري الذي تؤيد. وبالتالي فلا يجب أن نغف كالتسويين الذين يطالبون بأقل القليل. ويجب على الدولة أن تمنحنا كافة التسهيلات الممكنة حتى نطبع لنا.



المصدر : العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٤

صفحة جديدة في تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم

ما هو مستقبل التجارة العالمية بعد مراكش؟

حسابات الربح والخسارة للتكتلات الاقتصادية

على مدى أربع ساعات كاملة، وفي قصر المؤتمرات الفخم في مدينة مراكش المغربية، انتهى رؤساء وفود ١٢٠ دولة، من التوقيع على أهم وأخطر اتفاق يشهده العالم منذ قيام هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.. ولا يخفى على أحد الأهمية الكبرى التي تكتسبها هذه الوثيقة إزاء مستقبل العلاقات التجارية بين مختلف دول العالم، حيث تشكل منعطفا حاسما في تاريخ المبادلات التجارية بما ستحدثه من تغييرات عميقة لدرجة جعلت البعض يصفها بالثورة الحقيقية في هذا المجال لأنها ستضمن في الأساس الحواجز الجمركية وسياسة الحماية التي تبنيتها العديد من الدول لحماية أسواقها وتوفير الظروف الملائمة لترويج منتجاتها وضمان استمرار احتكارها لأهم الأسواق العالمية..

مراكش من سامي هاشم

العالم والذين تزداد ضاقتهم المالية مع تراجع أسعار السلع المستوردة، وانخفاض الرسوم الجمركية عليها، إلا أن آخرين سيكتشفون أن دخلهم قد تبحر لأن الأعمال والوظائف التي يقومون بها ستسترد إلى دول أخرى تتميز برخصا إلى الاقتصاد العاملة فيها..

وتتكون الامانة العامة للجان أن نجاح الاتفاقية التجارية العالمية سيعنى ضخم ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنويا إلى الاقتصاد العالمي..

لكن ماذا سيكون الوضع بالنسبة للنمور الأسبوية على سبيل المثال إن النمور الأسبوية التي كانت ابطال النمو الاقتصادي العالمي لسنوات وجدا انفسهم في ظل نمو اكبر منهم.. وأقصى به الصين، فقد كانت بحق نجم النمو الاقتصادي

الاقتصاد والتبادل التجاري بين الدول نظرة أشمل وأعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير.. والاتفاق في حد ذاته استغرق التفاوض بشأنه ثمان سنوات ويتوقع أن يبعث الروح في الاقتصاد العالمي الذي شهد مؤخرا ركوبا وانتظامات أثرت على شعوب العالم اجمع

وبعد أن تم التوقيع على الاتفاق في مدينة مراكش المغربية الأسبوع الماضي، فإنه مازال بحاجة إلى المزيد من التفاوض بشأن بعض الموضوعات المهمة مثل تحديد نسب الرسوم بين بعض البلدان الأعضاء في منظمة الجات، وفيما بين بعض التكتلات التجارية.. كما أنه يحتاج إلى المصادقة والإبرام من قبل حكومات الدول الأعضاء المشاركة، ويتوقع أن يتحول إلى معارك برلمانية قبل أن يثير مفعوله ويدخل طور التطبيق عام ١٩٩٥..

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق سيكون له أثر اقتصادي كبير على ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء

إنها حقا تعتبر صفحة جديدة في تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم.. وفيما يخص علنا العربي، فإن المناقشات التي دارت بين أعضاء الوفود العربية دارت حول موضوع الربح والخسارة العربية من اتفاقية الجات، وقال خير اقتصادي عربي شارك في المؤتمر إن مبدأ العاملة الوطنية إذا ما طبق باحترام وبدون حماية غير مباشرة، فإن السلع والمنتجات العربية المصدرة إلى الخارج ستجد مكانها وتتنافس السلع الأجنبية في أسواقها، حيث إن المبدأ ينص على أنه عندما تدخل السلع إلى بلد معينة فيجب أن تعامل ذلك البلد معاملة السلع الوطنية، أي تادية نفس الضرائب لا أقل ولا أكثر..

إن الجهد الذي اجتمع على مدى أربعة أيام وافتتحه ولي العهد المغربي وحضر ختامه الملك الحسن الثاني أوضع إلى حد كبير إلى أي مدى بات العالم أجمع ينظر إلى



في العالم عام ١٩٩٢، وتطور اقتصادها بعد أن رفع الحزب الشيوعي الحاكم قيوده عن الاقتصاد مع حرصه في نفس الوقت على الامساك بقوة بالسلطة السياسية.. وفيما يخص أمريكا

الشمالية فإن الولايات المتحدة التي شهدت انتعاشا متقلبا منذ انتهاء مرحلة ركود من شهر مارس ١٩٩١، تتوقع أن تحقق تقدما متواضعا خلال هذا العام.. ويقول الخبراء الاقتصاديون إن الاقتصاد الأمريكي سيشهد نموا بنسبة ٢,٨٪ في العام الحالي.. وقد شكلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك النظم التجارية الحرة لأمريكا الشمالية، منافتة من ديسمبر من العام الماضي ١٩٩٢ والتي يتوقع لها أن تغطي نتائج شبيهة إلى حد ما باتفاقية المنطقة التجارية الحرة في أوروبا واتفاقية الجات، وتضم الدول أعضاء الانفتاح حوالي ٣٦٠ مليون نسمة وإنجازها يناهز ٧ تريليونات دولار سنويا.. إلا أن كندا غير متحمسة كثيرا من نظرتها إلى احتمالات المستقبل حيث يقول وزير مالىتها المستر بول مارتن أنه يتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد الكندي ٢,٥٪ في عام ١٩٩٢ و٢٪ عام ١٩٩٤.. ويقول المستشار الاقتصادي الأمريكي جون وايت أنه رغم ضجيج ومضرب الجدل

الذي قام حول الانفتاح فإن اثره الاقتصادي على الولايات المتحدة سيكون ضئيلا.. وهذا الاتفاق يوفر لدول أمريكا الجنوبية حافزا لاصلاح اقتصادياتها لكي تتمكن من دخول التكتل الاقتصادي المذكور والانفتاح والبلدان التي تبدو بعيدة عن ذلك الهدف بسبب الفضائح السياسية التي تعصف بها..

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية توصلت البرازيل - صاحبة أكبر مديونية في العالم - إلى اتفاق مع البنك الدولي في ٢٩ نوفمبر من العام الماضي بشأن القسم الأكبر من ديونها الاجنبية البالغة ١٢٠ مليار دولار..

وأصبحت بذلك آخر بلد في أمريكا الجنوبية تقدم على هذه الخطوة في إطار ما يسمى خطة براءد، التي قدمتها الولايات المتحدة.. ويقول ويليام روبرن المفاوض عن البنك إن الاتفاق الذي توصلت اليه البرازيل مع

البنك، سيكون عند تنفيذه مؤشر انتهاء أزمة ديون البنك الأمريكية الجنوبية والتي كانت قد أغرقت القارة في «العقد الضائع» المتمثل بالركود الاقتصادي في القارة كلها في الثمانينات..

أما بلدان «أوبك» التي وصل أسعار نفطها إلى أدنى مستوى منذ خمس سنوات فيبدو أنها تدخل أزمة اقتصادية خاصة بها.. بعد أن أخفقت من الاتفاق على خفض انتاجها بغرض رفع الأسعار، منذ قررت في الاجتماع الذي عقدته في فيينا عدم تعديل سقف الانتاج وأبقت عليه وهو ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميا.. والمتوقع أن تساعد الزيادة في العرض في سوق النفط الدولية على إبقاء الأسعار متدنية هذا العام أيضا، مما سيؤثر أكثر على اقتصاد دول أوبك..

أما نمور آسيا فإنه من المتوقع أن تشهد مزيدا من النمو في العام الحالي ١٩٩٤، ويتنظر أن يبلغ الناتج القوي المحلي ٦,٢٪ في تايلوان و ٥,٨٪ في سنغافورة و ٤,٥٪ هونغ كونغ، التي قال حاكمها جريس باتن أن معدل انتاجها القوي قد زاد عن المعدل الاحتياطي في بريطانيا.. أما تايلاند فيبدو أنها باتت جاهزة للانضمام إلى نادي النمر، أثر نموها بنسبة ٧,٥٪ من عام ١٩٩٢ ويتوقع أن تبلغ ٨,٤٪ في العام الحالي..

ويتوقع أن ينمو اقتصاد كل من استراليا ونيوزيلندا بحوالي ٢٪ هذا العام ١٩٩٤..

أما سارد الشرق الأقصى.. الصين، فكانت نجم السدول الشيوعية والتي نما اقتصادها ١٢٪ بعد تخصيص قطاعات عديدة من اقتصادها، والتي ارتفع نموها أكثر من هذه النسبة في العام الماضي..

وهكذا نجد أن التوقعات المتفائلة بنمو اقتصاد يشهده العالم بعد التوقيع على الاتفاقية صار أملا بالنسبة لشعوب العالم.



المصدر :

١٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتهاء من الجات في مراكش وإعلان منظمة التجارة العالمية:

الجات بالأرقام والحقائق: شركة متعددة الجنسيات للدول الكبرى.. وعقد إذعان للدول النامية

« وقع عند هذه النقاط.. »

تلك صيغة الإذعان التي فرضها المنتصرون على الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية.. وكان معضاهما أنه من غير المسحوق للمهزوم حتى بقراءة الوثائق التي سيوقع عليها، وبكفي أن المنتصرين تداولوا بشأنها. لا بد أن الكثيرين تذكروا هذه الصيغة، وهم يتابعون التوقيع على مبادئ الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات».

ووثائقها مع تحفظ بعضها على بنود معينة في هذه الوثائق، مثل تحفظ مجموعة الأسبان دول جنوب شرق آسيا، على البنود الخاصة بحقوق العمالة.

• رفضت ١٢ دولة توقيع الوثائق، وأن التزمت بتوقيع البيان الختامي الصادر عن المؤتمر، معطفاً من دول إفريقيا شديدة الفقر باعتبارها المخاض الأول من الاتفاقية.

• ظهرت تكتلات داخل صفوف الدول النامية تبنت مواقف موحدة، لكنها انقضت على الدول الأوروبية، بينما انفتحت الدول العربية والأفريقية

للتنسّق في المواقف... وتم تبرير ذلك بأنه عاكس إلى أن الدول العربية لم تنضم للاتفاقية في وقت واحد.

لقد انضمت أغلبية الدول النامية إلى الاتفاقية من منطلق الخشوف من عواقب عدم الانضمام وشعورها بأن تحلفها من ذلك سيجعلها عرضة

لإجبارياتها وهذا المنطق - على أية حال - يمثل إغفالاً جديداً للدول النامية في تبني موقف مسود يحافظ على مصالحها التي تتشاور كثيراً في مرحلة ما يسمى بالنظام الاقتصادي الجديد.

منى ياسين

الاتفاشية التي جعلتها تقف بمنتجاتها الرخيصة في وجه الإغراق التجاري من العمالة الكبرى، وهي ميزة رخص

ببعضها مصر - بالفعل أسوأاً دولة كانت تعتمد عليها في تصدير ترويعات محددة من المنتجات هي

الغزل والنسيج بدوى تطبيق هذه الأسواق لنظام الأنظمة - الكثرة من ٢٠ ألف بند - بنوداً تتعلق بصناعة

البيرة والتنمية الاجتماعية، وتحرير التجارة بما يقع مخاطر جعل الدول النامية من تحول الجات إلى أداة لفرض

الهيمنة التجارية من جانب الدول الصناعية مع ذلك تتمسك الدول النامية

بمركز التنمية داخلها، رغم أن نسبة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

بمركز التنمية داخلها، رغم أن نسبة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

بمركز التنمية داخلها، رغم أن نسبة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

بمركز التنمية داخلها، رغم أن نسبة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

بمركز التنمية داخلها، رغم أن نسبة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

وكان المطلوب من الدول النامية التي لم تنضم لها الفرصة بطوال السنوات الست أن تدل بكميتها أو تعبر

عن مصالحها أثناء وضع الوثائق الثلاثين للاتفاقية. كان مطلوباً منها أن تسارع إلى التوقيع على اتفاقية

هذه الدول - أو التوقيع على الاتفاقية - فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

توافر الفرصة الاقتصادية، فضلاً عن عدم مواصلة اقتصاداتها، وعدم

منظمة التجارة العالمية.. سيف جديد يضاف للصندوق والبنك الدول

أيمن على

الفكرية (التي ضغطت امريكا -ولا تزال- لتضمينها الاتفاقية).

المنظمة والبنك والصندوق

إن أهم ما اتفق عليه في احتفالية مراكش هذا الأسبوع هو تدشين منظمة التجارة العالمية، كجهاز دول للتجارة العالمية. قال عنه نائب رئيس الوفد الأمريكي لاحتفالية مراكش: «إن المنظمة ستكون سياسية أكثر منها فنية». بينما أكد المفوض التجاري الأوروبي السيرايون بريشان أن المطلوب أن تعمل المنظمة على نفس نمط ودرجة البنك الدول وصندوق النقد الدول، وأنه لا يرغب في أن تكون المنظمة معاملة للأهم الأمريكيان

هذا ما يريده الأمريكيان والأوروبيون من المنظمة التي ربما تبدأ عملها مع نهاية هذا العام. وكان الغربيين يمدوننا إلى ما قبل نصف قرن من الزمان في يوليو عام ١٩٤٤، ول بريشون ووز بنسو هامشير وقف الاقتصاد الأمريكي هاري ديكنستر هوايت يبدشن بداية صندوق النقد الدولي والبنك الدول. وكانت فكرة هوايت الثالثة هي منظمة للتجارة العالمية!! وقبل في فاته بعام بدأت المفاوضات حول اتفاقية للتجارة العالمية في نهاية الأربعينات انتهى في مراكش (بالقرب وأيس أمريكا هذه المرة) وتولدت المنظمة التي حلم بها هوايت يوم مولد البنك والصندوق.

مكاسب وخسائر

وإذا كانت الجهات لم تتضمن حلا لعدد من المشاكل التجارية فإن تلك المشكلات ستكون أول أصال المنظمة الجديدة. وفي مقدمتها قضية الحقوق الاجتماعية والمعايير البيئية. وهي ببساطة اضطراب الدول الكبرى ربط أسعار السلع والمنتجات القياسية باجور العمال. والتزام المعايير البيئية الغربية في المنتجات.

هذه الاتفاقية تزيل كل العوائق أمام البضائع الأمريكية في العالم أجمع. وهي تعني فرصا جديدة ووظائف أكثر ومزيدا من الدخل. وهي تعزز دورنا كقيادة في الاقتصاد العالمي الجديد.

هكذا علق الرئيس الأمريكي بيا. كليتتون على توقيع اتفاقية التجارة والتدريفة الجمركية (جات) في مراكش بالقرب يوم الجمعة الماضي. والرغم مما في هذا التعليق من نداعة لسلامة هلاك المحل بين الجمهور الأمريكي، فإنه يعكس قدرا من الحقيقة فيما يخص نجاح الدول الصناعية في صياغة اتفاق للتجارة العالمية. يخدم مصالحها على حساب العالم الثالث والدول النامية. حتى وإن ظلت كثير من الخلافات داخل مجموعة الدول الصناعية لم تحل بعد.

وكان أهم مما تخضعت عنه المفاوضات النهائية في مراكش -والتي استمرت أربعة أيام قبل التوقيع- هو الانسحاق على حل مشكلة العقود الحكومية بين أوروبا وأمريكا والتي تقدر للعام القادم بنحو ١٠٠ مليار دولار.

وبلغت الخلافات التجارية بين أمريكا واليابان. والاتحاد الأوروبي واليابان بدون حل. كما لم يتفق ناشئا على ربط التجارة بالحقوق الاجتماعية. وكذلك حقوق الملكية

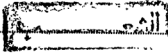
وحتى لا يتصور أحد أن الأمريكيين والأوروبيين حريصون على مصالح العمال، فإن المقصود من وراء هذه الشروط واضح تماما. وهو حرمان الدول النامية الرافعة في التصدير من ميزة التكلفة القليلة لمنتجاتها مما يجعل سعرها أكثر تنافسية من أسعار المنتجات في الدول الصناعية. وقد أثارت هذه القضية ردود فعل العديد من الدول الآسيوية في اجتماعات مراكش، حيث قال وزير التجارة الهندي إنه لا يعتقد أن الغرب يهتم بشعبونا حتى يطلب بحقوق عمالنا.

أما وزير الصناعة والتجارة الدولية للاليزي رافيدا عزيز فقد قال ومن الواضح أن هناك نية خفية لحماية وراء كل هذا. وذلك لأننا لن نستطيع التنافس مع أي بلد يفرض مستويات العمل لديه علينا فألجور تدفع على أساس تكلفة ومستوى المعيشة.

ورغم كل ذلك فإن دول آسيا تعد (نظريا على الأقل) المستفيد الأكبر -إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومجموعة النافتا (أمريكا وكندا)- من اتفاقية الجات التي وقعت. وإذا تم الالتزام بما اتفق عليه فستتمكن المجموعة الآسيوية في نحو عشر سنوات أو أقل من أن تصبح أكبر قوة في العالم بما لا يسمح بمنافستها على الصدارة.

نحن والجات والمنظمة

وهكذا فقد بدشت اتفاقية الجات النظام التجاري الدولي النظام الذي يحمي مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الرافعة في التقدم. كما وضعت الخطوط العريضة



المصدر :

١٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

لسياسة المنظمة الجديدة، التي من المفروض أن تعمل على رعاية نظام تجاري دول عادل بما يسمح للدول النامية بدخول سوق التجارة العالمية بنصيب يساهمها على تحسين اقتصادياتها المتدهورة.

لكن الواقع أن هدف المنظمة المحدد -حتى قيل أن تبدأ- هو فتح أسواق دول العالم الثالث أمام مزيد من المنتجات الغربية لتحسين أداء اقتصاديات الغرب -التي بدأت تتراجع بشدة- وحل مشاكل البطالة في المجتمعات الغربية ولو على حساب إغلاق الصناعات المحلية في العالم الثالث التي تعتمد على التصدير، وكذلك تشريد عمال الدول النامية.

ولم يكن غريباً أن الدولتين الرئيسيتين المشاركتين في الجات هما مصر والجزائر (وهما الخاضعتان للدينك وصندوق النقد الدولي). ولا مفاجأة في أن أهم ما تم الاتفاق عليه هو إزالة كل الحواجز أمام السلع الزراعية وسماع التسيج الأمريكية والأوروبية. لتدخل أسواق الدول الموقعة على الاتفاقية بحرية (مع ملاحظة أن انتاجها معدوم مما سيجعل سعرها تنافسياً مع المنتجات المحلية في العالم الثالث).

يظل أن هذه الاتفاقية تنتظر التصديق في كل دولة وقعت عليها. والواجب الوطني يلزمنا جميعاً بالتحرك من الآن للوقوف في وجه التصديق على تلك الاتفاقية، التي لن توفر لنا مزيداً من فرص التصدير (كما يروج لها من الآن) بل على العكس تفتح أسواقنا أمام سلع منافسة هي كل ما تبقى لدينا ويقيم أود ما يسمى بالصناعة الوطنية والزراعة..

وزراء المال والاقتصاد في دول التعاون يستكملون في الرياض احكام الاتفاقية الموحدة

□ الرياض -
من مصطفى شهاب

باتي اجتماع وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي اليوم في الرياض في مرحلة يواجه فيها الوزراء ضرورة التوصل السريع الى استكمال احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دولهم منذ عام ١٩٨١ وما تقتضيه هذه الاتفاقية الاسراع في تحرير التجارة البينية بين دول المجلس وتوحيد التعرفة الجمركية وحرية تنقل

الاموال واعل ما يفرد الحيز الاكبر لخصوصية هذا اللقاء هو استحقاق مرحلة ما بعد مراكش الذي اوجبت تحرير التجارة الدولية، خصوصاً ان ثلاثاً من دول مجلس التعاون اعضاء في اتفاقية -غات- واتنن على الطريق (السعودية وقطر). وستكون اتفاقية مراكش وفق ما تراه بعض المصادر، على سلم اولويات اللقاء الذي سيبحث في كافة المستجدات الاقتصادية الخليجية والدولية اضافة الى اعداد القصور الخليجي للتعاون

الاقتصادي مع المجموعات الدولية وفي مقدمها المجموعة الأوروبية التي سيلتقي وزراء خارجيتها من نظرائهم من دول المجلس في الرياض الشهر المقبل.

ومن بين المواضيع التي ستكون مثار اهتمام الوزراء خلال اللقاء تبرز مسائل تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة وامكان انشاء صندوق مشترك لتعويض الدول المضرة من عملية التوحيد الى جانب توحيد المراكز الجمركية بين الدول الاعضاء التي كانت من الافتراضات موضوع

النقاش على طريق تطبيق الاتفاقية الاقتصادية ومسألة اثناء محكمة خليجية لغض النزاعات الاقتصادية والنظر في امكان السماح بالفتح فروع للمصارف الوطنية الخليجية في الدول الاعضاء او الاستعاضة عنه بتوحيد بعض المصارف مع تسهيل حرية تنقل الاموال وتمهيد الطريق مستقبلاً امام اصدار عملة خليجية موحدة. على ان الوزراء الذين وصلوا امس الى الرياض استهلوا اللقاءاتهم في قصر المؤتمرات في العاصمة السعودية مساء كاتضاء لجلسات ادارة

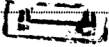
مؤسسة الخليج للاستثمار التي تعقد جمعيتها العمومية الى جانب مجلس الادارة للنتظر في نتائج اعمالها لعام ١٩٩٣ والقرار الخطوات المقبلة في مسار عمل المؤسسة.

وكانت مؤسسة الخليج للاستثمار اسست عام ١٩٨٢ براس مال قدره ٢.١ بليون دولار. وتساهم فيها دول المجلس الست بالنسوي. ويبلغ راس مالها المدفوع ٥٢٠ مليون دولار تمت الموافقة العام الماضي على زيادته الى ٧٥٠ مليون دولار وذلك عن طريق رسملة الزايح المدفوعة وتبلغ اصولها

الحالية ٧.٥ بليون دولار. وتتضمن نشاطات المؤسسة التي تعمل كشركة خليجية مساهمة طبقاً للقوانين دولة الكويت، القسام بالعمليات المصرفية الاستثمارية والتجارية. اذ يتولى بنك الخليج الدولي الذي يتخذ من البحرين مقراً له وتملكته المؤسسة بالكامل عام ١٩٩١، القيام بالنشطة المصرفية التجارية كما تشمل الانشطة الرئيسية للمؤسسة الاستثمارات المباشرة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات والثروة السمكية.



المصدر :



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٤



الغات وعرس المغرب

■ انقضى مهرجان الغات في مراكش وكسب المغرب الجولة سياسياً واقتصادياً وسياًحياً بعد أن نجح في تحويل المؤتمر الوزاري العالمي للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارية الى عرس حقيقي شارك فيه الوف المسؤولين الذين يمثلون أكثر من ١٢٠ دولة ومئات الصحافيين العرب والأجانب.

ولم أحضر فعاليات هذه التظاهرة العالمية المميزة التي وضعت العالم كله أمام مفترق طرق اقتصادي مهم، لكنني شهدت الاستعدادات الكبرى التي أشرف عليها الملك الحسن الثاني وولي عهده الأمير محمد وكبار المسؤولين بكل اقتدار يدل على بعد نظر وخبرة ودراسة في رعاية واستضافة المؤتمرات العالمية الكبرى التي شهد المغرب العشرات منها من مؤتمرات القمة العربية والإسلامية والمؤتمرات والمهرجانات الدولية في جميع المجالات. ولعل اختيار مراكش بالذات كان بمثابة ضربة معلم نظراً الى ما تتمتع به من جمال وروعة تجمع بين الاصاله والتراث والطبيعة الرائعة والامكانات الهائلة اضافة الى الاستعدادات الكبرى لابرار التراث العربي والإسلامي والكرم وحسن الضيافة.

وإذا كان ضيوف المغرب خرجوا مبهورين من الرعاية الفائقة والمتعة الكبرى التي قوبلوا بها، فإن هذا النجاح يوظف في رصيد سمعة البلد المضيف وصورة العرب والمسلمين وقدرتهم على مواكبة العصر من دون التخلي عن أصالتهم وقيمهم. كما أن انعقاد المؤتمر جاء في فصل ربيعي دافئ يبعث الأمل في نفوس كل مقيم وزائر.

فما من مغربي قابله خلال زيارة عمل قصيرة للمغرب الا ووجدته مستبشراً متفائلاً بالمستقبل بعد أن استجاب الله للدعاء وأزال غمة الجفاف والقلق من آثاره وانعكاساته وأنعم على البلاد بأبطار ونعم كثيرة تبشر بالخير وبمواسم جيدة ونهوض نحو اكمال مسيرة البناء والتنمية بآقة والممندان.

وما عرس المغرب خلال انعقاد مؤتمر لغات سوى عرس واحد من أعراسها الكثيرة التي سيشهد أجملها بعد عيد الاضحى المبارك عند الاحتفال بزفاف الابنة الصغرى للملك الحسن الثاني ومئات الشابات المغربيات في اطار أفراح تقليدية يشارك فيها كل المواطنين.



المصدر :



١٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

حتى الطبيعة تعيش اليوم اعراسا جميلة رائعة مع قدوم فصل الربيع الذي يضفي على كل مدينة من المدن نكهة خاصة وسعادة حمدا لو يشارك بها كل عربي فيزور هذه الربوع الجميلة وينطلق من اغاني عريس المحيط الى فاس ومراكش وإيفران وكل بقعة من تيار امة مطمئنة.

ولا ابالغ في هذا الوصف ولكني رغبت في قول كلمة حق ادعو فيها القراء ليجربوا بأنفسهم ويتعرفوا على اوطانهم واخوانهم بعد أن عاشوا الفراغ الكبير وهم ينتقلون بين أوروبا وأمريكا وآسيا.

والأهم من كل ذلك الشعور بالأمن والأمان في كل مكان يزوره المرء ليلا ونهارا والبسمة الصافية التي يستقبلك بها كل مغربي يحب ملكه ووطنه ويتفاعل بالمستقبل في منطقة تعيش بها العواصف وتعيش على صفيح ساخن.

لقد انقضى عرس الغات... فكان عرساً للمغرب والعرب ندعو الله أن تتكرر أفراحه كل يوم.



● خلجة ●

منذ النظرة الأولى

لمحت في عينيك بريق

سيف طارق بن زياد

ووجدت نفسي محاصراً

بجحافل الحسن والرقعة

وصوت يصرخ من الأعماق

إلى أين المغرب؟

عرفان نظام الدين



المصدر : العالم الجديد

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٤

اقتصاد على

في أعقاب توقيع الاتفاقية

الجات: النمو الاقتصادي في ٩٤ أعلى من المتوقع

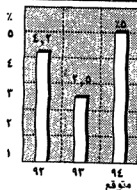
□ باريس - مصطفى مرجان:

أعلن جان كلود باي أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أن خبراء المنظمة سيبذل مراجعة أرقام النمو الاقتصادي في العالم لعام ٩٤ نحو ارتفاع ملموس أخذين في اعتبارهم بالقوة غير المتوقعة التي اتسم بها استئناف النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وأضاف أن التقديرات الجديدة تؤكد تقديرات المنظمة في نهاية العام الماضي والتي توقعت أن يتقدم الإنتاج القومي الخام في الولايات المتحدة بنسبة ٢,١٪ وفي فرنسا بنسبة ١,١٪ وفي العالم الصناعي عموماً بنسبة ١,١٪ ويقول مسؤول المنظمة الدولية إنه قد أصبح من الثابت الآن أن الإنتاج القومي الخام في الولايات المتحدة في هذا العام سيزيد على ٤٪ وأما فيما يخص أوروبا فما لا شك فيه أن بريطانيا ستحقق هي الأخرى معدلات أعلى مما كان متوقفاً حيث ينتظر أن يزيد الإنتاج القومي بنسبة ٢,٤٪ وهي أعلى نسبة في العالم الصناعي بعد الولايات المتحدة. وأما فيما يخص فرنسا فقد توقعت وزارة المالية ألا يزيد الإنتاج القومي الخام إلا بنسبة ١,٤٪ على حين يرى خبراء في هيئة واربسورج سكيويت في بريطانيا أنه سيزيد على ١,٧٪ معتمداً في تقديره هذا على زيادة الاستهلاك الداخلي وتزايد عوائد الصادرات.

من ناحية أخرى نشرت منظمة الجات تقريرها الدوري عن تطور التجارة العالمية ستشهد تزايداً بنسبة ٥٪ في مقابل ٢,٥٪ عام ١٩٩٣ و ٤,٢٪ عام ١٩٩٢ - ولكن تقديرات الجات أكثر تحفظاً حيث يؤكد هذا التقرير أن نسبة الـ ٥٪ هذه لن تتحقق إلا باستئناف النشاط الاقتصادي في أوروبا وآسيا. ويشيف التقرير أيضاً أن نمو الصادرات في البلدان النامية يتوقف إلى حد كبير على نمو الطلب في أسواق منطقة منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية.

ويشير تقرير الجات إلى أن صادرات العالم من البضائع في العام الماضي ارتفعت بنسبة ٢,٥٪ بالنسبة لحجمها في مقابل نمو اقتصادي يقل عن ٢٪. وقد بلغت قيمة صادرات العالم ٣٥٨٠ مليار

نمو التجارة العالمية



دولار أي بأقل ٢٪ عن العام الأسبق على حين تزايدت هذات

الخدمات التجارية بنسبة ٢٪ لتصل إلى ١٠٢٠ مليار دولار. وكان أول مصدر في العالم هو الاتحاد الأوروبي حيث بلغ نصيبه من صادرات العالم ٨,٨٪ (دون حساب الصادرات داخل الجماعة الأوروبية نفسها) تليه الولايات المتحدة (١٦٪) ثم اليابان (١٢,٤٪) ثم كندا (٥٪). أما فيما يخص بالاستيراد فتقع الولايات

المتحدة على رأس القائمة حيث وصل نصيبها إلى ٢٠٪ يليها الاتحاد الأوروبي (١٩,٣٪) واليابان (٨٪) ثم هونغ كونج (٤,٧٪) مع ضرورة الإشارة إلى أن الجزيرة تعيد تصدير الجزء الأكبر من وارداتها. وتأتي كندا في المرتبة الخامسة حيث يبلغ نصيبها ٤,٦٪.

وجدير بالذكر أن المسؤولين الفرنسيين ينظرون باهتمام بالغ لهذه الأرقام حيث أنها تشير إلى وضع فرنسا الفعل عالياً وإلى ارتباط نموها الاقتصادي بزيادة صادراتها. وليس من قبيل الصدفة أن رئيس الوزراء يقوم الآن بزيارة رسمية للصين الشعبية وأن هذه الزيارة تأتي غداة رحلة وزير الخارجية إلى جوييه إلى الهند في الأسبوع الماضي حيث صرح بأن حجم معاملات فرنسا مع هذه المنطقة من العالم شليل جداً بالمقارنة إلى الوزن الدولي لفرنسا.



المصدر : العالم الجديد

١٠ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

د. الغريب لـ ١٢٠ من رجال الأعمال المصريين في الخارج :

هناك من يسعى لتحويل مصر إلى «ورشة» ثم يقوم بالتسويق لصالحه ويجنى كل الأرباح

□ القاهرة - علاء الدين مصطفى:

بصورة مستمرة وأفضل مواعيد النقل والشحن.
وقال الغريب إن قضية التسويق تشكل تحدياً مهماً
حيث هناك من يسعى إلى تحويل مصر إلى مجرد
«ورشة» للإنتاج ويقوم بالتسويق لصالحه مما يؤدي
إلى ضياع عوائد كبيرة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من
الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل.
وطالب د. محيي الدين الغريب رجال الأعمال
المصريين بالخارج بضرورة إقامة مكتب للخدمات
التصديرية مهمته الإشراف والرقابة على صلاحية
السلع المصدرة للخارج ومدى ملاءمتها للأسواق
والأنواق الخارجية. ■

أكد الدكتور محيي الدين الغريب رئيس الجهاز
التنفيذي لهيئة الاستثمار المصرية أن التسويق يعد
أخطر ما يواجه الاقتصاد المصري خلال المرحلة
القادمة خاصة بعد اتفاق الجات وتحديث التجارة
الدولية.
وطالب في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ختام
مؤتمر السلام من أجل الاستثمار الذي حضره ١٢٠
من رجال الأعمال المصريين بالخارج بضرورة
أن يعاون هؤلاء المستثمرون مصر في قضية تسويق
منتجاتها بالخارج وإمداد المصدرين المصريين بأفضل
طرق التعبئة أو التغليف وأنواق المستهلكين التي تتغير



للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢٠ أبريل ١٩٩٤

مؤشرات

الجات و العرب

كان من حظ العرب أن تطلعت منظمة عالمية للتجارة في عاصمة عربية هي مراكش كدليل حي أن العرب غير غائبين عن النظام العالمي الجديد اقتصاديا وسياسيا. فهم يصنعون السلام في الشرق الأوسط وهو أصعب أنواع السلام لأنه بين أعداء حقيقيين مصالحهم متضاربة تاريخيا ومدد أعظم الجذور وإذا كان النظام التجاري الجديد قد

أعلن في مراكش فإن العرب الآن يواجهون تحديا حقيقيا في ظل الجات وهي أنهم في حاجة ماسة إلى إعداد كفاءتهم الاقتصادية وأن يسعوا إلى حرية التجارة التي تتيح للعرب المحافظة على دورهم الإنتاجي وأن يتم توسيع السوق العربية وإذا التفتنا نظرة على اتفاقية الجات الجديدة والنظام الدولية التي أعلنت ستدخّل أمامنا عدة حقائق هامة تؤكد أن الفرصة الأخيرة للسوق العربية أصبحت متاحة في ظل النظام الجديد.

فإنه الاتفاقية وقعت عليها في مراكش أكثر من ١٠٩ دول التي تخلق حرية التجارة العالمية من إجمالي ١٢٤ دولة وكما شاركت في المفاوضات كما وقعت ٩٧ دولة على اتفاقية مراكش التي تأسس المنظمة العالمية للتجارة باستثناء ١٦ دولة لأنزال تبني على هذه الدول التصديق على الاتفاقية ولما دول أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وإستراليا ليست لها حتى الآن الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق فلم تتمكن من التوقيع وبالنسبة للمشاركين في المفاوضات التجارية الذين لم يتمكنوا من توقيع الوثيقة الاقتصادية ومنعهم من الدول الأولى تقدما فيمكنهم اللام بذلك في جانب مقر الجات حينما سيتم بموجب جولة الأوروغواي تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٨ في المائة على المضائق داخل الدول الصناعية وعليه سيتم خفض هذه التعريفات تدريجيا من ٣٠٪ إلى ٢٠٪، ٩٪ ولكن حجم التخفيض لن يكون متساويا حيث أن نسفا كبيرا من السلع المتداولة في الدول الصناعية (٧٤٪) سيعمل من الضرائب الجمركية.

ولكن فرض معدلات ضرائب عالية سيستمر في بعض القطاعات خصوصا الأحيات ومعدات النقل والواد المنتجة من الأسماك والنسيج. ولم تنته المفاوضات بعد في هذا القطاع الأخير الذي سيشهد تطورا كبيرا في تجارتها. وسيتم تدريجيا إلغاء حصص الاستيراد في البلدان الغنية خلال عشر سنوات وفي المقابل ستواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الماطلة بانقضاء أكبر لاسواق بعض الدول كالهند وبنغلاديش على تعريفات جمركية عالية نسبيا في قطاعي النسيج والملابس السمكية إن الخاسرين التي توفرها الاتفاقيات ستكون أقل بالنسبة للدول النامية وستشهد صادراتها إلى الدول المتطورة تخفيضا بقيمة ٣٧٪ على تعريفاتها الجمركية أما الدول الأكثر فقرا فإن يتم تخفيض التعريفات الجمركية على بضائعها المصدرة إلا بنسبة تصل إلى ٢٥٪.

وتم للمرة الأولى إخراج الخدمات في المفاوضات وتتلل مبادلات الخدمات حوالي ٩٠٠ مليار دولار سنويا و٢ مليارات إذا ما أخذت في الاعتبار أرقام أعمال الشركات الموجودة في الخارج وتم في هذا المجال تبني إطار عام يحدد عددا من القواعد والقررت بعض الدول من جهة ثالثة بفتح أسواقها للولايات هناك الكثير قبل انتهاء المفاوضات في هذا المجال ولا تزال مسألة الخدمات المالية (المصارف والتمويل والتأمين) والنقل البحري عالقة وأرجع ملك الإنتاج والسعي المصري نقطة الخلاف بين الفرنسيين والأمريكيين رسميا في الإطار العام للاتفاق لكن الاتحاد الأوروبي لم يقدم عرضا لفتح أسواقه وتم تحقيق تقدم حول فتح الأسواق العامة أمام المنافسة وتضاعفت الاستثمارات عشر مرات في كانون الأول / ديسمبر الماضي مقارنة بما كان عليه الأمر في السابق ووسعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في السابق مجال تطبيق اتفاقيةهما المشتركة. الزراعة تم احتلال ملف الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات وتوقع أن يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية وبعد الترتيب الذي تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيتم خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة وستكون الدول مرعفة على فتح أسواقها الداخلية أمام كميات تصل إلى ٣٪ ومن ثم ٥٪ في السنة لها في الداخل من مواد الملكية الفكرية أدرجت للمرة الأولى في الاتفاقيات قواعد حماية الرخص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق التأليف وتكاليف تقليد البضائع.

إساءة سرايا



المصدر : الأهرام

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٤

سياسة الخارجية



بقلم :

محمد عبد الحميد

وقع هذا الأسبوع - بالمغرب - وزراء ١٢٥ دولة أعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، (الاتفاق العام لإعلان مراكش، تمهيدا لإنشاء ما اصطلح على تسميته «منظمة التجارة الدولية»، عقب ثمانى جولات من المفاوضات الشاقة، في إطار ماعرف بـ «جولة أوراجواي».

ومنظمة التجارة الدولية، المزمع تأسيسها خلال عام، شُيخ بانها سوف تكون بمنزلة «منظمة الأمم المتحدة» في مجال التجارة، ومجال تحديد وضبط «البات السوق».. في مجتمع عالمي أصبح يتنصب إلى «السوق» كقيمة، وفلسفة، والية نسبت إليها القدرة على «تصحيح نفسها بنفسها».. إثر انهيار المعسكر الاشتراكي.. وإثر ماثلا الانهيار من مآخذ على النظم الاقتصادية القائمة على فكرة «التخطيط».

و ذو دلالة في هذا الصدد أن عواصم غربية عديدة، وعلى رأسها واشنطن، أرادت استبعاد الصين - الدولة الكبرى الوحيدة التي ما زالت تنسب نفسها إلى العقيدة الشيوعية - من توقيع «إعلان مراكش»، الأمر الذي يؤهلها للمشاركة في تأسيس «منظمة التجارة الدولية».. ولكن الصين أصرت على التوقيع.. وهكذا كان في آخر لحظة.

وقد هلت عواصم «الشمال» لتوقيع «الإعلان»، بدعوى أنه قد جنب عالم الغد «التعدد الإقطبي» اختصار حرب تجارية شرسة بينها، وأنه - بفضل خفض التعريفات الجمركية - سوف يسهم إسهاما كبيرا في تنشيط التجارة الدولية، في عصر تعاني فيه بقوسه من الكساد.. ولكن ما لم تلتفت إليه هذه العواصم هو أن اتفاق «الجات» قد عمق الجائحات الاقتصادية بين «الشمال» و«الجنوب» وعرض الدول الفقيرة لمزيد من المأساة والصعاب..

لقد كشفت مفاوضات «الجات»، طوال جولاتها المتعاقبة، عن أوجه احتكاك ونوتر كثيرة بين الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية واليابان.. وبفضل الانسحاق الذي أربم، تنفست واشنطن والعواصم الأوروبية الصعداء، لنجاحها في توقيع اتفاقات تكلل مبادلات تجارية بين «القطبين الأوروبي والأمريكي» بمبالغ منتظر لها أن تصل إلى مائتى ألف مليون دولار سنويا..

تأسيس «منظمة التجارة الدولية» وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب

وهكذا تم تحاشي الصرية

التجارية. وقد يكون هذا صحيحا وقد لا يكون.. فإن المجالات الأكثر حساسية في التنافس التجارى قد ظلت خارج الاتفاق، كمجال المعلوماتية والاتصالات اللاسلكية، والمكتشفات الجديدة في مجال الإلكترونيات والحواسيب.. ثم إن نصوص الاتفاق مبهمه وملتبسة في أكثر من بند، مما يترك المجال فسيحا أكثر من تفسير، وأكثر من ممارسة.. وهكذا يبدو «الإعلان» وكان الغرض منه هو تيسير تجنب الانتساب إلى ممارسات تجارية هي أقرب إلى مصطلح «الحرب» والمنافسة الشرسة التي لاتعيا بأية ضوابط..

من هنا التفكير في تزويد «منظمة التجارة الدولية» بمحكمة دولية للتجارة.. لتقرير ضوابط تحول دون بلوغ ممارسات التنافس التجارى، والتجسس الصناعى، والإضرار بالبيئة، حد الخطر.. أننا إن بصد «إجراء وقائي» حيال تعاضل خطر الفوضى الاقتصادية الواسعة النطاق.. أى بصد واقع قد تزداد فيه سلطة الدول الأكثر تقدما.. ولكننا على وجه التأكيد لسنا بصد «عملية تنظيمية» للتجارة الدولية، كقيلة بتجسيد فكرة «النظام العالمى الجديد».. أى حلول نظام عالمى ينصف الفقراء، ويؤذن بأى قدر من العدالة، ويجد من أوجه عدم التكافؤ..

والجدير بالملاحظة أن بعض الدول الفقيرة -سابقا- التي أصبحت لها كلمة في مفاوضات «الجات» لاتحتمل الإنغال، كذلك الموصوفة بـ «بنمور» آسيا «الحديثة التصنيع» قد استطاعت أن تشير بعض مشاكل «الجنوب»، وبالأذات أن يكون للاتفاقات بعد «اجتماعى» يحمى حق العمل.. غير أن هذا ظل ضمن بنود الاتفاق البالغة الغموض والانتباس..

إن اتفاقات «الجات» بحثها من أسباب التنافس بين الدول الغنية القوية قد أزالته فترات كان يوسع الدول النامية استغلالها لصالحها، دون أن تحقق لها فى المقابل منافع كقيلة بتعويض هذه الخسائر.. وهكذا أسهمت الاتفاقات فى تعريض فقراء العالم لمزيد من التردى.. وفى زيادة تكريس انقسام عالما إلى «شمال» و«جنوب»، لا الإسهام فى تجاوزه..



مزيد من الفقر
لدول الجنوب

البنوك وشركات التأمين في خطر بسبب الجات

كتب: مؤمن احمد

من الحكومة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لإنشاء البنوك إلى ٣٠ مليون جنيه بدلاً من ٥٠ مليوناً، وإسقاط إنشاء ما يسمى بالبنوك الكونية التي تتعامل في مجالات كثيرة، وأعضاء السندات من نظام السكوك، وإسقاط البنوك الأجنبية بالعمل في مصر بمساواة تامة مع البنوك الوطنية، وعدم تحميل الضرائب على البنوك للأغراض، وهو مطلب البنوك المصرية أيضاً.

وأضاف أن قانون الخزينة أصبحت ظاهرة خطيرة حيث بلغت حصيلةها حتى الآن ٢٤ مليار جنيه والمفروض أنها استهدفت بالأساس امتصاص السيولة من السوق لتخفيض التضخم، لكن ما حدث هو أن البنوك أخذت للخصرات واشترت بها أنون خزائنها الحكومية لئلا تدمر عجز الموازنة، وكان المفروض أن يذهب هذا المبلغ، الكبير في سوق الاستثمار لزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، ولكن نهائياً لتحويل عجز الموازنة خسارة كبيرة للاستثمار المصري

أعترض خبره البنوك المصرية على مطالبات البنك الدولي الرامية إلى بيع بنوك القطاع العام مشيرين إلى أن القطاع المصرفي المصري قد تم تطويره كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية، ومؤكدين أن الإصلاح الاقتصادي حتى الآن لم يحدث لأن ما حدث هو إصلاح بقى وإلى فهد بينما الإصلاح الاقتصادي بمعناه الشامل لابد أن يشمل جميع القطاعات مثل التعليم والصحة والقضاء وغيرها.

جاء ذلك خلال ندوة تحرير القطاع المالي في مصر والتي عقدت في ختام أعمال المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين المصريين.

الأدوار متدن

وأكد الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق أن معدلات الإخبار في مصر متدنية للغاية حيث تبلغ ٧٪ من إجمالي الناتج القومي، وليس ذلك بسبب الفقر فالهند مثلا متوسط دخل الفرد فيها نصف متوسط دخل الفرد المصري ومع ذلك معدل الإخبار إلى الناتج المحلي هناك يمثل ٢٠٪ ونسبة السبعة في المائة للأخبار في مصر هذه تأتي أساساً من هيئة التأمين والمعاملات وشهادات الاستثمار وصندوق أخبار البريد وبذلك فإن ظاهر الأمر أنه لا أحد يخطر في مصر إلا الفئات الوسطى وليس هناك مخبرات للقطاع العام أو الحكومة أو القطاع الخاص وأوضح الدكتور اسماعيل صبرى أن القطاع المصرفي لم يلق بواجبه أداء تشجيع الحركة في سوق رأس المال من حيث تكوين شركات الوساطة المالية ويقع المؤدعين من الإخبار إلى الاستثمار فيما يقوم القطاع الخاص في معظمه بأخذ أموال البنوك وعدم طرح أسهم شركاته للاكتتاب العام مفضلاً أسلوب الشركات المغلقة والعائلية حتى لا يتأثر ع من أحد في الإدارة.

وقال أن شركات التأمين سوف تعصف بها اتفاقية الجات. لأن الاقتصاد المصري يعتبر من أضعف الاقتصادات تأميناً، أما صناديق المعاشات فهي مال سائب في مصر ويضرب صناديق التقاعد دخلت في مخاطر عربية عرضت أموالها للخطف.

وأكد الدكتور اسماعيل صبرى أن المشكلة الحالية في مصر هي محدودية المعرفة بإدارة الاقتصاد الحر وأتباع الأنواع المباشرة مثل سلاح الضريبة، ومن السلف أن تمنح كافة المشروعات الاستثمارية فترة إعفاء ضريبي موحدة دون تفرقة بين مصنع أدوية وآخر لإنتاج سوي تنمية الحياة في زجاجاتنا، الدكتور مدحت حسين استاذ البنوك بالجامعة الأمريكية أن البنك الدولي طلب

البنوك معرضة للمخاطر

وقال على نجم محافظ البنك المركزي الأسبق ورئيس بنك البلاد الحالي أن البنوك وشركات التأمين معرضة لمخاطر شديدة مع حلول العام القادم بسبب تطبيق إجراءات الجات حيث ستأتي لنا البنوك وشركات التأمين الأجنبية إلى مصر، وبالتالي فإن على البنوك وشركات التأمين المصرية تطوير نفسها بسرعة وعلى الحكومة أن تتدخل لحمايتها من هجوم الشركات والبنوك الأجنبية. وأضاف أن النظام الضريبي في مصر ليس مغفولاً ولا مفلولاً ويتسبب في زيادة حالة الكساد المستمرة منذ عام ١٩٨٥ لأن هناك كما لأحد له من الرسوم والضرائب ليس في مقدور الحكومة نفسها حصرها، وأخطر ما في هذه الضرائب ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال التي يدفعها المستثمر سواء ربح أم خسر.

وتسأل الخبير المالي والاقتصادي سيد عيسى الأستاذ بجامعة حلوان عما يريده البنك الدولي من مصر.. وما هو التحذير الذي يريده من البنوك بعد تحرير سعر الفائدة ورفع السكوك الائتمانية وغيرها من إجراءات.. فهل يريد البنك الدولي منا بيع بنوك القطاع العام الأربعة التي تحولت نحو ٧٠٪ من إجمالي العمليات المصرفية فيما تعمل بنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة التي يبلغ عددها ٩٨ بنكاً إلا في ٣٠٪ فقط من العمليات المصرفية.

وقال سيد عيسى إن بيع بنوك القطاع العام خسارة كبيرة ويجب ألا تحدث على الأمل حالياً، فهي في النهاية أرق بشركات قطاع الاعمال العام من بنوك القطاع الخاص.



المصدر : **الوكيل**

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **٢١ أبريل ١٩٩٤**

من المستفيد من معاهدة «الجات»؟ السباق المستحيل بين السلحفاة و.. والعمالقة!

قيل انها اكبر معاهدة لفتح الاسواق التجارية في التاريخ.. وان وثيقة هذه المعاهدة تعد اعلاناً لميثاق «حرية التجارة الدولية»، وانها «إشارة لا تطلق الاقتصار العالمي»، وأوضح المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ان المعاهدة، التي وقعت عليها ١٠٩ دول من اجمالي ١٥٤ دولة في مراكش «ستضع العالم على الطريق الى نمو اقتصادي متوازن في القرن الواحد والعشرين»، بل ان المدير العام أكد انه من الواضح ضمناً ان الجميع سوف

يكسبون - بما في ذلك افريقيا - من هذه الجولة لمفاوضات الجات. ومعاهدة «تحرير التجارة العالمية» تتألف من ٢٧ ألف صفحة وتكاد تشمل جميع السلع في العالم وتقضي بخفض الرسوم الجمركية وتقليص الدعم الحكومي ووضع قواعد جديدة لحماية حرية التجارة وتأسيس منظمة عالمية جديدة تحمل اسم «المنظمة العالمية للتجارة» تحل محل منظمة «الجات» في العام القادم وتتولى مراقبة تنفيذ المعاهدة وتطبيق القواعد للتفق عليها.

بطبيعة الحال، فإن المفترض ان التجارة تلبى الرخاء، كما ان المزيد من التحليل التجاري يؤدي الى المزيد من الرخاء، كما ان المفترض ان تحرير التجارة سيزيد قدرة الاقتصاد على النمو والتطور. وكقاعدة عامة فإن الاسواق الحرة والمنفوحة تخدم الاقتصاد وتفتح الى تنشيطه.

لكن زبلة الرخاء لن تنوزع على الجميع على قدم المساواة، باعتراف «جوتتر ريكسروت» وزير الاقتصاد الألماني، بل ستكون الدول الصناعية والقديمة (الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية) هي للمستفيد الأكبر، تليها الدول شبه الصناعية في الشرق الأقصى (كالتاين والهند)، وأخيراً جداً دول العالم الثالث. ويقول الوزير الألماني - للتغافل: ان تقرير الدول متنازل أقل تصديق، وهي عبارة مهينة تخالف من واقع كل كلمة «ستكون الخاسرة». وصحيح ان التجارة العالمية الحرة هي السبيل الوحيد لضمان فرص العمل بشكل دائم.. ولكن أين؟



٢١ أبريل ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والعلومات التاريخ :

في دولة تعتمد اعتماداً كبيراً على التصدير، وفقاً لما يقوله الوزير الأتالي نفسه، ونظراً لأن المعاملة فتح الأبواب أمام دخول المصدرين الأجانب إلى الأسواق العالمية في أفريقيا وآسيا، فإن

هذه المعاملة ضرورية بصفة خاصة للدول الصناعية التي تعاني من التراجع الاقتصادي، ومن أزمة

مضوية حادة تتمثل في البطالة القصيرة والخسائر والجائحات على قيد الحياة بوسائل صناعية (براسطة الدمع)

الحكومي ومن طريق إجراءات حملتها من المنافسة الخارجية.

قائمة الطعام

ويؤكد الوزير الأتالي على صحة الدول النامية عندما يشير إلى ما سبق أن لوجه المثلثون في عواصم العالم، وهو أن إلغاء الدعم الحكومي للزراعة في دول الشمال سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بما يرغب عدد كبير من الدول النامية على استيراد هذه المواد بأسعار أعلى. وهذا، لا معنى للدول بأن الدول النامية سوف تستخدم على المدى الطويل من إلغاء هذا الدعم (خاصة) لأنها كانت تشكو من أن دعم الانتاج الزراعي في الدول الصناعية يلحق الضرر بالانتاج الصناعي في دول النامية، حيث أن ميزانيات الدول النامية الهزيلة وبمرونها وتمثل التنمية والعلاقات غير المتكافئة مع الشمال لن يحصل من السهل على هذه الدول النامية تحقيق اكتشاف ذاتي في الطعام في الأمد القصير (وإن كان ذلك يشكل ضرورة لا سفر منها وبخصومات كبيرة) وتتكشف حقيقة الدول النامية أكثر فأكثر عندما تنسجم مع وزير الاقتصاد الأتالي ما يؤكد كل ما سبق أن فلاح المثلثون في دول نصف الكرة الجنوبي، اعترف الوزير بأن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هو الذي شل المفاوضات وإدراك تقدمها خلال السنوات السبع الماضية وكانت سائر دول العالم في حالة انقباض وهي ترى أن أمريكا

وأوروبا هما الجهتان الوحيدتان اللتان تضمنان الأمور، أما الدول الأخرى في مفاوضات الجائحات فكان عليها أن تنتظر بلا حول ولا قوة حتى يتفق الكبار، أي كان عليها أن تقبل بما يتفق عليه الطرفان الكبيران، وحتى اليابان بقيت في الخسارة ولم تظهر على مسرح الأحداث إلا عندما بارق انقراض حول ضرورة فتحها الأبواب لاستيراد الأرز.

من للمستفيد؟؟

ويرى الاقتصاديون في الغرب أن الحماية الاقتصادية تلحق الضرر على المدى الطويل والاقتصاد ورفاهية الشعوب، ولكن إذا كان فتح الأسواق بشكل، في نظره، عنصراً هاماً للنمو فإن شرط تحقيق هذا النمو، فيما يرى النافعون من الدول النامية، هو أن تكون قواعد اللعبة لصالح حماية الأضعف، فالتبادل الحر، في حد ذاته، لن يحل مشكلات التخلف، وقد يكون المستهلك الغربي هو المستفيد الحقيقي من إلغاء تحرير التجارة، كما تقول مجلة الإيكونوميست مشكلات البريوطانية، فالؤكد أن حل مشكلات التخلف يتطلب تنظيماً عالمياً للأسواق وإصلاح بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وفي نفس الوقت، لم ين الفناء الحواجز الجمركية سوف يلغي اتفاقية عام ١٩٦٦ التي يطلق عليها اسم نظام الاتفاقية، والتي كانت تمنح لمصارف الدول الأكثر فقراً في العالم النخول

إلى أسواق الدول الصناعية بدون رسوم جمركية. الآن، بعد تخفيض الرسوم الجمركية، ينتهي نظام الاتفاقية وتضطرب أية دولة أوروبية أن تستورد من الولايات المتحدة نفس السلعة التي كانت تستوردها من دولة أفريقية فقيرة، وسوف تستخدم المنافسة بين

الدول النامية لنهاتها، وجاء في دراسة للبيك الدولي أن لواء تخفيض الرسوم الجمركية ستعود على دول منطقة آسيا التي تجتاز طوف التصنيع السريع من دول أفريقيا والدول الفقيرة الأخرى أن تستفيد شيئاً بل ستعجز عن تحملها، فالحل الذي ترى صانعاتها تتعرض لخسائر صناديق مناطق لتسرى أغنى والفقير، وإن تنطبع الدول ذات الدخل القومي للمدونة أن تقام شروط الاقتصاديات الطافية من جانب الدول الصناعية على الاقتصاد العالمي وهي دول تتمتع بفراتز محاصيل مزرعة وتنافس القومية الاقتصادية،

مخاوف مشروع وقد حصلت ظروف بعض مثالي الدول النامية في اجتماع صراحي عندما أصدرنا من مخاوفهم من استمرار الدول الكبرى في سياسة استخدام المعاملة القوية لتحقيق مآلهم الخاصة، وتخشي الدول النامية من اتجاها لبرامج حمايتها في لاحق ولن تكون مثل هذه الإجراءات صعبة في ضوء نظام مكافحة إغراق الأسواق الذي يتيح للدول الصناعية

حق إغلاق الأبواب أمام صادرات الدول النامية إليها بجهة لها أقل ندماً لأنها أقل تكلفة وإتقالي تشكل خطراً على السلع المحلية وتهدد بضرر السلع النافذة، ويتبع هذا النظام أيضاً توقيع عقوبات على الدول النامية التي تنتج هذه السلع النافذة، وهناك وسائل مشروعلة للحل مثل

احتماب تكلفة السلة النافذة نسي السلة النامية بنس قيمة تكلفة السلة في الدول الصناعية وتخشي الدول النامية أيضاً أن تتحول الدول الصناعية لاستخدام لخاصيا مثل مستويات العمل وقضايا البيئة كبرية لاجتماعات الدول النامية، ولذلك تصي

مثل الهند لمحاولة الربط بين حلوق العمال أو حقوق الإنسان، والبيئة، وقال داني على يقين من أن حلول معظم الاسريكين لا تنمي من أجل عمل الدول النامية، ومن هنا جاءت للقرارات القوية المضافة بأن تتحمل النظم العالمية للتجارة مع قضية القيد العربي للفرصة على العمال القادمة من الشرق والفرصة المرفوعة على الهجرة، فهي قضايا لها مفعولها الاخلاقي والاجتماعي مثل اهتمام الغرب بطوق العمال، غير أن رفضت كبر، رفض برنامج الاقتصاديين الدولية في العهد للكي للخبثين الدولية في لندن، يرى أن النظام



٢١ شهر ١٩٩٤

النشر والإذ مات الصحفية والهلعومات التاريخ :

وهو اننا عبرنا العجوة التي لتحليل بيننا وبين الدول الصناعية وأصبحنا قوة منافسة لأن حلم التجارة الحرة لن يتحقق لأن العالم الأول وقبل هذه التجارة ومارسها عندما تسور في اتجاه واحد.. فنتطلق ثم تعود عليه بالهاتئة.. أما ان سارت الأمور في أسواقهم للسلع المنخفضة من مصنعاتهم ومنصاتهم.. واما ان سارت الأمور في اتجاه معاكس.. وبدأت السلع تنفق من العالم الثالث في العالم الأول.. فإن الموانئ الجمركية تصبح حصة مبنية يصعب اختراقها والليل على ذلك هو العور الفولاذي الذي أقامته الولايات المتحدة على حيازة الجمرية رغم اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (ناتفا) للبرية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.. فمثلا في مجال الزراعة.. المعروف ان الحقن الأمريكي أكثر حرية من المنافسة من قطع المكسيكي.. ولابد ان يتقدم الحقن الأمريكي على المكسيكي بفصل (ناتفا).. ومع ذلك فليس هناك الولاح الجمركية الأخرى على المنافسة.. نجحت الولايات المتحدة في تسديد حصة من لا تتاح للمكسيك في تسديد تجارتها.. وأي واردات من المكسيك تتجاوز هذه الحصة تخضع لرسم جمركية عالية لحماية منتج الولاح الأمريكي وفي مجال الاستثمارات.. شملت واشنطن بكثافة لصالح وجود قوى لرأس المال الأمريكي في المكسيك وهذا ما تم الاتفاق عليه.. ولكن عندما حاولت شركة أمكن فاكوتويرا ٢٠٠٠ التي تنتج آلات صناعة السكر.. ان تقيم حصة من لوزيزانا (مستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة) رفضت حكومة الولاية الأمريكية للشروع ووصلت الشركة بأنها مناصب خطر للصناعة المحلية.. وتستطيع الولايات المتحدة ان تعتمد على المصانع للمكسيك.. ولكن عندما طلبت شركة برونكس مكسيكي في (بلاسفيك) وإنتابيز وإنتابيز.. وباتكويسر وباتكويسر الصناع لها بفتح أبواب في الولايات المتحدة ليعمل الطلاب بالبريد من جانب لوجيا الاستعاضة الجبرية.. رغم (ناتفا).. فهل يمكن القول بعد ذلك بأنه لم يعد هناك مكان للظنون القليلة؟ ولا كان قد كان ذلك ان نقاشنا معاهمة.. وأجابه داخل الدول التي وقعت عليها.. وأجابه نعم.. لا.. لا.. لا.. فبعد ذلك.. وضع هذه المعاهدة موضع دراسة جديدة لكي نعرف ماذا سنعمل دفاعا عن مصالحنا في القرن القادم؟

معلق.

والتالي فإن نتائج هذه المفاوضات قد تؤثر تأثيرا كبيرا وخميا ومعيدا للذي على تنمية بلدان الجنوب في المستقبل.. وعلى سبيل المثال.. لقد أدت الخصائص المتميزة لقطاع الخدمات إلى فوارج كبيرة في تنمية هذا القطاع بين الشمال والجنوب.. وثمة تقرير يشير إلى ان نصيب الجنوب في التجارة العالمية للخدمات لا يتعدى واحدا أو اثنين في المئة من إجمالي التجارة العالمية للخدمات.. وقد شهد القرن التاسع عشر منافسات سياسية كبيرة بين الدول الرائدة في التصنيع (بريطانيا) والدول الصناعية الجديدة الأخرى.. إذ دعت بريطانيا إلى التجارة الحرة في كل السلع وذلك وبسبب دخولها اليكبر في عالم الصناعة.. والطاقات الدول الصناعية الجديدة على تلك الدول اسماء اللامع.. نسبة إلى حصة مناصبهم التي أقام فيها كبار صناع التسعير البريطانيين صناعة على درجة عالية من الكفاءة.. وكان رد الدول الصناعية الجديدة على تلك الدعوة صديقا هو اعتماد سياسات حماية لتنمية صناعاتها الوليدة.. وهذا هو الأمر الطبيعي وثمة إعادة.. الآن.. للسبيل الذي شهدته القرن التاسع عشر.. وفي هذا المرحلة كانت وجهة نظر دول الجنوب.. فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات مثلا.. هي أنه لا يمكن الانسحاب على هذه الخطوة إلا بشكل متدرج.. تزامن في كل مرحلة تدابير لتخفيف لحماية الصالح الانشائية للجنوب.

ليس من حق دول الجنوب ان تضع سياساتها وانظمةها لكافة بما يقدم لاولويتها الوطنية واحتياجاتها في التنمية؟ ولا قيمة للمحتج من الأرباح الهائلة التي ستتحقق بفضل معاهدة الجاهة.. وهي ٢٧٠ مليار دولار سنويا خلال عشر سنوات.. بدون الحديث عن نصيب الدول النامية من هذه الأرباح وعن قضايا خفض حجم ديون الدول الفقيرة أو القانها وتعديل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإلغاء القيود على تكنولوجيا التنمية.. الفول والتمتع

ولما كان من المستحيل ان تضع الفيل في عائلنا على قدم المساواة مع النملة.. فإنه يصعب إيهامنا بأن التجارة الحرة ستعود علينا جميعا بالنفع.. فربما كان الدول الأقل نموا يمكن ان تنقطع لشواطئ على طريق التنمية وتصبح قادرة على المنافسة في عالم الاعتماد للتبادل.. والمفارقة هنا هي لفترض ان التجارة الحرة تشارك أرائي.. مما يعني في التطويق.. ان الصانع يمكن ان تدخل في سباق المئات متر مع الأرب الجوشي.. وأنا تخيلنا ما يصعب تخيله

التجاري الجديد سيهزم بسرعة إذا فرض عليه حمل اعباء مالية حقوق الإنسان في العالم في الوقت الذي يراقب فيه بقاء الأسواق مفتوحة.. ثم ان تكليس أسلحة الدفاع التجاري.. من عبء إجراءات مكافحة الأعراف.. من نوع الأدوات التجارية لمكافحة الأعراف.. إنما يعني رفض المنافسة من جانب دول أكثر فقرا.. وبالتالي فإنها هي مستوى أدنى سواء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية لمعالمها أو ضمانات البيئة.. ويبدو أنتمت كبل

الأوروبيين والأمريكيين في التخلي عن روح الجنرال بيري (الذي استخدم القوة في عام ١٨٥٢ لإغرام اليابان في عصر أسواقها للسلع الأمريكية في عصر ديوماسية الفوارج الحرة).. ويقولون ان على الولايات المتحدة الآن ان تتسلم مسؤولياتها وإسألحتها في الشرق (بمايو الشرطة) في جنوب (مقر المنظمة العالمية للتجارة) حتى يمكن إقامة نظام دولي يركز على الفوائد.. لهذه الخلفية في التي ستضع قانون ونظام الاقتصاد بعد ان كان قانون القارة هو الأساس.

الطعم للز ولكن حيلة لوموند الفرنسية ترى.. من خلال نظرة واقعية.. ان مهمة هذه المنظمة ان تكون سهلة في عالم لا تزال العلاقات التجارية محكومة فيه بالدول الأولى.. وخاصة الولايات المتحدة.. فهذه المنظمة تحتاج ان كشور من الصلاية لكي تفرض قواعد اللعبة على الجميع بدون استثناء.. وتقول لوموند ان إعلان مراكش.. وتعريفه.. ضمان بأن نتائج جولة أورجواي يمكن ان تكون سليمة بالنسبة للدول الأقل نموا.. ولذلك فإن ثمة دعوى بأجرامات إيجابية.. إسماعة هذه الدول أعلى تحقيق أهدافها في التنمية.. وتذكر لوموند ان تحرير اللادالات التجارية لن يفيد جميع الدول النامية.. وان الخاسر الأكبر في الدول التي تدعى من نفس الدول الأولى.. والنسبة لهذه الدول هي دوا لمراسخ طعمها مره.. وهذا تجدر الانتباه إلى ان الدول الصناعية الجديدة استطاعت ان تجعل صواتها مسموعا خلال سنوات المفاوضات السبع للكمية منذ جولة أورجواي في بورتلاند قبل سنتي.. في سبتمبر عام ١٩٩٦.. والسبب المعروف وهو ان نصيبها من المصنوعات العالمية ارتفع من ٢٢ في المئة في ٢٢ في المئة السنوات العشر الماضية.

سيتاريخون مكرن ويقول أسود نديا باني الخبير الاقتصادي الأستاذ أرائي بمعهد ساربر باني للأبحاث الاقتصادية في لاند لاند ان الضغوط كانت تتصاعد على دول الجنوب لكي ترضى بتسوية تقدم فيها تنازلات في جولة أورجواي..



المصدر : **الشرق الأوسط**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٤

بعد إسدال ستار الاحتفالات وتبادل التهاني في مراكش

حسابات الأرباح والخسائر « للجات » في الدول النامية والعربية

لندن من عاطف سلطان

والمواصلات. وفي هذا السياق يتوقع البعض استفادة الدول العربية من هذه المزايلا لأن بعضها تلعب دورا مهما في اسواق المال والاستثمار والسياحة. وتتضمن اتفاقيات «الجات» الملحقه باتفاق الدورة الأخيرة عدة «وسائل» لتحرير تجارة السلع والخدمات أهمها ما يسمى «البنود الإلزامية» والتي تقضي بفتح أسواق الدول الموقعة عليها في مراكش والبالغ عددها ١٠٩ دول صناعية ونامية من بينها دول منضمة إلى الاتفاقية لأول مرة بما فيها دول عربية مثل البحرين والأمارات.

وتحت بنود «الازام» ستكون تجارة المنتجات الزراعية «مفتوحة» بالكامل أمام الجميع مما يعني استبعاد حظر استيرادها تحت الظروف التجارية العادية. اما بالنسبة للمنتجات الصناعية فيستكون سوقها في الدول «المستفيدة» أي الدول الصناعية المستوردة لمنتجات صناعية مثل المنسوجات

التجارة الدولية. تضاربت الآراء والتقييمات

حول مدى تأثير الاتفاق على اقتصاديات وتجارة الدول العربية. إذ يقول البعض إنها ستكون «مستفيدة صافية» من الاتفاق. بينما حذر آخرون من الأضرار التي ستلحق ببعض الدول العربية على الأقل من جراءه. خاصة من احتمال تصاعد نفقات وارداتها الغذائية بعد إلغاء أو تخفيف إعانات السلع الزراعية في دول الفلاض الغذائي.

ويقدر المتفائلون أن الاتفاق سيقود إلى زيادة الدخل العالمي بنحو 235 مليار دولار سنويا وأنه بحلول عام 2002 سنبيلج بمكاسب التجارة الدولية نحو 755 مليار دولار سنويا. وستكون أخذة في التصاعد بشدة بعد أن تبدأ مزايا الاتفاق في الظهور في أسواق العالم. خاصة أن الاتفاق يشمل لأول مرة تجارة السلع غير المنظورة مثل أعمال البنوك والاستثمار والخدمات المالية والاتصالات والسياحة

بعد انتهاء احتفالات توقيع اتفاق «الجات» الثامن في مراكش الجمعة الماضي وتبادل التهاني حول تأسيس المنظمة العالمية للتجارة كمثيل للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الجاري العمل بها منذ عام 1947 يعكف الآن مفاوضو التجارة والرسميون في البنوك المركزية والوزارات ومؤسسات الصادرات والواردات حول العالم على دراسة وفك رموز الاتفاق والعشرات من ملحقاته التي استهلكت نحو 26 ألف صفحة.

في مهامات هذه الآلاف من الصفحات يواجه هؤلاء مشقة تعشيط بتبويها الظاهرة والخفية لاستقرار تأثيرها بالضبط على بلانهم ومحاولة الوصول إلى حساب للأرباح والخسائر خاصة أن بيتر سرباند رئيس منظمة «الجات» قال أن كل سطر في وثائق الاتفاق يمثل جهدا محمدا، نحو تحرير وتنظيم



المصدر : **الشرق الأوسط**

٢٢ أبريل ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وأما بخصوص تجارة الخدمات فنقضي الاتفاقية «بإلزام» الدول الصناعية بالتحجير الكامل لقطاعات الأعمال والاتصالات والتشبيد والهندسة والتسويق والسفر والسياحة والخدمات المالية و٩٢ في المائة من أعمال البيئية و٧٧ في المائة من الرياضة

والثقافة والترفيه و٦٩ في المائة والتعليم و٣٨ في المائة فقط من من الخدمات الصحية. لكن بند «الإلزام» ينطبق بنسب أقل على دول منطقة الشرق الأوسط والتي يتطلب منها التحجير الكامل لقطاعات الأعمال والبيئة والسفر والسياحة. وينسبة النصف فقط في القطاعات الأخرى عدا التعليم بما فيها الخدمات المالية. ومن

اللافت للنظر أن منطقة الشرق الأوسط غير ملزمة بتحجير قطاع التعليم. ويمثل هذا القطاع وهذه المنطقة الاستثناء الوحيد الذي تقف فيه «بنسبة التحجير» على صفر في المائة.

أما بالنسبة للسلع المصنعة في دول الشرق الأوسط فنقضي الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات

المصنعة المصنعة في البحرين والإمارات من قبل دول شمال أميركا بنسبة ٦٣ في المائة ومن أوروبا الغربية بنسبة ٣٥ في المائة ومن الدول الصناعية الأخرى بنسبة ٥٩ في المائة. وتقف نسبة التخفيض على صابرات الكويت وقطر والإمارات من المنتجات المجمعة غير النفطية على ٣١ و٢٢ و٥٢ في المائة على التوالي.

والإلكترونيات والسلع الاستهلاكية المصنعة، وستكون «شبه حرة»، مما يعني السماح بفرض قيود حمائية كمية أو ضريبية عليها طبقا لمواصفات وتصنيفات محددة. وينطبق ذلك أيضاً على السلع «الحائزة» من الدول النامية إلى الدول الصناعية.

ولكن الاتفاق يقضي بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على منتجات الدول النامية المصنعة من ٦.٣ إلى ٣.٩ في المائة مما سيؤدي حسب قول محللي الاتفاقية إلى هبوط إجمالي قيمة متحصلات هذه الرسوم بنحو ٣٨ في المائة، الأمر الذي سيضاعف في رفع القوة التنافسية لهذه السلع في أسواق الدول الصناعية في حالة التزامها الحر في تنفيذ الاتفاق. وذلك سيدفع أيضاً إلى رفع مستويات الاستثمارات المباشرة من قبل الشركات الغربية في الدول النامية للاستفادة من رخص الأجور وموارد الطاقة والسلع الأولية فيها، مما يدعم

أيضا قرار الاتفاق للتخفيض التصاعدي في الرسوم المفروضة على السلع المصنعة بأشكال تشجع على ترويج تصدير السلع شبه المصنعة على حساب تسويقها في أشكالها الخام.

وينص اتفاق «الجات» على تطبيق مبدأ «الإلزام» على نحو ٨٧ ألف سلعة مصنعة في الدول النامية ونحو ١٥٨ ألف سلعة في الدول النامية ونحو ١٩ ألف سلعة في الدول السائرة في التحول الاقتصادي. وتقدر قيمة المجموعة الأولى بنحو ٧٣٧ مليار دولار والثانية بنحو ٣٠٦ مليارات دولار والثالثة بنحو ٣٥ مليون دولار. وتستبعد هذه السلع النفط ومنتجاته.



المصدر : **الشرق الأوسط**

٢٢ أبريل ١٩٩٤

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي

نعمد استراتيجة تنويع الشركاء التجاريين والاقتصاديين وتوقيع اتفاقيات «الجات» سيكون حافزا لتنمية المبادلات عالميا

الرباط : من منصف السليمي

قال محمد الشريف وزير للتجارة والاستثمارات الخارجية، ان الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية «الجات»، هي الاتفاقية الوحيدة المتعددة الاطراف التي تحدد قواعد التجارة العالمية وممارستها بطريقة مشروعة وهي في نفس الوقت قانون لضبط العلاقات التجارية الدولية وجهاز للتفاوض والتفاوض بناء على قاعدة المعاملة غير التمييزية في ما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم عند الاستيراد والتصدير، وان الرسوم الجمركية هي الوسيلة الحمائية الوحيدة المقبولة، وان ما دونها من الوسائل غير الجمركية كالقيود الكمية، لم يعد مقبولا الا في حالات خاصة ومؤقتة. وأكد وزير التجارة الخارجية المغربي في كلمة القاها امس الاول امام البرلمان حول طبيعة

له الجات، الذي شارك فيه اكثر من 25 دولة، واعتبر الشريف ان الخلاصة الاساسية التي يمكن استنتاجها من الاتفاقيات الموقعة هي منع الممارسات التجارية غير المشروعة كالبيع بالثمن اقل من الثمن التكلفة وعمليات الدعم، واقامة اسس للمبادلات وضمتها الاتفاق على عدم الزيادة في سعر الرسوم، الامر الذي سيساعد على اقامة مبادلات مستقرة وتوقع نتائج اكثر موضوعية لنمو التجارة. كما تشكل الاتفاقية العامة اطارا لحل النزاعات والخلافات التجارية ومنيرا للحوار والتفاوض بهدف تقليص او ازالة الحواجز امام المبادلات وتحسين قواعد السلوك التجاري العالمي. وجدد المسؤول المغربي دعوة لاهل المغرب الملك الحسن الثاني لاقامة مشروع «مارشال» لاتفاق القارة الافريقية وتسهيل نموها في اطار حرية

الاتفاقيات التي وقعت بمراكش والتي كان المغرب اول الدول الموقعة عليها، ان ابرام اتفاقية دورة الاورو جواي ينبغي ان يكون حافزا امام التجارة العالمية والتفتح الاسواق وتوفر الفرص امام الدول النامية، مبرزا ان قيام المنظمة العالمية للتجارة بمراكش سيسمح للدول التجارية الصغرى من النمو في اطار تنسم فيه القواعد والسلوك بالمساواة وهو ما سيكون في صالح الدول النامية. وأشار الى الدور التوفيقية الذي لعبه المغرب ابان مفاوضات الاورو جواي بين دول الجنوب والشمال.

ودعا المسؤول المغربي الى اعطاء استراتيجة محددة ونشطة لجني ثمار الابدابيات التي تتضمنها الاتفاقيات، والجات، والمكانة التي حظي بها المغرب لتوفيقه في تنظيم مؤتمر عالمي من حجم المؤتمر الوزاري

الخمس وضمها الولايات المتحدة الاميركية وبول اميركا اللاتينية وشرق اسيا والدول الافريقية ذلك في اطار استراتيجة تنويع العلاقات التجارية التي ينفجها المغرب حاليا.

وقالت مصادر مقربة من الحكومة المغربية ان اتفاقيات «الجات» التي وقعت اخيرا في مراكش ستعرض قريبا على البرلمان المغربي الموقعة عليها ليكون بذلك اول الدول الموقعة التي تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ. كما ستقدم للبرلمان المغربي دراسة دقيقة حول التوقعات المتفائلة من تطبيق الاتفاقيات واسيما بالنسبة للصادرات المغربية، والتي ستكون بشأنها الصورة وتتضح اكثر بعد التوقيع المنتظر لاتفاقية التجارة مع الاتحاد الاوروبي الذي يعترض احد الان الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب.

الاسواق. ويشان التأخير الحاصل في ابرام اتفاق بين الاتحاد الاوروبي والمغرب أكد الشريف ان العلاقات بين الجانبين تحكمها مقتضيات الفصل 24 من الاتفاقية الموقعة سنة 1976 والمعدلة سنة 1986، والتي تقضي بالابقاء على المعاملة التفضيلية للصادرات المغربية.

وقال ان المفاوضات جارية حاليا بين الجانبين من اجل التوصل الى اتفاق تعاون جديد وان المغرب تلقى تلميحات اوروبية من اعلى مستوى بشأن الصادرات الزراعية المغربية. وان الامر سيتم وفق تقنيات واليات عمل محددة للحفاظ على الخصائص التقليدية للمغرب وتطويرها لانشاء منطقة تبادل تجاري حرة.

واكد وزير التجارة الخارجية المغربي ان وفد بلاده المؤتمر «الجات» عقد ازيد من مائة اجتماع مع دول ومجموعات اقتصادية من الفارات



المصدر :



٢٠٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نشاط مصري مكثف في المؤتمر الوزاري لجولة اورجواي بالشرب

بيان هام لوزير الاقتصاد المصري يوضح فيه
لوزارة معاملة اثار السلبية لاصلاح نظام السلع الزراعية
عدم استخدام إجراءات حماية أسس لتفادي صادرات الدول النامية

موضوع الموقف المصري السابق
بضرورة مناقشة معايير العمل
المعترف بها دوليا وحقوق العمال
وعلاقة ذلك بالتجارة في إطار
اللجنة التحضيرية.
وأشار السيد/ ليون بريتان
(مفوض المجموعة الأوروبية
للشؤون الاقتصادية) إلى أن الدول
النامية استفادت من نتائج الجولة
خاصة في مجال النفاذ إلى
الأسواق وحمايتها من الإجراءات
الانفرادية. وقد أكد الوزير أن دولة
أورجواي يمكن أن تحظى بالدعم
والتمكين فقط إذا كانت تعطي قوة
دفع للأصلاحيات الاقتصادية في
الدول النامية. التي تم انتهازها
مغتصبا، أن لم يكن كلها، من جانب
أمريكا اللاتينية. وذلك تحسبا من
هذه الدول بأن تحرير التجارة
سوف يثم كتيبة لجولة أورجواي
وقال أن أهم سمات لجولة
أورجواي يجب التأكيد عليهما
هما:

أولا: التوصل إلى إطار حقيقي
لنفاذ السلع والخدمات التي تهم
الدول النامية من الناحية
التصديرية إلى الأسواق العالمية

السلبية المحتملة لاصلاح تجارة
السلع الزراعية على الدول النامية
المستوردة الصافية للمواد الغذائية
يتم تنفيذه بشكل عملي بما يساعد
على تخفيف أية أعباء على هذه
الدول.

● التأكيد على أهمية عدم استخدام
الدول المتقدمة لإجراءات حماية
البيئة كوسيلة لتقييد صادرات
الدول النامية إليها. وضرورة
حصول الدول النامية على موارد
مالية للالتزام بالمعايير البيئية
الدولية.

● أن هناك موضوعات جديدة
ذات أهمية لغالبية الدول النامية،
منها سياسات الهجرة وعلاقتها
بالتجارة. وقضية الممارسات
التجارية التمييزية والمفاسدة غير
العادلة وتأثيرها على الدول النامية
وهي موضوعات يجب مناقشتها
في إطار اللجنة التحضيرية التي
تعمل في المرحلة القادمة لبحث
إنشاء منظمة للتجارة العالمية.
وقد تحدث أمام المؤتمر أيضا

وزراء عدد من الدول منها: الاتحاد
السوفيتي - كندا - فرنسا - هونغ
كونج - بلجيكا - بنجلاديش - المجر -
تونس - الإمارات - الكويت -
الجابون - موريشيوس - تاوان -
سلوفينيا - أوكرانيا - موريتانيا ..
كما تحدث ممثلو الاكتاذ وصندوق
التق الدولي
وكان الاتحاد الأوروبي وفرنسا
وبلجيكا وكندا قد ركزوا على

تلقت الصفحة الاقتصادية تقريراً
يضم نشاط ووزير الاقتصاد المصري
خلال أعمال المؤتمر الوزاري لجولة
أورجواي التي بدأت الأسبوع الماضي
بالمقرب لانتهاء مفاوضات جولة
أورجواي والتي تمت بمباركة
وزراء الدول الأعضاء في الجات
والدول المراقبة وانتهت الاجتماعات
بالتوقيع على الوثيقة النهائية
لاتفاقية الجات بشأن منظمة
التجارة العالمية. وقد مثل مصر في
اجتماعات مر اكسي السيد محمود
محمد ووزير الاقتصاد الذي التقى ببيان
أمام المؤتمر الوزاري لجولة أورجواي
وقد كانت أهم النقاط التي شملها
بيان الوزير المصري هي:

● أن الدول النامية قامت
باصلاحيات اقتصادية توقعها بأن
نتائج جولة أورجواي سوف تؤدى

إلى تحرير التجارة. وكانت الجولة
تعطي قوة دفع لاستمرارية هذه
الاصلاحيات.

● أن أهم سمات الجولة هو ما
أدت إليه من اتفاقات لنفاذ سلع
الدول النامية (الزراعية والصناعية
والنسوجات واللباس) إلى أسواق
الدول المتقدمة فضلا عن تأمين
نظام تيسيرة للتأرجعات لمكاسب
الدول النامية في هذا الخصوص.
● أن مصر تأمل في أن القرار
الوزاري بشأن معالجة الآثار



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

بتقليدها نصا وروحا.
ان الحفاظ على نظام تجارى
دولى حر وعادل سوف يساعد على
تعزيز نمو الاقتصاد العالمى
وتطوير القصاديات الدول النامية
من خلال تأثيرات هذه الجولة التى
تولد التبادل التجارى. وفى اطار
الحدث حول الآثار السلبية
للتحرير التجارة على الدول النامية
فقد أكد الوزير أمام المؤتمر الوزارى
ضرورة التأكيد على هذه النقطة
الهامة بالنسبة لأمر فى الوثيقة
الختامية وبالنسبة للقرار الوزارى
الخاص بمعالجة الآثار السلبية
للمتعلقة لبرنامج اصلاح تجارة
السلع الزراعية على الدول النامية
المستورد الصافى للمواد الغذائية
والدول الأقل نموا. ويحدونا أمل
قوى فى أن يتم تنفيذ هذا القرار
بشكل عملى وملموس بما يساعد
على تخفيف أعباء تكاليف زيادة
الواردات من المواد الغذائية على
اقتصاديات هذه الدول.

مثل المنسوجات والملابس الجاهزة
والسلع الصناعية والسلع الزراعية.
ثانيا: التوصل الى نظام قوى
وفعال لتسوية المنازعات التجارية
فيما بين الدول من شأنه حماية
عملية نفاذ سلع هذه الدول
الى الأسواق العالمية وكذلك ضمان
الدفاع عن هذه الدول ضد
الاجراءات الانفرادية والسياسات
الحمائية من جانب الدول الأخرى.
ان النظام التجارى الدولى القوى
هو أداة الحماية الوحيدة للدول
الصغيرة تجاريا ويجب أن يظل
كذلك. حيث يتعين على كل الأطراف
الالتزام بنفس القواعد التى تحكم
هذا النظام. ويجب كذلك احترام
احكام الوثيقة الختامية التى يتم
توقيعها فى ختام المؤتمر والالتزام

الجات والقضايا الجديدة

قوانين الاستثمارات الأثر

على التجارة الدولية:

هذا نموذج لدى التوسع الذي طرأ على اختصاص الجات بعد دورة أوروغواي. فإن قوانين الاستثمار من الشئون الداخلية البحتة. ومع ذلك فقد دخلت هذه

القضية ضمن المفاوضات متعددة الأطراف على أساس أن بعض الأحكام في قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيرا مشابها لما يحدث عند اخضاع التفتقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية. ومن ذلك على سبيل المثال القيود المعروفة بالمكن

الحلي. حيث تشترط قوانين الاستثمار في بعض البلاد استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى. وهذا واضح في صناعة جميع السيارات من مصر حيث لا يستطيع منتج السيارة الحصول على التعريفية الجمركية المنخفضة على مكونات

السيارة المستوردة إلا إذا وصل إلى نسبة معينة في استخدام المكونات المنتجة محليا. ولأنه أن مثل هذا الشرط له نفس أثر الحماية الجمركية على سير التجارة الدولية. ذلك أنه يستهدف حماية الإنتاج المحلي لمكونات السيارة عن طريق إجبار المستثمر على

التجارة والمصنعات الفنية والأبوية. فإن سوق ساعات رولكس مثلا أو ملابس بيبير كارديان أو روائح شاتيل تضع بسبب مزاخمة المنشوشات بأسعار لا يمكن أن تزاخمها الشركات الأصلية وينتج عنها تأثير كثيرا على سمعتها التجارية. ثانيا: عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأبوية في عدد كبير من البلاد وعدم وجود وسائل فعالة متاحة في تلك البلاد لتعويض صاحب الملكية الأبوية أو حمايته عند وقوع اعتداء على مؤلفاته أو ممتلكاته. وينعكس إلى أي حد تعاني مصر من هذه المشكلة. حيث تعاد طباعة بعض المصنعات السمعية والبصرية المستازة دون أن من أصحابها وبون وجود طريقة فعالة للحصول على تعويض من المعتدين.

ثالثا: وجود بعض القيود على عرض بعض المصنعات الأبوية والفنية الأجنبية لكيلا تزاخم الأعمال المماثلة الوطنية وهذا النوع من القيود شائع في المصنعات السينمائية والتلفزيونية.

استفرت دورة أوروغواي عن حماية الملكية الأبوية والفنية والصناعية بأقرار المبادئ الآتية: أولا: تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمعنى أن تكون الحماية لصاحب الملكية الأجنبية معاملة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطني. ثانيا: تطبيق شرط أولى الدول بالمراعاة بمعنى أنه إذا منحت إحدى الدول ميزة للمالك الأجنبي من بلد معين فإن نفس الميزة تنسحب تلقائيا على الملاك من البلاد الأخرى.

ثالثا: تقرير إجماع لا تقل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع ولا تقل عن عشرين سنة بالنسبة للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية إلا في حالات استثنائية مذكورة على سبيل الحصر. رابعا: تعديل التشريعات الداخلية على النحو الذي يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الأبوية والفنية والصناعية بما في ذلك تقرير مبدأ التعويض العادل واعدام التفتحات الزمنية ووقف الاعتداء.

وعلى هامش اتفاقية الجات وإزيد من اللقاء الضوء على ما تضمنته من بنود بواصل د. سعيد النجار حديثه حول الأبعاد الجديدة التي تفتح الدول الصناعية في انخراطها ضمن الاتفاقية ومنها حماية الملكية الأبوية والفنية والصناعية بالإضافة إلى تحليله لآلام الأسباب التي أدت إلى تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية ويقول أنه لم انحل حماية للملكية الأبوية والفنية والصناعية في دائرة المفاوضات متعددة الأطراف. وليس من العسير أن نذكر اهتمامهم بهذه القضية. فإن النسبة الساحقة من التجارة الشهيرة والمؤلفات والمصنعات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك البلاد أو شركاتها. وهي مؤسساتها. وهي تريد حماية هذا النوع من الملكية بما يكفل لها أقصى عائد ممكن منها. فصبح أنه توجه اتفاقات ومواقف دولية لحماية الملكية الأبوية. ومن ذلك ميلان برين لحماية حقوق المؤلف وميثاق باريس لحماية الملكية الصناعية. كذلك توجد المنظمة الدولية لحماية الملكية الأبوية في جنيف ومهمتها الإشراف على تنفيذ المواقف والاتفاقات الدولية. غير أن البلاد الصناعية لم تكن قناعة بهذا النوع من الحماية. وعندها أن المنظمة الدولية لحماية الملكية الأبوية لم تتمكن من علاج المشكلات التي تلوح في هذا المجال بصورة فعالة. ومن ثم فقد عملت على انخراطها ضمن المفاوضات متعددة الأطراف في إطار المسات وذلك لعلاج ثلاث مشكلات رئيسية أولاها: مشكلة النقص التجاري وتقليد العلامات التجارية وسرقة الأعمال الفنية والأبوية والعلمية وسرقة براءات الاختراعات. ومن المعروف أن هذا النوع من النقص والسرقات يوجد على نطاق واسع في عدد كبير من البلاد. ففي بعض بلاد شرق آسيا مثلا تقوم صناعات باكتسها على أساس تقليد العلامات التجارية العالمية في صناعة الملابس والساعات والأجهزة الإلكترونية والإعلام والانشطة السينمائية والتلفزيونية. ولا شك أن هذه الممارسات تسبب أضرارا جسيمة لأصحاب العلامات



استخدام المنتجات المحلية بدلاً من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر. وكثيراً ما تتضمن قوانين الاستثمار شروطاً أخرى غير شرط المكون المحلي ويكون لها أثر معادل للحماية الجمركية. ومن ذلك اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من انتاجه لا تقل قيمتها بالعملة الأجنبية عن مقدار العملات الأجنبية التي يستخدمها في استيراد مستلزمات الإنتاج. هنا أيضاً لا تترك الحرية للمستثمر لكي يستورد ما يلزم انتاجه ولكن يفيد استيراده في حدود ما يصدره. وقد تمسكت البلاد الصناعية بوجوب التصدير لمل هذه الممارسات التي تؤثر على السبر الطبيعي للتجارة الدولية وإن لم تكن في صورة الحماية التقليدية عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق الرسوم الجمركية. وقد أسفرت نورة أورجواي عن الاتفاق على وجوب إخطار الجات بكل تلك الممارسات مع الالتزام بإزالتها خلال مدة ستين سنوات بالنسبة للبلاد النامية وسبع سنوات بالنسبة للبلاد الأقل نمواً. وفي نفس الوقت أنشئت لجنة خاصة في إطار الجات للأشرف على تنفيذ هذه الالتزامات.

من الجات إلى منظمة

التجارة العالمية

من المهم أن نعرف أن الجات في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل نورة أورجواي لم تكن يزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسترارارية صغيرة للأشرف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية. بعبارة أخرى لم تكن الجات منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح. حيث أنها كانت تقتصر إلى الأجهزة الدائمة التي تعين للمنظمات الدولية لبيان الفرق بين الجات في صورتها الأصلية وبين المنظمات الدولية. يكفى أن تلقى نظرة على البنك الدولي مثلاً ونموذج يستوفي مقومات المنظمة الدولية. نجد أن البنك الدولي يستند إلى ميثاق

يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والموظفين الإداريين. أما في حالة الجات فإننا نجد للميثاق وهو يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولكن لا نجد الهيكل التشريعي والتنفيذي الموجود في البنك الدولي. غاية ما هنالك أن هناك بعض الجوانب الحكومية المعارضة التي يناط بها أداء مهمات معينة وتتدهى حياتها بإنهاء مهمتها. وكانت هذه نقطة ضعف كبرى في البنيان الهيكلي للجات. وقد عملت نورة أورجواي على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات بعد فترة معينة. ونجد في المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات. وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزاري الذي يتعقد مرة كل سنتين على الأقل والمجلس العام الذي يجتمع بصفة دورية للأشرف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية بالإضافة إلى عدد من المجالس واللجان المتخصصة في القضايا المختلفة. لم يكن هذا هو السبب الوحيد لتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية. هناك سبب آخر لا يقل عن ذلك في الأهمية. فقد رأينا أن نورة أورجواي نصت لعدد من القضايا الجديدة. ولم يكن من الممكن الأخذ ببعض هذه القضايا في إطار الجات في صورتها الأصلية. فإن الاتفاقية المنشأة واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التحقيقات السلعية الدولية دون غيرها. ومن ثم لم يكن ممكناً إدخال موضوع الخدمات في هذا الإطار. كذلك فإن القضايا الجديدة تتجاوز تحرير القوانين الداخلية وتعرض لإحكام القوانين الداخلية وهو الأمر الذي لا يتسجم تماماً مع أحكام الاتفاقية الأصلية. لذلك لم يكن لمة مفر من إنشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع السلع ويمكن أن تتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية. ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.



المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٤



التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

رسالة من مبارك إلى مؤتمر الحلف التعاوني الدولي اليوم تأثير الجات على الزراعة تصدر قضايا المناقشة الاستقرار في مصر يشجع على الاستثمار والتعاون المشترك كتب - عبد الوهاب حامد :

يوجه الرئيس حسني مبارك اليوم رسالة إلى المؤتمر المشترك لمجلس إدارة الحلف التعاوني الدولي برئاسة السيد لارس ماركوس مع المنظمات التعاونية العربية والمصرية برئاسة السيد سيد زكي الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي ورئيس الاتحاد العام للتعاونيات، وسيعقد المؤتمر تحت رعاية الرئيس مبارك بهدف التنسيق بين كافة المنظمات التعاونية العالمية لدعم الاقتصاد في دولهم.

وصرح السيد محمد فديس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بأن الدكتور يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي قد عقد اجتماع مجلس إدارة الحلف التعاوني الدولي حيث تناول اللقاء دور التعاونيات في المرحلة الحالية وضرورة إثراء التضامن حول ثلاث قضايا هامة أولها اتفاقية الجات وتأثيرها سلبا أو إيجابا على الزراعة وثانيها حقوق الإنسان في أفريقيا وثالثها الحركة التعاونية الزراعية المصرية وقال أن لارس ماركوس قد أشاد بمناخ الأمن والاستقرار في مصر وأن هذا يشجع على الاستثمار والتعاون المشترك بين المنظمات العالمية والمصرية، كما أشاد بخطوات مصر في مجال الإصلاح الاقتصادي وأوضح أن الدكتور والي قد أكد للوفد أن ٤٠ شركة عالمية تعمل في مشروعات مشتركة بالدول العربية والشرق أوسطية قد قامت بزيارة ٢٥ دولة لدراسة أوضاع السوق بها وتوصلت إلى أن مصر والهند هما أكبر الأسواق لهذه الشركات حيث بهما التجمع البشري الكافي والخبرات الفنية اللازمة فضلا عن اتساع سوق كبيرة لهذه الشركات العالمية.

وصرح السيد سيد زكي بأن استضافة مصر لهذا المؤتمر الدولي العالي والمفيدة العربية حول دور التعاونيات في هذه المرحلة ولإهتمامات دول البحر الأبيض المتوسط كل هذا يؤكد مناخ الأمان في مصر ويملأ ردا جاسما على كل دعاوى الإعلام الغربي في محاولة وإساة التهويل لما يحدث في مصر من حالات فردية. يشارك في المؤتمر ممثلو المنظمات التعاونية من مصر والسودان وإيطاليا والجزائر والمغرب والأرجنتين وسوريا والكويت واليمن والأمارات والسنغال والبرية واتحاد الفلاحين الفلسطينيين، كما يشارك ممثلون عن السودان وفنلندا والمانيا وفرنسا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا والولايات المتحدة والبرازيل والدانمارك والهند واليابان.

٢٣ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

٨٧٥ مليون دولار خسائر

العرب سنويا بسبب «الجات»

حذر الدكتور يحيى بكور مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خطورة تحرير التجارة الدولية على الدول النامية والغربية وأشار إلى أن الدول العربية ستتحمل عبثا يعادل ٨٧٥ مليون دولار سنويا من جراء هذه الاتفاقية.

وقال الدكتور بكور انه عند حدوث تحرير كامل للتجارة فإن ارتفاع الاسعار العالمية الناتج عن هذا التحرير سيؤدي الى خسارة في حصيلة الدول العربية من النقد الأجنبي. وتوقع ان تتحمل مصر جزءا أكبر من هذه الخسارة في النقد الأجنبي تصل الى ١٧٢ مليون دولار وذلك لارتفاع استهلاكها من الغذاء بسبب ارتفاع عدد السكان لديها الجزائر ٩١ مليونا والعراق ٨٥ مليونا والسعودية ٧٢ مليونا والبحرين ٢٠ مليونا وهي أقل الدول العربية خسارة. وكان للكتب التمهيدى لاتحاد المهنيين الزراعيين العرب - الذى اختتم أعماله بالخرطوم مؤخرا - قد أبدى قلقه إزاء الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية التجارة الدولية/الجات.

منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»... لماذا؟

واليابان. في جنوب شرق آسيا هناك تعاون متطور ما بين الدول السريعة النمو في تلك المنطقة وتشابك في ملكيات الشركات الكبرى فاليابان تساهم بقوة في

صناعات تايوان وكوريا الجنوبية كما أن تايوان تساهم في صناعات هونغ كونغ وكذلك قتل الصين وكان الأمر البارز سرعة تعامل التبادل التجاري ما بين دول جنوب شرق آسيا في السنوات الخمس المنصرمة وعليه أصبحت هذه الكتل بمثابة الكتل الأبرز أهمية في الاقتصاد العالمي.

بالمقابل تحررت دول شرق أوروبا من النظام الشيوعي واحدة بعد الأخرى وأخذت تنضم إلى المؤسسات الدولية ومنها «الجات» وهذه الدول كانت ترفض القرار مبدأ حرية التجارة لأن برامجها الاقتصادية كانت مركزية تنظم حتى تجارتها مع الخارج بأسعار تقرر من قبل الدول المعنية دون اعتبار حقيقي لأمسول الكلفة المقارنة وضرورات المنافسة العالمية وبالتالي لم تكن هذه الدول راغبة في الانضمام إلى «الجات» كما أن أسس تعاملها كانت تخالف جميع الأسس المعمول بها ضمن منظمة «الجات» فالتبادل التجاري الحر ما بين الدول يفترض إلغاء وسائل الدعم المختلفة للصناعات. مقابل التطورات السارعة في السوق المشتركة وخاصة بعد بدء البحث الجدي

خلال الأسبوع المنصرم تم في المغرب التوقيع على اتفاقيات دورة أورو جواي لتخفيض التعريفات وتوسيع التجارة ما بين ١٢٤ بلدا وبالتالي أخذ اتفاق «الجات» الذي كان أنجز قبل نهاية السنة المنصرمة طريقه للحياة ونجح وليس منظمة «الجات» في تحقيق الهدف الذي سعى من أجله وكاد يشهد ضياعه لولا جهود جبارة وظروف تضافرت لانجاح التوصل إلى اتفاق وكانت كل من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا قد قدمت تنازلات جزئية سمحت بالتوصل إلى النتيجة. اتفاق المغرب ليس بجديد بل هو تكريس للمبادئ التي جرى التوقيع عليها قبيل نهاية العام المنصرم وكنا عرضنا لها في حينه الأمر الوحيد الجديد أن الاتفاق ينص على تحويل منظمة «الجات» إلى الاسم المختصر للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية على أن يبدأ العمل بالاسم الجديد أوائل العام المقبل على أقصى حد والسؤال هو لماذا تعديل الاسم؟ وهل التعديل يحمل أي تغيير جذري في دور المنظمة؟

من أجل تهم بصوات تعديل الاسم لابد من العودة إلى أسباب تأسيس «الجات» أصلا فهذه المنظمة أنشأت أواخر الأربعينات ليتكامل نشاطها مع المؤسسات الدولية التي تقرر أن تبدأ عملها بعد الحرب العالمية الثانية سعيا لتحقيق مقدار أكبر من التكامل الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة ما بين الدول والمنطق تمثل في القناعة بفوائد تحرير التبادل التجاري بالنسبة لتحفيز الانتاجية وزيادة تخصص الدول في إنتاج أفضل ما في مؤهلاتها لإنتاجه بحكم ثرواتها الطبيعية والبشرية.

نظرية الكلفة المقارنة النسبية كانت لا تزال أساس التفكير الاقتصادي في نطاق تحقيق أوسع فائدة للدول المتاجرة عالميا ومن حيث المبدأ ما زالت هذه النظرية صحيحة لكن ظروف التبادل الدولي تعدلت كثيرا مع قيام السوق المشتركة وتصارع خطوات تكاملها وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأفراد بين دول السوق. فالسوق المشتركة الأوروبية في تحريرها للتجارة والانتقال والعمل ما بين الدول الأعضاء تمثل الهدف

الاسمي المبتغي من اتفاقية «الجات» لكن الفارق الوحيد والأساسي يتمثل في أن دول السوق المشتركة تمثل حلقة مغلقة تقرر التحرير الكامل ما بين أعضائها وتبقى على تعريفات على غالبية مستورداتها من الدول الأخرى ومعلوم أن السوق المشتركة من أجل الحيلولة دون اعتبارها سوقا مغلقة على أعضائها فقط منحت تخفيضات ملموسة على المستوردات الأجنبية ومستوردات النسيج من البلدان النامية. مثال السوق المشتركة والمنافع المتأتية من تحرير التجارة ما بين دول متقاربة في الموقع حث بلدان شمال أمريكا على تطوير قواعد منطقة تجارة حرة ما بين الدول الثلاث والولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهذه الاتفاقية التي أنجزت في وقت قريب من إنجاز اتفاقية «الجات» تتناول التبادل التجاري ما بين دول يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٦٠ مليونا والتجارة ما بين كندا والولايات المتحدة وحدها تتجاوز حجم التجارة ما بين الولايات المتحدة



المصدر : العالم الجديد

٢٠ أبريل ١٩٩٤

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

■ مروان اسكندر ■

محور اهتمام «الجات» التي وجدت في الاصل لتحرير كامل التجارة العالمية تدريجيا.

تعدديل اسم «الجات» ليصبح «منظمة التجارة العالمية» ليس شكليا فقط ذلك أن تطور الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة واتفاقات التعاون الاقليمي يفرض قيام حوار مستمر وإقرار اتفاقات مابين الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة كما يفرض الاتفاق إلى التعاون مع الدول النامية التي تحتاج إلى تعزيز صادراتها والواقع أن هذه الدول تأثرت سلبا بالتوجهات التعاونية مابين الدول الصناعية. «منظمة التجارة العالمية» التي ستحل محل الجات لابد وأن تكون متخصصة في شؤون تقنية وفي مجال السعي لتعميم الفساء التعرفات حتى في مجال التعاون مع دول تقع خارج التكتلات التجارية والاقتصادية الحالية وبصورة خاصة يفترض في هذه المنظمة الجديدة التوجه والقديمة الجذور مساعد دول الكتلة الشرقية على زيادة صادراتها وتحسين مستويات انتاجها الصناعي ومواصفات هذا الانتاج أيضا.

إن نجاح «منظمة التجارة العالمية» في لعب دور ايجابي في نطاق زيادة حجم التجارة العالمية أمر يرتفع بديناميكية المنظمة من جهة وسرعة نمو وتوسع حاجات بلدان التكتلات الاقتصادية وهناك مؤشرات واضحة على استعادة الولايات المتحدة رغم النمو وقرب استعادة أوروبا لهذه القدرة في حين أن دول جنوب شرق آسيا لاتزال تنمو بسرعة وإن كانت اليابان - أكبر هذه الدول والحرك الأول فيها - تعاني من تباطؤ حاليا ونجاح المنظمة الجديدة - القديمة بمقدار ما هو معلق على ديناميكية قيادتها شبه مؤكد لأن هذه القيادة ممثلة في كبار المسؤولين في «الجات» الذين اتقنوا مجازات أوروبا وجواي من الفضل في الساعات الأخيرة.

بضم الدول الاسكندنافية إلى السوق وهي دول متطورة في انتاجها وانظمتها السياسية أصبحت النظم المقررة في اتفاقيات «الجات» دون مستوجبات التحرير مابين دول السوق والأمير ذاته يصح بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة مابين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وبنافته ودول جنوب شرق آسيا تقرب من أن تتجاوز في مناهجها توصيات «الجات» وبالتالي أصبحت الجات مسبوقة في نطاق عملها من قبل الدول المتبنية للمبادئ التعاون الاقليمي الذي من أهم قواعده تحرير التجارة كليا بين الدول الأعضاء. ومن ثم الانتقال والعمل ولو كانت هذه الحرية الأخيرة مربوطة بجدول زمني يعتقد على سنوات لا في انتقال الأفراد وعملهم في بلدان غير اوطانهم من اعتبارات وخساسيات اجتماعية.

تطور نطاق التعاون الاقليمي الذي يحد ذاته تحديثا فيوجه «الجات» من حيث أنه تطور سبق توصيات المنظمة والأمير الذي جعل من هذا التحدي حافزا لتحويل المنظمة إلى أداة أكثر فعالية هو أن حجم التبادل التجاري مابين مجموعات الدول المنظمة في مؤسسات اقليمية يمثل النسبة الكبرى من حجم التبادل العالمي.

ولتوضيح هذه الصورة يكفي القول إن استثناء تجارة النفط من مجمل حركة التجارة العالمية والنفط الخام الذي يمثل الحصة الكبرى من هذه التجارة معني عسوما من الرسوم يؤدي إلى احتلال التجارة البينية مابين دول السوق المشتركة ودول منظمة التجارة الحرة ودول مجلس تعاون دول جنوب شرق آسيا نسبة ٨٠٪ من التجارة العالمية وبالتالي الرصيد الموزني لنسبة ٢٠ في المئة أصبح

البات في خدمة إسرائيل

المتعلقة بعد إعادة ظروف تطور
اقتصاديات الدول النامية .

- الاتفاق المتعلق بالفلاحة ويشمل
مجالات ولوج الأسواق وإجراءات
الحماية الداخلية وقيمة التعويضات على
الصادرات .

- الاتفاق المتعلق بالإجراءات الصحية .
قرارا يتعلق بإجراءات خاصة حول
الانعكاسات السلبية المتوقعة من جراء
تطبيق برنامج القويم الهيكلي للاقتصاد
بالنسبة للدول النامية المستوردة للمواد
الغذائية .

- الاتفاق المتعلق بالمنسوجات
والملايس .

- الاتفاق المتعلق بالحوافز الاجرائية
والفنية امام التجارة .

- اتفاقا حول الإجراءات المتصلة
بالاستثمارات والتجارة .

- الاتفاق المتعلق بإجراءات عدم اغراق
الأسواق والاحتكار .

- اتفاقا حول تحديد قيم التعريفات
الجمركية .

- اتفاقا حول المراقبة قبل ارسال السلع
للمخارج .

- اتفاقا حول قواعد الاتصال بالتعريفات
وفق برنامج طويل الأمد .

- اتفاق حول التعويضات والإجراءات
التعويضية . الاتفاق المتعلق بحماية بعض
القطاعات او جزء من الانتاج الوطني
الذي يمكن أن يكون مهددا بزيادات غير
متوقعة في الواردات ويمكن أن تلحق به
اثار خطيرة .

- الاتفاق المتعلق بالتجارة في قطاع
الخدمات .

- الاتفاق المتعلق بالحقوق المترتبة على
الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .

- مذكرة اتفاق حول قواعد وإجراءات
فض النزاعات التجارية .

- اتفاقا حول اثبات معاملة السياسات

تم المراد من رب الصباد ووقعت
اتفاقية البات يوم السبت الماضي (١٥
ابريل) في مدينة مراكش المغربية
وتصلت البات الى المنظمة العالمية
للتجارة . اشترك في التوقيع وفود
١٢٤ دولة من دول العالم وقعوا على ٢٨
وثيقة تبلغ صفحاتها ٢٢ ألف صفحة
ويبلغ وزنها ١٧٥ كيلو جراما وربما
يفسر ذلك كثرة عدد أعضاء الوفود
الى المؤتمر فقد وصل عدد الوفد
الياباني الى ٧٢ عضوا والهدف كما
هو واضح اشتراك أعضاء الوفود في
حمل هذه الأوراق الثقيلة خاصة وأن
الأخوة من اليابان قصار القامة
تحمل الأجسام . المهم أن الوثائق التي
وقعت في ختام المؤتمر وبعد أن
تحدث مندوبو ١٠١ دولة فاز كل منهم
بخمسة فئات عند اعطى المؤتمر
وهما صاحب الجلالة الملك الحسن
الثاني ملك المغرب وصاحب العظمة
نائب الرئيس الأمريكي آل جور فقد
تحدث كلا منهما كما يشاء .

ونعود للوثائق التي وقعتها الوفود
فنقول إنها تضم :-

- الاتفاق المتعلق بإنشاء المنظمة العالمية
للتجارة .

- الاتفاق العام حول التعريفات
الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ ، ويضم

الاتفاق سبعة نصوص تتعلق بتأويل
وتفسير بنود الاتفاقية العامة .

- بروتوكول مراكش بالاتفاقية
العامة لسنة ١٩٩٤ .

ويتكون البروتوكول من خمس فقرات
حول قواعد ومبادئ تبادل المنتجات
الزراعية وهي مبدأ الدولة الأكثر رعاية
والإجراءات غير التعريفية والتعويضات
على الصادرات اضافة لعدد من الإجراءات



المصدر : **الإمام**

٢٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ : النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

جيرانها العرب بعد كل هذا ان يركعوا ويسلموا وان يرفعوا المقاطعة عن اسرائيل لأن اتفاقية الجات تنص على حرية التجارة العالمية. هذا حدث في الجلسات أما أثناء مفاوضات الجات فقد طالب رئيس الوفد الأمريكي المفاوض من اللجنة المركزية للتجارة بفرض عقوبات على الدول العربية التي تلتزم المقاطعة لأن ذلك في نظرهم يضر بالشركات التي يمتنع عليها الالتزام بأحكام المقاطعة حسب القانون الأمريكي ، ان اسرائيل والولايات المتحدة تصف هذه المقاطعة بكونها ممارسات حمائية تناقض التنمية الإقليمية المنشودة في الشرق الأوسط وأعطى مثلاً وهو التهديد الإسرائيلي للاردن بايقاف الاستثمارات الأمريكية الجديدة ما لم ترفع المقاطعة وأن اسرائيل ستضع العراقيل أمام الصادرات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي مستقبلاً .

ان البرلمان الأوربي اتخذ بدوره اخيراً قراراً يدعو إلى إلغاء المقاطعة غير المباشرة وأنه يجري الآن دراسة القوانين التي تحرم العمل بالمقاطعة غير المباشرة في دول الاتحاد .

ان الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الماضي قررت التمسك بالمقاطعة ولم تقرر أي شيء يعتبر تخفيفاً من احكامها رغم أن طرح الموضوع على الاجتماع ثم بناء على طلب رون براون وزير التجارة الأمريكي إلى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ولم ينشأ عن طلب رسمي تقدمت به دول عربية معينة حقيقة ان هناك بعض الدول العربية أصبحت مهتة لقبول رفع المقاطعة غير المباشرة والابقاء على المقاطعة المباشرة مع اسرائيل إلى حين التوصل إلى اتفاقيات سلام تؤكد إمكانية التعاون المشترك والانفتاح الاقتصادي بين دول لم تعد بينها عداوة تاريخية كما شدد على هذا الموقف العربي واتصور أنه سيظل على حاله حتى تتقدم اسرائيل في طريق السلام . هذا جانب من جوانب الجات ارات الولايات المتحدة وأعضائها استغلاله وفي مقدمة هؤلاء الاعوان اسرائيل .

من مفكرة:

سعد الدين وهبة



اجتبر العمال لا تتناسب مع ما يبجل أن تكون عليها حقوق الإنسان .
كان رئيس الوفد الإسرائيلي في المؤتمر وزير الصناعة والتجارة ميجا حريش الذي قال أمام المؤتمر إن إسرائيل شرعت في وضع أسس سياسية اقتصادية جديدة وواقعية مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط عقب توقيع اتفاق واشنطن وأشار إلى أن إسرائيل ترغب في أن تجد تسهيلات كاملة وحقيقية في معظم الأسواق وعبر عن اعتقاده أن المقاطعة الاقتصادية أدت إلى معاملة غير لائقة معها وقال إن المقاطعة الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة الذي يناقش في مؤتمر مراكش وأن معارضته تصبح أمرا موضوعيا خاصة بالنسبة للأطراف التي ترغب في توسيع حجم المبادلات التجارية مع إسرائيل .
هكذا أرادت إسرائيل ومنعها أمريكا أن تستغل الجات للضغط على الدول العربية لرفع المقاطعة .

إن إسرائيل طرحت خلال مفاوضات أورو جواي المقاطعة العربية وصنفتها على أنها تدخل في ميدان الإجراءات الحمائية التي تأسست « الجات » لرفعها وأضاف أن الحجة الإسرائيلية في ذلك الوقت تعتمد على أن أحد مبادئ الجات (الجات) يقضي بالتحفظ ضد كل سياسة احتكارية في مجال التجارة الخارجية ونظير التجارة حرة في جميع الأسواق الدولية

وأنها تنبني من جهة أخرى على الدعوة الإسرائيلية للدول العربية باتشاء سوق شرق أوسطية تنافس التكتلات الدولية الأخرى في العالم .

وهكذا تتناسى إسرائيل والذين يقفون معها العدوان على الأرض العربية والاستلاء عليها قوة تتناسى هذه الدول أن إسرائيل مازالت تحتل أرضا عربية . إسرائيل تتناسى أنها تصنع المفاعلات الذرية وأنها لم توقع حتى الآن على اتفاقية حظر الأسلحة النووية . كل هذا تتناساه أمريكا ويعين كليبشون أنه يضمن التفوق العسكري لإسرائيل على

الجزارية . قرارا حول الملازمة والانضمام في السياسات التجارية على مستوى عالمي إلى أقصى قدر ممكن .
- الاتفاق النهائي المتضمن للمقرر الوزاري والمتعلق بالإجراءات المنظمة لعملية ولوج الأسواق .
وهكذا تحولت منظمة الجات التي

انشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى مؤسسة مراقبة دائمة تسمى منظمة التجارة العالمية وأصبحت تتساوى في وضعها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل إدارة اقتصادية للعالم . ويمكن القول الآن بأن النظام العالمي الجديد قد اكتمل تشكيله في المجال السياسي هناك زعامة واحدة تقود العالم إلى ماتريد حسب مصالحها وأهدافها وتتم قراراتها جميعها باسم الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وفي مجال الاقتصاد هناك المؤسسات الثلاث : الصندوق والبنك الدوليان ثم منظمة التجارة العالمية التي تعمل جميعها في خدمة الاقتصاد الأمريكي ومن يتبع هذا الاقتصاد من الأغنياء على حساب الفقراء على حساب حياتهم وعلى حساب تحويلهم إلى أدوات في خدمة الولايات المتحدة واقتصادها وسياساتها ومن يلحق بها من الاتباع .

قلنا أن حفل الختام كان به قطبا الحفل الذي دشّن استيلاء الولايات المتحدة على القيادة الاقتصادية للعالم كان نائب الرئيس الأمريكي آل جور الذي ألقى كلمة ولم يكن غريبا ولا مستبعدا أن نائب الرئيس الأمريكي يتحدث في مؤتمر عالمي وفي وجود وفود من ١٢٤ دولة وأن تكون المادة الرئيسية في حديثه إسرائيل وأن يطالب برفع المقاطعة العربية ضد إسرائيل . هذا هو الموضوع الرئيسي الذي جاء من أجله آل جور والذي دعاه لكي يكون نجم هذا الحفل الأمريكي الكبير لتشجيه قيادة أمريكا فوق الأرض العربية . لم ينس آل جور أيضا أن يتحدث عن حقوق الإنسان التي أرادت أمريكا أن تفرضها على الاتفاقية حتى يمكن لها التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ترى التدخل في شئونها وأن تفرض حماية ضد انتاجها بدعوى أن



المصدر : العالم الجديد

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٤

تناقشها ندوة لغرفة جدة اليوم اتفاقية الجات وأثرها على رجل الأعمال السعودي

□ جدة - حسن الصبحي:

هذه الاتفاقية والنظرة المستقبلية للعالم الجديد بعد سريان مفعول الاتفاقية والدور الذي ينبغي أن يلعبه الاقتصاد السعودي في ظل مقتضيات الظروف الجديدة والدور الذي ينبغي أن يقوم به رجال الأعمال السعوديون لتنمية استثماراتهم والحفاظ عليها استعداداً وتحفزاً للفرص والعقبات عند تطبيق الاتفاقية.

وفي المحاضرة الثانية للدكتور محمود صديق زين المستشار الاقتصادي بمركز المعلومات في غرفة جدة تحت عنوان «الجات وأبعادها الاقتصادية بالنسبة للدول النامية»، وتعرض هذه المحاضرة إلى جولات المفاوضات التي مرت بها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» حتى جولة أورجواي وكذلك أهم ما يميز الدورات المتعاقبة في إطار الجات ويتناول د. صديق أيضاً موقف الدول النامية من مفاوضات الجات والتأثيرات السالبة والموجبة التي تترتب على اشتراك الدول النامية في الاتفاقية العامة للجات.

هذا وقد قامت الغرفة التجارية الصناعية بجدة بدعوة عدد كبير من رجال الأعمال السعوديين من جميع مدن المملكة لحضور هذه الندوة التي سيتم بعد نهاية محاضرتي د. فاروق أخضر ود. محمود صديق فتح باب النقاش بين الحضور والمحدثين ويتوقع أن يحضر هذه الندوة عدد كبير من رجال الأعمال نظراً لأهمية هذه الندوة في النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية ودول العالم العربي.

تعد اليوم الأحد في مقر الغرفة التجارية الصناعية بجدة ندوة تحت عنوان «اتفاقية الجات وأثرها على رجل الأعمال السعودي» حيث تأتي هذه الندوة التي تنظمها دار جريشة للنشر والتوزيع بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة في إطار اهتمام غرفة جدة بكل ما يحيط برجل الأعمال السعودي في العالم وسوف يحاضر في هذه الندوة كل من الدكتور فاروق محمّد أخضر رئيس المكتب الاقتصادي بالرياض والدكتور محمود صديق زين المستشار الاقتصادي بمركز المعلومات في غرفة جدة حيث سيتناول الدكتور أخضر في محاضرتي «المبادئ الثمانية الأساسية في اتفاقية الجات وأثرها على التجارة العالمية» وكذلك كيفية تطبيق الاتفاقية وكيف يكون سريان هذه الاتفاقية من خلال المؤسسات الدولية التي ستشأ عنها. وسيطرق د. أخضر أيضاً إلى الهدف الحقيقي والأساسي الفلسفي الذي حدا بالجمعية الدولية إلى هذا التوجّه وكذلك الآثار الرئيسية الستة التي يمكن أن يواجها الاقتصاد السعودي من جراء عضوية المملكة في الاتفاقية والقطاعات التي ستأثر سلباً أو إيجاباً من جراء هذه الاتفاقية. وكيفية الاستفادة من إيجابياتها وتقليل سلباتها إضافة إلى الآثار التي يمكن أن تتعرض لها المملكة فيما لو لم توقع على الاتفاقية والاستراتيجيات الجديدة التي يمكن أن تبناها المملكة على ضوء



المصدر :

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٤

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

وزير الاقتصاد :

عرض اتفاقيات «الجات» على مجلس الشعب لإقرارها خلال الفترة القادمة



كتبت - ابتسام سعد:
يناقش مجلس الشعب خلال الفترة القادمة اتفاقيات «الجات» التي تم توقيعها مؤخراً في مراكش وذلك تمهيداً للتصديق عليها..

صرح بذلك محمود محمد محمود وزير الاقتصاد. وأضاف أن الوزارة تقوم حالياً بإعداد الصيغة النهائية لاتفاقيات الجات من أجل بحثها في مجلس الوزراء ثم عرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها.
وقال وزير الاقتصاد: إن اجتماع مراكش كان فرصة لإعلان المواقف والمبادئ وإعلان مودل منظمة التجارة العالمية وعرض الموضوعات المقترحة لمناقشتها في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية خاصة أن بعض الدول المتقدمة حاولت من جانبها إضافة بعض الموضوعات الجديدة مثل البيئة والصحة. وقد أبدت الدول النامية تخوفها الشديد من إضافة هذه الموضوعات والدرجات الدول النامية مناقشتها في المنظمات العالمية المتخصصة في هذا المجال مثل منظمة العمل الدولية. كما أبدت الدول النامية أيضاً تخوفها من أن يكون طرح هذه الموضوعات الجديدة وسيلة لتقييد التجارة وخرمان بعض الدول النامية من ميزة التفاضل للأسواق العالمية.

وحول زيارته لروسيا قال الوزير أنه قد أجرى سلسلة من المباحثات مع المسؤولين هناك تناولت وسائل تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين وأضاف أن السوق الروسية سوق كبيرة ومفتوحة. وهناك فرصة كبيرة أمام الصادرات المصرية لتأخذ مكانتها السابقة في هذه السوق وأشار إلى أنه سيتم قريباً عقد اجتماع مع المصريين المصريين المتعاملين مع السوق لبحث وسائل دفع حركة الصادرات واتخاذ إجراءات جديدة لضمان مخاطر التصدير إلى روسيا. موضحاً أن المراكز المصرية التجارية الموحدة حالياً في روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لزيادة حركة الصادرات المصرية ليس في روسيا وحدها بل في جمهوريات الكومنولث، كلها.

تسهيلات جديدة للمستثمرين وتنشيط الصادرات لأسواق دول «الكو منولث»



دكتور محمد سعيد

قوائم ملعبة جديدة بين مصر والسعودية لإغاثتها من الجمارك

ومن ناحية أخرى بحث محمود محمد محمود وزير الاقتصاد خلال اجتماعه مع الدكتور سليمان السلم وزير التجارة السعودي وسائل دعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وأشار الوزير السعودي في تصريح له عقب الاجتماع إلى أنه تم بحث وسائل دفع حركة المصارف بين البلدين وإزالة المعوقات التي تعوق حركة التبادل التجاري بين مصر والسعودية. وأكد أن اللجنة المصرية السعودية المشتركة ستبحث في اجتماعها القادم القوائم الملعبة التي تقدم بها الجانبان لإغاثتها من الرسوم الجمركية. وأكد وزير الاقتصاد المصري أن مصر حققت نجاحاً كبيراً في برنامج الإصلاح من ناحية الإصلاح المالي والتقدي وبقي علينا أن نصلح الخلل في الميزان التجاري وذلك من خلال زيادة الصادرات وتحسين الإنتاج وزيادة فرص العمل الذي سينعكس بدوره على الاستثمار مشيراً إلى أن لدينا مميزات كبيرة تم منحها لتشجيع الاستثمار وسوف نضيف إليها تسهيلات كثيرة بحيث تصبح السوق المصرية وسيلة لجذب المستثمر السعودي والعربي بوجه عام.



المصدر :

٩٤ / ٤ / ٢٤

التاريخ :

للنشر والخدات الصحفية والمعلومات

اهم اتفاقية اقتصادية في القرن العشرين

معاهدة «الجات» تغطي جميع سلع العالم

التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية بنسبة ٢٧ في المئة تقريبا في المتوسط. وتتفق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على خفض التعريفات فيما بينها بمقدار النصف.

□ الخدمات:

لأول مرة ستحكم قواعد تجارة يقدر حجمها بنحو أربعة مليارات دولار سنويا في قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية والتأمين والسفر بالإضافة إلى انتقال العمالة.

إلا أنه لم يتحقق الحد الأدنى من الالتزامات بتحرير السوق لأسباب ترجع في جانب كبير منها إلى أن واشنطن وبروكسل لم تمكنا من تسوية خلافاتها على الإنتاج الثقافي السمعي والمرئي مثل برامج التلفزيون والأفلام وعلى الخدمات المالية والشحن.

وتحتفظ الولايات المتحدة بحق حرمان الدول الأخرى من

تشمل المعاهدة التجارية العالمية التي وقعت في مدينة مراكش المغربية كل شيء بدءاً بالتفاح وانتهاء بالزيت.

وقد حضر المؤتمر وزراء من حوالي ١٢٠ دولة للتصديق على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة باسم «الجات» بالإضافة إلى وثيقتين أخريين. والوثيقتان الأخريان عبارة عن قائمة بالتزامات كل دولة على حدة لخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى وتعهدها بفتح التجارة في قطاع الخدمات.

وهي تمثل معا الفصل الأخير الذي يجسد نتائج جولة أوريغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتقع في أكثر من ٢٢ ألف صفحة تزن ١٧٥ كيلوجراما.

وفيما يلي العناصر الرئيسية في الفصل الأخير:

□ دخول السوق:

هذا هو العمود الفقري في هذا الفصل. وتتعهد الدول بخفض

الامتيازات الخاصة بدخول سوق الخدمات المالية الأمريكية الراتجة لكنها ستوقف عن ذلك لمدة ١٨ شهرا على الأقل. وقد حددت واشنطن بتحديد قيود المجموعة الأوروبية على الإنتاج السمعي والمرئي.

ويمكن للدول أن تطلب باعفاء من الالتزام بمنع وضع الدولة الأولى بالرعاية لشركائها في تجارة الخدمات.

□ الزراعة:

لأول مرة أيضا يدخل قطاع الزراعة اتفاقية «الجات». وأساس العمل هو اتفاق بلير هاوس الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٢. كما تم تعديله في محادثات جرت في ديسمبر (كانون الأول) الماضي.

وهذه بنود الاتفاق الأساسية:

- يحول جميع الحواجز غير المتصلة بالتعريفات مثل الحصص إلى تعريفات جمركية تخفض نسبتها إلى ١٦ في



المصدر : ١ مجلة

النشر والخد مات الصحفية والعلو مات : التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٤

المئة بالنسبة للدول الصناعية، و٢٤ في المئة بالنسبة للدول الفقيرة. وستطبق القواعد خلال ست سنوات بالنسبة للدول الغنية وعشر سنوات للدول الاخرى.

- يرغب الدول ذات الاسواق الزراعية المغلقة على استيراد ثلاثة في المئة على الاقل من استهلاكها المحلي من المنتجات، تزيد الى خمسة في المئة خلال ست سنوات. وستستورد اليابان اربعة في المئة من أرزها تزيد الى ثمانية في المئة. وستستورد كوريا الجنوبية واحدا في المئة من أرزها يزيد الى اثنين في المئة في ١٩٩٩.

- يخفض الدعم المشوه للتجارة للمقدم للمزارعين بنسبة ٢٠ في المئة على ست سنوات وينسبة ١٣,٢ في المئة بالنسبة للعالم النامي.

- تخفض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٢٦ في المئة على ست سنوات وحجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة. والفترة المستند اليها هي تلك الممتدة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠، أو من ١٩٩١ الى ١٩٩٢ اذا كانت

الصادرات اعلى في تلك الفترة.

- تعفي اكثر الدول فقرا من الاصلاحات الزراعية.

□ المنسوجات:

ستلغى تدريجيا خلال عشر سنوات حصص الاستيراد على المنسوجات والملبوسات والتي تطبق منذ عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقية بهذا الصدد.

□ مكافحة الاغراق:

تم توضيح القواعد الخاصة بمكافحة اغراق الاسواق بالسلع حيث تقل اسعار الواردات عن قيمتها في السوق المحلية.

□ الملكية الفكرية:

تشدد المعاهدة قواعد حماية حقوق الاختراع والنشر والنسخ والعلامات التجارية وعلامات المنشأ.

□ توسيع نطاق

«الجات»

ستحول «الجات» التي أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٨٧ الى مؤسسة مراقبة دائمة يطلق عليها اسم

منظمة التجارة العالمية
وتتساوى في الوضع مع
صندوق النقد الدولي
والبنك الدولي. وستبدا
منظمة التجارة العالمية،
مباشرة اعمالها في الفترة
بين يناير (كانون الثاني)
ويوليو (تموز) من العام
المقبل ■

ال... ووتر « جات »

تلك الاتفاقية بأرقام وآمال زاهية منها زيادة التبادل التجاري العالمي من (٦ إلى ١٠) تريليون دولار خلال السنوات السبع التالية لتوقيع الاتفاقية .. كما أن ذلك سيؤدي طبقاً لتقارير اقتصادية غربية إلى إنعاش الاقتصاد العالمي بسبب تدفق ما يقرب من (٢٨٠) مليار دولار سنوياً في حجم التبادل التجاري العالمي.

وبرغم تلك الوعود والآمال فإن المخاوف ما زالت تحيط بمصير بلدان العالم النامي التي ستواجه منافسة شرسة غير عادلة مع الدول التقنية والتي قد تنفضي على الصناعات الوطنية الوليدة ومخاطر دمج كامل للاقتصاديات ببلدان العالم النامي في عجلة الدول الصناعية الكبرى التي تسعى إلى فتح أسواق سلمية واستثمارية جديدة لها تحت مظلة نظام تجاري عالمي جديد تتولى إدارته منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي ستعتمد على «شقيقتها» من المنظمات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدول لتتحول المنظمة الجديدة إلى سلاح اقتصادي جديد يساهم في تدهور الأوضاع في دول العالم النامي .. فكما حدث منذ سنوات ليست بعيدة تحت سمع وبصر و«إشراف» المنظمات التقنية الدولية في أزمة ديون العالم الثالث .. حينما وصل حجم الدين لـ (١٠٩) دول نامية إلى (٤٣٠) مليار دولار في السفكرة ما بين (١٩٨٠ و ١٩٨٩) . وقامت الدول النامية بسداد (٦٥٨) مليار دولار . (٣٣٢) أقطاب الدين ، الأصل (٣٣٩) أقطاب خدمة الدين وتبقى عام ٨٦ من المبلغ الذي كان أصله (٤٣٠) مليار ديون متراكمة ، مقدارها (٨٨٢) مليار دولار - وليس هناك خطأ حسابي في الأرقام -



سازولاند : مهندس الجات .

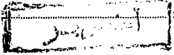
البنود والاتفاقيات الجديدة التي تساعد على احتفاظ الدول الصناعية الكبرى بزمنا الأمور لذا أضاحت بتوداً عن سياسة الاغراق والمزايفات التقنية للصناعات من العالم النامي وكذلك محاولة الزج بمبادئ حقوق انتفاض تكاليف المعاملة في الدول في التبادل التجاري وأيضاً قضية انتفاض تكاليف المعاملة في الدول النامية والتي تمثل ظلاً « جاتراً » على اقتصاديات الشمال التقنية كعنصر تقاوى غير عادل فلكه الدول النامية !!

كما أضاحت قضايا أخرى منها حقوق الملكية الفردية كحق الاختراع التي قد تؤدي إلى حجب لثمار العلم والتكنولوجيا وقصرها على المجتمعات الصناعية المتقدمة فقط . كما طالب الدول الصناعية من خلال المفاوضات فتح أسواق الخدمات والاستثمار في بلدان العالم النامي أمام الشركات الأجنبية ، بما يعني ابتلاع أسواق الخدمات كالتأمين والمصارف والتقل والسياحة والاستثمار في بلدان العالم النامي ، وجعلها فرصة سهلة المثال أمام الشركات متعددة الجنسية التي بغرق رؤسأال الشركة الواحدة ميزانية عشرات الدول من العالم النامي !! □ وقد عدت تلك الدول إلى تزوين

في أعقاب الحروب عادة ما تأتي مرحلة ترتيب أوراق اللعبة وتدخل الأطراف المنتصرة بعدها في عملية تقسيم الغنائم والمكاسب .. لقد نهاية الحرب العالمية الثانية تشكلت عام ٤٤ مؤسسات « البريتون وودز » ومنها المؤسسات التقنية مثل صندوق النقد والبنك الدول وكان الهدف من إنشائها في أول الأمر هو تنظيم السياسات التقنية والعلاقات المالية بين البلدان الاعضاء في تلك المنظمة وبرزور الأبنام تحولت تلك المنظمات إلى سلاح اقتصادي يملكه المعسكر الغربي لإسلاء شروطه والضغط على الدول الشرقية ومن يواليها أو من يخالفون الاندسور لوجيات السياسية والاقتصادية للغرب .. وعلى نفس النثرال تطليت فترة ما بعد الحرب الباردة إعادة ترتيب الأوراق مرة ثانية فتحوّلت الفكرة التي رفضها الغرب قديماً في « ميثاق حلفائنا » عام ٤٨ باتشاء منظمة التجارة العالمية لأنها أحد مقترحات المعسكر الشرقي وتحولت نفس الفكرة المرفوضة إلى معصب تطليه الدول الصناعية الكبرى وتساهم في تأسيسه بعد أن تأجل خروجه إلى حيز التنفيذ منذ حوال سبعة وأربعين عاماً . □ وأمام المستجندات العالمية بعد تغير المناخ السياسي في العالم واختلاف التوازنات العسكرية والسياسية بنهاية الحرب الباردة لم يجد الدول الغربية أدنى ضرر في البدء في تسير شراع منظمة التجارة العالمية (WTO) الوريث الوحيد لاتفاقية الجات .

وقد استلزم تكييف الاتفاقية حسب المقامات الغربية استمرار المفاوضات في الجولة الأخيرة من المفاوضات «دورة الأوروغواي» ثنائي سنوات منذ عام ٨٦ وذلك بالإضافة للعديد من



المصدر : 

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٤

وتسبب ذلك في أزمة الديون العالمية
التي أطلق عليها البعض لعبة الديون
« القفزة » التي مارسها الشمال الذي
في ظل المنظمات النقدية الدولية فهل
ستكرر نفس الأوضاع ببلاد منظمة
التجارة العالمية ويتحول تاريخ
الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤
بداية ووتر « جات » عالمية جديدة
تضاف إلى سجل الفضائح التي يعترفها
الشمال الذي في حق الدول النامية
والتي لم تجد مخرجاً من مهبم الفقر
والبطالة والكساد إلا بالتوقيع على
اتفاقية قد تحمل بين صفحاتها -
الإحدى وعشرين ألف صفحة -
فإنها ١١٢ .

مصام الديون

دول مجلس التعاون تعقد ندوة لدرس انعكاسات اتفاقية غات على اقتصاداتها

□ ابو ظبي - الحياة

بدأت امس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ندوة في ابو ظبي لدرس انعكاسات اتفاقية غات، على أوضاعها الاقتصادية ووضع الخطط الضرورية للتعامل مع انعكاسات وفرازات هذه الاتفاقية على الاقتصادات الخليجية والعالمية. وتنظم الندوة وزارة الامانة العامة لمجلس التعاون. واكد عبدالرؤوف المبارك وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات في افتتاح الندوة انها تشكل خطوة اولى في مسلسل اعداد وتدريب كبار خليجي تقاوضي قادر على احتواء تفاعلات المرحلة المقبلة وان هذا الهدف يستدعي تضامير الجهود على المستويين الوطني والخليجي.

وقال ان توقيع اتفاقية غات، وعلان مراكش في ١٥ نيسان (ابريل) الجاري يشكل بداية مرحلة جديدة وولادة متاع تجاري دولي جديد يشتمل بمشام وتوازن للمصالح بين الدول والتجمعات الاقتصادية الدولية.

واضاف ان دول مجلس التعاون لدول الخليج، باعتبارها بولاً نامية، استكملت حديثاً بناء هيكلها الاقتصادية وخطت خطوات مهمة نحو الاتفاقية مشيرة الى انه بعد ٣٠

عاماً من انضمام اول دول خليجية الى الاتفاقية انضمت البحرين ثم دولة الامارات فقطر في الوقت الذي تستكمل فيه المملكة العربية السعودية اجراءاتها الهادفة للانضمام وتدرس سلطنة عمان تالثيرات الانضمام على اقتصادها.

واكد السيد عبداللطيف الحقن نائب الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون ان استكمال انضمام دول المجلس الى اتفاقية غات، سيحقق الفائدة لها ويساعدها على التوصل الى اتفاق للتجارة الحرة بينها وبين الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وقال انه بموجب هذه الاتفاقية الجديدة يفترض ان تقوم الدول الموقعة لها بالغاء الضرائب المفروضة على عدد كبير من المنتجات بما في ذلك ما يفرض على دول المجلس من ضرائب على منتجاتها الأساسية من النفط والبتروكيماويات. وكذلك فتح المزيد من الأسواق امام هذه المنتجات وغيرها. وأشار الى ان تالثيرات اتفاقية غات، على دول مجلس التعاون سيكون مزبوجاً اذ انها ستحصل على بعض المنتجات بأسعار اقل من الأسواق العالمية الا ان هناك منتجات أخرى سترتفع أسعارها بينها المنتجات الزراعية التي كانت تحصل على دعم حكومي كبير في بعض

الدول الأوروبية. ونكر الحقن ان انضمام دول المجلس الى الاتفاقية يحتاج الى التوصل الى تعرفه جمركية موحدة وشحذ الهمم ليس من الحكومات وحسب بل من القطاع الخاص الذي يجب ان يستفيد من هذه الفرصة لتوسيع نطاق صابراته والتركيز على الجودة في الإنتاج.

وقال محمد سلم من امانة غات، ان هذه الندوة ستساهم في التعريف بالفوائد التي ستحققها دول الخليج من الاتفاقية التي وقعها الأسبوع الماضي اكشبر من ١٢ دولة في مراكش. واذاف ان الاتفاقية جاءت بعد اعوام عدة من العمل والمفاوضات وتنتج منها مراجعة وتحديث اللقواعد التجارية الدولية بالنسبة الى السلع والخدمات اضافة الى الخدمات والتجارة.

وتناقش الندوة التي تستمر ثلاثة ايام عدداً من البحوث عن الآثار المترتبة على توقيع اتفاقية غات، على دول مجلس التعاون والأوضاع الجديدة الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وفوائدها وسلبياتها.

وياتي انعقاد الندوة تنفيذاً لتوصية الامة العامة لمجلس التعاون وقرار لجنة التعاون التجاري (وزراء الاقتصاد والتجارة). ويشترك فيها مسؤولون من كل دول مجلس التعاون.



المصدر :

الأحرار

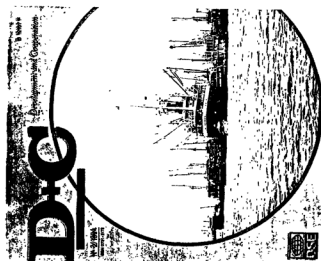
للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٥ أبريل ١٩٩٤

الجات ؟ ماذا تقدم ألمانيا تستعول

كان ذلك هو الموضوع الرئيسي في العدد الثاني الخاص بمجلة « التبعة والتعاون » التي تصدر عن مؤسسة DSE الألمانية . والتي تركز على نشاطها على التعاون مع الدول النامية .



◆ Focus on G87
◆ Democracy in Africa
◆ Development Policy of EU

وقد اورد العدد المشار اليه قسما خاصا . للخطوات الاخيرة التي شهدتها التجارة الدولية منطة في التوصل الى « اتفاق حرية الدجواي » مستوحاة لقائمة المكاسب

بالنسبة الى سيني بها كل طرف .

وقد اشارت في البداية الى التطورات التي شهدتها مفاوضات الجات ابتداء من هانانا وحتى اقرار الاتفاقية الذي تم في مراكش مؤخرا .

وانتقلت بعد ذلك الى تناول انعكاسات اتفاق الدجواي . عن التجارة الدولية ، وهل سيؤدي الى نظام عالمي جديد في جهة التجارة ام الى هبوط ويحيرة واخيرا انعكاسات الاتفاق على براءات الاختراع والتصنيع بالنسبة للدول النامية . والاستثمار البيولوجي لهذه الدول الاخيرة .

وتل هذا القسم الخاص ، تناول قضية الديمقراطية في افريقيا . من وجهة النظر الخاصة بحقوق الانسان ، والتطورات العملية الخاصة بجمع اكثر حرية وقد كانت لتشكل التجارة واللغو في افريقيا نصيبها في هذا الصدد ، منطة في المخاطر التي

تهدد زراعته الارز في منطقة غرب افريقيا ، اسامة الى طامرة ، اطفال الشوارع ، في ربحاوي . اما مشاكل العالم الغني وقضاياها الدارجية ، فقد طرحت في اطار السياسة الاسيائية لدول الاتحاد الاوربي



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المصدر :

الأوربى

التاريخ :

٢٠٥٠ المجلد ١٩٩٤



حقوق العمال .. هل تهدد حرية التجارة ؟

والقضية فى ظاهرها ضمان وحماية المنافسة المالية ، وبأشها مزيد من الحماية للعمال الوطنية فى الدول الكبرى فالولايات المتحدة مدعمة بفرنسا وبعض الدول الصناعية أدات أراج حقوق العمال ضمن اتفاقيات ، الجات ، ورات أن يكون من مهام

منظمة التجارة العالمية الجديدة الاشراف على تنفيذ جميع الدول لحقوق العمال التى يتفق عليها ، وترى الدول الكبرى هنا بالاساس إلى كشمير من الدول النامية التى تسمح بتسهيل الانشغال بالانضام إلى الاجود الزميدة التى تحصل عليها

العمال فى تلك الدول من الارتباط بنظام التكاليف الصمى والعاش وما إلى ذلك من تكاليف تحمليها الدول الكبرى وترفع بها بالتالى اسعار العمالة بها مما يضعف مركزها التنافسى امام العمالة الرخيصة القادمة من الدول النامية . لذا فنظر رات الولايات المتحدة أن تضع شروطا معينة

تم الاسبوع الماضى فى مدينة مراكز الغربية توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى وهى الجولة التى دامت سبع سنوات فى إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة المعروفة باسم ، الجات ، ومع توقيع الوثيقة الختامية يتم انشاء منظمة التجارة العالمية لتل من محل الجات وتكون مهامها الاشراف على تحرير التجارة الدولية وتنفيذ الاتفاقيات ابوقة من قبل الدول الاعضاء بها .

فبعد سنوات من الخلافات بين الدول الصناعية والدول النامية حول مفهوم حرية التجارة وحدودها واجراءاتها وبعد صراعات حول المصالح الوطنية والمنافسة الأجنبية تم الاتفاق على قواعد ارتضاها الجميع وكان الاجتماع الورى فى مراكز اعلانا وقررا بذلك الاتفاق الا أن الولايات المتحدة الأمريكية اثار قضية حقوق العمال وقلعت بها بابا آخر للخلافات حدثت به الجهود الدولية لتحرير التجارة .



الخميس

المصدر :

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

القادمين تكيف اطار العلاقة بين التجارة وحماية البيئة ووضع الشروط الضرورية لها . ومن ناحية اخرى وتحت ضغط الدول النامية تم استبعاد قضية حقوق العمالة من الاتفاقيات على ان يتم بحثها من خلال اللجان التحضيرية لنظمة التجارة العالمية .

GATT

القضية بهذا الشكل لم تنته بعد ، فان كانت لم تخرج ضمن الاتفاقيات الموقع عليها فانها لا بد ان تظهر لاحقا . وهنا يجب ان تستعد لها الدول النامية ومن الآن . ومع

الاعتراف بضرورة الحفاظ على حقوق العمال فهل هذه هي مهمة منظمة التجارة العالمية ام مهمة ام منظمات اخرى كمنظمة العمل الدولية على سبيل المثال . وهل تصبح حقوق العمال قضية مطاطة كحقوق الانسان ، ذريعة للتدخل تارة ذريعة لمنع المعونات تارة اخرى ثم مجرد شئون داخلية اذا لم يكن من مصلحة الدول الكبرى التدخل ؟

للعمالة يجب ان تلتزم بها جميع الدول التي تريد ان تتمتع بمزايا التجارة الحرة فى العالم . ويتنص هذه الشروط على منع تشغيل الاطفال تسمح العمل الجبرى - كما يحدث فى بعض البلدان الاسيوية التي تقوم بتشغيل المسجونين - مع وضع حدود دنيا للاجور وكذلك ضمان حرية تشكيل النقابات اما الدول التي لا تلتزم بتلك الشروط فيجب اخضاعها لعقوبات ما . الدول الصناعية الكبرى ترى انها بتلك الشروط تضمن للجميع التنافس فى ظل ظروف متشابهة إلى حد ما ، اما الدول النامية فتري ان حقوق العمالة هذه ماضى الاحيلة لسلب تلك الدول من الميزة الوحيدة التي تتمتع بها وهي انخفاض اجور العمالة .

والا . داخل الدول الكبرى نفسها تختلف فهناك من يرى ان اسباب البطالة فى هذه الدول ترجع فى الاساس إلى تقدم التكنولوجيا وليس إلى انخفاض اجور العمالة فى الدول النامية . وهناك بعض الاقتصاديين

الغربيين يرون ان هذه الشروط لن تغير شيئا فالتأمينات المختلفة يتحملها العامل نفسه ايا كان اجره ومن ناحية اخرى فقد تؤدى هذه الاشتراطات إلى تحسين مناخ العمل وبالتالي ستجنى الكثيرين إلى دخول هذه السوق مما سيعنى فى النهاية انخفاضاً لاسعار العمالة . وبالإضافة إلى حقوق العمال تسعى الدول الصناعية أيضاً إلى وضع قواعد معينة خاصة بحماية البيئة قد تؤدى هي الأخرى إلى تقليل فرص التصدير أمام الدول النامية . على أية حال فقد اتفق على تشكيل لجنة تبحث خلال العامين



المصدر : العالم اليوم

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

قطاع التأمين ومرحلة ما بعد «الجات»

تعاون الشركات العربية ضرورة لمواجهة المنافسة القادمة

□ القاهرة - عاطف فهم :



د. إبراهيم عطا الله

د. برهام عطا الله :

مشروع قانون جديد لدعم شركات التأمين المصرية

لشركات جديدة بآلية موشرات
اقتصادية حتى لا يساء استخدام
مثل هذا الضابط كوسيلة اغلاق
الباب امام الشركات الجديدة
ثالثا : ان يكون الحد الأدنى
لرأسمال شركات التأمين التي
تمارس «التأمينات العامة» ٦٠
مليون جنيه وان يكون رأسمال
شركات التأمين والتي تمارس
«تأمينات الحياة» ٦٠ مليون جنيه
اخرى، وذلك لان المشروع سار في
الاتجاه الحديث نحو الفصل بين
شركات تأمين الحياة، وشركات
التأمينات العامة
وهناك اتجاه الى تخفيض هذه
الحدود القصوى والاكتفاء
برأس المال يصل الى ٢٠ مليون جنيه
لكل نوع على ان يتم دفع نصفه عند
التأسيس
وحول استعدادات الشركات
المصرية لمواجهة المنافسة الأجنبية
المتوقعة، يرى د. «برهام عطا الله»
ان الشركات المصرية مستعدة

السوق لمثل هذه الشركات الجديدة
وحول الاجراءات التنفيذية التي
تتم في مصر لتحقيق ذلك يقول د
«برهام عطا الله» انه حينما اعد
مشروع القانون المعدل للقانون
١٠٠ لسنة ٨١ المنظم للرقابة
والاشراف على التأمين روعي فيه
ان يكون متماشيا مع ثم الاتفاق
عليه اثناء مفاوضات الجات قنص
على الاتي في المشروع :
اولا : إلغاء النص الذي يشترط
ان يكون رأس مال شركات التأمين
المصرية مملوكا بالكامل لمصريين
وتم تعديل هذا النص بالسماح
بدخول رأس المال الاجنبي في حدود
٨٩٪ من اجمالي رأس المال
ثانيا : ان يخضع الترخيص
للشركات الجديدة لمعايير احتياج
السوق طبقا لمؤشرات اقتصادية
موضوعية ويرجع تقدير ذلك الى
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
وان كانت هناك بعض الاتجاهات
التي قد تفسر عدم ربط السماح

يلعب «التأمين» دورا بارزا في
اقتصاديات كافة الدول المتقدمة إلا
ان قطاع التأمين في مصر وفي الدول
العربية لا يزال محدود الاثر، وإثر
موافقة المجتمع الدولي على اتفاقية
«الجات» في مراكز بالملكة
لغربية.. بات الامر اكثر الحاحا
لازالة كافة العوائق التي تقف حائلا
امام انطلاق قطاع التأمين وتحقيق
عناصر تقدمه لمواجهة المنافسة
الاجنبية القادمة
والعالم اليوم حاورت د.
«برهام عطا الله» رئيس مجلس
ادارة شركة الشرق للتأمين وعضو
المجلس الاعلى للتأمين حيث ان
وثيقة تجارة الخدمات وهي احدى
وثائق منظمة الجات الد ٢٥٥ لها
انعكاساتها على قطاع التأمين سواء
في العالم التامى او في مصر على وجه
الخصوص، وان للتأثير المباشر
يمكن في انفتاح اسواق التأمين
الوطنية امام شركات التأمين
الاجنبية وان كان هذا الاثر ان
يتحقق بصورة مياغة، فهناك فترة
من ٥-١٠ سنوات امام بلدان
العالم الثالث لكي تجدر اسواق
التأمين بها وفي مصر.. فان الاتفاق
على ان هناك فترة ٥ سنوات يتم
فيها تحرير سوق التأمين بفتح
الباب امام الشركات الاجنبية
واعطائها الحق في ممارسة النشاط
التأميني في مصر، وعدم وضع
العوائق امام هذا النشاط اذ لن يتم
رفض انشاء شركات تأمين جديدة
الا من خلال مؤشرات احتياجات



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والعلومات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

وتهيه نفسها منذ مدة للانفتاح ..
ولعل المنافسة الاجنبية تكون سببا
في شحذ الهمم وتحديث ادارة
الشركات القائمة العامة منها
والخاصة، وبالنسبة لشركات
القطاع الخاص فانها تضم عناصر
جيدة الا ان معظم هذه الشركات
واسيرة بسبب قيامها على تأمين
عمليات واموال المؤسسين لها في
المقام الاول، كما ان التعاون قائم
بين شركات التأمين الخاصة
والعامة سواء باقتسام العمليات او
المشاركة في التغطيات التأمينية اى
ان هذه الشركات تعيد التأمين
اختياريا لدى الشركات القائمة
وحول امكانيات التعاون العربي
في هذا المجال.. يؤكد ب. برهام عطا
الله على ضرورة هذا التعاون
واهميته اكثر من اى وقت مضى
وان العمل المهم الذى يجب انجازه
على المستوى العربي هو توحيد
التشريعات والقوانين لتسهيل
توحيد واندماج اسواق التأمين
العربية وانه ان كانت عملية
الاندماج هذه تعد مهمة في مجالات
كثيرة إلا انها اكثر اهمية في قطاع
التأمين حيث يقسم على توزيع
المخاطر، ولعل هذه الاهمية تبدو
اكثر الحاجة في ضوء متغيرات
دولية سريعة ومتلاحقة منها
التكاملات الاقتصادية الدولية،
والتوقيع على الجات والتي تسمح
للشركات الاجنبية في العمل داخل
الاسواق الوطنية ولعل المؤتمر
الموسع الذى ستشهده المملكة
المصرية في اواخر مايو القادم
وينظمه الاتحاد العربي للتأمين
يحقق خطوات ملموسة في هذا
المضمار



المصدر : العالم الجديد

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

بعد تحرير التجارة العالمية واحكام «الجات»

ضرورة الدعم غير المباشر للصناعة الوطنية

محمود العربى:

عدم فتح السوق
المصرية للأجانب
بدون ضوابط

محمد غانم:

تحرير التجارة
اتجاه اتخذته
الدول الغنية

د. هانى رزق:

تنمية مهارات
«الأيدى العاملة»
لمواجهة المنافسة



المصدر : العالم العربي

النشر والخذ مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٢٠٥ أبريل ١٩٩٤

□ القاهرة - أسامة سليمان:

مرحلة انفتاح الأسواق دون قيود أو عوائق تعرقل حرية التجارة أصبحت حقيقة واقعية قائمة ستتحول خلالها أغلب أسواق دول العالم إلى أسواق عالمية وبيقي التساؤل هل هناك حماية في ظل تحرير التجارة؟ وإن كانت الاجابة بالإيجاب فما هي حدود الحماية وأشكالها؟ وهل المقصود بحرية التجارة فتح أسواق الدول النامية أمام سلع الدول المتقدمة؟ وهل ستتخذ تلك الدول عن السياسات التي تمارسها حتى الآن بحماية صناعاتها واتخاذ إجراءات قسرية ضد الدول التي يخل معها ميزانها التجاري؟ العالم اليوم ترصدت رؤية رجال الأعمال للقضية

الحماية قائمة

يؤكد محمد غانم الرئيس السابق لجمعية رجال الأعمال ان سياسات تحرير التجارة لا يمكن ان تنطلق عليها تحرير تجارة بالعمى الفعل بل هو حكم القوي على الضعيف لأننا يجب ان نأخذ في الاعتبار عوامل جوهرية وهي أننا جزء من العالم ولكننا للأسف جزء غير مؤثر ويشير إلى أن تحرير التجارة هو اتجاه اتخذته الدول الغنية بعد ان اكتشفت ان الدول النامية أصبحت منافساً خطيراً لها في الأسواق العالمية.. بالإضافة إلى عزز الدول النامية عن مواجهة الكساد العالمي وارتفاع الأسعار والقيود التي تفرضها الدول على عمليات التبادل التجاري معها. ويؤكد محمد غانم ان حماية الصناعات الوطنية مازالت موجودة وقائمة لدى الدول الكبرى فالشغل الشاغل للولايات المتحدة الأمريكية هو كيفية حماية اقتصادها من الغزو الياباني وتخفيض عجز الميزان التجاري والذي يهدد فائضه الكبير لصالح اليابانيين بمزيد من الكوارث الاقتصادية للولايات المتحدة. والسوق الأوروبية تشهد ثورات تطالب باستمرار الدعم مما دفع الولايات المتحدة إلى التهديد برفع التعريف الجمركية إلى ٢٠٠٪.

وبالرغم من ذلك يؤكد محمد غانم أن رجال أعمال مصر يؤيدون بشدة تحرير التجارة ولكن في نفس الوقت يرفضون وأد الصناعة الوطنية المصرية والتي تتعرض - على حد وصفه - لآزمات متتالية بداية من مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي تمت إلى نحو غير منظم مروراً بارتفاع أسعار الكهرباء والوقود والضرائب الباهظة وعدم توفر العمالة المدربة.. وقد أدى إلذاء الدعم الفاجسيء للخدمات التي تعتمد عليها الصناعة وزيادة الضرائب إلى وضع الصناعة المصرية في مأزق خطير لأنها في الوقت الذي تزداد فيه الأعباء يطلب من الصناعة الوطنية أن تحقق المنافسة العالمية بتقديم أرخص الأسعار في العالم!!

وليسأت الأزمات الداخلية فقط التي تواجه الصناعة الوطنية بل هناك أزمات أخرى أبرزها الركود العالمي والحلل وانخفاض القوى الشرائية وانهيار السوق التقليدي في روسيا وأوروبا الشرقية والذي كان يستوعب ٢٥٪ من الصادرات المصرية. ويطلب محمد غانم بتوفير حماية غير مباشرة للصناعات الوطنية عن طريق منع التهريب وتوفير وسائل الرقابة الصناعية وضمان فعاليتها وتوفير استقرار لأسعار الصرف وللحماية الجمركية.

المنافسة بشرط

اما محمود العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية فيؤكد ان فتح ابواب الاستيراد ومما استتبعه من تعديلات في التعريفية الجمركية يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الانتاج المحلي لأن السماح بالاستيراد ووجود السلعة المستوردة بجانب الإنتاج المحلي يؤدي إلى المنافسة ويدفع بالمنتج المحلي إلى تطوير وتحسين إنتاجه وخفض التكلفة وإذا لم يتميز المنتج المحلي عند دخوله مجال



الموقف : المصدر :

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات : التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

المنافسة فإنه يتحمل المسؤولية عن سوء التصنيع أو ارتفاع التكلفة وعليه ان يتعامل مع آليات السوق الجديد.

وبينه العربي إلى ضرورة استمرار الحماية الحقيقية للمستهلك والمنتج معا بتوفير اسواق متميزة لاتعرض للاغراق بالسلع رديئة الصنع التي تضرب الصناعة الوطنية وتكبل تطويرها.

فلا بد من تشجيع الصناعة الوطنية وليس دعمها بصورة مباشرة ويتمثل ذلك في اعفاء معدات المصانع والخامات من كافة الرسوم ولو كان الاستيراد بغرض الاتجار لأن التاجر يتولى توفير المعدات والخامات للورش والمصانع وبالنسبة للرسوم الجمركية بوجه عام فإنه ينبغي مراجعة نسب الرسوم حتى لا يؤدي ارتفاع أسعارها إلى التهريب وتشجيع المهربين وبالتالي تضرر الخزائن العامة مواردها ويحصل لفة من المهربين على أرباح غير مشروعة وتضر تصرفاتهم بالمستورد أو المنتج الذي يلتزم بسداد الرسوم الجمركية. وفي نفس الوقت الذي نوفر فيه حماية للمستهلكين يجب ان نول اهتماما آخر بحماية التجار في ضوء تحرير التجارة فنحن نرفض - على حد تعبير محمود العربي - ان يتحول التجار المصريون إلى مجرد تابعين ووسطاء للشركات الأجنبية وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات ولذا فلا يجب ان نفتح التجارة المصرية للجانب بدون ضوابط بحيث تراعى ضرورة الحفاظ على مصرية التجارة ولا تترك الأجانب يتحكمون في أسعار السلع ويزيدون على التاجر المصري والمستهلك المصري.

ترشيح القرارات

يؤكد د. هاني رزق صاحب شركة لاند للأغذية ان هناك رؤية خاطئة للحماية في معظم القرارات الاقتصادية وينتج عن ذلك آثار وخيمة على النشاط الاقتصادي وتهديد صياغ للصناعات الوطنية الناجحة ويدل على ذلك بصناعة الدواجن والتي تعتبر - في رأيه - اعظم صناعة صغيرة نشأت في مصر ويشفي انه في فترة من الفترات قررت وزارة الزراعة المصرية تحت دعوى حماية المستهلك استيراد فرخة فرنسية رخيصة وكانت النتيجة ان المنافسة أصبحت غير متكافئة وحسمت تلك المنافسة لصالح المنتج الفرنسي فانتهت صناعة الدواجن - في مصر ثم أصبح الطرف الفرنسي يزيد في أسعاره ومثال آخر انتهاء صناعة الألبان في فترة ما نتيجة السماح بغزو الدان البوردية.

ويطالب د. هاني رزق برفع الوصاية الحكومية عن الصناعة الوطنية وتشجيع الصناعات الصغيرة وغير التقليدية باعتبارها حجر الأساس لزيادة الدخل القومي وتطوير الصناعة مع الأخذ في الاعتبار ان ٩٥٪ من الصناعات في مصر هي صناعات صغيرة وأنها السبيل الوحيد لاستيعاب الاعداد الهائلة من الأيدي العاملة ويحدد د. هاني رزق الدور الأساسي للحكومة في النشاط الاقتصادي بتوفير مناخ المنافسة المتكافئة وحماية الاسواق من المنتجات دون المستوى وتهئية المناخ أمام الصناعة الوطنية ليس من خلال تدعيم مباشر وإنما من خلال تحقيق الاستقرار للسوق وتوافر عناصر المنافسة المتكافئة والقيام بدور متميز في مجال التسويق بتبذيل العقبات أمام الوصول إلى مختلف الأسواق البعيدة من خلال توفير وسائل المواصلات وعقد اتفاقيات التعاون بالاعانة إلى توفير مصادر التمويل لتشجيع ازدياد الأنشطة التجارية والاستثمارية.

أما الخضر المهام التي يمكن ان تقوم بها هي تطوير التعليم الأساسي وفتح مجالات التعليم الفني بما يتلاءم مع حاجة السوق ومع المستجدات العلمية العالمية المتطورة وبما يؤدي إلى تخرج أيد عاملة مؤهلة لتلبية احتياجات حقيقية في سوق العمل وهي المشكلة المزمنة التي تواجه اصحاب المنشآت الاقتصادية.

ويطالب د. هاني رزق بضرورة الاسراع بتصحيح صورة رجل الأعمال في الاعلام المصري حيث ارتبطت صورة رجل الأعمال بالبلص والخصب الذي يسمى إلى سرقة أموال البسطاء.

المصدر : المرآة الاقتصادية



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤ / ٤ / ٢٥

الاقتصادى

موقف الحكومة ومستقبل القطاع الخاص بعد اتفاقية الجات

دكتورة ماجدة شاهين

هذا الكتيب الهام انتخه الدكتور ه ماجدة شاهين الدبلوماسية المصرية النشطة
عضو بعثتنا الدبلوماسية فى جنيف وقد تناولت فيه الاطار العام لجولة أوروبا
كبداه قدمت فيها الخطوط العامة عن خلفية الجولة ونتائجها كمقدمه سوف يتبعها
مقالات اخرى حول تفاصيل الاتفاقية والموضوعات الجديده مثل معايير العمال
الدولية أو سياسات المنافسة بين المؤسسات عبر الوطنيه أو العلاقة بين التجاره
والمعايير البيئيه

رئيس التحرير

٢٥ أبريل ١٩٩٤

١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخذ مات الصحفية والإعلامات

أود قبل أن أبدأ حديثي عن جولة أوروغواي استعراضاً الانتباه إلى أن الهدف من هذا المقال هو محاولة متواضعة لإعطاء صورة للإطار العام الذي تبلورت فيه الجولة وما تضمنته من اتفاقيات ومن عددها إلى ٢٨ اتفاقية ، وتفاعيل قوى الدفع والجذب المختلفة التي كادت تارة أن تؤدي إلى تعثر المفاوضات ككلية وتارة أخرى إلى دفعها للمضي قدماً إلى أن كتب لها النجاح بعد سبع سنوات من التفاوض الصعب في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ .

رغم وضع التوقيع عليها في الاجتماع الوزاري في مراكش خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ أبريل ١٩٩٤ ، وتدخل حين التوقيع عنه تصديق البرلمانات عليها (من المنتظر أن يكون ذلك في يناير ١٩٩٥) . وما أعنيه بذلك هو أنني لن أعم في هذا المقال إلى الخوض تفصيلاً في تناول تلك الاتفاقيات أو الشروع في تحليلها بتوهمها بغية تحديده ما تفرضه علينا من التزامات أو ما تمنحه لنا من حقوق . حيث يتطلب ذلك دراسة متأنية ومستفيضة من قبل مختلف أجهزة الدولة المتخصصة ورجالها القانونيين والاقتصاديين بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص بكافة مجالاته سواء في مجال التصدير أو الاستيراد أو مجال الخدمات من حيث التأمينات والمبتوك والتشييد والبناء والسياحة ، وغيرها من المجالات .

والقطاع الخاص - في نظرنا - يعتبر محور نشاط مفاوضات جولة أوروغواي ، ومدى كفاءته وقدرته على العطاء والابتكار والمنافسة الدولية سيعتبر المعيار الحقيقي الذي سيقاس به مدى نجاح الدولة في الاستفادة من مزايا اتفاقيات الجسولة ، وطبعاً ليس المقصود هنا ، على أية حال من الأحوال - وقوف القطاع الخاص وحده في الساحة الدولية لا سند له ولا قوة ، فإن الدور الذي يقع على عاتق الحكومات يعتبر



المصدر : الأمانة العامة للأمم المتحدة

للتشريع والخدمة العامة : التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٤

الدعم الرئيس لتنشيط القطاع الخاص والارتفاع بقدراته وطنية وإقليمية ودولية ، وذلك من خلال تطوير ووضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص من شأنها فقط حث وتحفيز القطاع الخاص في مجال أنشطته المختلفة ، بل أيضا منح الحماية اللازمة ووقايته من سبل المنافسة غير المشروعة مثل سياسات الإغراق والإجراءات الحمائية المستترة الجديدة التي بدأت تظهر في الإفق مثل الإجراءات البيئية ومتطلبات التغليف وربط التجارة بحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمال وحقوق العمال ... وعلى الدولة أيضا أن تعمل على توعية قطاعها الخاص وتعريفه بقواعد اللعبة الجديدة في الأسواق الدولية ، فإن لم يبدأ القطاع الخاص في تطوير منتجاته على أساس الجودة الشاملة لرفع قدرته على التنافس عالميا ، فإن جنس الدولة لشمار نتائج جولة أوروغواي سيبقى أمرا مشكوكا فيه .

أولا : خلفية تاريخية :-

بدأت مفاوضات جولة أوروغواي رسميا عام ١٩٨٦ بإصدار ما عرف بإعلان الوزاري لمونتريال استا (نسبة إلى مدينة على ضواطه أوروغواي) الذي أصدره المؤتمر الوزاري الذي ضم أكثر من مئة دولة من بين الأطراف المتعاقدة في السجلات ودول أخرى غير أعضاء مثل الصين والجزائر وغيرها . ولعله من المفيد توضيح أن هذه الجولة والتي تعد الشامنة في تاريخ الجات منذ إنشائه عام ١٩٤٨ وأكثرها طموحا وشمولا ، جاءت بإسراع من الولايات المتحدة ، واستمرت بما مارسته من قوة دفع وضغط من ناحية ومحاولات مستعينة للإقناع من ناحية أخرى ليس فقط إزاء الدول الشامية بل وأيضا إزاء طغائها من الدول المتقدمة عند المزوم .

وطببعي كانت الولايات المتحدة قد أعدت البعة لهذه الجولة قبل ذلك بسنوات ، وتحديدًا في أوائل الثمانينيات عندما بدأت

٢٥

التاريخ:

للتشر والخدات الصحفية والمعلومات

تشعر بالخطر الذي أصبح يهدم اقتصادها ويعرقل تقدمه على ثلاث أصعدة على وجه الخصوص ، وهي :-

١ - تراجع قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي في مختلف مجالات التصنيع ، لا سيما صناعة الحديد والصلب والسيارات والآلات والإلكترونيات ، واشتداد المنافسة في مواجهة انتاجها ليس من قبل اليابان والسامانیا الاتحادية فحسب ، بل اثر ظهور مجموعة الدول التي عرفت بالصف الثاني مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان ، التي أصبحت هي الأخرى تلاحم وتنافس الولايات المتحدة في أسواقها الدولية وسوقها الوطني ، بينما ظلت أسواق تلك الدول مغلقة أمام المنتجات الأمريكية .

٢ - تهديد صادراتها الزراعية وانتاجها من الغذاء نتيجة لاشتداد منافسة المجموعة الأوروبية ، على أثر كبر حجم الدعم الذي كانت تمنحه الأخيرة لمنتجاتها ومزارعيتها ، والذي كان يصعب على الولايات المتحدة الاستمرار في مواكبته في ضوء سياستها التي كانت تهدف الى ضغط التفتقات وتخفيض العجز في ميزانيتها .

٣ - على الرغم من احتلال الولايات المتحدة المكانة الأولى بين الدول الصناعية في أوائل الثمانينيات في مجال خدمات الكمبيوتر والمواصلات الحثيكية والإسلكية ، فإنها لم تستطع تحقيق المزايا النسبية الواجبه من وراء ذلك وباتت لزاما على الولايات المتحدة أن تجد الوسيلة اللازمة التي تعوض لها ما ربحها في الصناعة ، وكان ذلك بالضرورة من خلال فتح واستثمارها بالأسواق الدولية في مجال الخدمات .

كما كانت الإدارة الأمريكية بمباركة من الدول المتقدمة الأخرى قد أعدت عدتها على إعادة تعريف مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد ، وقامت بشن هجومها على ما كانت تحصل عليه الدول النامية من معاملة تفضيلية في إطار قواعد الجات ، وكان تقييمها لذلك بيان الدول النامية تحصل على جميع فوائد النظام دون تقديم أي شيء في المقابل ، وهو ما يعرف بالـ Free Riders ، وقادت الولايات المتحدة حملتها بضرورة إشراك الدول النامية بشكل متكامل في النظام ، واعتقدت الدول النامية أن ذلك سوف يتيح لها الاندماج الكلي والمشاركة الفعالة في النظام ، وكان خافيا عليها حينئذ التوايا الحقيقية من وراء هذه الحيلة التي كان هدفها الأول والأخير هو تجريد الدول النامية من أية معاملة تمييزية وقبولها النظام الجديد بقواعده وأحكامه دون التفرقة بين القوى والضعيف والقادر والغير قادر .

وجاءت نتائج الجولة على نحو ما سوف نشاهده مرجحه هذا الاتجاه ، وخالية بالفعل من أية معاملة تفضيلية ، اللهم إلا بالنسبة لطول الفترة الانتقالية الممنوحة لها مقارنة بالدول المتقدمة أو إتاحة المساعدات الفنية لملاءمة تشريعاتها وأقلمتها مع الالتزامات والواجبات الجديدة ، فلا مجال في هذه الاتفاقية إلى تعويض الدول النامية عن خسارتها من جراء ارتفاع 'عار الغذاء' أو ارتفاع أسعار التكنولوجيا المستوردة وصعوبة اقتنائها ... الخ .

ولعل بؤراد النجاح الأمريكي ظهر بادية ذي يده في مجال حماية الملكية الفكرية عند تكتل المؤسسات عبر الوطنية الأمريكية في مجال صناعة الدواء مع عثيلتها من المؤسسات الأوروبية واليابانية في إصدار ما عرف " بالآطار الأساسي لقواعد الجات في مجال الملكية الفكرية " .

Basic Framework of GATT provisions on Intellectual Property ، وذلك في يونيو ١٩٨٨ ، واتخذ هذا الإطار الذي أرسى



المصدر: الأمانة العامة

٢٥ ابريل ١٩٩٤

للتشريع والخدمة العامة والاعلامات : التاريخ

الاجولة على اقتصادياتها وعلى الاقتصاد الدولي ككل .

واتفق على اتخاذ نص دنكل أساسا للاتفاق الشهابي للجلولة ،
لما معى من خلاله الى وضع اطار عام للمفاوضات شاملا ما تضمنته
من ٢٨ اتفاقية ، بما فى ذلك الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة
دولية جديدة للتجارة ، ونجح نص دنكل فى دمج جميع هذه
الاتفاقيات فى مشروع اتفاق واحد واعضباره ككل لا يستجزأ ،
بعبارة أخرى أن انضمام الدولة الى اتفاقية جلولة أوروجواى
يعنى قبولها جميع الاتفاقيات المبترمة فى اطارها ، مع استثناء
حق أية دولة من إقامة تحفظ على أية اتفاقية أو حتى على مادة
من موادها ، فاما أن تقبل اتفاقية جلولة أوروجواى ككل أو
ترفضها سريمتها وهو ما عرف بالـ Single Undertaking ، ولا شك
أن هذا يعد تحولا جذريا عما كان معمولاً به فى اطار الجات
وبالمسبة للاتفاقيات السابقة التى إدرمت فى نطاقه بموجب
حولاته المسبق ، حيث كان انضمام الدولة الى جميع هذه
الاتفاقيات أو البعض منها وقتاً لا يؤثر - على أية حان من
الأحوال - على عضويتها فى الجات ، أما الآن فإذا تراجعمت أو
تحفظت دولة على أية اتفاقية من الثمانية والعشرين اتفاقية
فإنها لن تصبح عضو فى المنظمة الدولية للتجارة وتبقى
بالتالى خارج النظام الدولي الجديد الخاص بالتبادل
التجارى .

وبغنى عن البيان أنه بعد أن كانت اتفاقية الجات لا تعدو أن
تكون تعاقدا بين الأطراف الراغبة لتنظيم التبادل التجارى
السلعى ، فإن نطاق منظمة التجارة الدولية الجديدة يمتد
لشمل - دون منازع - التجارة فى مجال الخدمات وحقوق الملكية
الفكرية والاستثمارات وغيرها .



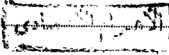
المصدر : الأمانة العامة

٢٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ : للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

قواعده اتحاد صناعات الأدوية بالدول المتقدمة أساسا لصياغة الاتفاقية التي نحن بصدها اليوم . والتي بها ضربت عرض الحائط عمل وجهد سنوات طويلة لوضع قواعد متفق عليها في مجال حماية الاختراعات المسجلة وتوحيد المعايير من قبل مندوبي الحكومات في إطار المنظمة الدولية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة .

واتفق اتحاد صناعات الأدوية مع ما كانت ترص اليه الولايات المتحدة منذ البداية ، ألا وهو ضرورة توقيع العقوبات الدوائية في إطار نظام فض المنازعات بالجات بغية حماية حقوق الملكية الفكرية . فعلى حين كانت تسعى الاتفاقيات الأخرى والنسابق أبرامها تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى الموازنة بين الحقوق والواجبات في هذا السياق ، فإن الاتفاقية الجديدة في إطار الجات تركز بصفة أساسية على جانب الالتزامات دون تطرقها إلى حقوق الدول لا سيما النامية منها بالنسبة لحاجتها العامة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور في صناعة الدواء والصوب الغذائية وبرامج الكمبيوتر بأسعار معقولة في متناول شعوب الدول النامية وحكوماتها . فلا شك أن اتفاقية الملكية الفكرية بالجات جاءت لتجسم النزاع الذي دام سنوات بين الدول النامية والمتقدمة لصالح الأخيرة ، وشجاعتها في إدخال معايير دولية أكثر صرامة تستهدف حماية الملكية الفكرية دون مبالاة بحق الدول النامية في التنمية وحرمان شعوبها من الاستفادة من الاختراعات والابتكارات الجديدة لسنوات طويلة (تنص الاتفاقية على ٢٠ سنة) في أكثر المجالات حيوية مثل الدواء والغذاء والعلم والتكنولوجيا . اللهم إلا إذا ما قامت الدول بدفع مبالغ طائلة تخضعها الشركات عبر الوطنية للحصول على حق البراءات الجديدة . فعلى الرغم من العيزة النسبية المعنوية للدول النامية من حيث اتاحة فترة انتقالية تصل إلى عشر سنوات للاءمة قوانينها وتشريعاتها بإحكام الاتفاقية الجديدة ، فإن



المصدر :



١٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

أشارها الملعبية ستكون ملموسة لا سيما في قطاعي الصحة والغذاء .

ثانيا : مشروع دتكل :

ظلت النزاعات قائمة حول مفاوضات جولة أوروغواي بين الدول النامية والمتقدمة تارة وبين الدول المتقدمة بعضها البعض تارة أخرى أو حتى فيما بين الدول النامية أنفسهم طوال السنوات الأولى من التفاوض ، ولم يكن هناك رؤية محددة أو تصور واضح لما يمكن أن تصفر عنه هذه الجولة في النهاية ، على الأقل في أوساط الدول النامية ، وترجع أسباب ذلك بصفة أساسية إلى عدم وجود إطار عام متفق عليه أو مدى واضح لما ترمى إليه هذه الجولة بكل أبعادها وتداعياتها الطموحة والمعقدة . وكما أوضحنا جاءت هذه الجولة واستمرت بقوة ضغط من الولايات المتحدة ، والتي شرحت في تقديم كل يوم مطلبها جديدة على مائدة المفاوضات دون سابق انذار ، وظل الأمر كذلك حتى الأيام الأخيرة من المفاوضات ، بل ولا يجب أن نستعجب من أن الولايات المتحدة حتى يومنا هذا ماضية في محاولاتها إلى التقدم بمطالب جديدة لإدماجها ضمن نطاق الجولة مثل موضوعات التجارة والبيئة ومعايير العمالة الدولية ... الخ ، ولا عجب أيضا من أن هذه الجولة جاءت عكس الجولات السبع السابقة ، والتي خاضت الدول خلالها مفاوضاتها على أساس من الشفافية ووضوح الهدف ثم التفاوض على أساسه ، فقد بدأت هذه الجولة على العكس من ذلك بجمع الدول حول مائدة المفاوضات دون رؤية واضحة لأبعادها ، واستمر هذا الوضع حتى ديسمبر ١٩٩١ عندما شرع مديري عام الجات وقتئذ أرثر دتكل (سويسري الجنسية) - وعلى مسؤوليته - بالتقدم بنص كامل لاتفاقية جولة أوروغواي وما تتضمنه من اتفاقيات ، لم يكن إلا عندئذ أن بدأت الدول صغيرها وكبيرها تنزع التداعيات المحتملة والممكنة من جراء هذه



المصدر : الأمانة العامة للتجارة

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

شالشا : الإطار العام لجولة أورو جوى :

- تتضمن جولة أورو جوى من بين ما تتضمنه أهم الاتفاقيات
- المتخالية :-
 - اتفاقية الزراعة ،
 - اتفاقية حول اجراءات حماية الحيوان والنبات والصحة ،
 - اتفاقية الملابس والمنسوجات ،
 - اتفاقية حول الحواجز الفنية للتجارة ،
 - اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة باجراءات الاستثمار ،
 - اتفاقية خاصة بالتفتيش، قبل الشحن ،
 - اتفاقية حول قواعد المنشأ ،
 - اتفاقية حول اجراءات منح تراخيص الاستيراد ،
 - اتفاقية حول الدعم والاجراءات المضادة ،
 - اتفاقية حول اجراءات مكافحة الإغراق ،
 - اتفاقية حول الاجراءات الوقائية ،
 - اتفاقية حول الخدمات ،
 - اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ،
 - اتفاقية حول الاجراءات والقواعد التى تحكم فض المنازعات
 - آلية للمتابعة الدورية لسياسة التجارة للدول الاعضاء ،

ومن أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من جراء انضمامنا الى هذه الاتفاقيات وأن تصبح عضوا نشطا في النظام التجارى الدولى الجديد ، فإنه يتعين علينا أن نعكف على دراسة هذه الاتفاقيات بدقة للتعرف على ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات بمقتضاها ، على نحو ما ذكرته في مقدمة هذا المقال ، ولعلكم تسمحوا لى أن أضرب مثلا على ذلك باتفاقية الملابس والمنسوجات التى تعمل على تحرير هذا القطاع الحيوى بالنسبة لصادراتنا لال العشر سنوات القادمة ،

وتربيل عنه جميع الحصص التي كانت تحكم التبادل التجاري فيه
بمقتضى اتفاقية الكيفيات متعددة الأطراف ، فإن ما تحققه هذه
الاتفاقية من مزايا جمة نظير ما تقوم به من فتح أسواق جديدة
للدول المتقدمة والتنمية على حد سواء تحتم علينا العمل
على الاستفادة منها ، غير أنه يجب أن نعارض بالتصنييع ليس أن
هذه الاتفاقية وأن كانت تمثل طوق النجاة بالنسبة للدول
المصدرة للملابس والمنسوجات التي استفادت حصصها السنوية في
الحقوق الدولية والقادرة على المنافسة العالمية من ناحية ،
فهي من ناحية أخرى تمثل ضغطا على تلك الدول الغير قادرة على
المنافسة ، والتي كان نظام الحصص المعمول به يضمن لها
تنصيبها في السوق الدولية ، فإن هذه الاتفاقية تعطي القدرة على
المنافسة مكان الصدارة فيها . ولن يبقى أمامنا سوى التعجيل
بتطوير إنتاجنا والارتقاء به إلى المستويات العالمية من حيث
الجودة والسعر والتسويق حتى يصبح هذا القطاع الحيوي بالنسبة
لنا قادرا على المنافسة بعد انقضاء السنوات العشر المحقق
عليها . كما تجيز لنا هذه الاتفاقية حقوقا هامة يجب ألا نشهو
عنها ، بل ويتعين علينا التعرف على القواعد التي تحكمها حتى
يمكن لنا استخدامها ، وأقصد بذلك ما تنبئ به مثلا هذه الاتفاقية
من إجراءات وقائية مسموح بها لمواجهة ما هو متوقع ومحتمل من
غزو للأسواق ، لا سيما من قبل صادرات الدول الآسيوية في مجال
الملابس ، وضرورة حماية أسواقنا ومشتجاتنا الوطنية من هذا
الغزو مستقبلا ، خاصة وأن مصر ستعتبر سوقا جذابا في ضوء
تعاظم قدرتها الاستيعابية وقدرتها الشرائية .
والأمر كذلك بالنسبة لتطوير تشريعاتنا وقوانيننا بما
يتلاءم مع قواعد اللعبة الجديدة ، خاصة في مجال مكافحة
الافتراق والإجراءات المضادة للدعم ، واعتبار هذه الإجراءات من
بين الإجراءات المشروعة والمصرح بها بل واللازمة في ظل نظام
تحرير التجارة الدولية الجديد ، بما تكفله من حماية للأسواق

الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة غير الطبيعية
والتنافسية التي قد يتعرض لها السوق المصري مستقبلا .

رابعاً : الدول النامية وجولة أوروجواي :

ولحل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ماذا يعود على الدول
النامية من جراء هذه الجولة ؟ ولماذا تبقى مسألة انضمامنا
إلى الاتفاقية مسألة حيوية ؟ . ولو أن الوقت مازال مبكراً
لتقييم آثار هذه الجولة على الدول النامية بشكل موضوعي
ومتعمق ، فما من شك أن أسهامها في إرساء أسس وقواعد نظام
متكامل لغض المنازعات يعتبر أمراً إيجابياً للدول النامية
بما يستهدفه من حمايتها من الإجراءات القمعية والتعسفية
المنفردة التي طالما اتبعتها وهددت بها الدول المتقدمة في
المناخ دون ضابط ولا رابط . وليس خافياً أن مصر ضمن مجموعة
من الدول النامية مثل الهند والبرازيل كانت على قائمة الدول
المتهمه بعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ، الأمر الذي
يخضعها للقانون الأمريكي المعروف بـ 301 Super ، والذي
يمقتضاه كان يحق لإدارة الأمريكية فرض إجراءات جزائية ضد
لعدة الدول ، مثل خفض المعونة أو إغلاق أسواقها أمام
صادرات تلك الدول ... الخ ، كما أنه ليس خافياً أيضاً أن مصر
كانت موضع اتهام منذ عامين تقريباً من قبل المجموعة الأوروبية
بإغراقها السوق الأوربي بصادراتها من المنسوجات . وإسولم
تندج الدبلوماسية المصرية عندئذ في إقامة المصالحة مع
المجموعة لكن لنا أن نتوقع عواقب صارمة على صادراتنا لمثل
هذا الاتهام .

وتسارع بالقول ، وإن كان نظام فض المنازعات الجديد لم
يلغ إمكانات فرض جزاءات ، إلا أنه وضع قواعد وأحكام لذلك
ولم يعد من حق الدول - بمقتضى هذا النظام - الالتجاء بصورة
منفردة إلى مثل هذه الإجراءات القمعية ، دون النظر فيها



المصدر :

٢٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

مسبقا من قبل فريق المستحكيم يشكل من قانونيين واقتصاديين محايدين تكون احكامهم وقراراتهم ملزمة لجميع الأطراف دون التفرقة بين القوى والضعيف . كما يقف ايضا هذا النظام الى جانب الدول المضعفة والغير قادرة على توفيق اي جراه ضد شركائها التجاريين الكبار ، حيث يحق لهذه الدولة التقدم بشكوى مسببة الى منظمة التجارة الدولية لحسم نزاع بينها وبين دولة تجارية كبرى بما يحسم لها حقوقها . وما من شك أن مثل هذا النظام - اذا احسن تطبيقه دون تحيز أو شغوط أو مناورات سياسية - فان من شأنه حماية الدول المضعفة في النظام والوقوف بجانبها .

كما لا يغوتني في هذا الصدد أن أقول أن الدول النامية نجت في التصدي - بقدر ما تسمح به امكانياتها - للاستثمار القوى والصعوبات الضخمة التي واجهتها فرادى ومجمعة أشنائه المفاوضات ، فقد نجت - الى حد معقول - في تجنب الضرر الذي كان يمكن أن يلحق بها ، لا سيما في مجال اتفاقيتي الخدمات والاستثمارات ، والتي يبتعد شتاج كل منهما عما كان مستهدفا منهما في البداية . حيث توصلت الدول النامية الى أن يراعى في اطار اتفاقية التجارة في الخدمات قدراتها وامكانياتها على المعطاء في هذا القطاع ، وترك لها حرية تقديم العروض التي تلائم ظروفها وبرامجها في الإصلاح الاقتصادي والتحرير . كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات ، فالاتفاقية النهائية تبصحه كل البعد عن الهدف الأمريكي الأول في هذا الشأن ، والذي كان يرمي الى اعطاء ذات المعاملة للمستثمر الوطني والأجنبي دون أي تمييز بينهما ، وهو ما لم يتم الموافقة عليه ، ومن ثم لا يتضمنه النص .

غير أن هذا النجاج - في نظرتنا - يعد شجاحا موقوتا ، فان كلا من هاتين الاتفاقيتين تعتبر الأولى من نوعها في اطار المفاوضات متعددة الأطراف ، ولا يكوها أكثر من أرضية للبشناه عليها . فلا مناص من معاودة الدول المتقدمة من جديد



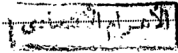
المصدر : الأمانة العامة للتخطيط

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٠٤ / ١٩٩٤

محاولاتها في الحصول على مزيد من التنازلات في مجال الخدمات والاستثمارات ، وهما مجالين حيويين بالنسبة لها ، وعلى الدول النامية من جانبها أن تتيقن لذلك وتستعد له منذ الآن . لا شك أن مجموعة الدول النامية والمعروفة باسم مجموعة الـ ١٥ والتي تعتبر نواة هامة للدول النامية (مصر عضو فيها) يمكن أن تقوم بدور قيادي في هذا السياق من خلال قيامها بالتنسيق بين مواقف الدول النامية وحشها على اتخاذ مواقف موحدة في مواجهة المطالب للمحطة من الدول المتقدمة والتي لن تتهاون في تقديمها مستقبلا في إطار المنظمة الجديدة للتجارة الدولية .

ويبقى السؤال مطروحا هل سترك للدول النامية ما سبق للدول للمتقدمة أن فرضته كحق مكتسب من حيث ابقائها قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس خارج نطاق قواعد الجات لمدة أربعين سنة ، أي بمعنى هل ستحتج الدول النامية هي الأخرى فترة أربعين عام . يحتاج لها خلالها ادماج بشكل تدريجي كل من قطامي الاستثمارات والخدمات - باعتبارهما قطاعين وليدين يستوجبا للحماية - تحت مظلة المنظمة الجديدة . لا شك أن هذا امرا بعيد المنال في ضوء ما رأيناه بالنسبة للاتفاقية الخاصة بواجه التجارة لحقوق الملكية الفكرية مثلا ، والتي تم تحديد الفترة الانتقالية فيها بما لا يتعدى عشر سنوات للدول النامية وخمسة عشر سنة للدول الأقل نموا ، تلحزم بعدها أسوة بالدول المتقدمة بكافة الالتزامات والواجبات للمضمنة بالاتفاقية دون تمييز بينها .

ومع ذلك فليس المقصود هنا هو الاختيار ما بين الانضمام الى اتفاقية أورو جواي من عدمه ، فان هذا الخيار غير قائم ، حيث أن عدم الانضمام والبقاء خارج النظام الجديد يعنى عدم الاستفادة من المزايا المطلقة التي يقدمها في مجال شروط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية ، وأكثر من ذلك - كما سبق أن أوضحنا - الاستفادة بما تقدمه للمنظمة الجديدة من



المصدر :

٢٠٤١ / ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظام قوى لفض المنازعات ودعم القواعد التي من شأنها حماية الدول الصغيرة من الإجراءات الانتقامية والإنفرادية التي طالما تم التهديد بها واستخدامها من قبل الدول التجارية الكبرى .

خامسا : وضع منظمة التجارة الدولية الجديدة في النظام

الدولي :

وأخيرا فقد يكون من المفيد وباختصار شديد التعرض للمكانة التي سوف تحتلها المنظمة الدولية الجديدة لدى انشائها في ظل النظام الاقتصادي الدولي . فإن المنظمة الجديدة للتجارة ستناهز في قوتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وستشكل معهما المثلث المختص بالمساهمة في رسم السياسات الوطنية للدول في مجالات النقد والتمويل والتجارة ، وبالتالي يرسوا معا قواعد النظام الاقتصادي والتجاري الدولي . فإن اتفاقية الجات التي كانت تختص بالتفاوض حول التعريفات الجمركية والتبادل الملحق وتنظيمه عند حدود الدول الأطراف سوف ينتهي العمل بها ليحل محلها منظمة التجارة الدولية ، التي من شأنها التطرق بل ومعالجة السياسات الوطنية للدول في مختلف المجالات السابق الإشارة إليها ، وملاءمة تلك السياسات بل وادماجها في البيئة الدولية ، دون حاجة اليها - في هذا المضمار - الإشارة إلى من هم محددي اتجاهات البيئة الاقتصادية الدولية وواضعي أسسها ، أو ما يعنيه المشاركة في وضع السياسات من مناس بالسيادة الوطنية . ومع ذلك فيجب أن نعيد هنا إلى الأذهان ، أنه بينما يقوم الصندوق والبنك الدوليين بفرض سياستهما على الدول النامية بالدرجة الأولى لحاجة الأخيرة إليهما سواء بالنسبة للتمويل أو بالنسبة لتبني اقتصادهما أمام الدول المتقدمة ، فإنه على العكس من ذلك فإن دور المنظمة الدولية الجديدة من المفروض أن يتعدى محاسبة الدول النامية فقط ليطالب الدول المتقدمة أيضا بكشف



الأمانة الاقتصادية

المصدر :

٢٠٠٤

التاريخ :

للتنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

حساب لسياساتها التجارية . وللمستقبل أن يثبت لنا صحة ذلك من
عدمه عند التطبيق .

وختاما ، ألعلمكم تتفقون معي في شدة تشاك وشعقد جولة
أوروجواي ومفاوضاتها والاتفاقيات المبرمة في إطارها ، وقد
حاولت حاهدة على نحو ما ذكرته في المقدمة تبسيط بعض الأمور
من خلال ما قصدت به التركيز على الإطار العام للجولة متطرفة
الى بعض أبعادها وتداعياتها ، وهي لا شك تفوق بكثير ما
أوردته في هذا المقال ، ومن المهم الآن التكايف في مدارس
بكل جدية أبعاد وتداعيات تلك الاتفاقية لما سيكون لها حتما
من تأثير قوى ومباشر ليس فقط على سياساتنا الوطنية
والخارجية بل على مستقبلنا الاقتصادي .



المصدر :

٢٦ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

بؤادر حرب تجارية بين أمريكا وكندا:

هل تصمد المعاهدات الإقليمية أمام «النظام الاقتصادي الجديد..؟»

يتقاسمت تأثيرات الجات على المنظمات المختلفة. إذ يؤدي سريانها إلى تقوية مجموعة الأسبان (دول جنوب شرق آسيا) باعتبارها أحد المستفيدين من الاتفاقية. وباعتبارها المجموعة التي تتلقى مصالح أعضائها جميعاً، ومن ثم تتخذ موقفاً موحداً من الجات. كما يؤدي إلى مزيد من الفوائد للمجموعة الأوروبية، وسوقها المشتركة للسبب نفسه. إضافة إلى عامل الوحدة الأوروبية الذي لا يقي مجالاً للحديث عن فرض رسوم جمركية بين دول المجموعة على كس ما حدث بين الولايات المتحدة وكندا.

أما باقي الاتفاقيات، ومن بينها النافتا فقد تكون الجات عاملاً كاشفاً لعدم قدرتها على الاستمرار حتى وأن تم تدارك الأمر مؤقتاً. وسيكون ذلك هو حال جميع الاتفاقيات الإقليمية ضعيفة البنية. أما المناطق التي لا تجمعها اتفاقيات ضعيفة كانت أم قوية، أو بالأحرى تجددت اتفاقاتها منذ عشرات السنين مثل المنطقة العربية وسوقها المشتركة فلا شك أن وضعها سيكون أسوأ لأنها ستكون -عاجلاً -جداً - مضطربة لمواجهة الغلولة الاقتصادية العالي فرائد

المسي بعد أن وجدت واقتن أن تطبيق المنافسة لا يحقق لها المزايا التجارية التي تحققها الجات. فربح أن الميزان التجاري مع كندا حقق الولايات المتحدة أكثر من خمسة مليارات دولار -قيمة صادرات الحام الماضي من الخضروات والفاكهة والمنتجات

الزراعية- إلا أنه أضر بمحصول القمح الأمريكي الذي لم يستطع الصمود أمام منافسة القمح الكندي ذي السعر التنافسي.

ومن فورها قررت الإدارة الأمريكية إسهال كندا بضعية أيام للحد من صادراتها للسوق الأمريكي قبل الشروع في فرض مبدأ التنافسية. ووضعت بذلك بداية عملية للحرب التجارية التي يمكن أن تستغل إذا ما ردت كندا بفرض مبدأ نفس ورفع التعريفات الجمركية على المنتجات الأمريكية التي تغزو السوق الكندي، والتي سيؤدي حرماتها من تلك السوق إلى الإضرار بالكثير من المزارعين والعمال الأمريكيين.

مصير المعاهدات الأخرى

وسواء تداركت الدولتان مخاطر الحرب التجارية قبل نشوبها أم تركتها لأشغال. فإن النقطة الأساسية التي ستكون محور كثير من الجدل في المرحلة المقبلة هي مدى تطبيق توجهات وسياسات دول كثيرة على الصعيد الاقتصادي مع ما تقتضيه الاتفاقيات الحالية. وما يسمى بالنظام الاقتصادي الجديد من إطلاق حرية التجارة والتبادل الحر للمنافع وترك الجميع يستفيدون من ذلك النظام الذي جرى التبشير به طويلاً. فهذه النقطة هي التي ستحدد أبعاداً الأهداف الملمة للنظام الاقتصادي الجديد كما ستحدد مصير المعاهدات الإقليمية مثل النافتا والأسبان والايكو والسوق الأوروبية، بل أنها ستكون اختباراً لمدى قوة هذه المعاهدات وصلابة أسسها. وفي هذا الصدد فمن المتوقع أن

ما هو مصير المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بعد توقيع اتفاقية الجات، وإعلان منظمة التجارة العالمية الجديدة؟

يبدو أن كافة الدول الضالعة في معاهدات من هذا النوع، سيتعين عليها إعادة النظر في وضعها بعد أن أصبحت الأولوية لبؤادر الجات، وقراراتها. خاصة إذا كانت الولايات المتحدة طرفاً في هذه المعاهدات.

ويبدو أيضاً أن ذلك هو جوهر المشكلة الناشئة الآن بين الولايات المتحدة، وجارتها كندا باعتبارهما ضلعين من الضلع الثلاثة لاتفاقية التجارة الخارجية لأمريكا الشمالية، منافسة، وباعتبار أن كلا منهما تتبنى تقسراً مختلفاً لاتفاقية الجات، أو للناشئة في ظل الجات.

وتهدد التقسيمات المختلفة بإشغال حروب تجارية بين الجارتين الأمريكيتين على غرار الحرب التجارية التي نشبت بين الولايات المتحدة واليابان في العام الماضي، وما زالت جذورها مشتعلة تحت الرماد حتى الآن.

غير أن الأمر لا يقتصر على التقسيم المخطط، وإنما على الأولوية الممنوعة لكل معاملة على حساب الأخرى، وفي هذا الصدد تعطي الولايات المتحدة -بلا لبس- الأولوية لاتفاقية الجات حتى وإن تنازعت مع النافتا. ويسعى وزير الزراعة الأمريكي مايك أسبي حالياً لاستصدار قرار من الكونجرس يعطي حرية التحرك في اتجاه تطبيق بنود اتفاقية الجات التي تخول لواشنطن تحديد نسب من الواردات وفرض رسوم جمركية على ما يتخطى هذه النسبة. وذلك عند التعامل التجاري مع كندا، مما يعد وقفا لاتفاقية النافتا. التي يفترض أن تغطي الحواجز الجمركية بين أعضائها. وقد سعى الوزير الأمريكي هذا



المصدر : **العالم اليوم**

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٤

السفير لونغ لـ « **العالم اليوم** »

زيادة التجارة المتبادلة بين مصر وبريطانيا بعد إزالة القيود وتنفيذ اتفاقية الجات

مساعداً لمصر

□ لندن - إبراهيم نواز

وتحدث السفير كريستوفر لونغ إلى مجموعة من الصحفيين المصريين في لندن عن العلاقات النامية بين لندن والقاهرة في المجالات الثقافية والتعليمية والسياسية والتجارية.. وقال السفير إن بريطانيا تخصص مساعدات مباشرة إلى مصر تبلغ ٩ ملايين جنيه استرليني سنوياً وأن معظم هذه المساعدات يذهب إلى برامج تطوير التنمية الاقتصادية وتحسين البنية وتطوير نظم التعليم والتدريب إضافة إلى تقديم المشورة فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

وقال إن المساعدات المخصصة لبرامج

الدراسات العليا تبلغ نحو مليون جنيه استرليني سنوياً.. وأشار إلى أن الإنفاق الفعلي على المنح الدراسية لبرامج الدراسات العليا خصوصاً درجة الماجستير بلغ في عام ١٩٩٢ نحو ٨٨٥ ألف جنيه استرليني وأن المبلغ المخصص للعام ١٩٩٤ يبلغ مليون جنيه استرليني.

وفي إطار المنح الدراسية لطالب الدراسات العليا يتم إرسال ما يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ طالب سنوياً للدراسة لمدة سنة واحدة ثم العودة إلى مصر للمشاركة في عملية التنمية.. وأوضح أن السفارة البريطانية تلقت خلال العام الحال حوالي ٢٠٠٠ طلب للاتحاق ببرامج الدراسات العليا الذي تدعمه بريطانيا.

مصر بلد مستقر

وتحدث السفير كريستوفر لونغ عن السباحة في مصر، وإقبال السائحين البريطانيين على زيارة القاهرة والمناطق السياحية الأخرى في كل أنحاء مصر، فقال إنه يراقب الموقف بكل دقة في القاهرة لضمان أمن وسلامة المواطنين البريطانيين بالتعاون مع الأجهزة المعنية في مصر.. وقال إن مصر بلد مستقر، له نظام مستقر منذ آلاف السنين ولا يمكن أن يتقلب الحال بسبب بعض الناس ذوي العقيدة المحدودة.

وأكد السفير البريطاني في مصر أنه يرى أن **الاضطراب في مصر** عابدية جداً ولا تتطلب أي إجراءات احتياطية تتطلب من السائحين

صرح السفير البريطاني في القاهرة كريستوفر لونغ لـ «العالم اليوم» بأنه يتوقع ازدهار التجارة المتبادلة بين بريطانيا ومصر على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى اتفاقات الجات التي تم توقيعها في مراكش في شهر أبريل الحال. وقال كريستوفر لونغ إن حجم التجارة المتبادلة يزيد على ٧٥٠ مليون دولار سنوياً وأن الصادرات زادت خلال العام الماضي فقط بنسبة ٢٢٪.

وتعليقاً على حالة التضارؤم بشأن الصادرات المصرية التي تسود بعض أوساط المصدرين المصريين بعد تطبيق بنود اتفاقات الجات قال السفير البريطاني إن كل طرف يبذل في تقدير التضحيات التي سيتعرض لها، ويقلل من قيمة المكاسب التي سيحصل عليها بعد تطبيق اتفاقات الجات.. وعزا السفير هذا الاتجاه إلى حقيقة أن الخسائر التي ستنتج عن التضحيات ستقع فوراً في حين أن المكاسب التي ستنتج عن إزالة القيود وتحرير التجارة على المستوى العالمي لن تقع فوراً وإنما سلتحد تدريجياً على المدى الطويل.

وحول القيود الكمية المفروضة على أهم الصادرات المصرية إلى بريطانيا خصوصاً السلع الزراعية والملابس والنسوجات، قال السفير إنه ليست لديه معلومات بشأن تقليل أو إنهاء القيود الكمية «الكوتا» المفروضة على هذه الصادرات إلى بريطانيا، وأعرب عن اعتقاده بأن التناهم المستمر بين البلدين يمكن أن يسفر عن إيجاد حلول سريعة ومرضية لأي مشاكل تطرأ على حركة التجارة بين بريطانيا ومصر.

وقال السفير كريستوفر لونغ الذي يزور لندن حالياً في إجازة رسمية لـ «العالم اليوم» إن موقف بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي هو مساندته تحرير التجارة وزيادة فرص الصادرات أمام البضائع المصرية كبديل عن زيادة المساعدات الاقتصادية، وأكد أنه ينبغي تعزيز التجارة بدلاً من زيادة المساعدات.



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٤

ازدهار العلاقات

وتوقع السفير ازدهار العلاقات التجارية والاقتصادية بين بريطانيا ومصر في السنوات المقبلة بعد أن خرج الاقتصاد البريطاني من الكساد الذي عانى منه لعدة سنوات، واتسعت آفاق نمو الاقتصاد المصري، وتوقع أن تزيد أعداد السائحين بشكل خاص نظراً لأن الحكومة البريطانية قررت تخصيص مقرر كامل عن مصر القديمة ضمن المقررات الأساسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في بريطانيا.. وقال السفير لونغ إن كل تلميذ وتلميذة في المرحلة الابتدائية حالياً يدرس مصر القديمة في المقرر ويتطلع من ثم إلى زيارة مصر.. وقال إن كل هؤلاء هم من السائحين المنتظر قدومهم إلى مصر في السنوات المقبلة.

وجدير بالذكر أن تلاميذ المرحلة الابتدائية في بريطانيا يتمتعون بمعرفة جيدة عن مصر القديمة.. وتقوم المدارس سنوياً بإقامة معارض عن مصر، وتنظيم رحلات إلى المتحف البريطاني لزيارة الجناح المصري في المتحف الذي يشهد أكبر حالات الإقبال من السائحين عموماً.

البريطانيون عدم زيارة مصر.. وقال إن الشيء الوحيد الذي توصي به السفارة مواطنيها هو تجنب منطقة أسبوت.

وقال السفير كريستوفر لونغ إن هناك قسماً من السياحة المصرية لم يتأثر إطلاقاً بحوادث الإرهاب، وهذا القسم يتمثل في السياحة إلى مناطق سيناء والبحر الأحمر.

وذكر لونغ أن ٢٦٥ ألف سائح بريطاني زاروا مصر في العام الماضي، لم يتعرض منهم لمشاكل سوى ٢٠ شخصاً تعرضوا لمشاكل محدودة، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بما يحدث للسائحين في أي مكان في العالم نظراً لاختلاف العادات والتقاليد.

وقال لونغ إنني أشعر بأمن شديد في مصر وليست هناك أي مخاوف على أمن الجالية البريطانية التي يقدر عددها الرسمي بحوالي ٢٦٠٠ شخص في القاهرة ونحو ٦٠٠ شخص في الاسكندرية.

مناخ جيد للاستثمار

وعن الاستثمارات البريطانية في مصر قال السفير لونغ إن المناخ الاستثماري الجيد الموجود في مصر حالياً يجذب عدداً من كبريات الشركات البريطانية.. وقال إن هذه الشركات

تنظر إلى مصر باعتبارها سوقاً كبيرة، متوافر فيها مهارات بشرية لا تتوافر في غيرها من البلدان المجاورة.. وإضافة إلى ذلك فإن الشركات البريطانية تعتبر مصر مركزاً للتصدير إلى العالم العربي.

وذكر السفير لونغ أسماء عدد من الشركات البريطانية الكبيرة التي تشارك في مشروعات في مصر أو أقامت لنفسها فروعاً هناك.

ومن بين هذه الشركات شركة جلاكسو البريطانية العالمية للأدوية والمستحضرات الطبية التي تبلغ استثماراتها في مصر حوالي ٤٨ مليون دولار.. كذلك هناك شركة كادبوري للشوكولاتة والحلويات التي تبلغ استثماراتها في مصر حوالي ١٥ مليون دولار وتصدر ٢٠٪ من إنتاجها إلى كل من الأردن والسعودية.

وقال السفير كريستوفر لونغ إن شركة الصلب البريطانية ستقوم بتوريد احتياجات قضبان السكك الحديدية إلى هيئة السكك الحديدية في مصر.. كما أن بريطانيا تشارك في مشاريع كثيرة على المستوى القومي أو الإقليمي في مصر منها مشاريع مرفق مياه القاهرة الكبرى، ومشاريع البيئة في محافظة سوهاج وغيرها.

وأشاد السفير البريطاني في مصر بالجهود المبذولة لتطوير التثريعات الاقتصادية وتحديث الاقتصاد وتطوير التعليم وأثنى بشكل خاص على جهود كل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور حسين كامل بهاء الدين.



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٠ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

امكانيات كبيرة لاستفادة مصر من اتفاقية الجات كتب - ممدوح الولي:

أشارت مناقشات مؤتمر الاقتصاد والتنمية في مصر بكلية زراعة المنصورة حول آثار اتفاقية الجات على مصر، أن هناك جوانب إيجابية في مجال المشروبات والملابس بالغا، نظام الحمص خلال السنوات العشر القادمة والتي تبدأ من العام القادم، وهو ما يمنع تكرار مشكلة تصدير القمصان المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لارتفاعها بنظام الحمص، وقد شارك في المؤتمر العديد من الخبراء والمتخصصين ومن بينهم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق، وأوضح عادل عبدالسلام - ممثل التمثيل التجاري بالمؤتمر - أنه في الجال الزراعي توجد ضمانات في إطار الجات للدول المنضوية من ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الزراعية تتمثل في الحصول على مساعدات غذائية سواء في شكل ثنائي أو جماعي من خلال منظمة الفاو كمنع لاقترع وليس قروض كما مستحصل على مساعدات غذائية ومالية لاعادة هيكلة قدراتها الزراعية لزيادة انتاجها، وأعرب على نجم محافظ البنك المركزي الأسبق عن تشككه من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالميا بعد الانفا، لعدم التجهيز لها بالدول المتقدمة، مع احتمالات تكتل المستوردين أو عدم استطاعتهم دفع التكلفة، وذكر د. محمد جبر الغزوي أمين عام المؤتمر - الذي تستمر أعماله لمدة يومين - أنه سيتم مناقشة ٦٠ بحثا مقدمة من ٦٢٠ باحثا من كليات الزراعة والعهاد الزراعية في مجالات مشاكل الإنتاج والتسويق والاستهلاك والأسعار الزراعية والتجارة الخارجية للسلع الزراعية خاصة البطاطس والقمح.



العالم اليوم

المصدر :

١٩٩٤ أبريل ١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

رأي اقتصادي

هل يتعثر تنفيذ اتفاقية الجات مرة أخرى؟



■ يحيى المصرى ■

تم اعداد اتفاقية الجات في عام ١٩٩٧ ووقعتها الدول الاعضاء في ٣٠ اكتوبر من نفس العام. وبدأ سريانها اعتباراً من أول يناير عام ١٩٩٨. غير أن تنفيذها تعثر نتيجة لعدم الاتفاق على كيفية تطبيق أهم بنودها، وهو نسبة تخفيض الرسوم الجمركية باعتباره المائق الكبير ضد تحقيق أهداف اتفاقية الجات في السعي إلى إيجاد عالم حر تتبادل فيه السلع بحرية دون عوائق جمركية أو قيود تجارية. وخاصة وقد اعترض الكونجرس الأمريكي على التنفيذ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ من أكبر وأقوى الدول المؤثرة عالمياً. ويعني أن أوضح للذين تخوفهم ذاكرتهم، أن العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يسعى إلى وضع أسس عالمية جديدة لا مكان فيها للقيود النقدية والتجارية. مع إمكانية تمويل إعادة بناء المنشآت التي خربتها الحرب، وقد تبلورت هذه الأسس في المنظمات الثلاث التالية:

الجديدة لضمان حرية التدفق في التجارة العالمية. وبذلك رأينا العالم وقد انقسم إلى مجموعات:

١ - دول وقعت الاتفاقية بما تتضمن من إنشاء منظمة جديدة للتجارة العالمية تشرف على القواعد الجديدة التي تضمنتها الاتفاقية وتتولى متابعة التنفيذ.

٢ - دول لم توقع الاتفاقية، وهي الدول الأشد فقراً التي لا تستطيع تنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاقية أمام صعوبات اقتصادية تواجه شعوبها.

٣ - دول تحفظت على السلطات الجديدة التي ستمنع للمنظمة الجديدة والتي نشأت نتيجة توقيع الاتفاقية وهي منظمة التجارة العالمية التي تم للمقرر أن تحكم العالم تجارياً اعتباراً من أوائل العام القادم.

٤ - دول ترددت قبل التوقيع، أو مازالت تردد وكان من بينها دول كانت تعيش في خلافات داخلية كسودان الاتحاد الأوروبي التي استطاعت مؤخراً تسوية الخلافات التجارية حول نظام استيراد الموز من دول أمريكا اللاتينية، ولا يجب أن ننسى أيضاً الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مجال معالجة مشاكل العجز التجاري الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ينتظر أن يتم حسمه بعد تشكيل الحكومة اليابانية الجديدة.

الشكل المرغوب فيه لعدد كبير من الدول النامية الأقل دخلاً والأشد فقراً.

٢ - منظمة التجارة العالمية التي كان من المتصور أن تقوم بعد انتهاء توقيع الدول الأعضاء على اتفاقية الجات عام ١٩٩٨، غير أنه تعثر أنشائها خاصة بعد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول على التنفيذ حيث لم يكن هناك مناخ دول مناسب لتنفيذها خوفاً على الوضع الانتاجي من المنافسة الدولية التي قد تصيب في مقتل - هذه الأسباب وغيرها أدت إلى دخول، الدول الأعضاء في دورات تفاوضية لتنايل الصعوبات، تمثلت في الجولات التالية:

- جولة بولون.
- جولة كيبيك.
- جولة طوكيو التي واصل فيها التخفيض الجمركي إلى خمسين في المائة.

- جولة أورجواي، وهي الجولة الحاسمة التي تم الاتفاق فيها. وفي الخامس عشر من أبريل الحالي قرأنا عن قيام سائر وأربع وعشرين دولة بالتوقيع عليها وذلك في مراكش بالمغرب، بينما امتنعت ثلاث عشرة دولة من السدول الأفريقية الفقيرة عن التوقيع.

كما تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى تنفيذ الاتفاقية - وقد أبدى الكثيرون من الموقعين تحفظاتهم على السلطات الجديدة التي ستحصل للمنظمة

١ - صندوق النقد الدولي الذي أنشئ للإشراف على تنفيذ قواعد السلوك النقدي الواردة في النظام النقدي العالمي والذي أريد له أن يسود في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تضمنت هذه القواعد التخلص التدريجي من القيود النقدية كلما سمحت ظروف الدول بذلك، وكانت أول دولة تعلن حرية التصويل هي الولايات المتحدة الأمريكية. كما تضمنت القواعد أنظمة سعر الصرف التي ارتكزت على الدولار الأمريكي حتى عام ١٩٧١ ثم واجه العالم مشاكل ناتجة عن عدم ثبات الدولار على قوته، وبذلك لم يعد القياس الوحيد للعولم منذ ذلك الوقت.

٢ - البنك الدولي لإنشاء والتعمير، السدنى أيضاً مؤسستين دوليتين هما مؤسسة التصويل الدولية وهيئة التنمية الدولية، وتسعى هذه المجموعة من بداية إنشاء البنك إلى تمويل الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية بهدف تعميرها، ولما انتهت الحرب وانتبهت الظروف الدولية الناتجة عن قيامها، تغير الهدف إلى تمويل التنمية في الدول النامية غير القادرة على التصويل الحر، وحتى تصل هذه الدول إلى المستوى الذي يساعدها على القيام بالمشاريع لسكانها، ورأينا البنك الدولي ومؤسستيه، وقد أصبح لها دور كبير في مشروعات التنمية والأصلاح الاقتصادي الذي لم يصل بعد إلى



العالم اليوم

المصدر :

١٩٩٦ ميلادي

التاريخ :

النشر والذمات الصحفية والمعلومات

السنوات التمهيدية التي وردت بالاتفاقية، وحتى تستعد كل من الدول الأعضاء للتحول السريع نحو الإنتاج الجيد والتكلفة المناسبة للمنتجات التي تدخل بها أسواقها المحلية والأسواق الخارجية. وبالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي الذي أريد له أن يحكم النظام النقدي العالمي، والنظام التجاري العالمي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فأنى أرجو للقارئ، أن يرجع إلى كتاب ومحاضرات الأستاذ... الجليل المرحوم الدكتور زكي شافعي عن النظام النقدي الدولي والإقليمي، فهو أول عالم اقتصادي عربي يبحث هذه الناحية، وقد درست على يديه هذه الأنظمة في بدايات الستينات بمعهد الدراسات والبحوث العربية، وكنت أحد الذين استفادوا علمياً من محاضراته سواء في عمل مؤسسات النقد الأجنبي أو في مجالات التعاون النقدي العربي، والأسئلة التي تفرشها نفسها بعد التوقيع على الاتفاقية، وقيل أعتمدها من برلمانات الدول الأعضاء - تمثل فيما يلي:

- هل فعلاً ستعمل اتفاقية الجات على زيادة الدخل القومي العالمي بمقدار مائتي مليار دولار أمريكي؟ وهو ما أشارت إليه بعض الصحف مؤخراً؟

- ومن سيستفيد بهذه الزيادة من الدخل؟ هل هي الدول الفقيرة أم الدول الغنية؟ أم الاثنان معاً؟

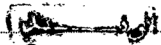
- أجابة مدروسة وأمانة ينتظرها العالم حتى لا يتغير التنفيذ مرة أخرى.. ويعني أن أوضح أن منظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق على انشائها في الخامس عشر من الشهر الحالي، سوف تقوم بتطبيق القواعد التي نصت عليها اتفاقية الجات في مجال تحرير التجارة العالمية - مثلاً يقوم صندوق النقد الدولي بتطبيق القواعد التي ارضتها الدول الأعضاء في مجال النظام النقدي العالمي.

إن الاتفاقية الجديدة تتطلب اعداداً إنتاجياً جديداً من الدول التي وقعت عليها حيث أنها تعتمد أصلاً على تحرير التجارة العالمية عن طريق تخفيض الجمارك ومنع القيود الكمية وتحرير انتقالات السلع وفتح المنافسة أمام كافة المنتجات الأجنبية، وذلك بالتركيز على أساسين: جودة الإنتاج وخفض التكلفة وهو ما يؤكد وزير الصناعة المصري - بما يتضمنه ذلك من قواعد جديدة تتمثل فيما يلي:

- إعادة تشكيل مكيل الإنتاج وإعادة النظر في الطاقة الانتاجية وتحديث الآلات وتطوير مستوى الإدارة واستغلال الطاقة القصوى بأفضل جودة ممكنة وأقل تكلفة ممكنة.

- التمهيد لالغاء الدعم وإعادة هيكلة الصناعات ليخضع الإنتاج لكل أساليب التطوير والتحديث في كافة العمليات الانتاجية والنهوض بـزراعة القمح والخضراوات وبالشكل الذي يساعد على وقفنا ضد المنافسة الأجنبية.

- الاعتماد بتشجيع الشباب على الدخول في الصناعات الجديدة واستصلاح الأراضي بالشكل الذي يؤدي إلى إنتاج سلع تصديرية بجودة وأسعار مناسبة وهو ما يتطلب ضرورة القضاء على الروتين والبيروقراطية والقيود التي تعوق زيادة الصادرات، ونرجو أن يتم ترجمة ما ذكره وزير الصناعة المصري في ندوة توطيد الجودة في صناعة السيارات التي عقدت منذ أيام بالقاهرة إلى خطوات عملية تنفيذية عاجلة خاصة بالنسبة لما أوضحه من أن الحكومة تضع كل إمكاناتها في خدمة المصنعين والمنتجين من أجل الوصول إلى إنتاج عالي الجودة، وإذا كنا نهتم في الماضي بالتوصيات والشعارات والمطالبات في عالم ما قبل الجات، فإنه يجب التركيز على الخطط والخطوات التنفيذية في عالم ما بعد الجات، وخاصة خلال العشر



المصدر :



النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٩ ربيع ١٩٩٤

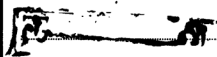
مؤتمر علمي يحذر من كساد الصناعة المصرية عقب تنفيذ اتفاقية الجات

المنصورة - عزة فهمي :

مصر ستعجز عن تصدير أو استيراد الخدمات الصناعية في ظل الاتفاقية في حالة عدم قيامها بتطوير صناعاتها وتقنياتها. وأكد أن الشروط والمواصفات التي وضعتها الدول المتقدمة لصالح منتجاتها لم تقتصر على المنتج فقط، وإنما شملت كافة النواحي الفنية والإدارية والإنشائية. وأكد الدكتور محمد الديك الممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة أنه من الطبيعي أن تغلق أسواق الدول النامية يومياً بمنتجات جديد من منتجات الدول المتقدمة وعجزت هذه الدول منذ سنوات طويلة عن تخصيص ١٪ من دخلها

حذر مؤتمر علمي من تعرض الصناعة المصرية للكساد خلال الفترة القادمة وأوضح المؤتمر أن الفترة القادمة ستشهد تطبيق اتفاقية الجات، وطالب بأن تسعى مصر إلى تقنين وتطوير الصناعة ووضع مواصفات وشروط تعامل التي وضعتها منظمة القياس العالمية. أكد المؤتمر الذي عقد بجامعة المنصورة أن المواصفات العالمية وضعت لصالح الدول المتقدمة تحت مسمى باتفاقية الجات. أكد الدكتور سعد السيد استاذ الكيمياء بجامعة عين شمس أن

القومي لتطوير التكنولوجيا الصناعية. وقالت بتخفيض هذه النسبة التي طبقها بها الأمم المتحدة مرارا حتى أصبحت لا تزيد على ٠,٣٪ من الدخل القومي لها. أكد الدكتور عبدالجليل خليل رئيس المؤتمر أن الدول النامية أكثر استخداما للمبيدات الحشرية من الدول المتقدمة. وأرجع ارتفاع معدلات الإصابة بمرض السرطان وحالات التسمم إلى الاستخدام العشوائي للمبيدات والجهل بخطورتها. أكد أن المبيدات تسبب خللا في الأوزون الطبيعي الموجود في التربة ويرفع من معدلات التسمم الناتج عن تلوث المياه الجوفية بهذه المبيدات



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ أبريل ١٩٩٤

■ مؤتمر الاتحاد الدولي للمزارعين في إسطنبول: مشروعات تعاونية زراعية بين مصر وتركيا للتصدير لدعم اقتصاد البلدين ومواجهة آثار سلبيات «الجات» إسطنبول - من عبد الوهاب حامد:

تقرر أعداد دراسة حول تنفيذ عدد من المشروعات التعاونية بين مصر وتركيا في المجالات الزراعية الإنتاجية والتسويقية وتصنيع وتعبئة المحاصيل وتبادل السلع الزراعية بين البلدين كاسلوب لعلاج الآثار السلبية لتفاقية الجات ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية. أعلن ذلك السيد محمد إدريس نائب رئيس الاتحاد الدولي للمزارعين ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي عقب لقائه مع قيادات التعاونيات الزراعية التركية. وأضاف أنه يجري الآن محادثات من الجانبين على هامش المؤتمر الدولي للمنتجين الزراعيين الحادي والثلاثين الذي يعقد بإسطنبول مع الدول المستوردة للخضر والفواكه لبدء التصدير إليها وإجراء مباحثات مع الشركات المصدرة ورجال الأعمال للاستفادة من خبرتهم في مجال التصدير للدول التي يتعاملون معها. وأوضح أن التعاونيات الزراعية المصرية سوف تستفيد من تجربة تركيا في مجال إقامة مشروعات زراعية تعاونية من أجل التصدير. وأكد أن للمباحثات مع الوفود المشاركة في المؤتمر الذي يضم ممثلي ٥٥ دولة ستركز على إمكانية تصدير المحاصيل الزراعية المصرية إليها فانه سيتم الاهتمام بالتعبئة والتغليف من خلال مشروعات تقيمها التعاونيات الزراعية بهدف تطوير أساليب التصدير وإمكانية المنافسة في الأسواق العالمية.

نحن والعالم

حصان طروادة

وتشكلت تحولات القومية عديدة عكفت على توسيع التجارة فيما بينها، وإقامة أسوار الحماية لحجب المنافسة الخارجية عنها، وإجارت الكثير من الدول التنمية في آسيا وأمريكا اللاتينية بغية الإصلاح وبشكل طرقي في لعبة التقسام الأسواق، والقرن ذلك بتجديد الانقسامات بين الأطفال التقليدية ولجولها إلى أي سلاح مباح وغير مباح للحفاظ على إحتكارها للأسواق.

كل هذه الشئ كما نت تشير إلى أن ذبات حجم التجارة الدولية أو نموها بمعزل شئلة كان كغلا بوقع صدام عني، ومن ثم كان البديل المنطقي لنزع فتيل الانفجار هو الاتفاق على جولة جديدة لتوسيع حجم التجارة العالمية بإزالة القيود الجمركية أمام قطاعات جديدة من السلع والخدمات.

غير أن مجرد التوقيع على الاتفاقية لا يعني نواجر الشروط الكافية للاتفاق للتغلب من قوانين الغاية إلى الالتزام بالقواعد الجماعية باعتبارها سلوكاً مقبولاً من جميع الأطراف.

والبديل على ذلك هو موقف فرنسا التي علقت توقيع الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية حتى اللحظة الأخيرة حتى تحصل على تسوية مقبولة تتيج استمرار نظام الحصص الذي يفرضها الاتحاد على وأدرات اللون من دول أمريكا اللاتينية، وموقف أمريكا التي ما زالت تتمسك بحقها في استخدام الصلاحيات المخولة لها في ظل القانون الشهير ٣٠١ سوير الغرض عقوبات مفردة على من نشاء في المجالات غير الخاضعة لاتفاقية الحجات. وأباحث لنفسها حرية استخدام الضغط السياسي المباشر والاستناد إلى صيغة الصفقات الثنائية لرفع منافستها في اليابان والصين على فتح أسواقهما وتصبح الاختلال في المعاملات التجارية مصعما حتى وإن جاء ذلك على حساب أطراف ثالثة.

لقد توجنا سبع سنوات ونصفا من الجهد الشاق بالتوقيع على بيان خداسي لصوره أوروبواى بقتل التجارة العالمية من عصر حكمه قوانين الصراع في الغاية إلى عصر يخضع فيه المتعاملون إلى قواعد جماعية عارلة تتحد العالم من خطر الإنزلاق إلى حالة هاوية التنازع بأسلحة الحرب التجارية والدعمية المستندة والذخرة الإقليمية الضيقة، وربما حروب عسكرية يفجرها تناقض المصالح الاقتصادية، بهذه العبارات الحماسية المتحمسة بالانفاز أطلق بيتر سارلات.

رئيس منظمة الحجات ومعه ممثلو أكثر من مائة دولة في مراكز صفارة البداية لتنفيذ اتفاقية جديدة لتحرير التجارة العالمية يتوقع لها أن تضفي ما قيمته ٣٣٥ مليار دولار سنوياً إلى الدخل العالمي، وتفتح الأسواق أمام النمو المتسارع، وتخفيف حدة البطالة، وتتشرب الرخاء في أرجاء المعمورة مع بداية القرن القادم.

ويعد أن جف الحبر على الورق. بدأ التساؤل المنطقي عن الفرصة الحقيقية المتاحة لتحقيق هذه النبوءة ١١ نائلة. ولا توجد في حقيقة الأمر إجابة قاطعة على هذا التساؤل، وكل ما يمكن قوله هو أن الاتفاقية وفرت شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لتوقيع الصفقات التجارية العالمية على مسار أن فالانفاقية التي صيغت بنوبها الرئيسية في عام ١٩٨٦ تبدو وكأن الأحداث قد تجاوزتها وأنها لا تعكس تبدل واختلال توازنات القوى والمصالح التي تلت هذا التاريخ. واختلال مركز الحقل الرئيسي للنمو والتجارة العالمية من القطب الحرب الباردة. أمريكا روسيا وأوروبا الغربية واليابان إلى الأقطاب الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولهذا فهي تعطي وزناً أكبر للحفاظ على المصالح التقليدية للأقطاب السابقة بشكل لا يتناسب مع تراجع أسهامها في تخليص التجارة العالمية، ويتناقض مع تذبذب مواقفها والتمزاعها بمبدأ حرية التجارة.

ومع هذا فقد مثلت الاتفاقية شرطاً ضرورياً لتهديب صراعات تجمعت نذرها في فترة الثمانينات وبدنية التسعينات التي شهدت إزالة الكثير من القيود التي كانت حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في الماضي، وإطلاق قوى المنافسة الحرة في الاقتصادات الرئيسية، وتعانق قوة الشركات متعددة الجنسيات واختراقها للحدود والحوار مما أدى إلى تضائل قدرة الحكومات القومية على إحتكام سيطرتها على مواردها وحركة عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة بحدودها الجغرافية المحدودة.

هذا أن نقف على حقيقة الجات الجديدة وفرت الشربة الضرورية لتخرج النفقات التجارية الدولية من إطار قوانين الجات التي تكون هي الغلبة للأقوى والاكثر على توجيه الضربة لكنها لا تنبع الشروط الكافية لخصوعها إلى سلطة عامة وهي ان تحول دون وقوع جولات من الحصار والتنافس الشرس بين اقطاب المضي والحاضر والمستقبل والمثل القوي المنفذة للحكومة المخاطرة في البديل المرجح والساحل في يتسنى الاتفاق في اوع جامعة تعكس التوازنات الجديدة بين الاقطاب المتنافسة

الأنباء

المصدر :



٢٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

..ويطلب تذكيرا وشرحا

للانجازات واتفاقية الجات

من خلال أجهزة الإعلام

طلب الرئيس مبارك اثناء خطابه
ضرورة تذكير المواطنين من خلال
التلفزيون بجميع الانجازات التي
تمت من خلال الخطة الخمسية
التي وضعتها الحكومة .

كما طلب الرئيس من وزير
الاقتصاد تقديم المعلومات الكافية
للمواطنين من خلال أجهزة الاعلام
عن اتفاقية الجات التي وقعت
اخيرا .



المصدر :

٢٠ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

بين المواءمة والمحترفين

إن يقال ماذا يمكن أن نرث به على هؤلاء إذا قلنا أن المنتجات الزراعية سيتردد منها بعد أن رفع عنها الدعم في الدول التي تنتجها وأن هذا سيتردد مما تنفقه مصر لئلا لا تستورده من أطعمة قالوا لكن هناك الإعانات والمساعدات ولن يتحركنا أسبانيا نرجو وهكذا حلت القضية بوجهة نظرهم ولكن لآباس من لجان واجبات تبحث في أبحاث وتبحث في التصدير وتحاول أن تزيل المعوقات ثم فجأة ينتهي كل هذا وكما قال الشاعر العربي القديم

كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيس ولم يسمر بمكة ساهر
وعندما أعددنا الحديث قال كبير المحترفين أنه كلام هواه والسيد المحترف لا يعرف أن هوايا واحدا مخلصا أفضل من شرات المحترفين الذين لا يضعون مصلحة بلادهم قبل أي مصلحة أخرى وهؤلاء المحترفون يتظاهرون بالهذوء والعزوف عن الكلام وهي من سمات العلماء ومن علامات الاحتراف واكتناز العلم الزاهر لم يحاول واحد من هؤلاء أن يناقش أو يرد أو يقول لي لقد أخطأت وكيف يحدث ذلك وقد قضى بعضهم أكثر من نصف حياته العملية يقبض مرتبه بالنول من خزانة غير مصرية وغير عربية كيف يمكن أن يتواضع الآن فيحدث مصرية عابدا قد لا يكون مختصا بالاقتصاد وقد يكون بعيدا عن دراسته في الجامعة أو غير الجامعة ولكنه يملك حاسة لاخطيء أبدا تلك الحاسة التي ترشده دائما إلى مصير المحترفين الذين اقصوا لشعبه ذات يوم عشرات المحترفين الذين اقصوا الحل الاشتراكي ثم بانه لأحياه ألا بخصمية الحل الاشتراكي ثم اقصوا له بعد ذلك انه لأحياه ألا بخصمية الاقتصاد السوقي وسرعة دلفن الاشتراكية المرفوضة واشتراكية الفكر وهي تسمية أطلق عليها أساتذة الاشتراكية أنفسهم وهم يقصصون أن هذه الاشتراكية افقرت غيرهم ولكنها اغتنتهم اكاد اتعبر غنيما كلما قرأت أو سمعت بواحد من دروايش الاشتراكية وهو يتحدث اليوم عن فوائد

كثت من أول الذين أشاروا إلى اتفاقية الجات فور التوقيع عليها في ١٦ ديسمبر ١٩٩٣، وبينها في ذلك الحين إلى الأخطار التي سوف تصيب الدول النامية ومنها مصر من جراء تنفيذ اتفاقية الجات وقلنا صراحة أن هذه الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات الدولية السياسية أو الاقتصادية توضع دائما لصالح الأغنياء وأصحاب السلطة الحقيقية في جميع المؤسسات والمنظمات العالمية.

لم نطالب في ذلك الوقت بعدم التوقيع على الاتفاقية لأننا كنا نعلم تماما أن الموقع قد تم وأنه سيعزز أيضا في اجتماع منتصف أبريل الحالي في مراكز بالغرب بعد ابداء من تريد من الدول ملاحظتها على مآجاء بالاتفاقية أن لم نطالب بعد التوقيع ولكنا طالبا المسؤولين بمحاولة التخفيف من الآثار الضارة بالصناعة المصرية وبالاقتصاد المصري. ضربنا أمثلة كثيرة بأثار هذه الاتفاقية السياسية على بعض الدول النامية بل حتى على بعض الدول الغنية مثل اليابان - أما الدول النامية فقد قامت بها المظاهرات واستقالات حكومات واعتز وزير مسؤولون حدث هذا في الهند وفي كوريا وفي اندونيسيا وفي أول أسبوعيه أخرى. أما في مصر فقد ظهر على الفور حزب المتفائلين هم ليسوا متفائلين بطبعهم ولكنهم متفائلون بكل ماياتي به الربيع الغربية هم مصفوقون لكل ماياتي من راضية وحب علينا التصديق ومادامت هي راضية وحب علينا التصديق والتحليل فهي سينتجنا وسيدة الكون والأور الأعور الذي يجعل الدنيا على قرنه بعد أن سقط اللور الثاني وأصبح هناك ما يعرف بالانقلاب العالمي الجديد ومعها بخصامة سيادة الولايات المتحدة على جميع دول العالم. سياسيا وعسكريا واقتصاديا لن خرج تدليولون للسياسة الأمريكية بيق. نر باعثة الإيمان أن الجات في صالحنا وأنه ليس في الامكان أبعد مما كان بل نتيج بعضهم فقال أن هذه الاتفاقية وضعت من أجل الدول النامية ومن أجل مصر ماذا يمكن

النظام الاقتصادي الذي تنتميه مصر في وقتنا الحالي أعود لكبير المحترفين الذي لم يابه لم يتخيه لته كما قال كلام هواه وهنا يحدث مالم أتوقعه وسائر أكسادا فاضلا ووطنيا مخلصا ومفكرا من خبرة مفكر مصر في هذه الفترة التي أصبح الإخلاص فيها عملية صعبة أترك الكلام للدكتور مصطفى الفقي مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية وقبل ذلك وبعد ذلك واحد من مفكرتي ومناضلي مصر في وقتنا الحالي. كتب الدكتور مصطفى الفقي وهو يقدم كتابا لي يضم مجموعة المقالات التي نشرت في الأهرام في الأشهر السابقة.

ولعله من المناسب أن أشرح في هذا التقديم الموجز إلى واقعة قريبة كنت طرفا فيها فقد دعوت رئيس وفد مصر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة سفيرنا في جنيف وهو دبلوماسي مرموق يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي لكي يحاضر الدبلوماسيين المصريين الشباب حول (اتفاقية الجات) فإذا بهذا الدبلوماسي العالم يطلب قبل المحاضرة طبع مقالتي أسبوعين متتاليين للاطلاع سعد الدين وهي حول نفس الموضوع في صحيفة الأهرام لأنها في رأي السفير المختصين من أثار حول تلك الاتفاقيات وأكثرها إلماا بالموضوع ووعيا لخلفيته وتأثيره على مستقبلات التصانبات الاقتصادية والمعلومات التي إيهتم بها ألا اهتماما بالغة لألام الكاتب وهو أديب فنان اهل التخصص بهذا مأكبه الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي في يناير من هذا العام وهو يقدم كتابا الذي يحوي مأكبه بهذه الفترة ليست محاولة لإثبات الذات وليست نوعا من التواضع أو إعجابا بالنفس ولم يقدم في من يعرض شيئا من ذلك كله ولكني فطحت أرت أن أجعل الرجل المختص الأول باتفاقية الجات والذي يمثل مصر في محاضراتها منذ سنوات يرد على المحترفين في محاضر بايلرا بصرف النظر عن كتابه محترفا كان أو هوايا.

المنسوجات تواجه



● قمصان مصرية بـ ٢٥ مليون دولار تهز السوق الأمريكية!

● التملك التجارى للمعدات الحديثة الحل الوحيد لتحديث صناعة النسيج

أسعار الغزول
المستوردة أقل
من المصرية!

تحقيق:

سيد على



تحقيقات

مطلوب
إنشاء مركز حكومي
لاختيار المنسوجات
قبل التصدير

دول النمر تدعم
صناعات النسيج
وتغرق الأسواق
العربية بأسعار زهيدة

١٥ نوعاً
من الضرائب
على صناعات النسيج
تعرقل
المنافسة والتصدير

US Seeks Compromise With Egypt on Textiles

CONTINUED FROM PAGE 1A

But that may not be easy. "Protectionism is how the American Textile Manufacturers Institute responded to its proposed Egyptian quotas on men's and boys' shirts."

"That's not negotiable," said Charles Brummer, the industry director of International Trade. "That's the line. You've got to maintain that 10 years to get to that point, and Egypt wants to maintain it."

With U.S. manufacturers now supplying about 70% of the domestic market, there is little room for error. The United States

Egypt is the largest supplier of men's shirts and boys' shirts and under shorts, he said. There are 12 other countries whose exports of shirts to the United States are controlled on a quota basis, but what Egypt is currently shipping is not

being shipped to the United States. Egypt's economy is in a state of crisis. "I would say Egypt is in a state of economic crisis," Brummer said. "The Egyptian government is in a state of economic crisis. The Egyptian government is in a state of economic crisis. The Egyptian government is in a state of economic crisis."

لاتزال الأسواق
الإفريقية
مفتوحة كبديل
لأسواق أوروبا
الشرقية

صحيفة أمريكية تطالب بتشجيع الصادرات المصرية

قبل عشر سنوات من تطبيق اتفاقية الجات على صناعة النسيج وتحريرها بالكامل فوجئ المصريون بالجانب الأمريكي يعترض على صفقة قمصان بحجة أنها أحدثت اضطرابا في السوق الأمريكية، رغم أن الصفقة المعترض عليها لتتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار، وحدثت مفاوضات لم تسفر عن نتائج ولا تزال المفاوضات مستمرة.. الواقعة على بساطتها تفتح أبواب الأمل في الصناعة المصرية، وتدفعنا لكي نهيب أنفسنا خلال السنوات العشر المقبلة لكي تصبح المنسوجات المصرية سفيرا للصناعة المصرية، خاصة أن بيوت الأزياء العالمية أصبحت تتعاقد مع المصانع المصرية على تصنيع أشهر ماركاتها بغزل مصري ثم تضع «التبكت» الخاص بها فوق هذه المنسوجات.. ولكن التساؤل كيف نهيب أنفسنا لغول المنافسة في عصر الجات لهذه الصناعة التي تضم نحو ثلث العمالة المصرية، ولا تزال كبريات الشركات والمصانع التابعة لقطاع الأعمال مشتتة بين ٣ شركات قابضة، وحتى الآن لم نحسم مشكلة مصدر القطن خاما أم نصنعه لنستفيد من القيمة المضافة في الاستثمارات وامتصاص البطالة خاصة وأن صناعات الغزل والنسيج هي أهم الصناعات المصرية المرشحة لغزو الأسواق لتصبح أقوى من الجات.

يعطى فرصة اكبر من الحصص، ولهذا يجب أن نهيب أنفسنا من الآن لما بعد السنوات العشر، لأن تحرير التجارة في المنسوجات بالكامل من شأنه أن يفتح أسواقا جديدة للاستثمار، لئلا في ظل نظام الحصص لاتعطي لتخذ القرار في الاستثمار أن يستثمر بالمقتان - كما يقول الدكتور محسن هلال - وهكذا فإن صناعات الغزل والنسيج مرشحة لأن تكون هي الرائدة في التصدير في ظل اتفاقية الجات بشروطها غير أن الدكتور حمدي عبد العظيم أكاديمية السادات يطنطن بنهبة إلى أننا كنا نعتمد على سوق دول أوروبا الشرقية سابقا، وكنا نتبادل معها المنسوجات كنوع من المقايضة وعندما تأتي الجات ستختفي كل الحصص ولابد أن تبحث عن الأسواق البديلة لهذه الأسواق التي فقدناها ويعتقد أن أسواق الدول الأفريقية والعربية هي الأقرب لنا.

صادرات مصر لدرجة قيمها الجانب الأمريكي بأنها خلقت اضطرابا في السوق عنده وبالتالي طلب تحديد حصة، وحدثت اختلافات في وجهات النظر ولم تنته المفاوضات إلى أي نتيجة حيث أصر الجانب المصري على أن قل حصة يجب أن تكون ٢.٢ مليون بستان، بينما يصمم الجانب الأمريكي على أن تكون الحصة في حدود ٧٥٠ ألف بستان.

شاهد من أهلها!

وفي هذا الصدد كتبت جريدة Journal of Commerce الأمريكية تقول أنه يجب تشجيع الصادرات المصرية لتضيق الفجوة في الميزان التجاري بين البلدين، والبالغ ٢ مليار دولار وأكثت الصحيفة أنه رغم ارتفاع صادرات مصر من القمصان إلا أن نصيبها في السوق الأمريكية لا يزال ضئيلا للغاية مقارنة بدول أخرى، وأي اضطراب داخلي في السوق الأمريكية لا يرجع بصغة أساسية إلى الصادرات المتزايدة للصين من اللباس الجاهزة ورغم ذلك يقول اللومى الأمريكى أن بلاده تستطيع منع خوافر في السوق حتى للدول الحليفة.

وأيا كان الأمر فإن هذا المثل يؤكد أن اتفاقية الجات سوف تكون في صالح الصناعات المتميزة من ناحية الجودة والسعر وأن التحرير التدريجي للمنسوجات من شأنه أن

الدكتور محسن هلال مدير إدارة التفتاحات الاقتصادية الولية قطاع التعديل التجاري يوضع مشكلة القمصان في السوق الأمريكية، وموقف صناعة النسيج بشكل عام بقوله أن اتفاقية الجات الحالية لاتطبق على تجارة المنسوجات في العالم لأن هناك اتفاقية للمنسوجات تسمى M.F.A.A، وهي تنظم الحصص ما بين الدول النامية في تجارة المنسوجات، وعندما أخذت المنسوجات في «الجات» توصلت الدول في عام ٩٢ إلى أنه من أول يناير عام ٩٥ وحتى سنة ٢٠٠٥ تعتبر فترة انتقالية لاختلال المنسوجات في إطار الجات والتحال من الاتفاقية. ونحن الآن في الفترة الانتقالية وفق البرنامج التدريبي لتحرير تجارة المنسوجات ففي ٩٥/١/٩٥ يتم تحرير ١/٦ من هذه التجارة، والرحلة الثانية في ٩٨/١/٩٨ يتم تحرير ٢/٧، والرحلة الثالثة في ٢٠٠٢/١/٩٨ يتم تحرير ٢٠٠٥/١/٩٨، ثم المرحلة الأخيرة في ٢٠٠٥/١/٩٨ يتم تحرير ٢٠٠٥/١/٩٨. ومن هنا يتضح أننا نتعامل مع أمريكا في تصدير المنسوجات وفقا لاتفاقية الـ M.F.A.A وترتيب مصر وأمريكا باتفاق ثنائي ينظم الحصص الخاصة بصادرات النسيج، غير أنه لم تكن هناك حصة خاصة بالقمصان، إلا أنه عندما يحدث اضطراب في السوق الداخلية الأمريكية بزيادة الصادرات من دولة أخرى، فإن الأمر وفقا للاتفاقية يقضى بتحديد حصة، وماحدث في موضوع القمصان تلك الزيادة في



المصدر : الأسماء

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤ مايو ١

مشكلة القمصان المصرية في الأسواق الأمريكية تتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار في قيمة ٥٠٠ ألف مسنة سعر المسنة ٤٠ دولاراً وهذا المبلغ البسيط رأى الجانب الأمريكي أنه يسبب اضطراب في السوق الأمريكية والكلام لتوفير مسيحة رئيس البحوث بصندوق دعم الغزل. ويضيف أن الجانب الأمريكي اكتشف أن حجم المصنوعات المصرية للقمصان زاد ٦ مرات عن العام الماضي وهو رقم خداع لاتنا مصدرون جيد، وكان ينعى على الجانب الأمريكي إعطاء فرصة لمصر كدولة نامية وصديقة تقوم بعمليات تصنيع جوهري في هياكلها، وهي بالطبع اعتبارات سياسية ولا يمكنها إغراق المصانع التي بدأت تعطي انتاجاً متميزاً وبدأت تغزو الأسواق بجودتها وبعدمها كما تعتمد في التصدير فقط على القطن الخام والغزل بنسبة ١٠٠٪، أصبحت تصدر من العام الماضي نحو ٢٨ ملايين غزول أى اثنا أصبحت تضاف إلى المستهلك في الأسواق العالمية ينتج نهائياً بلا من تصدير المواد الخام من قطن وغزل.

الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة يؤكد أن لصناعة المنسوجات المصرية فرصة كبيرة ولكننا للأسف لانحسن استغلال الفرص التي بين أيدينا ولانعرف القواعد التي تحكم عمليات التصدير في الأسواق العالمية وهي النوعية المميزة والالتزام بالوقت في التصدير ويشير إلى قضية تحت الأسعار لفترة المحلات الشهيرة غير أن بعض المنتجين للأسف يفضلون المكسب المبالغ فيه من السوق المحلية ولا يلتفتون إلى التصدير. أما دور وزارة الصناعة في عصر

الخصخصة فإن الوزير يرى أن للناس لم تتعد بعد عليه، غير أن الوزارة تقوم برسم السياسات التي تكلل تقدم الصناعة على المدى البعيد بما يتناسب مع احتياجات الأسواق التصديرية في عصر الجات، وإذا كانت سياسة التنبؤ للمصانع بدعم المادي قد انتهت، فإن الوزارة تقوم بحل المشاكل الفنية للصناعات المصرية، وتساعد في استيراد التصدير، وتفكر الوزارة حالياً في إنشاء مركز حكومي لاختبارات المنتجات قبل التصدير، بدلاً من رفضها بعد الاختبارات في الأسواق العالمية.

١٥

ضريبة على

المنسوجات

وفي غرفة الصناعات

النسيجية هناك

مذكرة تلخص أهم معوقات صناعة النسيج وهي الارتفاع المستمر في أسعار الغزول وانخفاض جودتها وعلى سبيل المثال فإن سعر القطن ارتفع في العام الماضي من ١١٥ جنيهًا للغزول إلى ٢٦٥ جنيهًا، مما أدى لزيادة التكلفة مع العلم بأن هناك غزولاً أجنبيًا في السوق المصرية بسعر أقل من الغزول المحلي. ويضيف شحاتة حميدة مدير الغرفة أن هناك ١٥ نوعاً من الضرائب التي يلتزم بها صاحب المصنع تعمل على رفع سعر تكلفة الانتاج مما يؤدي إلى صعوبة المنافسة في الأسواق العالمية وتبدأ هذه الضرائب بضريبة المبيعات ونسبتها ١٨٪ ثم ضريبة المبيعات على الآلات المستوردة بنسبة ١٠٪ وضريبة رسوم جمركية على الخامات

١٠٪ وضريبة أرباح صناعية ٢٢٪ وضريبة أرباح عام وتبدأ من ٨٪ إلى ٥٠٪ وضرائب أجور وخدمات وصافي الأرباح والغنى للحركة والضرائب العقارية ورسوم تنمية موارد.

وهذه هي أهم المشاكل التي تعاني منها ٢٥٠٠ شركة ومصنع يمثلون المنشآت الانتاجية لقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والاستثماري والتعاوني يعمل فيها نحو ثلث العمالة المصرية.

المهندسة سهير جلال مختيرة المعارض بالشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتحدد أهم معوقات التصدير بالأسعار التنافسية التي تقدمها دول النمر... لأن هذه الدول تعمل تلك الأسعار لتغزو الأسواق الخليجية وتصبح خطاً مفقوداً ثم أن المصدرين من دول النمر يعملون للمصدرين فترة سماح لاتقل عن ٣ سنوات في التسديد وتقول بخيرتها أن المستورد الخليجي لا يهتم الجودة أو الخامة الجيدة كل ما يهيمه السعر التنافسي ليحقق أقصى ربح ممكن بالإضافة إلى أن تكلفة زراعة القطن عند النمر أرخص بكثير من مصر، وتضيف أن هناك عقوبات كثيرة لاتتخذ بسبب الأسعار... والمطوب أن تحقق خسائر على الأقل في الرسالة الأولى حتى تتعود السوق على المنتج المصري غير أن الكميات التي لويس بشارة صاحب مصانع غزل وملابس جاهزة يؤكد أن هناك أوبىدا للقطن والنسيج في الولايات الجنوبية بأمريكا فغزله قوية ويقفون دائماً ضد صادرات مصر وأى صناعة منافسة لهم، ويثير قضية داخلية عجيبة حيث يقوم قطاع الغزل بتصدير الغزول الجيدة، وما ينفى من غزول يتركوه للسوق المحلية واليطعن به لمشاكل، ولهذا يقوم القطاع الخاص باستيراد غزله بالإضافة إلى أن مصنعي الملابس الجاهزة يستوردون كل الأكسسوارات من زراير وخيوط حياكة والمشو حتى الديس أما المعدات التكنولوجية وقطع الغيار فهي مشكلة شديدة التعقيد وكلها مستوردة بينما تجد النمر الأسبوعية تصنع هذه الآلات وقطع الغيار وفي مصر تستورد كل شئ وتأتي المعدات ونظف بالجمرك أربعة شهور وعندما يصل الخبير لتزكيتهما يرحل مرة أخرى لعدم وصولها من الجمرك وكل هذا يؤدي



غزو الأسواق فن

ولكن كيف يمكننا اختراق الأسواق العالمية التي تتركز فيها عدة دول من عشرات السنين في مجال الغزل والملابس الجاهزة؟

الاجابة ليست سهلة . كما يقول محمد أبو العينين - عضو اتحاد الصناعات المصرية غير أن السوق العالمية تحترق أي سلعة جيدة ولا تقبل السلعة لجنيستها والسوق العالمية تحتاج لخدمة تسويقية عالية،

ويضيف أنه صرف الكثير على المعارض الدولية لخلق اسم لسلعته حتى أن المعارض الدولية لا تقلل عن ٥٠ معرضاً في العام الواحد، واديه أكثر من ٦ آلاف تصميم في السنة

لنحو ٢٠ مقاساً، ومتابعة لكل ماهو جديد في الأسواق العالمية وبذلك أصبحت لسلعته معرض دائم في قلب إيطاليا المشهورة بانتاج هذه السلعة،

وهكذا نجح في أن يصدر انتاجه لأكثر من ٥٥ دولة ويوضح الدكتور حماد عبد الله عميد كلية الفنون التطبيقية السابق مشكلة صناعة الغزل والنسيج بقوله أن كل أربع سنوات يقام في العالم معرض كبير

يسمى «الاتحاد» يتبادل فيه إيطاليا والماني واليابان وفيه تتبارى الدول المنتجة لمعدات والآلات النسيج بتقديم أعلى مستوى تكنولوجي، ورغم ذلك

فإننا لانزال نلجأ على معدات قديمة أو نستخدم بقايا المعدات القديمة للدول الأخرى، لأن ماكينة النسيج لاتعمل أكثر من ٨ سنوات لسرعة التغيير ولهذا نحن متأخرون عن

التقدم التكنولوجي في صناعة النسيج بنحو ٢٠ عاماً على الأقل، والحد منه يتمثل فيما يسمى بالتملك التجاري للمعدات وهو

ماتتبعه عدة دول أوروبية بل أن الشركات التي تنتج هذه المعدات تقبل الإيراد في عدة دول توجد بها

الخامات والعمالة لكي تعطىها هذه الآلات بالإيجار لسنوات ثم تصعب بعد ذلك ملكها . وليس أمامنا إلا هذه الخطوة للحاق بتكنولوجيا الصناعة

ويشير الدكتور حماد إلى ضرورة نظرة الدولة للخامات المستوردة من أجل التصنيع نظرة مختلفة، ومنحها إعطانات لدفع الدماء في شرايين

إلى زيادة التكلفة وبالتالي رفع الأسعار، وفي النهاية تصعب المنافسة في السوق العالمية، ماتم أن التعليم الصناعي لا يخرج عاملاً مؤهلاً ومن غير المعقول أن يكون نحو ٧٨٪ من خريجي المدارس الفنية المتوسطة تعليمًا تجاريًا . الأمر الذي يمثل عمراً وجهوداً واستثماراً ضائعاً.

لا للاستيراد!

لن نستورد أقطاناً هذا العام أو العام القادم كما يقول أحمد شومان رئيس الشركة القابضة للتجارة الدولية والقطن . صحيح أننا كنا

نستورد أقطاناً خلال السنوات العشر الماضية لسد العجز ولضمان استمرارية تشغيل المصانع وهناك تعليمات بعدم استيراد القطن إلا في

حالة الضرورة القصوى، ويشير شومان إلى أن اتفاقيات الجات أن تؤثر علينا لأننا نتعامل منذ زمن في السوق الحرة ونصدر لجميع الدول

بدون أي قيود وخاصة القطن والغزل والبردة التي حدث للتصدير في السنوات الماضية كانت بسبب قلة

انتاج القطن لدرجة أن الانتاج لم يكن يكفي للاستهلاك المحلي ويؤكد أن شركات الغزل لم تخسر، ربما تكون

خسراته من حيث الشكل ولكنها موضوعياً رابحة لأن لهذه الشركات أموالاً متراكمة لدى وزارتي الصناعة والمالية لم تقاضاه وتبلغ أكثر من

مليار ونصف المليار جنيه لنحو ٦ شركات . أما المشكلة عند محمد فريد -

خميس ورئيس اتحاد الصناعات فهي أن معظم مصانع مصر للغزل والنسيج مرت بظروف صعبة خلال العشرين عاماً الماضية مما منعها من تجديد

الاتها وإضافة آلات حديثة . وأساس صناعة الغزل هي المكنة الحديثة التي تطور بسرعة في العالم لتعطي إنتاجاً عالي الجودة قليل التكلفة

الصناعة، ومثال ذلك أن جميع الأصواف التي تنتج كخامات في مصر لاتصلح على الإطلاق لانتاج قممصة ممتازة تنافس بها في السوق العالمية، وبالتالي تعتمد على استيراد

أصواف «المارينو» من استراليا، والتيسايل لماذا لانرضي الخراف والأغنام الاسترالية لتستفيد بها من الأصواف مع اللحم؟

وباختصار إذا أردنا أن تنافس وخلال السنوات العشر المقبلة وفي الفترة التي سنتبها فيها للتعامل الحر وفقاً لاتفاقية الجات لابد أن تبدأ من الآن من حيث انتهى الآخرون.



الـ

الـ

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : 1 مايو 1994

الحسن الثاني: التجارة العالمية لن تخضع بعد الآن لشريعة الأقوى

وصف العامل المغربي الملك الحسن الثاني في خطاب القاه في القصر الملكي في مراكش المقررات التي اتخذها مؤتمر «الجات» بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، بأن من شأنها «أقرار شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية باعطاء الأفضلية لقواعد الانضباط العالمية على الانسياق الى الانعزالية والى شريعة الأقوى. ويتبنى هذه القواعد نكون قد دفنا ميثاق الاستعمار واعطينا للترابط الدولي مدلوله الحقيقي».

وكانت أكثر من مئة دولة قد وقعت على الاتفاقات التي توصل اليها المؤتمر العالمي والذي وضع الاسس لمنع اندلاع اي حرب تجارية في العالم. واكد نائب الرئيس الأمريكي ال جور الذي حضر حفل التوقيع التزام حكومته بعرض الاتفاقات فوراً على الكونجرس للمصادقة عليها. كما قرر المؤتمر بصفة استثنائية أن يكون المغرب اول الموقعين على الاتفاقات نظراً لاستضافته الجولة الأخيرة من بورة الأوروغواي التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة في مراكش ■



المصدر :
الاتحاد العربي

المصدر :

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٤

للتنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

منظمة «التجارة العالمية» الجديدة:

في الاتحاد قوة.. ضد الضعيف

■ حظت مدينة مراكش المغربية أخيراً بالاجتماعات واللقاءات بين وزراء ١٢٤ دولة، بشأن دراسة وتطوير مسألة تحرير التجارة الدولية من القيود التي أرسستها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية عام ١٩٤٥، المعروفة باسم «الجات» G.A.T.T.

وتوجت هذه الاجتماعات بالاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) التي تتضمن النظم والقواعد الأساسية، لإنشاء هذه المنظمة، التي تقول إن هدفها دعم الاقتصاد العالمي وإرساء نظام اقتصادي جديد. وكان قد عين لجنة تحضيرية لتجهيز المفاوضات الانتقالية حتى عام ١٩٩٥ كحد أقصى لتكون البديلة من «الجات».

الاجتماعات أدرجت في جدول أعمال دورة الأوروغواي السابقة لـ «الجات». وقد اختتمت تلك الاجتماعات رسمياً في ١٦ الشهر الجاري، بعدما امتدت نحو ٨ سنوات بين أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦ ونيسان (أبريل) ١٩٩٤، طوال فترة مملوءة بالاشارة والمشاكل واختلاف المطالب وجهات النظر. لكن الآن، وبعدمها وصلت المفاوضات محطاتها النهائية، وأصبح من المؤكد إقرار ١٢٠ اتفاقية فرعية التي شملتها جولة الأوروغواي لعل من السواحب أن تعرض النتائج والإنعكاسات على الاقتصاد العالمي وعلى الدول

دولار مع حلول القرن الـ ٢١ إلا أن الفائدة ستعود فقط على الدول الكبرى، ويعود ذلك لأسباب عدة:

- إن إلغاء القيود الكممية والتعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية والمخسوجات، في حين تعتبر الدول النامية المنتجة الرئيسية لهذه السلع، لا يعتبر نقطة إيجابية لتلك الدول، باعتبار أن الدول النامية هي في الوقت نفسه المستوردة الأول لهذه المنتجات. فالقمح والأرز مثلاً، أكثر المنتجات الزراعية أهمية وشيوعاً، وعلى الرغم من أن

النامية بصفة خاصة. وبعض الملامح الأخيرة العامة لنتائج مفاوضات «الجات» تعتبر جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أكثر الجولات التي تمت في إطار «الجات» شمولاً. فبجانب تركيزها على الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الدولية على السلع كافة (الزراعية - الصناعية الخ) وكيفية إزالة القيود الكممية وتخفيض التعرفة الجمركية والتي اتفق على تخفيضها بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه سابقاً، سعت هذه الجولة إلى إدخال موضوعات جديدة في إطار «الجات» وهي الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وعلى الرغم من التقديرات التي تشير إلى نتائج هذه الجولة من تنشيط عملية التبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات والتي ستؤدي إلى زيادة حجم التداول بقيمة تقدر بحوال ٧٤٠ مليار



المصدر :

الملاحح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٣ مايو ١٩٩٢

الصين والهند وغيرهما من الدول النامية. تعتبر الأول في الإنتاج إلا أنها المستورد الأول في العالم بسبب حاجتها لسد الاستهلاك المحلي. فضلا عن انعدام هذه السلع الغذائية الرئيسية في معظم الدول العربية، واعتمادها الرئيسي في ذلك على الدول المصدرة. فالولايات المتحدة مثلا تعتبر الدولة المسيطرة والمحركة لتجارة الحبوب بوليا. ومن هنا يظهر مدى تحكم وسيطرة الولايات المتحدة على أحد الاحتياجات اليومية الضرورية للدول النامية. فكيف يكون ذلك بدون آلية أسعار، وقبوع تحد من هذا الاحتكار؟

- لكن أهم إضافات جولة الأورغواي ربما محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات. ولم تكن التجارة في الخدمات (مثل خدمات التامين - النقل - المصارف - السياحة) تخضع في السابق لأي من القواعد التنظيمية من خلال «الغات». ومعروف أن تجارة الخدمات تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية. وتشير الإحصاءات إلى أن عوائد الخدمات وتحولات العاملين في الخارج تمثل حوالى ٣ أرباع إيرادات العديد من الدول النامية.

في هذا الموضوع تنص قواعد الأورغواي الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمي الخدمات التجارية حسب الجنسية، وكذلك تنص على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الأجنبية في مجال الخدمات، ويتعاضد آخر منح الشركات الأجنبية معاملة الشركات الوطنية نفسها.

وهذا التحدي يجعل الشركات الوطنية تواجه منافسة غير متكافئة مع الشركات المتقدمة المتخصصة في النوع نفسه من الخدمات، عدا ظهور تدويل رأس المال الاحتكاري، الذي يسمح بظهور شركات عملاقة خاصة في مجال الخدمات (البثوث - شركات التامين - شركات النقل الخ) تصعب منافستها على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يجعلها تستحق وكسب عروض الاستثمار للعديد من المرافق الاقتصادية. فكيف يكون ذلك بدون قيود وشروط؟

وفيما يتعلق بالملكية الفكرية (حقوق المؤلف - حقوق الاختراع) يمكن أن نعتبر هذه النقطة الوحيدة في مصلحة الدول النامية من حيث أبعادها، إذا طبقت بالشكل الصحيح والشكل المطلوب. فبينما تقدر الدول الصناعية أنها تفقد

١٢٤ وزراء
دولة يجتمعون
في مراكش
 واجتماعاتهم
تتوج باتفاق على
إنشاء منظمة
التجارة العالمية

عشرات المليارات من الدولارات نتيجة ما تصفه بأنه «تهدى الدول النامية على حقوق المؤلف والاختراعات» الخاصة بها. إلى جانب ظهور تجارة نشطة في السلع المقلدة والمزيفة، تثير الدول النامية قضية، ألا يتسبب ذلك في حجب ثمار العلم والمعرفة عن العالم النامي الذي يجب أن تتاح له المشاركة في التكنولوجيا المتقدمة. وفي هذه النقطة بالذات تشير إلى أن اجتماعات المغرب الأخيرة لجلت البحث في هذا الموضوع، واتفق على استكمال التفاوض حوله ضمن القضايا الأخرى المتوقعة الانتهاء من مناقشتها قبل نهاية عام ١٩٩٥. عند إنشاء منظمة التجارة الدولية رسمياً.



المصدر :
[الجامعة العربية]

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

أمام هذه التحولات الهائلة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية فإن قدرة الدول النامية على التفاعل والتكيف معها ستتوقف على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة، وعلى رغبتها الحقيقية في مبادرة عمل جماعي فيما بينها لمواجهة تلك التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم. ■■

عبد خميس



المصدر :
الكتاب :
الصفحة :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٤

«حسان طروادة» بين الدول الغنية والفقيرة

«التجارة العالمية» بحقوق العمال

■ المواجهة تتصاعد بسبب طبيعة أسواق العمل بين الدول الغنية والدول النامية الفقيرة، لجهة المنافسة بينهما في مجال التجارة الحرة، حيث تهدد قلة تكاليف الإنتاج للسلع في الدول النامية والفقيرة بأنها ستؤدي لخسارة العديد من الوظائف وإقبال كثير من الشركات والمؤسسات، وخفض مستوى المعيشة في الدول الغنية. ولذلك، تلجأ بعض الدول الغنية وفي مقدمها الولايات المتحدة، لإثارة ورقة حقوق العمال وشروط ظروف العمل في وجه الدول النامية والفقيرة في محادثات التجارة الدولية، بل وتستعمل هذه الورقة كأسلوب للضغط على هذه الدول، إذا لم تطبق تعديلات وتعديلات في تلك الحقوق والشروط، وتهدد بقرض عقوبات في حال عدم تطبيقها، حيث يبدو أن هذا النهج من قبل الدول الغنية هو «ستار انساني» لممارسة أسلوب من أساليب الحماية لأسواقها، وحيث يتوقع أن يشتد التجاذب بينها وبين الدول النامية والفقيرة حول هذا الأمر.

صحيح أن ظروف العمل وحقوق العمال مهضومة بنسبة أو باخرى في كثير من الدول النامية أو الفقيرة، حيث يمكن صرف العامل عسقا إذ لا توجد ضمانات كافية ويجري تشغيل الأطفال في ظروف سيئة ومجهدة وغير ذلك من الأمور، لكن بعض هذه الدول يرى أن واشنطن ودولا متقدمة وغنية أخرى ترغب في تطبيق سياسة حماية بهذا النهج، بل أن محادثات مراكش الأخيرة التي ضمت ١٢٠ دولة حول الإنعاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) شهدت تجاذبا شديدا حول موضوع حقوق العمال الذي أصرت الولايات المتحدة على انخاله على جدول

تسعى الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول المتقدمة والغنية الأخرى، لدى «منظمة التجارة العالمية»، لوضع قضية حقوق العمال وشروط وظروف العمل على جدول المحادثات حول التجارة الحرة، وتجهذ هذه الدول لإقرار حد أدنى من الحقوق والشروط والظروف للعمال يفترض أن تلتزم مختلف الدول بتطبيقها، ليتسنى لها الاستفادة من منافع التجارة الحرة، وهذا الحد الأدنى يتضمن حظر العمل الإجباري أو السخرة، ومنع تشغيل الأطفال، وإقرار حرية العمال في التجمع وتشكيل نقابات واتحادات عمالية في الدول التي لا يوجد فيها هذا النوع من المنظمات العمالية، وحيث يمكن أن تتعرض الدول التي ترفض الانقياء والالتزام بهذه المتطلبات إلى عقوبات اقتصادية.

لكن كمة تساؤل: فاستنادا إلى أي نوع من القيم تستخدم هذه الشروط والظروف والحقوق للعمال، أو بالأحرى استنادا إلى قيم من الدول الغنية أم الدول الفقيرة؟ ثم، أنيس هناك نبات مبيتة من قبل الدول الغنية لجعل هذه الشروط والظروف والحقوق للعمال في خدمة مصالحها بجعلها فوق طاقة وقرارات الدول النامية أو الفقيرة؟



المصدر :

لنشر والخذ مات الصحفية والاعلومات

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٤

الأعمال وكما فشل.. هذه الحادثات. تدخل فيها رئيس منظمة «الغات» بتر سوتلاند الذي وضع كل فلكه لتهميش الموضوع حتى يتم تمرير الاتفاق. إلا أن ذلك لا يعني أن المواجهة في هذا المجال انتهت. لأن الموضوع سطرح من جديد وبقوة في المستقبل، وهو يهدد بتعميق الانقسام بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ومع أن المسؤولين الأمريكيين يقولون أن ما يطرحونه في مجال حقوق العمال وشروط وظروف العمل لا يخرج على ما وافقت عليه دول كثيرة يتوقعها على ما جاء في مؤتمرات منظمة العمل العالمية بشأن هذا الموضوع. وحيث يحاول رئيس مكتب التجارة الأمريكية في جنيف أندرو ستولر أن يغطي تعلق هذه الظروف بمرور الأجور والأسعار بين الدول الغنية والفقيرة، فإن دولا مثل البرازيل والهند وماليزيا وسنغافورة ترفض هذه المقولة وتشير إلى قوانين العمل في أي دولة هي من شؤونها الداخلية ولا يحق لأحد أن يتدخل في صوغها أو تحديدها. وإذا كان لا بد من أن يحدث ذلك فهو من شأن «منظمة العمل العالمية» وليس «منظمة

التجارة العالمية..

فما تخشاه الدول النامية والفقيرة، هو أن يكون موضوع حقوق العمال وشروط وظروف العمل بمثابة «حصان طروادة» الذي تزيده الدول الغنية الغربية استخدامه لضرب اقتصادات الدول الأفقر، وحرمانها من ميزة التفوق في كلفة العمل على الدول الغنية، حيث أن هذه الكلفة أقل في الدول النامية أو الفقيرة وبالتالي السلع أرخص، مما يفتح باب منافسة خطيرة في نتائجها على الدول الغنية المتقدمة.

والنقطة المهمة هنا، كما يشير بعض الخبراء الاقتصاديين الذين حضروا اجتماعات «الغات» الأخيرة، هي التمييز بين أصحاب النيات الحسنة الصادقين في طروحات حقوق العمال، وأصحاب النيات الخبيثة الذين يستعملونها ستارا لفرض أساليب الحماية، حيث ظهر في مؤتمر العمل الذي عقد في أواخر الشهر الماضي في ديترويت في الولايات المتحدة أن موضوع

حقوق العمال هو حملة تقوم بها الدول الغنية ولا تنبع من باغف وجداني أو حس عميق بالأخلاقية، بل هناك دوافع مبيتة ومصالح للشركات الكبيرة وراءها.

بلغت أنه من الصعب التصديق بأن ارساء معيار عالمي لشروط وحقوق وظروف العمال أمر يترتب فجة على خسارة السوطايف في الغرب. فالاقتصاديون يرون أن التكنولوجيا لا التجارة هي المسؤول الأساسي عن نمو البطالة الهيكلية. أكثر من ذلك، يبالغ دعاة الحماية في تقديراتهم للمازق الاقتصادي المترتب على تطبيق أساليب الحماية للعمل. إذ يقول روبرت لورنس الخبير الاقتصادي من «جامعة هارفارد» أن تكاليف الكثير من منافع العمل كضمان الصحي وذلك التعلق بحسوات العمل. يدفعها العمال أنفسهم عبر اقتطاعها كضرائب أو رسوم من مرتباتهم. وفي بعض الحالات فإن منافع جديدة قد تزيد في اعداد الراغبين في دخول سوق العمل مما قد يؤدي حتما إلى تخفيض التكاليف.

في أي حال، يتوقع أن تاتخذ قضية حقوق العمال وشروط وظروف العمل دورا كبيرا في المرحلة المقبلة في أي محادثات بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وما حدث في مؤتمر مراكش كان البداية في التجانب المتوقع أن يتصاعد بين الجانبين. وإذا كانت بعض الدول الغنية لعبت دورا في تعقيد وتصعيب التوصل إلى اتفاقية في مجال التجارة الدولية، فإن هذه الدول نفسها لديها الآن سلاح أقوى تستعمله هو سلاح حقوق العمال وشروط وظروف العمل تحت غطاء «الإنسانية والعدالة» ■■

غ.ك



المصدر :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

١٩٩٤ مايو ١

هل يستطيع الاقتصاد المصري مواجهة تأثيرات «الجات»؟

٣٠٠ مليون دولار خسائر مصر

سنويا نتيجة إلغاء الدعم عن الواردات الزراعية

١٠٧ دولار، في حين وصلت وارداتها نحو ١٠٧ مليار دولار، كما يتوقع زيادة أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية مما سيكون له أثر سلبي على سائر البلدان التي تعتمد على المنتجات المستوردة.

والسؤال الهام ما هي انعكاسات اتفاقية «الجات» على التجارة الخارجية المصرية؟ هل ستكون الاتفاقية بالأسباب أم بالإيجاب، وما هو المطلوب من الحكومة للحد من الآثار السلبية في حالة حدوثها؟

الدكتور فاطمة الزمرار الزحلاوي بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي ترى أن مصر ستحتاج سائلا لاتفاقية «الجات» أنها دولة مستوردة للسلع الغذائية، حيث تدفق وارداتها من السلع الغذائية صابرونها، وبالتالي فإن إلغاء كافة أساليب الحماية والدعم السلع الزراعية سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الواردات الزراعية مما يمثل عبئا لإسقاطها على الميزان التجاري، كما تؤدي حربية التجارة الدولية إلى ظهور منافسة قوية للسلع والمنتجات المصرية في السوق العالي مما يصعب من فرص التصدير للخارج.

ويقول التقرير السنوي للبيك المركزي ٩٢/٩٢ أن العجز في الميزان التجاري بلغ ٧,٢ مليار دولار، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى ٢,٤ مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات ١٠,٧ مليار دولار، كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩١، في حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من ١,٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩١، وتقل الواردات الغذائية خلال ٨٠٪ من قيمة الواردات الزراعية وهو ما سيؤدي -كما تقول- إلى ظاهرة «الجات» إلى ارتفاع أسعارها بسبب نقصها اتفاقية «الجات»، وتضيف أن مصر ستعتمد لكافة أسعارها ٢٠٠ مليون دولار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات الغذائية من المجموعة الأولى، بيد، بل إن ظاهرة الواردات الزراعية

في منتصف هذا الشهر وقع ممثلو ١٢٤ دولة من بينها مصر في مدينة مراكش المغربية على الاتفاقية العامة للتصريف الجمركي والتجارة. المعروفة باسم «الجات» ليبدأ التطبيق الفعلي لها في يناير ١٩٩٥ القادم. وكانت الجولة الحالية، والتي عرفت بجولة «أورجواي» من أصعب الجولات، فقد استمرت (٨) سنوات بدأت في سبتمبر ١٩٨٦، وتأخر الاتفاق خلالها لاختلاف كافة الأطراف خاصة أمريكا وأوروبا بسبب الدعم الأوربي للمنتجات الزراعية.. ومع إقرار الاتفاقية العالمية الجديدة التي تهدف إلى تحرير التجارة وإزالة كافة القيود القائمة التي تعوق حركة التجارة الدولية، ثارت عدة تساؤلات حول تأثير «الجات» على مصر وهل ستتناثر الصادرات والواردات المصرية بانعكاسات الاتفاقية الدولية؟ قبل الخوض في استعراض انعكاسات اتفاقية «الجات» على مصر لابد من إلقاء الضوء سريعا على جولات الاتفاقية التي أصبحت محور حديث الجميع.

بدأت أولى جولات «الجات» عام ١٩٤٧ في جنيف، وكان هدفها تحرير التجارة الدولية وتشجيعها، ثم عقدت الجولتان الثانية والثالثة في فرنسا ١٩٤٩ ولندن ١٩٥٠-١٩٥١ والرابعة في جنيف ١٩٥٥، ثم الجولة الخامسة والتي عرفت بجولة ديولن ٥٩-٦٢، والسادسة جولة كنديس ٦٢-٦٩، والسابعة جولة طوكيو ٧٢-٧٦، ثم أخيرا الجولة الثامنة.. جولة «أورجواي» وبدأت في سبتمبر ١٩٨٦.

عبد الرحمن إسماعيل

التلاوي بمكتب العمل العربي منظمة العمل العربية - في دراسة أعدتها عن «الخامسة» في جولة «أورجواي» - إن الخاسر الأكبر من هذه الجولة هو البلدان الأقل نموا وبخاصة الدول الأفريقية التي تعتمد سياستها التجارية على الاستيراد، وتستعمل خسائرها في نحو مليار دولار في حين أن الدول المتقدمة تستعمل في مكاسب تقدر بعدة مئات من مليارات الدولارات، ويضيف أن تفاؤ «الجات» يعني تضخم فاتورة المواد الغذائية خلال السنوات القليلة المقبلة.. فالقارة الأفريقية تستورد من السلع أكثر مما تصدر، ووصلت صادراتها عام ١٩٩٢ -بعضها من المواد الأولية- ٩٥ مليار

وتهدف «الجات» إلى زيادة التبادل التجاري بين دول العالم وإزالة كافة المعوقات التي تقف أمام استيعاب التجارة الدولية، وتعد جولة «أورجواي» -التي اختتمت بتوقيع الاتفاق- من أهم جولات الاتفاقية، وذلك لخطورة الموضوعات والبند التي تناولتها، والتي لم تكن مطروحة في الجولات السابقة، وسوف تعكس آثارا سلبية على اقتصاديات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة، وأهم الموضوعات التي شملت جولة «أورجواي» تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية -كان التركيز- على الجولات السابقة -على السلع الصناعية- كما تم تحرير التجارة الدولية في الخدمات، وتشمل: نشاط البنوك وشركات التأمين والطيران المدني والنقل الجوي، كذلك تضمنت الاتفاقية تخفيف قوانين الاستثمار الأجنبي التي تؤثر على التجارة الدولية، وضمان الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والصناعية والفنية والعلمية الأوروبية كما تعرضت الاتفاقية لمخاطر الإغراق التي يمكن أن تتهدد صناعات بعض الدول.

وهذا إجماع بين الاقتصاديين والسياسيين على أن الدول النامية وبخاصة الأقل نموا ستحتاج سائلا بهذه الاتفاقية أو كما يقول الدكتور عندنا



المصدر :



النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٤

الجـبـات و مـصـر ماذا نكسب وماذا نخسر ؟

ولمعت مصر، ضمن مائة واثنين وعشرين دولة، على اتفاقيات جولة الأوروغواي لمنظمة التعريفات والتجارة المعروفة باسم الجات GATT في مدينة مراكش المغربية في منتصف هذا الشهر. ولقد احاط بتوقيع هذه الاتفاقيات قدر كبير من الفلاول بأن تكون لحظة خير على التجارة العالمية وتزيل العقبات الكمية والنوعية والتشوهات التي تمنع تدفق التجارة بين دول العالم. ومن ناحية أخرى يثير الكثير من الاقتصاديين العالم الثالث مخاوفاً من أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى فتح أسواق الدول النامية بشكل مبالغ فيه ويمكر أمام المنافسة الأجنبية مما يحقق خدراً بالغاً بمصلحتها.

ونعرض في هذه النشرة أهم الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقيات التي تعيد صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وتؤثر على مستوى المعيشة في الدول المتقدمة أو النامية على السواء. وهو ما خلق ضغوطاً كبيرة على المفوضين وجعل الجولة تمتد لسبع سنوات كاملة بدلاً من أربع. ونبدأ بعرض سريع للملامح الأساسية للجولة، ويناقش كيفية تطبيق نتائجها، ثم نأخذ في الجزء الأخير تحليلًا أوليًا لآثار هذه الجولة على الاقتصاد المصري.

القيود الكمية على الواردات الزراعية مع تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٢٦٪ من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ على مدى ست سنوات وتتضمن أيضاً تروتيبات خاصة بالدول النامية المصدرة للحاصلات الزراعية.

٢ - تخول الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

تضمن جدول أعمال جولة الأوروغواي موضوعاً

جديداً ألا وهو تنظيم حقوق الملكية الفكرية (حقوق المؤلف والاختراع) في نطاق التجارة العالمية ويطلب العالم التمس بأن لا يتحمل تكاليف باهظة للحصول على حق استخدام المعرفة الفنية وبالذات في المجالات الحيوية مثل صناعة الأدوية والتغذية.

٣ - تجارة منتجات الطبيعة :

وهي الموارد الطبيعية من المعادن والغابات ومصايد الأسماك التي تصدر منتجاتها إلى الدول المتقدمة وقد تحدد العمل على ثلاث فئات من السلع فقط داخل إطار جولة أوروغواي وهي منتجات الصيد والحبوب ومنتجات الغابات والمعادن غير الفلزية.

كما هو معروف سمة اتفاقية الجات منذ نشأتها عام ١٩٤٧ إلى الزام الدول الأعضاء بعدم استخدام القيود الكمية على الواردات والاعتماد على التعريفات الجمركية المعتادة التي لا تميز بين الشركات التجارية مع ذلك، فقد اعترفت منظمة الجات الجانب الكثير من الاستثناءات والفوائد الخاصة التي تسمح للدول الأعضاء باستمرار في وضع قيود كمية على الواردات لفترات معينة ولظروف خاصة - ومن ذلك استثناء السلع الزراعية والايكاف والمنسوجات وكذلك السماح باستخدام القيود الكمية والمخصص في حالة حدوث طفرة في الواردات من سلعة معينة تهدد الانتاج المحلي منها. ولقد انتهزت الدول المشاركة في جولة أوروغواي الفرصة للسمعي إلى اراحة القيود الكمية مع على واردات السلع الزراعية وكذلك تم الاتفاق على إلغاء اتفاقية المنسوجات المتعددة التي كانت تقنن نظام المخصص كأساس للتجارة في هذه المنتجات. ومن المعروف أن صناعة الغزل والنسيج وصادراتها تمثل دعامة أساسية لاقتصاديات الدول النامية وتضمن الاتفاق النهائي للمفاوضات قيام الدول بأزالة كافة



المصدر :
الاستثمار الاقتصادي

٢ مايو ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

عند تقييم اثر اتفاقيات جولة الاوروجوى على مصر
وهي :-

١ - اختلاف هيكل القيود الجمركية :

تسمح اتفاقية الجات باختلاف هيكل التعريفات الجمركية من بلد الى اخر - وعلى ذلك فان استفادة مصر من التخفيض الذى اقتره الجولة على صادرات السلع الصناعية وتقدر بحوالى الثلث - لا يتحقق بنقص النسبة وذلك لعدم تخفيض الجمارك على البضود السلعية التى تهم مصر بهذه النسبة ول ان اسواق العملة لمصر .

٢ - الامتيازات الخاصة بالدول النامية :

اعطت اتفاقيات جولة الاوروجوى امتيازات خاصة للدول الاقل نمو والتي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحل الاجمالى عن الف دولار سنويا - فمثلا تسمح لها اجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة واستخدام القيود الكمية وبغير الكمية عند حدوث اضطرابات في ميزان المدفوعات او لتعويضها لازمات او اختلالات هيكلية كبيرة ، وكذلك تسمح لها الاتفاقيات بدعم الصناعة المحلية والصادرات الزراعية .

٣ - وضع خاص لمصر :

سبق بعض الاجراءات التى اتخذتها مصر بالفعل والتي التزمت بتنفيذها في ظل تطبيق برنامج اصلاح الاقتصادى في ظل اتفاقيات الصندوق والبنك الدول

التزاماتها الجديدة في مقايضات الاوروجوى وعلى ذلك فان تضار منها ، وكذلك فان استفادة مصر من بعض نتائج اورووجوى تفوق غيرها من الدول بسبب الطبيعة الخاصة لصادرات مصر وبالذات من الخدمات .

ثالثا : تحليل اثر جولة الاوروجوى على الدول النامية :

لعل اهم نتائج جولة اورووجوى هو زيادة نفاذ الدول النامية الى اسواق الدول الصناعية (Market Access) بوزادات في منتجاتها الرئيسية الزراعية والصناعية وبالذات من المنسوجات والملابس الجاهزة وسوف تعتمد في التحليل التالى على تقديرات سكونترارية الجات ذاتها حول التأثير المتوقع للجولة على مجموعات السلع الرئيسية لمجموعة معقدة من الدول النامية في اسواق الدول المتقدمة :

١ - السلع الصناعية :

من المتوقع ان ينخفض متوسط سعر الضريبة الجمركية على السلع الصناعية المصدرة من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة بحوالى ٢٠٪ وبالطبع سيختلف مقدار التخفيض من مجموعة سلعية الى اخرى فالعمران ومنتجات الناجم والمعدات غير الكهربائية سوف تغطي بأكبر التخفيضات (من ٢٠٪ الى ٧٠٪) ويصل معدل التخفيض الى ٥٠٪ بالنسبة لباقي السلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والملابس .



د - على عبد العزيز مسيحان

وكيل وزارة الاقتصاد لشئون البحوث

٤ - قضايا الاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالتجارة :

تتقاضى اتفاقية اجراءات الاستثمار المنبثقة عن جولة اورووجوى بعدم فرض شروط على الاستثمار الاجنبى تؤدى الى تقييد او تشويه التجارة الدولية .

٥ - تجارة الخدمات :

تصل تجارة الخدمات الى حوالى ٢٥٪ من حجم التجارة السلعية ويتمتع بمعدلات نمو سلبية ، ولم تكن تجارة الخدمات (مثل خدمات التأمين ، النقل ، المصارف ، المقاولات ، والسياحة) تخضع لاي قواعد تنظيمية ، وتنص قواعد الاوروجوى الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمة الخدمات التجارية حسب الجنسية ، مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، وكذلك تنص الاتفاقية على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الاجنبية في مجال الخدمات في اسواق الدول الاخرى .

هناك ثلاثة عوامل هامة لابد من اخذها في الحسبان



المصدر : **د. محمد اليعنى**

التاريخ : **٢ مايو ١٩٩٤**

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

٢ - المنشوجات والملايس الجاهزة :

فروعا في السعودية والاردين . وساهمت البنوك المصرية في عدد من البنوك المشتركة وايضا قامت فروعا في اوروبا . ومن ناحية اخرى استطاع القطاع المصرفي المحلي ان يستجيب بسرعة للتحديات المتصلة في السماح للبنوك الاجنبية بفتح فروع في مصر . وتطورت الخدمة المصرفية تطورا كبيرا خلال العشرين سنة الماضية . بل ان المؤسسات المصرية قامت بشراء حصة الشركة الاجنبية في عدد من البنوك المشتركة او خفضت من حصته . ومن ذلك شراء البنك الاهلي لحصة بنك تشيس في . بنك تشيس الاهلي . البنك التجاري الدولي (حاليا) وكذلك تخفيض نسبة الشريك الاجنبى بعد زيادة رأس المال في بنك مصر امريكا الدولي وبنك مصر ايران وغيرهما . وعلى ذلك فإن المخاوف الناتجة عن السماح للبنوك وشركات التأمين الاجنبية بالعمل في السوق المحلي تحت نظام الجات قد يكون مبالغ فيها . وبالمات وهذه المؤسسات تعمل تحت اشراف ورقابة السلطات المصرية .

وتعتبر قضية حرية التجارة في الخدمات قضية انتقال العمالة بين الدول الاعضاء في الجات وهذا الموضوع يهم بعضه خاصة دول الجنوب النامى . ويهم مصر بصورة كبيرة نظرا لما لها من عمالة في اسواق الخليج وبعض الدول الاوروبية (اليونان واطاليا ...) وقد اتفق على استكمال التفاوض حول هذا الموضوع ضمن القضايا الاخرى المتوقعة الانتهاء من مناقشتها قبل يوليو ١٩٩٥ - اسوة بقضايا البيئة والنقل البحري والاتصالات المرئية .

٥ - حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

لا يمكن ان نتناقش قضايا الملكية الفكرية بعمل من قضايا اخرى مثل هجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة - وهذه القضايا عامة بالنسبة لمصر لا لها من دور ثقالي وعلمي رايد وايضا لا يتعرض له المبدعين المصريين من غير نتيجة سطر قراصة الكتب والافلام والمؤلفات الموسيقية المصرية على منتجاتهم واعادت نسخها في بيروت او بعض دول الخليج .

ثم ماذا ؟

بالرغم من تضارب المصالح المتعددة للدول المتقدمة والنامية فانه من المؤكد ان جولة اورو جوى سيكون لها اثر ايجابي كبير ليس فقط بالنسبة للاقتصاد العالي وتقدر الزيادة المتوقعة في الناتج العالمي نتيجة تحرير التجارة خلال عشر سنوات بمائتين وخمسين مليار دولار امريكي سنويا . ويتوقع ايضا ان تفوق المنافع الخسائر بالنسبة لمصر والعالم العربي اذا احسنا التجاوب مع القواعد الجديدة للتجارة الدولية وعظمتنا فرص الاستفادة ولقنا من امكانيات الخسارة عن طريق سياسة مرنة والمعا لتطوير الانتاج المحلي وزيادة حجم الصادرات .

تخضع المنشوجات والملايس الجاهزة لاتفاقيات خاصة هي الاتفاقية المتعددة للانسجية ومع انخفاض معدل التعريفية في المتوسط على صادرات الدول النامية من المنشوجات والملايس الجاهزة من حوال ١٥,٥ ٪ الى ١١,٥ ٪ في الدول المتقدمة . مع ذلك تظل التعريفية على المنشوجات والملايس عند ضعف معدل الضريبة على السلع الصناعية في تلك الاسواق . ومع ذلك لا يجب ان ننظر من شأن الميزة الكبيرة التي حصلت عليها الدول النامية بإزاحة القيود الكمية امام وارداتها في الدول المتقدمة والذي سيسمح لها بتحقيق فقرة نوعية في حجم صادراتها اما بالنسبة لمصر فإن اثر اتفاقيات الجات في هذا المجال سوف تعتمد على كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتشويقية في عالم سريع التغير .

٣ - السلع الزراعية :

مقطع الدول النامية مستوية ومصدرة معا للسلع الزراعية وتضمن الاتفاق النهائي لجولة اورو جوى مجموعة من الاجراءات الخاصة بالسلع الزراعية وهي :

- ١ - إلغاء القيود وإحلالها تعريفية جمركية
- ب - تخفيض التعريفية الجمركية في الدول المتقدمة بمعدل ٣٦ ٪ خلال ست سنوات وفي الدول النامية بمعدل ٢٤ ٪ خلال عشر سنوات .
- ج - التزام الدول المتقدمة بتخفيض الاتفاق على الدعم الداخلي بمقدار ٢٠ ٪ وبمعدل ٢٦ ٪ دعم الصادرات الزراعية وهو مايشي ان الدول المستوردة للحاصلات الزراعية والاغذية . وهي غالبية الدول الافريقية والعربية ستواجه زيادة كبيرة في فاتورة الغذاء ولقد قادت مصر موقفا موحدا للدول الافريقية المشتركة في المفاوضات للحصول على التزام تنفيذي من الدول المتقدمة بتعويض الدول الاقل نموا والمستوردة للغذاء عن الارتفاع المرتفع في فاتورة الغذاء المستورد من العالم المتقدم .

٤ - تجارة الخدمات :

بالرغم مما تخافه الدول النامية من ان تكون منافسة الدول الصناعية في مجال الخدمات قاسية الا ان الخبرة المصرية قد اظهرت ان المنافسة الاجنبية قد ساهمت في

رفع مستوى الخدمة دون تعرض المنتج الوطني للضياغ ولعل خبرة البنوك المصرية في فترة مابعد الانفتاح اكبر دليل على ذلك .

ومن ناحية اخرى قلل دولا كثيرة (مثل مصر) تستطيع ان تستفيد من انفتاح اسواق الخدمات الاجنبية لصادراتها وتمثل صناعة النقل والسياحة . والمصارف والتأمين . القاولات صناعات ذات توجه تصديري مبشر بالخير وتتمتع مصر بميزة نسبية واضحة في بعض قطاعات الخدمات - ومنها المصارف والتأمين ولقد كانت مصر هي اول دولة في العالم النامى تصدر خدماتها البنكية الى الدول المجاورة . وكان انشاء بنك مصر سوريا لبنان الذي انشاء طلعت حرب في الثلاثينيات تجربة رائدة . كذلك انشا بنك القاهرة

ديميريل يفتتح المؤتمر الدولي للمنتجين الزراعيين بتركيا:

٢ ورقات مصرية حول الجات وحقوق الإنسان

أسطنبول - من عبد الوهاب حامد :

أكد الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال إفتتاح المؤتمر الحادى والثلاثين للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ان تركيا تضع جميع امكانياتها لخدمة اثار المتغيرات الدولية بالتعاون مع الدول الصديقة وكان

المؤتمر قد بدأ جلساته التحضيرية يوم الأربعاء الماضى ويستمر حتى السبت القادم حيث تشارك مصر بثلاث ورقات عمل رئيسية حول اثار اتفاقية الجات على الزراعة والمزارعين وحقوق الإنسان فى افريقيا وموقف الزراعة فى مصر وأعلنت مصر فى كلمتها التى القاها السيد محمد ابريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ونائب اول الاتحاد الدولي للمنتجين انها تدرك ان التنمية بكافة انواعها تزدهر فى ظل التوافق الدولى والسلام العالمى ولان الزراعة هى جزء هام فى مسيرة التنمية فإن القيادة السياسية تعطى لها الأهمية والأولوية فى اهتماماتها . وفى ظل ذلك فإن المزارعين فى الدول النامية مطالبون بمساعدة جهودهم للمشاركة الإيجابية فى هذه الخطة من هذا المنطلق كان سعى مصر الدائم الى السلام لتتفرغ شعوب المنطقة إلى التنمية

رأى اقتصادى كيف يقضى العالم على مشاكل الجوع والفقر المطلق؟

يحيى المصرى



بعد تنفيذ اتفاقية الجات في بداية العام القادم، ويعد أن يعم السلام المناطق التي عانت من الحروب المحلية طويلاً كالشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وبعد هزيمة النظام الشيوعي الذي كان يعتمد على الملكية العامة والسوق المغلقة. بعد ذلك يكون من المتوقع أن تحدث تغييرات جوهرية في البنيان العالمى حيث تعاد الهيكلة، وتلغى الحواجز الجمركية كما تلغى القيود التجارية والتقييد على تبادل السلع والأموال، وهو ما قد يكون نعمة أو نقمة لا بالنسبة للدول النامية فقط ولكن بالنسبة للدول المتقدمة أيضاً.

والزراعية التي تستوعب أبدي عاملة بأعداد كبيرة ولاتتطلب خبرات أو مهارات فنية عالية، وعلى أن تعمل هذه المشروعات في نفس الوات على تلبية الاحتياجات الضرورية لمعيشة الغالبية العظمى من أبناء الشعب، وتغنى عن استيراد السلع المثيلة من الخارج وبذلك يذهب دخل هذه المنتجات إلى جيوب الفقراء الذين سيتم إلحاق أغلبهم في العمل بهذه المشروعات كما تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية لهم.

أما تمويل هذه المشروعات فيقع على عاتق الاغنياء في هذه الدولة، حيث يطلب منهم المساهمة في هذه المشروعات بما يتوافق لديهم من فائض يصرف على بنود قد لا تكون في مستوى المعاشية على تشغيل العاملين من الفقراء وتجنب شرم الناتج عن الجوع وعدم توافر الضروريات اللازمة للمعيشة، وبذلك تستقر الأمور في الدولة وتنخفض الحوادث ويؤجل الاجرام ويعود الأمن والأمان الافريقي الذي كنا نضرب به المثل في الماضي.

وقد قام رئيس هذه الدولة الافريقية فعلاً بدعوة الاغنياء إلى اجتماع في بيته وعرض عليهم الفترة التي يرى فيها مصالح الجميع من الفقراء والاغنياء، كما عرض عليهم مزايا وشهادات من

مناطق المجاعات والفقر المطلق في افريقيا وغيرها حيث تقوم بتدريب شعوب هذه المناطق على اكتشاف مهارات تساعدهم على الاكتفاء الذاتي وكسر دائرة الجوع والفقر.

٢ - يتم تمويل هذه القوة عن طريق الحكومات والقطاع الخاص من القادرين مالياً بالإضافة - طبعاً - إلى أية مساهمات أخرى من جهات ترغب في المساهمة في هذا العمل الانساني، وقد كتب الرئيس منعم بشروعه هذا إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور / بطرس غال الذي رحب بالاقتراح على أساس أنه مشروع يقبل التطبيق ويمكن دراسته بجدية فإنما ما وجد قبولاً مبدئياً فإنه يمكن عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر هذا العام، أو على مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في العام القادم.

وقبل ذلك بسنوات كان أحد الرؤساء في افريقيا قد عرض مشروعا لمعالجة الفقر المطلق أيضاً ولكن على المستوى المحلي في الدولة التي يرأسها فقط، وعلى أساس أنه يمكن تعميمه في دول أخرى في حالة نجاحه ويقضى هذا المشروع بإعداد دراسات جدوى لعدد من المشروعات الصناعية

ومن هنا بدأ المفكرين والادباء واقتاب السياسة والاقتصاد في العالم يفكرون جدياً في معالجة المشاكل العالمية التي تؤثر على النظام العالمى الجديد والذي يراود العالم أن يكون عليه في السنوات القادمة وفي مقدمة هذه المشاكل الجوع والفقر المطلق الذي يعاني منه أكثر من ثلث سكان العالم، وهم الذين يعيشون بلا مأوى ولا ملابس ولا يجدون قوت يومهم ولا احتياجاتهم الضرورية، وهم يتحركون حالياً في أكثر من مكان حتى في داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أغنى دول العالم، ولعل اضطرابا في السود في لوس أنجلوس منذ فترة ليست بعيدة تشهد على هذا التصرف كما أن مساعداً مازال ينتشر في بعض مناطق العالم الأخرى.

ومنذ أسابيع قليلة عرض الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم على الأمم المتحدة مشروعا لمعالجة الجوع والفقر المطلق يتضمن النقاط التالية:

١ - تقوم الأمم المتحدة بإنشاء قوة دولية تسمى بمصاحب القبعات البيضاء تكون مهمتها محاربة المجاعات في العالم وتتشكل من خبراء متطوعين في جميع أنحاء العالم.

٢ - يتم إرسال هذه الفرق إلى



المصدر : المالح الحريم

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

الإدارة والعمالة في الدول الفقيرة ورفع
مستواها الفنى إلى أن تقترب من
مستوى الإدارة والعمالة في الدول
الغنية. ولطما تنتهى هذه المساواة
عندما تتم معالجة المشاكل الاقتصادية
الخطيرة التى تؤثر على مستقبل الدول
النامية بل وعلى مستقبل النظام
الاقتصادى العالمى بأكمله وإلى مقفمة
ذلك مشاكل الجوع والفقر الملحق.
وإذا كنت أضع هذه المقترحات وتلك
المشروعات أمام الدول العربية التى قد
تستفيد منها فأتنبأ أؤمن أن أمام هذه
الدول فرصة ذهبية يتعين أن تنتهزها
بسرعة قبل أحداث التغيرات العالمية
المنظورة... تلك هى فرصة إيجاد تعاون
اقتصادي عمل بين الدول الغنية
والدول الفقيرة في المنطقة العربية. وبما
يؤدى إلى إنشاء قوة اقتصادية عربية
موحدة تقف أمام العدوان الداخل قبل
العدوان الخارجى وتدعم الأمن
والأمان لكافة أبناء الشعب العربى
خاصة أن القوة الاقتصادية أصبحت
تفوق أية إمكانيات عسكرية أو
بوليسية أو حتى سياسية.
وأعتقد أن تنفيذ ذلك عليها ليس
بالأمر الصعب. حيث يمكن قيام جامعة
الدول العربية بالدعوة إلى نداء
اقتصادي عربى على غرار النداءى
الدولى الذى يجمع أعضائه
سويسرا بين فترة وأخرى على
يخضر هذا النداءى ممثلون لكل
الدول العربية الغنية والدول العربى
الفقيرة من المستثمرين ورجال
الأعمال. وأقطاب الاقتصاد ورجال
السياسة من الوزراء السابقين
والحاليين وعلى أن يتم في هذا النداءى
الحديث والتناحر عن الفضل طرق
التعاون العربى الفعال الذى يفود إلى
رفع مستويات التنمية العربية وتحسين
مستوى المعيشة لأبناء الشعب العربى
ويشكل لحفظ الأمن والأمان العربى
ويضع العرب كقوة عربية واحدة أمام
العالم الخارجى.

الدولة للاستثمار في هذه المشروعات
واعتقد أن الفكرة تم تنفيذها بنجاح
واستقرت الأمور في هذه الدولة.
وإن محاولات التخلص من مشاكل
الجوع والفقر الملحق على الصعيد
الدول أيضاً يهمنى أن أذكر مقترحات
كراكسى خير الأمم المتحدة الذى كان
مكلفاً منذ سنتين بمعالجة مشاكل
الديون الخارجية في العالم وماتسبيه
هذه المشاكل من آثار سيئة على كل من
الدول المدينة والدول الدائنة. حيث
عرض مقترحات للعلاج. ومن بينها
ضرورة مساهمة الدول الغنية في
معالجة مشاكل التنمية في الدول
الفقيرة. لا بتقديم القروض أو المعونات
المالية فقط. ولكن بشكل أشمل من ذلك
حيث يتم تقسيم العالم إلى مناطق منها
تلك التى ينتشر فيها الجوع والفقر.
ومنها المناطق وهى التى يقع عليها دور
كبير في معالجة مشاكل الفقراء حتى
لا تتوقف عجلة الزمن وتتجدد
مشروعات التنمية ويزداد الفقر فقراً
والغنى غنى مما يعمل على تدعيم العالم.
وهو ما يؤكد كتاب التنمية البشرية
الصادر عن الأمم المتحدة في عام
١٩٩٢.

لقد عرض كراكسى في مشروعه أن
تقوم كل دولة من الدول الكبرى الغنية
بشأن أمور التنمية في منطقة محددة
تضم عدداً من الدول الفقيرة. كما يتولى
اليابان أمور التنمية في بعض الدول
الآسيوية الفقيرة. ويتولى كل من
انجلترا وفرنسا أمور التنمية في بعض
الدول الأفريقية ودول الشرق
الأوسط... وهكذا.

على أن يطلب من هذه الدول الكبرى
أن تتعهد برفع مستويات التنمية
والتقدم في الدول الفقيرة. مما يتطلبه
ذلك من تقديم خبراء وأموال وسلع
مواد وتكنولوجيا إلى جانب تدريب



المصدر : العالم العربي

مايو ١٩٩٤

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ :

اتفاقية الجات.. وضرورة قيام كتكتل اقتصادى عربى

الاثار الايجابية والسلبية (١-٣)

■ عمر عبد الله كامل ■

بعد ثمانى سنوات من المفاوضات الشاقة التى عرفت بجولة اوروجواى وقم مندبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) فى مراكش (الملكة المغربية) الجولة الاخيرة من المفاوضات ليشهد العالم بعد ذلك عهدا جديدا من الاسواق المتحررة القواعد متعددة الاطراف والخطوط العريضة الاقوى لتسوية المنازعات الدولية، ولينظر الى الاقتصاد العالمى والتبادل التجارى بين الدول نظرة اشمل واعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير.

وقد جاءت صعوبات الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة وتوقيع هذه الاتفاقية له اكثر من مدلول، فهو يعنى ميلاد منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥، لتشرع على تنفيذ مئات الاوراق من الاجابات، ولتحتل من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية، واتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية التى تشمل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى جانب اقامة نظام تعددى جديد لتسوية المنازعات الدولية فى مجال التجارة الدولية، من خلال انشاء لجان تحكيم لغض هذه المنازعات خلال شهور قليلة، بعد ان كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات. كما تعنى هذه الاتفاقية اتخاذ اجراءات لمنع اغراق السوق بمنتجات تقل اسعارها عن السعر الحقيقى فى بلد النشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية، الى جانب ذلك فهذه الاتفاقية قد استحدثت لأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهى البنود التى عرفت بحقوق الملكية الفكرية.

وانا ككائنات الاراء اختلفت حول الاثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية، حيث يرى البعض ان الاستفادة الاكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، بينما يرى البعض ان الاستفادة الاول من هذه الاتفاقية هو الدول النامية وخاصة الدول حديثة التنمية فى اسبسا والتي ستفتح الاسواق امام صادراتها وترفع القيود عنها فيما يرى فريق ثالث ان الدول النامية وخاصة المستوردة للغذاء ستكون لكثير الدول تضررا من وراء هذه الاتفاقية.

فانا نظننا الى اجمالي المميزات التى ستنتج من هذه الاتفاقية امكثنا القول انها ستفتح عهدا جديدا فى التجارة

الدولية، حيث سيتحقق دخل عالمى صاالى يصل الى حوالى ٢٠٠ مليار دولار سنويا، وسيتم بمقتضاها تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٢٪ على السلع داخل الدول الصناعية حيث سيتم خفض هذه التعريفات تدريجيا من ١٠,٢٪ الى ٢,٩٪، وفي الجهة المقابلة سيتم فرض معدلات ضرائب عالية فى بعض القطاعات مثل الاحذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الاسماك والنسيج كما سيستمر الابقاء على تعريفات جمركية عالية نسبيا فى قطاعات النسيج والمنتجات السمكية، غير ان الاتفاقية ستوفر مكاسب اقل بالنسبة للدول النامية.

كما سيتم لأول مرة ادراج الخدمات فى المفاوضات وهى تمثل نحو ٩٠٠ مليار دولار اما بالنسبة للخدمات

المالية (البنوك والتأمينات) والنقل البحرى فما زال موضوعها معلقا وبالنسبة لقطاع الزراعة فمن المتوقع تحرير تجارة المنتجات الزراعية خاصة بعد الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى والذى سيترتب عليه خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة وستكون جميع الدول مرغمة على فتح اسواقها الداخلية. وقد انقسمت الاراء حول المستفيدين من هذه الاتفاقية، فالبعض



المصدر : المايم الحريم

للنشر والخد مات الصحفية والهملو مات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

دول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين والذي يترتب عليه غزو المنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسعار تنافسية تحمل في طياتها التكاليف المدعومة حيث طالت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥٪ مع خفض صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار سنوياً حيث يصبح لي مقدور هذه الدول تصدير مزيد من المحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الأرز التايلاندي.

وستواصل في الحلقة القادمة توضيح أثر هذه الاتفاقية على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة مع استكمال الرؤية حول ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي لمواجهة هذه الاتفاقية.

* رجل أعمال
وكاتب اقتصادي سعودي

من هذه الاتفاقية الدول حديثة التصنيع في آسيا (كوريا الجنوبية، تايلاند، هونغ كونج، سنغافورة، ماليزيا) حيث ستفتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول خاصة في الدول المتقدمة، وإن كان بعض هذه الدول يتخوف من أن اتفاقية الجات ستعطي الدول حصرية اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشتبه أنهم يقومون بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر بشكل غير عادل، وتشعر هذه الدول بالقلق من أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ستأخذ بسلح منع الإغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الذين ينتجون سلعاً بتكلفة منخفضة، أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول المستفيدة من تطبيق الجات حيث ستحقق وفورات تقدر بنحو ٣٦ مليار دولار سنوياً منها ٢٧ مليار دولار نتيجة لسرعة الحامية عن المنسوجات ويكفي الإشارة إلى مدى استفادة الولايات المتحدة من وراء هذه الاتفاقية إلى حدوث نزاع بينها وبين

يرى أن المجموعة الأوروبية تأتي في مقدمة الدول المستفيدة منها حيث ستحقق وفورات تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار سنوياً نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية والذي قدر كما سبق أن أشرنا بنحو ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة، كما تأتي الصين أيضاً بعد المجموعة الأوروبية من حيث الاستفادة من تحرير التجارة الخارجية حيث تستلص مكاسبها إلى نحو ٢٧ مليار دولار سنوياً نتيجة لتحرير المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث يتم خلال السنوات العشر القادمة التخلص تدريجياً من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالايلاف والتي بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصاً استيرادية للدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم صناعة النسيج العالمي يبلغ ٢٤ مليار دولار سنوياً وستخفف التعرفة الجمركية المفروضة عليه بنحو ١٢٪ في المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الدول النامية التي ستستفيد



المصدر : أخبار اليوم

٢ مايو ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

اتفاقية الجسات وراء حرب أمريكا على المهرجان

للمهرجان . بل ان هناك توقعات بأنهم سوف يتجاهلون المهرجان لسنوات قادمة فيما يشبه الكروب الباردة !

وترى الشركات الأمريكية ان الدعاية التي قد تصاحب عرض افلامها في المهرجان لن تستفيد منها الافلام التي يبدأ عرضها في السوق الأوروبية ابتداء من شهر سبتمبر وبهذا لن تحقق مكاسب مادية !!

كما يرى جيل جاكوب المسئول عن المهرجان ان شركات الانتاج الأمريكية الكبرى لن تخاطر بمستقبل افلامها التجاري لتشارك في مهرجان يوجه فيه النقد للافلام الجديدة ضربة قاسية . ولذلك تفضل هوليوود سينما المؤلف لتمثيلها في المهرجان وهي في الغالب سينما مستقلة !

أكثر ما يميز مهرجان كان.. هذا ألقام غياب شركات الإنتاج السينمائي الأمريكية الكبرى مثل فوكس وكولومبيا ووارنر و«مينيفرسل».. حيث تشارك

أمريكا في مسابقة المهرجان بثلاثة افلام من انتاج شركات صغرى وهي «الفقرة الكبرى» و«مسز باركر والدائرة الفاسدة» و«مجرة الخيال» ويروج غياب الشركات الكبرى الى موقف أمريكا تجاه العقبات التي وضعتها أوروبا أمام الفيلم الأمريكي من خلال الجانب الثقافي والفني لاتفاقية التجارة الدولية الحرة «الجات» خوفا من مخاطر الافلام الأمريكية على صناعة السينما في أوروبا.. وقد ادى ذلك الى مقاطعة الشركات السينمائية الكبرى



المصدر : العالم اليوم

النشر والخذ مات الصحفية والهعلو مات التاريخ : ١٩٩٤

مؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين يوصى بمناقشة الجات واوضاع البنوك

□ مراكش - محمد قنديل :

وافق المؤتمر العشرون للاتحاد العام العربي للتأمين على قبول الدعوة الموجهة من الاتحاد الاردني لشركات التأمين لاستضافة المؤتمر العام الحادي والعشرين للاتحاد في مدينة عمان بالملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٩٦، على أن يتم التنسيق بين الأمانة العامة والسوق الاردني حول زمان ومكان انعقاد.

وقد أوصى المؤتمر العشرون الذي اختتم جلساته بمراكش بضرورة انعقاد ثلاث ندوات خلال الدورة ٩٤ - ١٩٩٦ حول : اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية والبنوك والتأمين على أن تتضمن موضوعاتها تأمينات القروض والاستثمار ، وإدارة الخطر في المؤسسات الصناعية وأكد المؤتمر على ضرورة حث شركات التأمين وإعادة التأمين العربية التي تتوافر فيها الامكانيات الفنية وكذلك معاهدة التأمين المتخصصة على منح فرص تدريبية للعاملين في شركات التأمين العربية الأخرى ومراقبي التأمين العربي . وتقديم منح مالية للمتدربين.

وأوصى المؤتمر بتشكيل لجنة دائمة لمراقبي التأمين العربي تجتمع في وقت متزامن مع المؤتمرات العامة للاتحاد.

وأكد المؤتمر على ضرورة دعم شركة التأمين الفلسطينية التي انضمت للمؤتمر من قبل سوق التأمين وإعادة التأمين العربية والدولية .



المصدر : **الأسبوع**

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

بين حرية التجارة وحماية المنتجات المصرية

اثارت اتفاقية الجات الأخيرة مخاوف العديد من المنتجين وأصحاب العمل المصريين من المنافسة الضارية التي قد يتعرضون لها إذا فتحت الأسواق المصرية للسلع الأجنبية نتيجة لتخفيض الضرائب الجمركية . ومما لاشك فيه أنهم - إلى حد ما - محقون في ذلك خاصة إذا حاول بعض المنتجين الأجانب اغراق السوق المصرية وتحمل

د. صلاح أيوب
معلقة للعمل الدولية سابقا

بعض الخسائر في بابي الأمر ليتكادوا من السيطرة على تلك السوق . ولعلاج ذلك يطلب المنتجون المصريون بحماية منتجاتهم باستخدام البية الضريبة الجمركية أو فرض نظام الحصص Quota System على الواردات الأجنبية .

لاشك أن الدولة مطالبة بحماية الإنتاج المصري من محاولات الاغراق والسيطرة الأجنبية على أسواقها . فهل يكون ذلك عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية أو نظام الحصص ؟

الضرائب الجمركية العالية سلاح ذو حدين . فهي بلا شك تحمي الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ولكنها في نفس الوقت لتشجع على تحديث وتطوير الإنتاج المحلي ورفع الانتاجية وتخفيض الأسعار . ويعني آخر فهي تضع المنتج المحلي في وضع احتكاري ليس في صالح المستهلك . وفي نفس الوقت تشجع مثل هذه السياسة على تهريب البضائع الأجنبية وإلى تعرض الصادرات المصرية للمعاملة بالمثل . وليس معنى ذلك الا تعرض ضرائب جمركية على الاطلاق وإنما يجب أن تكون معتدلة بحيث تسمح بالمنافسة العادلة من جهة وتوقف من محاولات الاغراق من جهة أخرى .

أما نظام الحصص فهو يصلح بصفة خاصة لمنع اغراق السوق بسلع أجنبية ولكنها تعرض المنتج المصري للمعاملة بالمثل . وللتجربة التي تعرض لها مصدر القمحان المصري إلى الولايات المتحدة منذ وقت ليس ببعيد بين مساوي نظام الحصص خاصة إذا تعرضت لها دولة نامية .

فمن أين تكون البداية ؟ لاشك أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع . والتقصود بالهجوم هنا أن تكون المنتجات المصرية من الجودة والرخس بحيث تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية . ويتطلب ذلك من المنتج المصري أن يراعى العديد من الأمور مستعرضاً لامنها في هذه المعالجة .

أولاً : أن يركز المنتج المصري على السلع التي لها فيها ميزة نسبية خاصة إذا كان تصدير هذه السلع هو أحد الأغراض الأساسية من انتاجها .

ثانياً : الاعتماد بوجود الانتاج . ويعني ذلك أن يكون الانتاج طبقاً لمواصفات قياسية عالمية على أن يراعى تلك المواصفات القياسية بكل دقة . وأن تكون هناك مراقبة صارمة للجودة . وجداً لو كانت هذه المراقبة ذاتية يقوم بها العمال أثناء العملية الانتاجية وليس بعد إتمام الانتاج مما يقلل من المرفوضات والمعاد والتالى يساهم في خفض نفقات الانتاج .



المصدر : **الدراسات**

٢ مايو ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والاعلومات

ثالثاً - أن توجد السلع في السوق دون انقطاع ودون أن يكون هناك مخزون كبير منها وخير وسيلة لذلك هي

مواصلة العملية الإنتاجية مع طلب السوق Just in time Production .

وأيضاً : رفع الكفاءة الإنتاجية ويتطلب ذلك :
١ - تطوير السلع المنتجة طبقاً للأنواع المحلية والخارجية . ويتطلب ذلك إنشاء أقسام الأبحاث داخل المشروعات تعمل مع أقسام التصميم والانتاج والتسويق بتنسيق كامل .
ب - التحول التدريجي من التعاقد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة المستوردة إلى تصميمها وتطويرها في مصر . ويعني ذلك ضرورة البدء في إنشاء صناعات تنتج سلعاً رأسمالية تحتاج إليها الصناعات الاستهلاكية ، كما يعني ذلك الاهتمام بالبحث العلمي لتطوير وتحديث هذه السلع الرأسمالية . وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية التي بدأت عملية التصنيع لإشراء مبانٍ كاملة من الخارج بل بشراء بعض الآلات التي تزيد إنتاجها في الداخل وقامت بفكها ودراساتها ومنها عرفت كيف تصنعها .

ج - الاهتمام بتنمية القوى العاملة عن طريق تدريبها وتحديث المعرفة والمهارات التي اكتسبوها لكي يتمكنوا من التكيف مع التغيرات التي تحدث في العملية الإنتاجية خامساً : الاهتمام بعملية التسويق بدءاً من تمطيط المنتجات إلى تغليفها ونقلها بحيث تصل إلى من سيستوفها - سواء في داخل مصر أو خارجها - في الوقت المتفق عليه دون تلف أو عطب .

وإذا كان هذا هو المطلوب من المنتج المصري فإن المطلوب من الحكومة أن توفر المناخ العام بإعادة النظر في السياسات الزراعية والصناعية والسعرية والشرائب وتوفير المؤسسات المالية الاقتصادية والقانونية التي تسمح للمنتج أن يحقق ما يتطلبه وهو القدرة على المنافسة في كل من السوق المحلية والعالمية .

